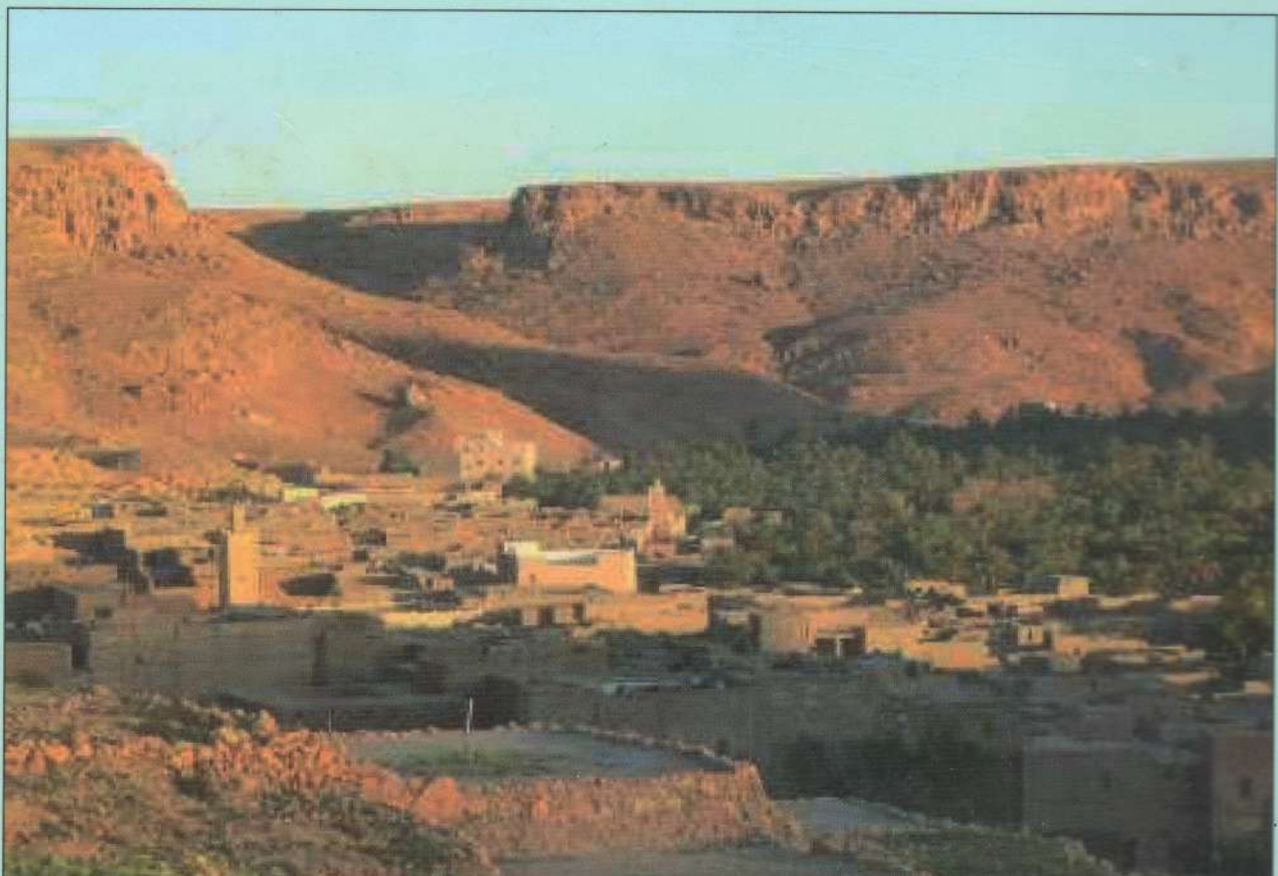
د.محمد العمراني

المغرب زمن العلويين الأوائل



2013



د . محمد العمراني

من مواليد زومي (عمالة إقليم وزان).

أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس- فاس.

مهتم بالتصوف والزوايا والذهنيات بالمغرب.

من مؤلفاته المنشورة:

- دراسة وتحقيق كتاب تحفة الإخوان ببعض مناقب شرفاء وزان لحمدون الطاهري الجوطي، فاس 2011.

- نشر دراسات علمية عديدة في مجال التصوف والزوايا والعلاقات المغربية الهولندية في مجلات علمية محكمة.

له تحت الطبع كتب مؤلفة وأخرى محققة منها:

- مؤسسة الحرم في تاريخ المغرب.

- المغرب في الأرشيف الهولندي.

- روض الأنفاس العالية في بعض الزوايا الفاسية لعبد الكبير بن هاشم الكتاني، دراسة وتحقيق.

المغرب زمن العلويين الأوائل

د. محمد العمراني

أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس

جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس

2013

الكتاب : المغرب زمن العلويين الأوائل

المؤلف : محمد العمراني

التصفيف : المؤلف

صورة الغلاف : صورة من منطقة تافيلالت.

الإيداع القانوني : 2013 MO 3820

ردمك : 9 - 939 - 32 - 9954 - 978

الطبع : مطابع الرباط نت

الطبعة الأولى : 1435هـ/ 2013م.

مطابع الرباط نت

Imprimerie RABAT NET

Av. Hassan II Cité Al Manar n° 6/3 - Rabat
05 37 20 46 32 - 06 61 20 37 76
imprimerierabatnet@gmail.com

الإهـــداء

إلى والديَّ

مع أسمى عبارات الإجلال والإكبار

رمــوز مختصــرة

مخ.م.و.م.م.ر.	مخطوط المكتبة الوطنية للمملكة المغربية بالرباط.
مج.مخ.م.و.م.م.ر.	مجموع مخطوط المكتبة الوطنية للمملكة المغربية بالرباط.
ميك.م.و.م.م.ر.	ميكروفيلم المكتبة الوطنية للمملكة المغربية بالرباط.
مخ.خ.ح.ر.	مخطوط الخزانة الحسنية بالرباط.
م. س.	مصدر أو مرجع سابق.
(د.ت.ط).	دون تاريخ الطبع.
ص.، ص ص.	صفحة، صفحتان أو صفحات.
ج.	الجزء.
ط.	الطبعة
هـ.	هجري(ة).
م.	ميلادي(ة).
ت.	توفي.

S.I.H.M.	Sources inédites de l'histoire du Maroc
Op.cit.	Opus citatum (ouvrage cité)
Ibid.	Le même ouvrage
p.	page
pp.	pages
T.	Tome
Vol.	Volume

تقديم

لم يتوقف تاريخ المغرب الحديث عن إثارة اهتمامات الباحثين والمختصين المحليين والأجانب على السواء باعتباره منعطفاً حاسماً في فهم الحقب السابقة واستشراف الحقب اللاحقة، إذ شهدت الجغرافية السياسية والاقتصادية والعسكرية للبحر الأبيض المتوسط تحولات بارزة، تجسدت أقواها في خروج أوروبا الغربية من قوقعتها وشروعها في اكتشاف العوالم الأخرى، بهدف بناء الفضاء الأطلنتي بحمولاته ورهاناته المتعددة، وذلك من خلال تطوير قدراتها البحرية وكفاءاتها الملاحية، وتوسيع دائرة المد الإيبيري، الذي اتخذ من السواحل المغربية منطلقاً لعملياته، وخلف تداعيات مختلفة على بنيات المخزن والمجتمع .وفي الواجهة الأخرى لتلك المتغيرات، أسفر إخضاع المغرب الأوسط عن استفحال الضغوط العثمانية، وواكب ذلك البدايات الأولى لتشكل الخريطة الجيوسياسية للمغرب التاريخي، وتبلور الشعور بالانتماء إلى مجاله الترابي.

وعلى الرغم من النقص المصدري والفراغ الوثائقي الذي تشكو منه بعض مراحل تاريخ المغرب الحديث، فإن العديد من الدراسات التي سبرت أغواره، تمكنت من إماطة اللثام عن معظم ثوابته ومتغيراته، سواء ما ارتبط منها بمد الزوايا، وبإحياء سلطة الشرف، وإعادة توحيد البلاد على يد السعديين والعلويين الأوائل، وما رافقها من إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية، والبحث عن موارد اقتصادية بديلة، ومعاملة القوى الأوروبية ندًّا للند، ثم ما أعقبه من اهتزاز دعائم السلطة المركزية بفعل استبداد جيشي العلوج ثم البخاري بسلطة الأمراء الطامحين لترميم هياكل المخزن، وما تلا ذلك من

تراجع في الموارد الجبائية، وتضرر الحركة التجارية...، ولم تستقر الأوضاع إلا على يد السلطان سيدي محمد بن عبد الله، الذي أعاد تنظيم جيش جديد، وراهن على تنشيط التجارة الخارجية، وتقنين العلاقات مع الدول الأوروبية بجملة من المعاهدات والاتفاقيات في أفق بناء مغرب أطلنتي محوره مدينة الصويرة، وهو ما شكل منطلقاً لرهن البلاد بمصالح الرأسمالية التجارية الأوروبية.

إنها بعض القضايا المحورية التي يدور حولها هذا الكتاب، الذي تمكن من خلاله الأستاذ محمد العمراني، اعتماداً على مادة مصدرية موثقة ومتنوعة وخاضعة للضوابط العلمية المتعارف عليها، أن يقارب موضوع العصرين العلويين الأول والثاني بكل ميكانيزماته، من زاوية اتخذت من التمحيص والتحليل آليتها وعدتها المنهجية، ومن الإلمام الشمولي بكل جوانب الحقبة المدروسة هدفاً لها، إذ لم يأل جهداً في تتبع أوجه تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والدينية ليس فقط في مدها وجزرها، وإنما في مختلف أبعادها وامتداداتها الداخلية والخارجية، وتجلياتها الظاهرة والخفية. ومن ثم تكمن أهمية هذا العمل في التجميع المكثف والنبيه لمادة تاريخية متعددة المستويات ومختلفة المشارب والأصول، ومؤطرة بمجموعة من الفهارس الميسرة لقراءة متونه.

ومن دون شك، سيجد القارئ، بمختلف تلاوينه، في هذا الكتاب مادة أولية تاريخية دسمة منتقاة ومنظمة، من شأنها أن تُيسر خاصة على الطلبة والباحثين تفكيك سمات المرحلة المدروسة، نظراً لما ينفرد به من مسحة بيداغوجية وديداكتيكية، تجعل منه مرجعاً جامعيًّا ذا فائدة.

وإجمالاً، يمكن القول إن المؤلف قد أحسن استثمار ما توفر من مصادر تاريخية وفقهية وأدبية وجغرافية ومناقبية وغيرها في رتق قاعدة بيبليوغرافية هامة، وفي إعادة بناء أحداث هذه الحقبة الحاسمة من تاريخ المغرب الحديث.

د .محمد جادور
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.
الرباط، 26 أكتوبر 2013

مقدمة

يأتي هذا الكتاب ثمرة سنوات من تدريس مادة «تاريخ المغرب الحديث والمعاصر» برحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، وتتويجاً لمرحلة تقارب العقدين من الزمن من البحث الجامعي المتصل بتاريخ المغرب الحديث تحقيقاً وتأليفاً، وإسهاماً في «سد الخصاص» الذي يعرفه عصر العلويين الأوائل على صعيد الإنتاج التاريخي بالمقارنة مع العصور اللاحقة له، التي تشهد تراكماً ملحوظاً في هذا المجال.

اعتمدنا في تحرير هذا الكتاب على طائفة متنوعة من المصادر التاريخية المغربية، مثل كتب الحوليات السياسية، وكتب التراجم والمناقب، وكتب الأنساب، وكتب الرحلات والفهارس، ومونغرافيات المدن والقبائل، وغيرها. كما اعتمدنا على بعض المراجع المفيدة في هذا الباب، المشتملة على المؤلفات والمقالات والمداخلات، وعلى وثائق مخزنية ودبلوماسية تحتفظ بها مديرية الوثائق الملكية بالرباط ودار المحفوظات الوطنية بلاهاي، هذا فضلاً عن إفادتنا من بعض المراجع الأجنبية، المعرَّبة وغير المعرَّبة[1].

تناولنا في هذا العمل جوانب متعددة من تاريخ المغرب الحديث، لاسيما الحقبة التاريخية التي تشمل العصرين العلويين الأول والثاني[2]. وقد توزَّع إلى خمسة فصول أساسية، اختص الفصل الأول منه بالجوانب المتعلقة بالأوضاع

---

(1) انظر ثبت المصادر والمراجع، ص. 249.

(2) يبتدئ العصر العلوي الأول من عام 1069هـ/ 1658-1659م وينتهي عند عام 1171هـ/ 1757م. ومن هذا التاريخ يبتدئ العصر العلوي الثاني أي عند ولاية السلطان سيدي محمد بن عبد الله (محمد الثالث)، ويمتد إلى وفاته عام 1204هـ/ 1790م. وهي فترة تناهز قرناً كاملاً وبضعة وثلاثين عاماً.

والتطورات السياسية إبان هذه الفترة، حيث تطرقنا فيه إلى جهود السلاطين العلويين الأوائل من أجل تمهيد المغرب وتوحيده تحت سلطتهم، وفرض الأمن والاستقرار بالبلاد، والوسائل التي اعتمدوها لبلوغ ذلك، ويتعلق الأمر بالسلاطين مولاي مَحمد بن الشريف، ومولاي الرشيد بن الشريف، ومولاي إسماعيل بن الشريف، وهي فترة حاسمة في تاريخ الدولة العلوية(1050-1139هـ/ 1640-1727م)، شملت ثلاث مراحل أساسية: مرحلة التأسيس مع مولاي مَحمد، فمرحلة التوحيد مع مولاي الرشيد، ومرحلة البناء مع مولاي إسماعيل.

وتحدثنا بعد ذلك عن حالة الفوضى السياسية التي عمَّت المغرب عقب وفاة السلطان مولاي إسماعيل، وكادت أن تعصف بكل منجزات العهد الإسماعيلي ومشاريعه الحضارية، وقد دامت هذه المرحلة القاتمة من تاريخ المغرب ثلاثين سنة كاملة(1139-1171هـ/ 1727-1757م)، كان لقواد جيش العبيد خلالها السلطة الفعلية، والتصرف المطلق، يعزلون ويُوَلُّون مَن شاؤوا مِن الأمراء ومتى شاؤوا، حسب مصلحتهم الشخصية، التي كان يحركها دافع المال والثروة.

وختمنا هذا الفصل بالحديث عن مرحلة إعادة الاستقرار وتحديث الدولة على عهد السلطان المصلح سيدي محمد بن عبد الله(1171-1204هـ/ 1757-1790م)، وهي مرحلة مضيئة ومشرقة في تاريخ المغرب أيام العلويين الأوائل، جاءت بعد أفول أزمة الثلاثين سنة المذكورة. تناولنا فيه تدابيره المختلفة لإقرار الأمن والهدوء بالبلاد، من خلال كلامنا عن حملاته العسكرية لردع القبائل الثائرة، والحركات المهدوية، وعن إجراءاته العقابية ضد جور العمال والولاة، وطغيان الجيش المخزني، علاوة على عنايته بالثغور الساحلية، وسعيه نحو استرداد بعضها إلى حوزة البلاد من قبضة الاحتلال

الأوروبي، قبل أن نشير في الختام إلى علاقاته الخارجية، سواء مع الأمم الغربية، أم مع الإمبراطورية العثمانية، والبلاد المشرقية العربية.

وعالجنا في الفصل الثاني الجوانب المتصلة بالأوضاع الاقتصادية أثناء الفترة المدروسة، وذلك بإبراز بعض ملامح الحياة الفلاحية والصناعية والتجارية في الفترة المذكورة.

وعقدنا الفصل الثالث للكلام عن الأوضاع الاجتماعية في هذا العصر، وخصوصاً ما يتعلق بانعكاس التقلبات المناخية والاضطرابات السياسية على حياة الناس اليومية، مثل تفشي المجاعات والأوبئة، واستفحال ظاهرة اللصوصية.

وأفردنا الفصل الرابع للحديث عن الحياة الفكرية بإظهار ما تميزت به الحياة الفكرية في الفترة نفسها من ازدهار ملحوظ على مستوى التأليف وبث العلوم، بفضل انتشار الزوايا والمدارس الدينية والمساجد الجامعة، وإسهامات السلاطين المتمثلة في شحذ عزائم العلماء للاجتهاد في نشر العلم، وتوفير الظروف المساعدة على النشاط العلمي، وإدخال إصلاحات على المناهج التعليمية المتبعة، مُبرزين السمات العامة التي ميزت الفكر المغربي في هذه الفترة على المستوى الكيفي.

وخصصنا الفصل الخامس والأخير من هذا العمل للحياة الدينية، حيث عالجنا بعض القضايا التي شهدت نشاطاً ملموساً في هذه الفترة، كشد الرحلة للحج للتخلص من هموم الواقع، وتقديس النسبة الشريفة وتبجيل أهلها، وتزايد نشاط الزوايا وبعض الطوائف الصوفية الشاذة، وظهور المجاذيب والبهاليل، وسيادة بعض المعتقدات الشعبية، وتطرقنا في الختام إلى خطة السلطان سيدي محمد بن عبد الله للنهوض بالشؤون الدينية في عهده.

وضمّت الخاتمة جملة من الإشارات التي استخلصناها مما تقدم في فصول الكتاب ومباحثه من معطيات وحقائق، نعتقد أنها تشكل محاور مفتوحة للبحث أمام الدارسين والمهتمين، من شأنها أن تثري البحث التاريخي ببلادنا، وتغني الخزانة المغربية بمواضيع مفيدة في بابها. والله ولي التوفيق.

د.محمد العمراني

فاس، الجمعة 24 رمضان 1434هـ

الموافق 2 غشت 2013م

الفصل الأول

التطورات السياسية بالمغرب على عهد العلويين الأوائل

(1041- 1204هـ/1631- 1790م)

الفصل الأول: التطورات السياسية بالمغرب على عهد العلويين الأوائل (1041- 1204هـ/1631- 1790م)

سنتناول في هذا الفصل مجمل التطورات السياسية التي شهدتها الدولة العلوية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، وذلك من مرحلة نشأتها إلى نهاية عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله، وهي فترة مديدة، تميزت بسرعة الأحداث وتشابكها، عرف المغرب خلالها فترات زمنية متباينة ومتقلبة: من مرحلة التمزق إلى مرحلة التمهيد والتوحيد، ثم إلى مرحلة البناء والاستقرار، ثم ينقلب الوضع بعد وفاة السلطان مولاي إسماعيل ليصير المغرب مثلما كان عليه الحال في البداية من التمزق والانحلال، قبل أن تحل مرحلة إعادة البناء والاستقرار من جديد مع تولي السلطان سيدي محمد بن عبد الله.

قبل الشروع في المقصود، نرى من اللازم العودة قليلاً إلى الوراء لنقدم لمحة عن أوضاع المغرب قبيل وصول الأشراف العلويين إلى الحكم، حتى نضع القارئ أمام سياق الأحداث، والظروف العامة التي مهدت السبيل لنشأة الدولة العلوية عند أواسط القرن الحادي عشر الهجري/ القرن 17م على أنقاض الدولة السعدية البائدة.

المبحث الأول: أوضاع المغرب قبيل وصول العلويين إلى الحكم

بعد وفاة السلطان أحمد المنصور الذهبي في سنة 1012هـ/ 1603م انقسم المغرب إلى كيانات سياسية مستقلة، ففضلاً عن مملكتي فاس ومراكش السعديتين، برزت إمارات ومناطق نفوذ عديدة، شقَّت عصا الطاعة على الحكم السعدي المتآكل، وأعلنت انفصالها عنه، بل ودخلت معه في حروب طاحنة أهلكت عدداً كثيراً من الناس، نمثل لها بحركتي الفقيه أبي العباس

أحمد ابن أبي محلي السجلماسي[1]، وأبي زكريا يحيى بن عبد الله الحاحي[2] بالجنوب، وإمارة أبي حسون علي السملالي[3] من بعدهما بسوس وما والاها

---

(1) أحد علماء المغرب وثواره خلال مرحلة ما بعد السلطان أحمد المنصور السعدي. ادعى المهدوية واستمال إليه الكثير من الأتباع، فاستطاع بمؤازرتهم الاستيلاء على سجلماسة ودرعة ومراكش، الشيء الذي جعل السلطان مولاي زيدان السعدي يستصرخ عليه يحيى الحاحي، الذي تمكن من إخماد ثورته وقتله بمراكش سنة 1022هـ/ 1613م. انظر: محمد الصغير الإفراني، نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشاذلي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1998، ص ص.295-308؛ أبو القاسم الزياني، البستان الظريف في دولة أولاد مولاي علي الشريف، دراسة وتحقيق رشيد الزاوية، وزارة الشؤون الثقافية، الرباط 1992، ص.37؛ عبد المجيد القدوري، ابن أبي محلي الفقيه الثائر ورحلته الإصليت الخريت، منشورات عكاظ، الرباط، الطبعة الأولى 1991، (الكتاب كله).

(2) كان فقيهاً بتافيلالت، استنجد به السلطان مولاي زيدان بعد هزيمته أمام الثائر ابن أبي محلي، فلبى النجدة وتمكن من القضاء على ابن محلي سنة 1613، ودخل مراكش منتصراً، فرام أن يتخذها عاصمة لملكه، غير أنه سرعان ما تخلى عنها تحت ضغط أتباعه لفائدة السلطان مولاي زيدان، ثم فسدت علاقته بالسلطان المذكور، وشق عصا الطاعة عليه، وله معه مراسلات عديدة. وقد تمكن من السيطرة على تارودانت بعد حروب شديدة مع أبي حسون السملالي، وظل أميراً عليها إلى أن توفي عام 1035هـ/ 1626م. انظر: الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص ص.306-337؛ محمد بن أحمد الحضيكي، طبقات الحضيكي، تقديم وتحقيق أحمد بومزگو، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط.الأولى 2006، ج2، ص ص.598-599.

(3) استحوذ على بلاد سوس عام 1614م، وأسس قريبا من زاوية جده الشيخ أحمد بن موسى مدينة حصينة سماها إليغ واتخذها عاصمة لإمارته، وصفا له أمر بلاد سوس كلها بعد وفاة أبي زكريا يحيى الحاحي في سنة 1626م. وامتد نفوذه إلى درعة وسجلماسة ابتداءاً من عام 1630م، فصار أمير الجنوب، وكون في إليغ جهازاً حكوميا عمل تحت إمرته ومشورته، إلا أن نفوذه بسجلماسة ودرعة سرعان ما تحول بشكل نهائي لصالح محمد بن الشريف العلوي في سنة 1641م، واقتصرت سلطته فقط على سوس التي ظل مستقلا بها إلى أن وافاه الأجل سنة 1660م، فخلفه ابنه محمد على هذه الإمارة إلى أن خيمت عليها جنود السلطان مولاي رشيد العلوي فدكّتها دكًّا على رؤوس أهلها عام 1670م. انظر: الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص.407؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.38؛ أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، ط.الأولى 1956، ج7، ص.40.

من المناطق الجنوبية الغربية، وإمارة المجاهد محمد العياشي[4] ببلاد الغرب ومصب أبي رقراق، وحركة الخضر غيلان[5]، الذي خلف المجاهد العياشي في الجهاد ضد الاحتلال الأجنبي بمنطقة الهبط والمراكز الساحلية الشمالية، والإمارة الدلائية[6] بالأطلس المتوسط وتادلة وسلا والمناطق الشمالية، وإمارة

---

(4) حظي المجاهد محمد العياشي بشهرة كبيرة جعلته «ملء السمع والبصر في عصره ومصره»، أبلى بلاء حسناً في جهاد البرتغاليين والإسبان بالثغور المغربية، فقتل وأسر منهم الآلاف. لقي حتفه على يد «عشيرته الأقربين»، والمقصود بهم قبيلة الخلط، وذلك في يوم 19 محرم عام 1051هـ/ 30 أبريل 1641م. انظر: الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص ص.377-393؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.49؛ عبد اللطيف الشاذلي، الحركة العياشية حلقة من تاريخ المغرب في القرن 17، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ط.الأولى 1982، ص.79 وما بعدها.

(5) ينتمي الخضر غيلان إلى قبيلة بني گرفط الجبلية التي توجد بين العرائش وتطوان. كان مقدماً على الجهاد في الشمال كمساعد لمحمد العياشي في منطقة شمال القصر الكبير، وبعد سيطرة الدلائيين على الغرب بعد مقتل العياشي التجأ إلى الريف وظل يراقب الدلائيين، متربصاً بهم الدوائر إلى أن واتته الفرصة في عام 1063هـ/ 1653م، حيث انقضَّ على مدينة القصر الكبير واستولى عليها، وانتقم من جميع الذين أسهموا في المؤامرة لاغتيال المجاهد العياشي، وأبرزهم أسرة القنطري الذين كانوا متعاطفين مع الدلائيين، ودخل بعد ذلك في حروب مع العلويين إلى أن قتله السلطان مولاي إسماعيل في جمادى الأولى من عام 1084هـ/ غشت 1673م. راجع: محمد بن الطيب القادري، التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار أعيان المائة الحادية والثانية عشر، تحقيق هاشم العلوي القاسمي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983، ص.134 (مع هامش رقم 4)؛ نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، تحقيق محمد حجي وأحمد التوفيق، مكتبة الطالب، الرباط، ط.الأولى 1982، ج2 ص.68، 181؛ الزياني، البستان الظريف، ص.61؛ الناصري، الاستقصا، ج7، ص.27.

(6) هي زاوية في أصلها، ونسبتها إلى الدلاء، قبيلة من صنهاجة، تم تأسيسها من قبل الجد الأكبر للدلائيين أبي بكر بن محمد بن سعيد الدلائي في شرق خنيفرة في حدود عام 974هـ/ 1566م، وذلك بإشارة من شيخه أبي عمر القسطلي. واتخذت هذه الزاوية اتجاهاً سياسيا بعد وفاة المنصور السعدي، بحيث امتد نفوذها في اتجاه جنوب الأطلس الكبير. وفي عهد الشيخ محمد الحاج الدلائي(1637-1668م) امتد نفوذها إلى مكناس وفاس وكل مناطق تادلة وسلا والقصر الكبير بعد اغتيال المجاهد العياشي، وأصبح محمد الحاج سيد تافيلالت ودرعة والصحراء، إلى أن لقيت نهايتها على يد السلطان مولاي الرشيد العلوي سنة 1079هـ/ 1668م بعد معارك عسكرية طاحنة. انظر: عبد الكريم الريفي، زهر الأكم،

أولاد النقسيس بتطوان وأحوازها، وحركة الشيخ أبي عبد الله أعراس[7] بالريف والمناطق الشرقية، وحركة أسرة الشبانات بمراكش الذين أقصوا بقايا السعديين عن الحكم، وغيرها من القوى المحلية المستقلة.

وقد كانت لهذا الانقسام الداخلي آثارٌ وخيمةٌ على الدولة والمجتمع على حد سواء، بحيث كثُرت الفتن والأهوال، وعمَّت الأزمة والخراب سائر القواعد والهياكل التي كان يرتكز عليها المغرب، هذا في الوقت الذي قوي فيه خطر الاحتلال الأجنبي للسواحل المغربية على أمن سكان المناطق المجاورة له بفعل أعمال القرصنة التي كانت نشيطة في عرض البحر.

وتحتفظ المصادر المغربية والأجنبية بمعطيات تاريخية مهمة عمَّا أصاب المغرب خلال هذه الحقبة من أهوال وفتن من جراء تفاقم الصراعات العسكرية، وما خلفته من نتائج سلبية على البلاد والعباد، إلى الحد الذي وصفت فيه حالة المغرب وقتئذ بـ«الطامة الكبرى»، بحيث «أقبل من الشر ما كان مدبراً، وأدبر من الخير ما كان مقبلاً...، وكثُرت الفتنة واشتعل نارها

مساهمة في تاريخ الدولة العلوية من النشأة إلى عهد مولاي عبد الله بن إسماعيل، دراسة وتحقيق آسية بنعدادة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ط.الأولى 1992، ص ص.135-136؛ محمد الضعيف الرباطي، تاريخ الضعيف (تاريخ الدولة السعيدة)، دراسة وتحقيق أحمد العماري، دار المأثورات، الرباط، 1986، ص.47؛ محمد حجي، الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط.الثانية 1988، ص.31 وما بعدها؛ محمد الأخضر، الحياة الأدبية في المغرب على عهد الدولة العلوية، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط.الأولى 1977، ص.70.

(7) ينحدر من إحدى القبائل الريفية القوية المتساكنة بين وادي غيس ووادي النكور. ظهر في نهاية العصر السعدي كأقوى شخصية سياسية بالريف الشرقي من المغرب، وبظهور مولاي محمد بن الشريف مال إليه وأيد حركته منذ سنة 1072هـ/1662م. وكانت له علاقات تجارية مع الدول الأوروبية، وبعد وفاة مولاي محمد اتجه مولاي الرشيد إلى الريف لإخضاع أعراس في رمضان 1076هـ/ مارس 1666م. انظر: القادري، التقاط الدرر...، م.س، ص.169 (مع هامش رقم 4)؛ عبد الكريم الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص.127، 129؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.34.

وعسر إخمادها»[8]. فقد أورد الإفراني ما جاء في رسالة القاضي أبي مهدي عيسى بن عبد الرحمن السكتاني(ت.1062هـ/ 1651م) إلى أبي زكريا يحيى الحاحي، واصفاً الأوضاع المتأزمة بالبلاد بقوله: «لا يخفى على ذي بصيرة ما حلَّ بالمغرب من افتراق الكلمة وتلاعب شياطين الإنس والجن بذوي العقول منهم، فصاروا أحزاباً وفرقاً...، فهذه مصيبةٌ عظيمةٌ نزلت بغربنا، فتفرق ملأهم، وقتلت سراتهم، وانتُهبت أموالهم، وانتُهكت حرمهم، ومُزِّقت أعراضهم، وفَسُدت أديانهم، واختلت وبعُدت عن التوفيق آراؤهم، وكادت تطمع -بل طمعت- فيهم أعداؤهم»[9]، ويُورد في أثناء ذلك إشارات إلى هلاك الآلاف من الناس بسبب الحروب المذكورة، وإلى خراب ودمار العديد من المنشئات الاقتصادية والحضارية[10]، وهي الإشارات التي نجدها مسجلة في مذكرات السفير الجاسوس- الإسباني المعاصر لتلك الفترة خورخي دي هنين[11].

كما أسهمت الظروف الطبيعية بدورها في تعميق الأزمة بالبلاد، وتطالعنا المصادر التاريخية بمعطيات هامة عن سنوات القحط والجفاف والغلاء التي شهدها المغرب إبان هذه الفترة الحالكة من تاريخ المغرب، والتي كانت وبالاً على المغاربة أجمعين، لما خلفته من مجاعات وأوبئة أودت بحياة كثير

---

(8) مجهول، تاريخ الدولة السعدية التكمدارتية، تقديم وتحقيق عبد الرحيم بنحادة، عيون المقالات، دار تينمل للطباعة والنشر، مراكش، ط.الأولى 1994، ص.99.

(9) الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص.329.

(10) المصدر نفسه، ص.285، 286، 339، 340، 343.

(11) خورخي دي هنين، وصف الممالك المغربية(1603-1613)، ترجمة عبد الواحد أكمير، منشورات معهد الدراسات الإفريقية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط.الأولى 1997، ص.60، 72.

من الناس[12]. وهاكم واحدة من أخطر الأزمات الطبيعية خلال هذه الفترة على سبيل المثال، ويتعلق الأمر بمسغبة عمَّت معظم مناطق المغرب، ودامت ثلاث سنوات كاملة، من سنة 1071 إلى 1073هـ/ 1661-1663م، عانى خلالها المغاربة آلام الجوع وكثرة الموت بسبب غلاء المعيشة وتفاقم الأوبئة.

فقد ذكر المؤلف عبد الله بن عمر العياشي أن الناس في مدينة فاس اضطروا خلال هذه المسغبة إلى أكل الموتى والجيف، لاسيما بوادي بني يزغة، حيث «أعان الجوع في أهله الحرص حتى أن من كان عنده من أهله زرع تركه للبيع وأكل الربيع»[13]، وإلى هذا المعنى ذهب كل من القادري والضعيف والناصري وابن زيدان عند تطرقهم لحوادث هذه السنوات الثلاث[14].

وبمنطقة الرشيدية اضطر شيخ الزاوية العياشية عبد الجبار بن أبي بكر العياشي أيام هذه المجاعة إلى إطعام أصحابه معجون ثمر العرعار، وأعشاب مطبوخة بـ«الدْرُو» والملح[15]، كما اشتد الجوع بأهلها «حتى طحنهم طحن الرحاء لدقيقها، وخلى كثيراً من قراها ودشورها»[16]، وكثر الموت هنالك حتى عجز الناس أحيانا عن دفن موتاهم[17].

---

(12) انظر، الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص.354؛ القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص.29، 31، 67، 129، 134، 157؛ الضعيف الرباطي، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.32.

(13) عبد الله بن عمر العياشي، الإحياء والانتعاش في تراجم سادات زاوية آيت عياش، مخطوط المكتبة الوطنية للمملكة المغربية بالرباط، رقم 1433د، ص.251.

(14) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص.129، 134؛ التقاط الدرر...، م.س، ص.155، 157؛ الضعيف الرباطي، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص ص.31-32؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.104؛ عبد الرحمن ابن زيدان العلوي المكناسي، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، مطابع «إديال» الدار البيضاء، ط.الثانية 1990، ج3، ص.135.

(15) عبد الله العياشي، الإحياء والانتعاش...، م.س، ص.28، 29.

(16) المصدر نفسه، ص.251.

(17) المصدر نفسه، ص.257.

ولن نجد أبلغ ما يعبر عن حدة وقع مجاعة عام 1071هـ/ 1661م على رقاب الناس من هذه القصيدة الشعرية التي أوردها عبد الله بن عمر العياشي في مؤلّفه «الإحياء والانتعاش»، حيث يقول فيها صاحبها:

يا مَن عدَّ الغرب عام الجوع قد غَرَبَا ... لا تنكرنَّ على مَن جُوعُه غَلَبَا
إن حدّثوكَ أحاديث إذا سُمِعتْ ... يظل سامعُها يقول: وَاعَجَبَا!
لا تسترب[18]، لا، ولا تستغربنَّ فما ... أشدَّ ما كتموا من أمره عَجَبَا
مِن كل داهيةٍ تدهى العقول بها ... وشدة قطعت أربابه إِرَبَا
أشدد بعامٍ يكاد الزرع فيه يكون ... كالدُّوَا فيُباع وزنُه ذهبَا
ما أعظم الأمر إذ كادت تعود فيه ... التمرُ تِبراً وعاد حشفُه رُطَبَا
فمضغة اللحم تكسو المجد والحَسَبَا ... كما مذاقة حَيْسٍ[19] تُثبتُ النَّسَبَا
فثمن الذُّرّ دون ثمن الذُّرة ... فيه وبالعز والفضل الحَسَا ذَهَبَا
هي حقائق لا شك قد انقلبتْ ... فانخفض الرفعُ والخفضُ قدِ انتصبَا
لله دُنيا فما أكثر ما وعظتْ ... ذا اللُّبِّ فازداد منها لُبُّه هَرَبَا

---

(18) لا تسترب: لا تَشُكّ. مِن استراب، يستريب، إذا شكّ وتردّد في الأمر.

(19) الحَيْسُ: هو الطعام المتخذ من التمر والأَقِط (جبن اللبن المستخرج زبده) والسَّمْن. وحاسَه يحيسُه حَيْساً: أي خلطه. وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم (أولم على بعض نسائه بحَيْس). وقد يجعل عوض الأقط الدقيق والفتيت. وحيَّسَه: خلطه واتخذه. انظر: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، مادة «حيس»، دار صادر، بيروت، (د.ت.ط)، ج6، ص.61.

وذو الحماقـةِ مـا أكثـر مـا سـخَرَتْ بِلُبِّــه وإليهــا يكثــر الطَّربَــا[20].

وقد ولَّدَتْ هذه المحنُ والأهوالُ لدى كثير من أفراد المجتمع شعوراً حادًّا بالذنب تجاه هذا الواقع المخجل الغارق في الأزمات، وعبَّروا عن رفضهم له، وثاروا على المألوفات، إذ اعتبروا ما حل بهم من الفتن والأهوال والويلات عقاباً إلهيًّا استحقوه بسبب ابتعادهم عن تعاليم الإسلام، وانكبابهم على ملذات الحياة، وتراخي ولاة أمرهم في أمر الجهاد بل وتعاملهم مع النصارى. وبلغت شدة تذمرهم من هذا الواقع المتأزم منتهاها، فلم يعودوا قادرين على تلقي المزيد من الإهانات والتجاوزات، وأصبح لديهم استعداد ذهني لقبول كل الحلول الممكنة لتجاوز أزماتهم الذاتية.

وفي خضم هذه الأوضاع المزرية، انتعشت مسألة الولاية الروحية في الأوساط المغربية، كمفهوم ديني مقدس يفرض نفسه بشدة، بديلاً عن السلطة الزمنية التي ظهر للعيان قصورها في ضبط الأمن والاستقرار، وحماية البلاد من التهديدات الخارجية، فتكاثر عدد الأولياء في هذه الفترة بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ المغرب، حسبما نص عليه غير واحد من العلماء[21]، وذاع صيتهم في الآفاق، وازدادت هيبتهم في النفوس، باعتبارهم أهل الله المنقذون البلاد والعباد من الظلم والطغيان والانحراف، المالكون وحدهم حق الإصلاح الروحي للنفس البشرية الأمارة بالسوء. وبهذه الصفة سارع الناس إلى تعظيمهم وتبجيلهم بشكل مثير للغاية، وكان من مظاهر هذا التبجيل أن اعتقدوا في كراماتهم، وفي قدرتهم الفوق-طبيعية على تغيير معالم الواقع المألوف اعتقاداً مطلقاً، ولم يكن هذا الاعتقاد سائداً لدى العامة وحسب، وإنما

(20) عبد الله العياشي، الإحياء والانتعاش...، م.س، ص. 28.

(21) أحمد بن الحاج السلمي المرداسي الفاسي، الدر المنتخب المستحسن في بعض مآثر أمير المؤمنين مولانا الحسن، مخ.خ.ح.ر، رقم 12184، ج 7، ص. 239.

ساد حتى لدى الفئات المثقفة، التي لم يكن يطيب لها الحديث إلا عن مقامات الأولياء وكراماتهم[22].

وظل المغرب على ما هو عليه من التشرذم والانحطاط إلى أن انطلق الشرفاء العلويون من الجنوب في إطار حركة سياسية تهدف إلى إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية، وتمهيد أقاليمه تحت سلطتهم، فـ«تدارك الله بهم دين الإسلام بعد أن كان أفنى أهله وتمزقت أمثالهم بالجوع، وصارت أطلالهم خاوية تنذبها الذياب العاوية»[23]، على حد تعبير عبد الكريم الريفي، فدشنوا عهداً جديداً من تاريخ المغرب الحديث على أنقاض الدولة السعدية البائدة.

المبحث الثاني: نسب العلويين، ودخولهم إلى المغرب الأقصى

يتصل عمود نسب الأشراف العلويين بأبي القاسم محمد الملقب بالنفس الزكية وبالمهدي بن عبد الله الكامل بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم[24]. وقيل

---

(22) محمد العمراني، مقدمة تحقيق كتاب تحفة الإخوان ببعض مناقب شرفاء وزان لحمدون الطاهري الجوطي الفاسي، أطروحة جامعية لنيل الدكتوراه في التاريخ، طبعة مرقونة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2004، ص ص.149- 150؛ «كتب المناقب وترسيخ الاعتقاد في الكرامات الصوفية»، في مجلة أمل، العدد 35، سنة 2009، ص.54.

(23) عبد الكريم الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص ص.121- 122.

(24) انظر عمود نسب الأشراف العلويين عند: أحمد بن محمد المدغري العلوي، الأنوار الحسنية في نسبة من بسجلماسة من الأشراف المحمدية، تحقيق عبد الكريم الفيلالي، منشورات وزارة الأنباء، مطبعة فضالة، المحمدية، ط.الأولى 1966، ص.27، و ص ص.75-76؛ عبد السلام بن الطيب القادري، الدر السني في بعض مَن بفاس من أهل النسب الحسني، المطبعة الحجرية، فاس، 1891، ص.52؛ الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص.409؛ روضة التعريف بمفاخر مولانا إسماعيل بن الشريف، تحقيق عبد الوهاب بنمنصور، المطبعة الملكية، الرباط، ط.الثانية 1995، ص.18؛ محمد الطالب ابن الحاج السلمي، الإشراف على بعض مَن بفاس من مشاهير الأشراف، تحقيق جعفر بن الحاج السلمي، منشورات جمعية تطاون أسمير، تطوان، ط.الأولى 2004، ج2، ص.1، 7؛ إدريس الفضيلي، الدرر البهية والجواهر

إنه لُقِّب بالنفس الزكية لأنه ثبت أنه لم يعص الله ظاهراً ولا باطناً. ومصداقه ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم: (تُقْتَل بأحجار الزيت[25] من ولدي نفسٌ زكيةٌ، اسمه على اسمي، واسم أبيه على اسم أبي)[26]، فكان هو القتيل بها. وكان إماماً عالماً، مآثره كثيرة، وفضائله جمة غزيرة، بايعه أهل المدينة المنورة خليفة عليهم بأمر من الإمام مالك بن أنس، فجرت له حروب ووقائع عظيمة مع بني العباس، الذين تمكنوا من إخماد دعوته وقتله سنة 145هـ/ 762م، في حياة أبيه عبد الله الكامل، ودُفن بمقبرة البقيع بالمدينة، وقبره هناك مشهور[27].

ويرتبط دخول العلويين إلى المغرب الأقصى بالحسن بن قاسم، أحد أعقاب محمد النفس الزكية، وهو المعروف في المصادر التاريخية بالحسن الداخل، لكونه أول من دخل منهم أرض سجلماسة بالمغرب الأقصى قادماً إليها من ينبوع النخيل بأرض الحجاز، من مدشر منه يُعرف ببني إبراهيم، بعد سنة 660هـ/ 1261م، وقيل في سنة 664هـ/ 1265م، خلال أوائل عهد الدولة المرينية، فمكث بها إلى أن وافاه الأجل قبل انقضاء المائة السابعة. وقيل إنه توفي في سنة 706هـ/ 1306م، أو في سنة 707هـ/ 1307م[28].

النبوية في الفروع الحسنية والحسينية، مراجعة ومقابلة أحمد بن المهدي العلوي، ومصطفى بن أحمد العلوي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية، ط.الأولى 1999، ج1، ص.98؛ محمد المشرفي، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعد بعض مفاخرها غير المتناهية، دراسة وتحقيق إدريس بوهليلة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط.الأولى 2005، ج1، ص.208.

(25) موضع بالمدينة المنورة، قريب من الزوراء.

(26) أبو عنبة الأصغر، عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، تحقيق وتعليق لجنة من المحققين، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط.الأولى 2001، ص.77.

(27) إدريس الفضيلي، الدرر البهية...، م.س، ج1، ص.78؛ محمد الطالب ابن الحاج السلمي، الإشراف...، م.س، ج1، ص ص.84-85.

(28) عبد السلام القادري، الدر السني...، م.س، ص ص.51-52 (وفيه أن وفاة الحسن الداخل كانت في عام 676 أو 677هـ)؛ أحمد المدغري العلوي، الأنوار الحسنية...، م.س،

وقد تعددت الروايات بشأن بواعث قدومه إلى المغرب، فمنها ما ذُكِر أن أبا إبراهيم العمري السجلماسي، أمير ركب الحج المغربي، اجتمع بينبوع النخيل بالحجاز في إحدى مواسم الحج بالسيد الحسن المذكور، وكانت سجلماسة يومئذ خالية من سكنى الأشراف بها، فجعل يرغبه في القدوم مع الركب المغربي إلى سجلماسة، ويُحسِّن له موطنها، ويُزَيِّن له الإقامة بالمغرب، إلى أن استماله، فأجمع السير معه، وقَدِم الحجاج المغاربة به مع ركبهم إلى المغرب، ورغَّبوه في الاستيطان بسجلماسة.

ومنها أن أهل سجلماسة لم تكن تصلح الثمار ببلدهم، وأرجعوا علة ذلك إلى خلو بلادهم من الأشراف، فذهبوا للحجاز بصدد أن يأتوا برجل من أهل البيت الشريف يتبركون به، ويستَدِرُّون الخير بفضله، فأتوا بالحسن الداخل المذكور، فحقق الله رجاءهم، وأصلح ثمارهم، حتى عادت بلادهم هي هَجَرُ[29] المغرب.

وقد ذُكِر أنه لما وصل إلى سجلماسة و«ألفى أهلها أهل خير وفلاح، دعا لها ولأهلها بالنجاح والصلاح، وقال: اللهم أنجح ثمارها، وأجْرِ أنهارها، وزدها من البركة أضعافاً ومن الخيرات أصنافاً، ولأهلها إذعاناً للحق وإنصافاً، واطْوِ الأرض لمن بها سَرَى، وأضِئ له ما أظلم حتى يبصر

ص ص.26-28 (وفيه أنه توفي عام 776هـ/ 1374م)؛ الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص.410؛ روضة التعريف...، م.س، ص ص.19-20؛ م.القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص.88؛ التقاط الدرر...، م.س، ص ص.141-142؛ محمد الطالب ابن الحاج، الإشراف...، م.س، ج2، ص ص.2-3؛ إدريس الفضيلي، الدرر البهية...، م.س، ج1، ص.81؛ محمد المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج1، ص.208.

(29) هَجَر: مكان قرب المدينة المنورة، يضرب به المثل في جودة التمر وكثرته.

ويرى»[30]، فاستجاب الله له فيما نواه وأمّله، «فصلحت ثمارها، وتضاعفت بركتها، وارتفعت عنها علتها»[31].

ومنها أن الشرفاء الأدارسة تفرقوا ببلاد المغرب، وانتثر نظامهم، واستولى عليهم القتل والصَّغار من أمراء زناتة، وخصوصاً في عهد موسى بن أبي العافية المكناسي، فقَلَّ الشرف بالمغرب، وأنكره كثير من الأشراف حقناً لدمائهم، فلما صعد نجم الدولة المرينية أكبَروا الأشرافَ ورفعوا أقدارَهم واحترموهم، فلم يكن ببلاد سجلماسة أحد من الأشراف، فأجمع رأي أعيانها وكبرائها على أن يأتوا بمن يتبركون به من أهل النسب الشريف، فقيل إن الذهب يطلب من معادنه، والياقوت يجلب من مواضعه، وإن بلاد الحجاز هي مقر الأشراف وصدف جوهر ذلك النسب، فذهبوا إليه وأتوا بالشريف الحسن الداخل[32].

ويفصل بين الحسن الداخل وجده محمد النفس الزكية خمسة عشر أباً. وقد عرف بالصلاح والتقوى وسعة المعارف والعلوم خصوصاً علم البيان، الذي كانت له فيه اليد الطولى، ولما استقر بسجلماسة واطمأنت به الدار زوَّجه السيد أبو إبراهيم العمري المذكور ابنته، وسكن مكاناً يدعى المصلح، ولما توفي تنازع في دفنه أهل سجلماسة حتى كادت نار الفتنة تشب بينهم، فاجتمع رأيهم

---

(30) إدريس الفضيلي، الدرر البهية...، م.س، ج1، ص.84.

(31) المصدر والصفحة نفسهما.

(32) انظر بواعث قدوم الحسن الداخل على المغرب عند: الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص ص.411-412؛ روضة التعريف...، م.س، ص ص.21-22؛ محمد بن الطيب القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص ص.88-89؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.5؛ إدريس الفضيلي، الدرر البهية...، م.س، ج1، ص ص.81-84؛ محمد المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج1، ص ص.211-212؛ عبد السلام القادري، الدر السني...، م.س، ص.51-52؛ أحمد المدغري العلوي، الأنوار الحسنية...، م.س، ص.27؛ محمد الطالب ابن الحاج، الإشراف...، م.س، ج2، ص.3.

على أن يقسموا أرض سجلماسة بالحبال، فقسّموها أرباعاً ودفنوه في موضع يتوسط جميع النواحي الأربعة، بحيث لا يكون أقرب لجهة دون أخرى[33].

ومن عقب الحسن الداخل مولاي علي الشريف (الأول)، الذي عاصر انهيار دولة بني الأحمر بغرناطة، ودعاه أهل الأندلس إلى الجهاد، فتردد عليهم مراراً لهذا الغرض، وأقام بينهم مدة طويلة خلال أواسط القرن التاسع الهجري/ القرن 15م، ثم رحل إلى سجلماسة، فكاتبه علماء الأندلس يطلبون منه الرجوع إليهم، ويحضونه على الاعتناء بأمور الجهاد، وقد احتفظ كتابا «الأنوار الحسنية» و«الدرر البهية» وغيرهما ببعض النماذج من هذه الرسائل[34]، وكتبوا لعلماء فاس يطلبون منهم أن يحضوا مولاي علي الشريف على العبور إلى العدوة الأندلسية، فكتب إليه علماء فاس بمثل ذلك، وحثوه على المسارعة إلى إغاثتهم. فمما حَلاَّه به علماء غرناطة في إحدى رسائلهم إليه قولهم: «إلى الضرغام الهمام، وقطب دائرة فرسان الإسلام، الشجاع المقدام، الهصور الفاتك، الوقور الناسك، طليعة جيش الجهاد، وعين أعيان الأنجاد، المؤيد بفتح هذه البلاد، المسارع إلى مرضاة رب العباد، مولانا أبي الحسن مولانا علي الشريف»[35]. وكانوا قد عرضوا عليه المُلك عندما كان مقيماً عندهم، وعزموا على مبايعته، والتزموا له الطاعة والنصرة، فرغب عن ذلك كله زهداً وورعاً منه، وغض طرفه عن زهرة الدنيا ومغرياتها.

---

(33) الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص ص.413-414؛ روضة التعريف...، م.س، ص ص.23-25؛ إدريس الفضيلي، الدرر البهية...، م.س، ج1، ص.84، 86؛ محمد المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج1، ص.213.

(34) أحمد المدغري العلوي، الأنوار الحسنية...، م.س، ص ص.32-55؛ إدريس الفضيلي، الدرر البهية...، م.س، ج1، ص ص.121-137.

(35) أحمد المدغري العلوي، الأنوار الحسنية...، م.س، ص.32؛ إدريس الفضيلي، الدرر البهية...، م.س، ج1، ص.121.

وعلاوة على غزواته بالأندلس، قام مولاي علي الشريف بغزو الوثنيين في بعض جهات السودان، حيث بلغ بلدة أكدج، وعرَض أهلها على السيف أو الإسلام، فمن أسلم تركه، ومن أبى قاتله، وأبلى في جهاد المهانعين من أهلها بلاءً حسناً حتى دخلها عُنوة، كما استقر مدة طويلة بمدينة فاس، وكان سكناه بها بالحومة المعروفة بجزاء ابن عامر من عدوة فاس القرويين، وترك هناك داراً، وأقام مدة بقرية صفرو، وخلف بها عقاراً وآثاراً، ثم أقام كذلك ببلاد گرس الوين (منطقة الرِّيش حاليا)، وترك بها مثل ذلك. وقد كانت وفاته سنة 847هـ/ 1443م، وعمره خمس وثمانون سنة، ودُفن بزاويته بتغمرت بتافيلالت (الريصاني)، وضريحه بها مشهور، مقصود للزيارة والتبرك[36].

ومن عقبه سَميُّه مولاي علي الشريف (الثاني)، دفين باب أيلان (هيلانة) بمدينة مراكش، قرب ضريح أبي الفضل القاضي عياض، وهو جد ملوك الدولة العلوية بالمغرب.

---

[36] عن مولاي علي الشريف راجع: أحمد ابن القاضي المكناسي، لقط الفرائد من لفاظة حقق الفوائد، ضمن كتاب ألف سنة من الوفيات، تحقيق محمد حجي، دار المنصور للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، الطبعة الأولى 1976، ص.249 (وفيه أنه توفي عام 842هـ/ 1438م)؛ أحمد المدغري العلوي، الأنوار الحسنية...، م.س، ص ص.26-56؛ عبد السلام القادري، الدر السني...، م.س، ص.53؛ الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص ص.415-420؛ روضة التعريف...، م.س، ص ص.26-31؛ م.القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص.89؛ محمد الطالب ابن الحاج، الإشراف...، م.س، ج2، ص ص.5-6 (وفيه وفاته عام 842هـ/ 1438م)؛ إدريس الفضيلي، الدرر البهية...، م.س، ج1، ص.115-139؛ محمد المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج1، ص ص.214-219؛ أبو القاسم الزياني، تحفة الحادي المطرب في رفع نسب شرفاء المغرب، تقديم وتحقيق رشيد الزاوية، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة الأمنية، الرباط، ط.الأولى 2008، ص.78؛ إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط.الثانية 1994، ج3، ص.18.

المبحث الثالث: نشأة الدولة العلوية (1041- 1082هـ/1631-1672م)

تعاقبت خلال هذه المرحلة ثلاث شخصيات سياسية قادت الحركة العلوية الناشئة، فحاولت ترتيب الأمور الداخلية، وتمهيد البلاد وتوحيدها تحت سلطتها الجديدة. وفيما يلي لمحة عامة عن أهم التطورات السياسية التي شهدتها هذه الفترة المبكرة من تاريخ الدولة العلوية بالمغرب.

1- مولاي الشريف بن علي زعيم الحركة العلوية (1041- 1045هـ/1631- 1635م)

خلف مولاي علي الشريف، دفين مراكش، تسعة من البنين، أحدهم مولاي الشريف الملقب بأبي الأملاك[37]، الذي أضحى متزعماً للحركة العلوية، ومتمتعاً بنفوذ معنوي واسع منذ العقد الثالث من القرن 17م. فمولاي الشريف «كان وجيهاً عند أهل سجلماسة وكافة أهل المغرب، يقصدونه في المعضلات، ويستشفعون به في الأزمات، ويهرعون إليه فيما جَلَّ وقَلَّ من الملمات»[38]، ولأجل هذه السمات المميّزة بايعه أهل سجلماسة سنة 1041هـ/ 1631م[39].

وكانت سجلماسة في أيامه تابعة لأمير سوس وسائر الجنوب المغربي أبي حسون السملالي السالف الذكر. وقد ذكر الإفراني أن مولاي الشريف كانت بينه وبين أهل تابوعصمت[40] عداوة تامة، فاستصرخ عليهم بأبي حسون لمحبة كانت بينهما، واستصرخ أهل تابوعصمت بأهل الزاوية الدلائية فأغاثوهم،

---

(37) ولد في عام 997هـ/ 1587م، وتوفي في عام 1069هـ/ 1659م.

(38) الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص.423.

(39) المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج1، ص.192.

(40) حصن منيع من حصون سجلماسة. ويطلق على أهله «بنو الزبير».

والتقى الجمعان بسجلماسة، لكن تدخل الحكماء أفضى إلى انسحاب الجيشين من غير قتال، صلحاً وحقناً لدماء المسلمين، وكان ذلك سنة 1043هـ/ 1633م.

وبعد ذلك عمل أهل تابوعصمت على إفساد ما بين أبي حسون ومولاي الشريف، فتقربوا من أبي حسون وأفسدوا ما بين الرجلين من العلاقات «إلى أن أظلم الجو بينهما واستحكمت القطيعة»[41]. وكان هذا الانقلاب في الأحلاف هو فاتحة العهد العلوي بالضبط، ذلك أن العلويين وضعوا اللبنات الأولى لسلطانهم بمقاومة أطماع أبي حسون، فلما تحول هذا الأخير إلى دخيل مسلط على تافيلالت انتظمت صفوف المقاومة ضدًّا عليه وعلى أنصاره الفيلاليين في ظرف وجيز، فارتقى ما كان للمولى الشريف بن علي من الشرعية المعنوية إلى مستوى الشرعية السياسية، وأصبح اللجوء إلى القوة من أوجب الأمور، فقام ولده مولاي مَحمد بن الشريف، ووضع الأسس السياسية الأولى للدولة العلوية بما جُبِل عليه من المواهب العسكرية[42]، فحُقَّ له بذلك أن ينعت بمؤسس الدولة العلوية.

2- مولاي مَحمد بن الشريف مؤسس الدولة العلوية (1050- 1075هـ/1640- 1664م)

بعدما أفلح أهل قصر تابوعصمت في تعكير جو الصفاء بين مولاي الشريف وأبي حسون السملالي، وانضموا إلى صف هذا الأخير، هاجمهم مولاي مَحمد بن الشريف على حين غرة، واستولى على حصنهم وذخائرهم، وحكَّم السيف فيهم، بأن قتل أعيانهم وزعمائهم، فَقَرَّتْ بذلك عين والده

(41) الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص.424.

(42) إبراهيم بوطالب، «العصر العلوي الأول»، في مذكرات من التراث المغربي، مجموعة تاريخية يشرف عليها العربي الصقلي، الرباط، الجزء الرابع، 1985، ص.30.

مولاي الشريف. ولما بلغ الخبر إلى أبي حسون غضب لذلك غضباً شديداً، وكتب إلى عامله على سجلماسة يأمره بأن يحتال في إلقاء القبض على مولاي الشريف، ففعل ذلك العامل وألقى القبض عليه بالمكر والخديعة، ووجهه إليه بسوس، فسجنه أبو حسون في قلعة هنالك، وكان ذلك في سنة 1047هـ/ 1637م، وظل مولاي الشريف سجيناً بزاوية إليغ بجبال تازروالت السوسية مدة من الزمن إلى أن افتداه ولده مولاي محمد بمال عظيم سنة 1051هـ/ 1641م[43].

وفي أيام اعتقال مولاي الشريف بسوس، كان ولده مولاي محمد منشغلاً بالقضاء على مَن بقي مِن أهل تابوعصمت واستئصال شأفتهم، وحريصاً على محو آثار نفوذ السملاليين من تافيلالت، وهو ما تمَّ له بالفعل، بحيث ما أن حلَّت سنة 1050هـ/ 1640م حتى تمكن من طرد أنصار وولاة أبي حسون منها، بعدما أساءوا السيرة بها، و«ضربوا الخراج على كل شيء، حتى على من يجدونه في الشمس زمان الشتاء أو في الظل زمان الصيف، وضيَّقوا على الناس، فازدرتهم العيون، وكرهتهم القلوب»[44]، فأضحت تافيلالت برمتها حينئذ خاضعة لسلطة مولاي محمد، بعدما أدى له أهلها البيعة بالولاء والطاعة في السنة نفسها[45].

(43) الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص.424؛ روضة التعريف...، م.س، ص.40؛ عبد الكريم الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص ص.106-107؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.8؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.38؛ المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج1، ص.194.

(44) الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص.424.

(45) أحمد المدغري العلوي، الأنوار الحسنية...، م.س، ص.76؛ الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص.425؛ القادري، التقاط الدرر...، م.س، ص.163؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.15.

وبفضل هذا التأييد السياسي والعسكري الذي لقيه من أهل سجلماسة، استطاع مولاي مَحمد كذلك أن يطرد قوات أبي حسون من درعة والمناطق المجاورة بعد معارك طاحنة ضدها، بحيث لم تعد إمارة أبي حسون تشمل سوى سوس والصحراء الغربية بعد أن فقدت درعة وسجلماسة وأحوازهما، كما مكنه ذلك من التفرغ لمواجهة أطماع الزاوية الدلائية في المنطقة.

وكانت الزاوية الدلائية قد فرضت نفوذها على فاس وأحوازها، وعلى بلاد الغرب وسلا وتامسنا وتادلة، وخشيت من هجوم مولاي مَحمد على مدينة فاس، فانطلقت بقواتها في غارات متعددة ضد سجلماسة ونواحيها، واستطاعت أن تُلْحِق الهزيمة بمولاي مَحمد في معركة القاعة بواحة الرتب قرب سجلماسة سنة 1056هـ/ 1646م[46]، ثم اقتحمت بزعامة شيخها محمد الحاج الدلائي سجلماسة، وعاملت أهلها أسوأ معاملة، لكن الأمير العلوي مولاي مَحمد بن الشريف استجمع قواه من جديد وأبرم اتفاقية مع أهل الزاوية الدلائية، جعلت الحدود بين مناطق نفوذ الطرفين عند جبل العياشي، بحيث دخل ما كان شمالها من القبائل في نطاق حكم الزاوية الدلائية، وبقي الجنوب خاضعاً للعلويين، ولم يستثن من ذلك سوى خمسة قصور كانت هي أبواب الدخول إلى تافيلالت من جهة الشمال، وهي: قصر السوق، وقصر آيت عثمان، وقصر أولاد عيسى على وادي زيز، وقصر گلميمة على وادي غريس، وقصر أسرير على فركلة، قد جعلها الدلائيون لهم، واشترطوا على مولاي مَحمد «ألاَّ يُحرِّك لهم فيها ساكن»[47].

---

(46) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.12؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص ص.16-18؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.130.

(47) الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص.402؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.12؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.17.

وبعد مرور ثلاث سنوات على هذه الاتفاقية، أي في سنة 1059هـ/ 1649م، هاجم مولاي محمد هذه القصور وقتل بعض شيوخها، فثارت ثائرة الدلائيين وهدَّدوه بالانتقام، غير أن مولاي محمد لم يكترث لتهديداتهم، بل إنه غادر تافيلالت لإغاثة مدينة فاس التي ثارت على حاكمها الدلائي أبي بكر التاملي بعدما ضاقت ذرعاً بحكمه، وتمكن من إلقاء القبض عليه بعد حروب شديدة، وتلقى بيعة أهل فاس في عين المكان، وذلك في شهر رجب من سنة 1060هـ/ يوليوز 1650م، لكن الجيش الدلائي سرعان ما تصدى لقوات مولاي محمد، وأفلح في إيقاع الهزيمة بها على «ظهر الرمكة» بظاهر فاس، فاضطر حينئذ الأمير العلوي إلى الانسحاب نحو سجلماسة[48]، ليركز اهتمامه بعد ذلك على إخضاع قبائل شرق المغرب، وكذلك قبائل الغرب الجزائري، ويعمل بالتالي على تجنيد هذه القبائل لفائدته.

وهكذا دخلت تحت رايته قبائل دخيسة وذوي منيع وآل الصباح والمعاضيد وأولاد غنام وحميان، واستولى على وجدة، ثم توغل في المغرب الأوسط إلى حدود واحات الأغواط وبلاد الجريد، وأوقع بأتراك تلمسان سنة 1064هـ/ 1653م وهزمهم، كما هزم أعرابها بني عامر في ذات الوقت، وأدت

---

(48) عبد الكريم الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص.109؛ أحمد المدغري العلوي، الأنوار الحسنية...، م.س، ص.77؛ الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص.404؛ القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص.51؛ التقاط الدرر...، م.س، ص ص.127-128؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.60؛ عبد السلام بن عبد الله الخياط القادري، تقاييد تاريخية، مجموع مخطوط المكتبة الوطنية للمملكة المغربية بالرباط، رقم 111ح، ص.259؛ المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج1، ص.195؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.19؛ إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج3، ص.21؛ إبراهيم بوطالب، «العصر العلوي الأول»، م.س، ص.32، 33.
Georges Spillmann, Esquisse d'histoire religieuse du Maroc: Confréries et Zaouias, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat, 1ère édition, 2011, p.79.

له حاضرة تلمسان البيعة الشرعية[49]، فزعزع بذلك كيان الحكم التركي، مما جعل داي الجزائر عصمان باشا يوجه له خطاباً يؤاخذه فيه على توغله في أعماق الإيالة الجزائرية، ويستفسره فيه عن نواياه، ويبعث إليه بعثة مؤلفة من بعض كبار الفقهاء تلتمس منه إبرام اتفاق بين الجانبين، فتم جعل الحدود بينهما عند وادي تافنة في الشمال، وكانت هذه الاتفاقية التي أُبرمت سنة 1067هـ/ 1656م، هي أول ما التزمت به الدولة العلوية الناشئة من المعاهدات الدولية[50]، بل إنها اعتُبِرتْ «أساس المعاهدات» المبرمة بين الملوك العلويين وغيرهم[51].

وفي سنة 1069هـ/ 1659م توفي مولاي الشريف بن علي بسجلماسة[52]، فبايع حينئذ أهل الأقاليم الصحراوية ولده مولاي محمد، وهي البيعة الثانية العامة[53]، بعدما بويع البيعة الأولى في حياة والده عام 1050هـ/ 1640م كما سلفت الإشارة إلى ذلك من قبل.

وفي أواخر سنة 1073هـ/ 1662م وأوائل سنة 1074هـ/ 1663م هاجم مولاي محمد بلاد الحياينة بأحواز فاس، وخرَّب مزارعهم وأفسدها

---

(49) عبد الكريم الريفي، زهر الأكم، ص.110؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.19؛ عبد السلام بن عبد الله القادري، تقاييد تاريخية، م.س، ص.260؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص ص.20-21.

(50) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص ص.19-27؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص ص.22-26؛ إبراهيم بوطالب، «العصر العلوي الأول»، م.س، ص.33.

(51) عبد الرحمن ابن زيدان العلوي المكناسي، العلائق السياسية للدولة العلوية، تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية، الرباط، الطبعة الأولى 1999، ص.38.

(52) أحمد المدغري العلوي، الأنوار الحسنية...، م.س، ص.76؛ عبد الكريم الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص.111؛ القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص ص.88-89؛ التقاط الدرر...، م.س، ص.141؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.30؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.62؛ الفضيلي، الدرر البهية...، م.س، ج1، ص.180؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.28.

(53) الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.103.

انتقاماً لما بلغه عنهم من النهب والقتل لجيرانهم، ثم انسحب شرقاً، ووقعت عقب ذلك مجاعة عظيمة أكل الناس فيها الجيف والدواب والآدمي، وخلت الدُّور، وعطلت المساجد، وخرج أهل فاس يستغيثون بالدلائيين لما نال مدينتهم من القطع والنهب من طرف الحياينة وغيرهم[54]، فعزم الشيخ محمد الحاج الدلائي على التوجه في حركة إلى ناحيتهم، فنزل بأزرو في صفر من سنة 1074هـ/ شتنبر 1663م، فتوجه إليه أهل فاس وعلماؤها وأشرافها وبايعوه على الطاعة والخضوع، لكن رئيس فاس الجديد أبو عبد الله الدريدي سرعان ما ثار عليه وخالف أمره، وصار يبعث جموعه للإغارة على قرى سايس وحصونه ومَن به من القبائل، وعلى زرهون ومكناسة الزيتون وما والى ذلك من القبائل والبلاد، ويأتي بأمتعتهم وأموالهم ومواشيهم إلى فاس الجديد ويبيعها، ويخرج أهل فاس العليا إلى لقائه بالطبول وسائر المفرحات، إلى أن وجه إليه الشيخ محمد الحاج الدلائي سرية من جنوده، فأوقعوا به وبأصحابه بحوز فاس وهزموه، وقتلوا أكثر من نصف جيشه[55].

وفي خضم هذه الأحداث، ظهر أمر مولاي الرشيد العلوي بالجهة الشرقية، فقد توجه نحو تازة في سنة 1074هـ/ 1663م، ومنها أعلن الثورة ضد أخيه مولاي محمد، بعدما انضم إليه عرب أنكاد.

ويذهب المؤرخون إلى أن أسباب الجفاء بين الأخوين العلويين تعود إلى استفراد مولاي الرشيد بثروة اليهودي ابن مشعل ورفضه تسليمها لأخيه مولاي محمد. فمما يروى أن وجيهاً من وجهاء اليهود وأثريائهم يدعى هارون ابن مشعل كان قد استبد بحصن يقع بين تازة ومليلية، وأنه في ظل الفوضى

---

[54] القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص.134؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.104؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.28.

[55] القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص ص.143-144؛ التقاط الدرر...، م.س، ص ص.161-162؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.104.

الضاربة أطنابها بالبلاد كان يضم إليه عن طريق تجار الأعراض بنات الأسر الإسلامية فيعتدي على عفافهن، مما كان يعتبر وصمة عار على المسلمين، وعلامة من علامات فساد الزمان، فقام مولاي الرشيد ورأى من واجبه وضع حد لسلطة هذا اليهودي، فهاجم حصنه بمساعدة جماعة من طلاب زاوية الشيخ عبد الله اللواتي، وتمكن من قتله والاستيلاء على ثروته الطائلة، فلما طالبه بها أخوه مولاي محمد رفض تسليمها إليه وأعلن الثورة ضده حينئذ، وكانت لهذه الثروة التي غنمها مولاي الرشيد من اليهودي ابن مشعل أبلغ الأثر في بلورة الجيش الرشيدي الأول[56].

وهكذا خرج مولاي محمد من تافيلالت وقصد تازة، وتعقب أخاه مولاي الرشيد في محرم عام 1074هـ/ غشت 1663م إلى نواحي تمسامان، حيث التقى الجيشان في معركة انهزم فيها مولاي الرشيد، فلجأ إلى حوز بني يزناسن قرب دار ابن مشعل[57]، ومن ثم انسحب مولاي محمد إلى سجلماسة، قبل أن يعود لمهاجمة أخيه مولاي الرشيد ببسيط أنكاد، ولما التقى الجمعان قرب بوهرية (بين تافوغالت ووجدة) سقط مولاي محمد قتيلاً من أول الاصطدام برصاصة أصابته، وذلك في يوم الجمعة 9 محرم فاتح عام 1075هـ/ 2 غشت 1664م، وقد دفن أول الأمر بدار ابن مشعل ثم نقل جثمانه بعد ذلك إلى بني يزناسن بأمر من أخيه مولاي الرشيد[58]، وبانهزامه

---

(56) الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص ص.425-426؛ القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص ص.103-104؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.105؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص ص.29-30؛ المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج1، ص.196؛ إبراهيم بوطالب، «العصر العلوي الأول»، م.س، ص.37؛ إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج3، ص.23؛ عبد الهادي التازي، «الدولة العلوية وإقطاعية ابن مشعل»، في مجلة دعوة الحق، العدد 9، السنة الثانية، يونيو 1959، ص ص.31-32.

(57) عبد الكريم الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص ص.122-123.

(58) الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص.426؛ المدغري العلوي، الأنوار الحسنية...، م.س، ص.77؛ عبد الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص ص.123-124؛ القادري، نشر المثاني...،

ومقتله انحاشت جيوشه برمتها لجموع أخيه مولاي الرشيد، ودخلت تحت طاعته، فأضحى بذلك أكثر قوة ومقدرة على تمهيد البلاد وتوحيدها.

3- مولاي الرشيد بن الشريف مُوحِّد المغـرب (1075- 1082هـ/1664- 1672م)

بعدما فرغ مولاي الرشيد من مأتم أخيه مولاي محمد، وانضمت إليه جيوش أخيه المذكور، قَدِمت عليه وفود القبائل الشرقية من العرب والبربر وبايعته في عين المكان، غير أن تافيلالت لم تقبل بيعته، وبايعت ابن أخيه محمد الصغير بن مولاي محمد، الذي سيعجز عن الصمود في وجه عمه، وسينتهي به الأمر سجيناً ثم قتيلاً بتازة حسبما نذكره لاحقاً.

وكانت تازة أول مدينة اهتم مولاي الرشيد بفتحها، وذلك حتى يؤمِّن طريق المغرب الشرقي إلى فاس، وقد دخلها في أواخر سنة 1075هـ/ 1665م بعد حرب شديدة، فبايعه أهلها وقبائلها[59].

واتجهت عنايته بعد ذلك نحو سجلماسة لحصارها، وبعد تسعة أشهر من الحصار تمكن من فتحها في سنة 1076هـ/ 1666م بعدما فرَّ عنها ابن أخيه محمد الصغير وأنصاره، فمهَّد أطرافها ورتَّب حاميتها وعاد لتازة التي اتخذها

م.س، ج2، ص.148؛ التقاط الدرر...، م.س، ص ص.163-164؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.105؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.42، 44؛ عبد السلام القادري، تقاييد تاريخية، م.س، ص.261؛ المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج1، ص.196؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.31؛ بوطالب، «العصر العلوي الأول»، م.س، ص.37؛ حركات، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج3، ص.23؛
Georges Spillmann, Esquisse d'histoire religieuse..., op.cit., p.79.

(59) الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص.427؛ عبد الكريم الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص.130؛ القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص.149؛ التقاط الدرر...، م.س، ص.166؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.107؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.33؛ إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج3، ص.25.

عاصمة مؤقتة لملكه[60]. وسار عقب ذلك إلى بلاد الريف لكبح جماح ثورة الشيخ أعراس ببني ورياغل، فهزمه وألقى القبض عليه في رمضان 1076هـ/ مارس 1666م، ثم عفا عنه وصاهره[61]، فدانت له بذلك باقي القبائل الريفية بالطاعة والخضوع، وأصبح الطريق إلى البحر الأبيض المتوسط مفتوحاً أمامه ليتزود بالأسلحة النارية بواسطة التجار الأوروبيين[62].

وما أن أدخل مولاي الرشيد تافيلالت والمغرب الشرقي تحت سلطته حتى أحس أهل فاس والقبائل المحيطة بهم بخطر ذلك عليهم، فظن الفاسيون وسكان صفرو وقبائل البهاليل والحياينة أنهم يستطيعون ردع طموحات مولاي الرشيد، فبادروا إلى مهاجمته في شوال عام 1076هـ/ أبريل 1666م، لكنه لم يجد صعوبة في تبديد جموعهم وهزمهم[63]، وأضحى السبيل إلى فاس مفتوحاً أمام جيوشه.

وهكذا بعد هجماته المتكررة على فاس، ضرب مولاي الرشيد عليها حصاراً شديداً إلى أن أرغمها أخيراً على الاستسلام، فاقتحمها قهراً صبيحة يوم الجمعة الأول من ذي الحجة عام 1076هـ/ 4 يونيو 1666م، وأمر بإعدام الرؤساء الذين كانوا يحثون الناس على العصيان: الدريدي بفاس

---

(60) عبد الكريم الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص ص.124-125؛ القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص ص.148-149؛ التقاط الدرر...، م.س، ص.165؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.117؛ عبد السلام بن عبد الله القادري، تقاييد تاريخية، م.س، ص.262؛ إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج3، ص.25.

(61) عبد الكريم الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص.127، 129؛ القادري، التقاط الدرر...، م.س، ص.169؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.46؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.34.

(62) إبراهيم بوطالب، «العصر العلوي الأول»، م.س، ص.37؛ إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج3، ص.26.

(63) عبد الكريم الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص.131؛ القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص.149؛ التقاط الدرر...، م.س، ص.166؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.45؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.34.

الجديد، وابن الصغير باللمطيين، وأحمد بن صالح الليريني بعدوة الأندلس، وبمصادرة أموالهم وذخائرهم وضمها لبيت مال المسلمين، ثم تلقى بيعة فقهاء فاس وعلمائها وأشرافها وأعيانها، وعيّن عاملاً واحداً على المدينة، وأسند القضاء بها إلى الفقيه حمدون المزوار(64).

وبعد استيلائه على فاس سار مولاي الرشيد إلى الغرب بقصد مواجهة الخَضِر غيلان المستقل ببلاد الهبط، والذي كان يمارس الجهاد البحري ضد السفن الأوروبية، فالتقى الجمعان في عين الكِير قرب القصر الكبير، وكانت الهزيمة على غيلان الذي نجا بروحه وفرَّ إلى أصيلا، ومنها أبحر إلى الجزائر هو وخاصته وأولاده بعد اشتداد الحصار عليه، فرجع مولاي الرشيد عنه إلى فاس في أوائل ربيع الأول عام 1077هـ/ أوائل شتنبر 1666م، وكُتِبتْ له البيعة بفاس وقُرِئَتْ بين يديه يوم 18 من الشهر ذاته، وبقي الخَضِر غيلان بالجزائر إلى أن توفي مولاي الرشيد وتولى أخوه مولاي إسماعيل من بعده، فرجع من الجزائر إلى بلاد الفحص(65).

وفي أواخر ربيع الثاني من السنة نفسها توجه السلطان مولاي الرشيد إلى مكناس، لمهاجمة قبائل آيت ولاَّل البربرية المقيمة بأحوازها، والتي كانت

---

(64) الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص.427؛ عبد الكريم الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص ص.131-132؛ عبد السلام بن الطيب القادري، المقصد الأحمد في التعريف بسيدنا ابن عبد الله أحمد، المطبعة الحجرية، فاس، 1351هـ/ 1932م، ص ص.256-257؛ المدغري العلوي، الأنوار الحسنية...، م.س، ص ص.77-78؛ القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص.158؛ التقاط الدرر...، م.س، ص.169؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.46، 56؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.118؛ عبد السلام بن عبد الله القادري، تقاييد تاريخية، م.س، ص.263؛ المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج1، ص.267؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.35.

(65) عبد الكريم الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص ص.132-133؛ القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص.168، 181؛ التقاط الدرر...، م.س، ص.170؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.118؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.35.

تتصرف في شؤون المنطقة لفائدة أهل الزاوية الدلائية، فتمكن منهم وعاد إلى فاس، وحينئذ قام الدلائيون بزعامة محمد الحاج الدلائي بالزحف على فاس، فتصدت لهم جيوش السلطان بأبي مزورة حول وادي فاس خارج المدينة وأرغمتهم على الانسحاب إلى زاويتهم بأرض الدلاء، ثم قصد مولاي الرشيد قبيلة بني زروال وأحوازها لإخماد دعوة أحد الشرفاء لنفسه بها، فتمكن منه وبعثه إلى فاس وأسكنه بها وذلك في 2 محرم عام 1078هـ/ 24 يونيو 1667م، وفي صفر من هذه السنة/ يوليوز 1667م حث مولاي الرشيد السَّيْر نحو تطوان فافتتحها ووضع حدًّا لحكم أسرة النقسيس بها، بحيث ألقى القبض على أفرادها وبعث بهم إلى سجن فاس، وظلوا به إلى حين إعدامهم جميعاً في عهد السلطان مولاي إسماعيل بن الشريف[66].

وبعد ذلك توجه مولاي الرشيد للقضاء على الزاوية الدلائية بالأطلس المتوسط، فاصطدمت جيوشه بالقوات الدلائية بمكان يدعى «بطن الرمان»، وأفلحت في قهرها بعد معارك طاحنة امتدت شهراً، وتم الاستيلاء على الزاوية في 8 محرم عام 1079هـ/ 18 يونيو 1668م، وأصدر السلطان أمره بِدَكِّ الزاوية المذكورة دكًّا، فـ«تلَّ عرش أهلها، ورد سماءها أرضاً، وطولها عرضاً»[67]. ولما خرج إليه زعيمها محمد الحاج الدلائي وأهله عفا عنهم، ونقلهم إلى فاس وأقاموا بها، قبل أن يخرجهم منها ويبعثهم إلى تلمسان، فأقاموا هنالك إلى أن توفي محمد الحاج بها، ودفن بضريح الشيخ السنوسي

---

(66) عبد الكريم الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص ص.132-133؛ القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص.168، 169؛ التقاط الدرر...، م.س، ص ص.171-173؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.47؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص ص.118-119؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.35-36؛ إبراهيم بوطالب، «العصر العلوي الأول»، م.س، ص.38؛ إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج3، ص.27.

(67) الإفراني، صفوة من انتشر...، م.س، ص.346.

خارجها في 4 محرم عام 1082هـ/ 13 ماي 1671م، ولم يعودوا إلى فاس إلا بعد وفاة مولاي الرشيد ومبايعة أخيه مولاي إسماعيل سلطاناً على المغرب[68].

ولما انتهى السلطان مولاي الرشيد من أمر الزاوية الدلائية توجه نحو مراكش، فافتتحها عنوة في 28 صفر عام 1079هـ/ 7 غشت 1668م. وكانت مراكش تحت سلطة كروم الحاج الشباني منذ أن قتل آخر سلطان سعدي بها، وهو مولاي العباس بن محمد الشيخ الأصغر بن زيدان السعدي سنة 1069هـ/ 1659م، وعندما دخلها مولاي الرشيد وجد كروم الحاج قد مات أسفاً نحو العشرة أيام، وتولى محله ولده أبو بكر بن كروم الحاج الشباني، فزحف إليه السلطان بجيوشه إلى أن هزمه وألقى القبض عليه وقتله، ثم حفر على كروم الحاج وأخرجه من قبره، وأحرق جثته جزاءاً لقتله مولاي العباس السعدي، كما قتل جماعة من قرابته وأنصاره، ثم عين ولد أخيه أحمد بن محرز العلوي خليفة له بهذه المدينة، بعد أن زوجه من بنت السلطان السعدي المذكور[69].

---

(68) حول حدث تخريب الزاوية الدلائية من قبل مولاي الرشيد العلوي راجع: الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص ص.135-136؛ الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص ص.404-406؛ القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص.180؛ التقاط الدرر...، م.س، ص.175؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.120؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.47، 49، 52، 53، 55، 56؛ عبد السلام بن عبد الله القادري، تقاييد تاريخية، م.س، ص ص.263-264؛ المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج1، ص.268؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.37؛ محمد حجي، الزاوية الدلائية...، م.س، ص.252؛ إبراهيم بوطالب، «العصر العلوي الأول»، م.س، ص ص.38-39؛ إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج3، ص.28؛

G.Spillmann, Esquisse d'histoire religieuse..., op.cit., p.80.

(69) راجع: الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص.428؛ روضة التعريف...، م.س، ص.50؛ عبد الكريم الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص ص.137-138؛ القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص.181؛ التقاط الدرر...، م.س، ص.176؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.53؛ عبد السلام بن عبد الله القادري، تقاييد تاريخية، م.س،

وقام مولاي الرشيد خلال هذه السنة أيضاً(1079هـ/ 1668م) بإخضاع ثورة آيت عياش، وهم برابرة صنهاجة الموالين للدلائيين، وثورة الشاوية(70)، وثورة ابن أخيه محمد الصغير بالجهة الجنوبية الشرقية، بعدما التفَّت حوله مناطق توات وتيگورارين والبيض وبني عامر والحجز وأولاد عبد الله وسويد، فأوقع بهم السلطان وقعة أبادت جموعهم، وأذهبت قوتهم وشوكتهم، وتمكن من إلقاء القبض على الثائر ابن أخيه المذكور وعلى إخوانه، وبعث بهم إلى تازة، فسجنهم بها مدة إلى أن وجَّه إليهم من قتلهم(71).

وقد تأجل فتح سوس والصحراء الغربية لحاجة السلطان مولاي الرشيد إلى العودة إلى فاس بقصد حشد الحشود وإعداد العدة لمواجهة أهل الزاوية السملالية في عقر ديارهم، ولم يتم له ذلك إلا في شهر صفر من سنة 1081هـ/ يونيو 1670م، حيث تمكن فيه من إخضاع تارودانت، وهشتوكة وأهل الساحل(72)، بينما تم له إخضاع زاوية إليغ في بداية ربيع الأول من السنة نفسها، والتي كان شيخها أبو حسون السملالي الذائع الصيت قد توفي سنة 1070هـ/ 1660م، وعجز خليفته من بعده ولده محمد عن التصدي للمد العلوي، فاضطر للفرار إلى السودان، وترك زاويته في قبضة الجيش السلطاني،

ص.264؛ المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج1، ص.268؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.38؛ إبراهيم بوطالب، «العصر العلوي الأول»، م.س، ص ص.39.

(70) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص.182؛ عبد السلام بن عبد الله القادري، تقاييد تاريخية، م.س، ص.265؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.39.

(71) عبد الكريم الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص ص.124-125 و ص ص.138-139؛ القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص.181.

(72) المقصود بأهل الساحل مجموع القبائل المستقرة بالساحل الأطلسي من جنوب أگادير إلى جنوب وادي نون بما في ذلك قبائل ماسة.

فقدَّم أنصاره بيعتهم للسلطان مولاي الرشيد بعدما أتَوْهُ طائعين، فتمهَّدتْ له عندئذ بلاد المغرب من تلمسان إلى وادي نون من تخوم السوس الأقصى[73].

وهكذا تمكن السلطان مولاي الرشيد من توحيد المغرب تحت رايته في مدة وجيزة، وإن لم يقض قضاء تامًّا على العصبيات القبلية التي كانت تفصل آنذاك بين صفوف المغاربة، ذلك أن مولاي الرشيد اضطر في رمضان سنة 1082هـ/ يناير 1672م إلى الزحف مسرعاً نحو مراكش لإخماد ثورة ابن أخيه أحمد بن محرز، الذي دعا لنفسه بها بالاعتماد على ما تبقى من أنصار السعديين، ولكن هؤلاء الأنصار سرعان ما تفرقوا عنه بمجرد وصول السلطان إلى مراكش، والذي ألقى القبض على ابن أخيه الثائر، واكتفى بنفيه إلى تافيلالت التي سينطلق منها فيما بعد لمزاحمة عمه الآخر مولاي إسماعيل على العرش سنوات طويلة[74].

وعلى الرغم من انشغاله بتمهيد البلاد وتوحيدها، سعى مولاي الرشيد إلى ربط علاقات تجارية مع الأوروبيين، رغبة في الحصول على العدة العسكرية التي كان في أمس الحاجة إليها لمواجهة خصومه. فقد ورد عليه التاجر الفرنسي رولان فريجوس (Roland Fréjus) بتازة سنة 1666م، وطلب منه الإذن بإنشاء

---

(73) حول إخضاع تارودانت وهشتوكة وأهل الساحل وإليغ راجع: الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص.428؛ روضة التعريف...، م.س، ص.50؛ عبد الكريم الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص.141؛ القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص ص.190-191؛ التقاط الدرر...، م.س، ص.183؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.125؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.54، 55، 56؛ عبد السلام بن عبد الله القادري، تقاييد تاريخية، م.س، ص.266؛ المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج1، ص.268؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص ص.40-41؛ إبراهيم بوطالب، «العصر العلوي الأول»، م.س، ص ص.39؛ إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج3، ص.29.

(74) الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص.142؛ القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص.197؛ التقاط الدرر...، م.س، ص.186؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.127؛ إبراهيم بوطالب، «العصر العلوي الأول»، م.س، ص.40.

شركة تجارية فرنسية على شاطئ المزمَّة (الحسيمة) بالريف بنواحي وادي النكور، وقدَّم له رسالة من الملك الفرنسي لويس الرابع عشر، مؤرخة في 19 نونبر عام 1665م، أعرب له فيها عن رغبته في إقامة علاقات الصداقة والتجارة بين البلدين، راجياً منه أن يساعد مبعوثه المذكور في بلوغ مراده التجاري قائلاً: «التاجر (رولان فريجوس) الذي أوفدناه إليكم سعياً في ربط علائق الصداقة معكم، قد كلفناه أن يعرض عليكم قضاء كل ما يخصكم من مملكتنا، وأن يكلمكم في شأن أمور أُخر، وفي فتح باب التجارة بين رعيتكم ورعيتنا، وقد أذنَّا للتاجرين ميشيل ورولان فريجوس أن يؤسسوا شركةً من أعيان دولتنا، فنطلبُ منكم أن تساعدوهما على ذلك، وإننا مستعدون لإعطاء دلائل المحبة والاحترام اللذين نُضمرهما لجلالتكم»[75].

وقد أورد التاجر المذكور عن تلك المقابلة قائلاً: «فتكلَّم الملك مولاي الرشيد قائلاً إنه يكون مَديناً لي بكل معروف إن حملتُ له البارود والرماح والسيوف وأقمشة الجوخ والكتان، وإنه يؤدي في ثمن الكل بما يطيب لي من السعر وإن بلغ عشرين ألف اسكودس». ولهذا الغرض التجاري والعسكري رخَّص مولاي الرشيد لهذا التاجر بالإقامة بالحسيمة، التي كانت أول نافذة علوية على البحر ووسيلة لمواجهة خصومه[76]. وحمَّله كتاباً جوابيا إلى العاهل الفرنسي المذكور، أَعْلمه فيه بموافقته على مطالبه المتقدمة، واستعداده لضمان أمن التجار الفرنسيين بالمغرب بقوله: «وبعد، فقد بلغنا كتابك وقرأناه، وفهمنا

(75) من رسالة الملك الفرنسي لويس الرابع عشر إلى السلطان مولاي الرشيد بن الشريف العلوي، محررة في باريس بتاريخ 19 نونبر عام 1665م. انظر: عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص ص. 58-59.

(76) إبراهيم بوطالب، «العصر العلوي الأول»، م.س، ص. 37.

ما فيه من طلبك الأمن لمن أراد من رعاياك التجارة في بلادنا، فقد أعطينا الأمان كل من أتى إلى بلادنا ومن سيأتي بقصد التجارة»[77].

ولما توصل الملك لويس الرابع عشر بالجواب، بعث رسالة إلى السلطان مولاي الرشيد شكره فيها على موقفه الإيجابي من إقامة العلاقات التجارية بين الجانبين، وطلب منه تعضيد التاجر فريجوس، ومساعدة شركته المذكورة، وتلبية كل ما يمكن أن يعرض لها من الأمور عنده، ثم هنَّأه بانتصاره على الثائر الخضر غيلان، وذلك بقوله: «وقد سرَّنا قبولكم لطلبنا بفتح أبواب المتاجر قبولاً حسناً، كما يُستفاد ذلك من جوابكم ومما أخبرنا به هو نفسه، كما سررنا بإكرامكم لوفادته، فشكراً لكم على اعتباركم لجانبنا، ونرجو أن تدوم هذه العلائق الحسنة بيننا، وأن تزيد الروابط متانة بين أهل دولتنا ودولتكم، لذلك فإنا نكتب إليكم مرة أخرى طالبين منكم أن تعضدوا التاجر فريجوس المذكور مع أخيه وشريكه (مالبني)، وأحسن برهان تبدونه على محبتكم إلينا هو إعانة الشركة المذكورة وإجابتها إلى كل طلب تقدمه إليكم، هذا ونؤكد لكم بأننا أخذنا حظا وافراً من فرحكم بعد انتصاركم على المرابط (الخضر غيلان) الذي كان قام عليكم»[78].

لكن التاجر فريجوس رام تحويل وكالته التجارية بالحسيمة إلى قلعة منيعة، تشبه تلك التي كانت فرنسا قد أحرزت عليها شرقي الإيالة الجزائرية، وفوق ذلك توجه إلى مدينة فاس وطلب من السلطان أن يأذن له بتأسيس شركة فرنسية بهذه المدينة، بقصد التجارة في الجلود والشمع والنحاس

---

(77) من رسالة السلطان مولاي الرشيد العلوي إلى الملك الفرنسي لويس الرابع عشر، بتاريخ 26 شوال عام 1076هـ/ فاتح ماي 1666م. انظر: عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.59.

(78) من رسالة العاهل الفرنسي لويس الرابع عشر إلى السلطان مولاي الرشيد العلوي، محررة في قصر سان جرمان بتاريخ 8 دجنبر عام 1666م. انظر: عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص ص.60-61.

والصوف ومسحوق الذهب، وغيرها من السلع التي يتم تصديرها إلى الخارج، بيد أن مولاي الرشيد لم يجبه لذلك، وتراجع عن ترخيصه الأول، إدراكاً منه لهول ما بين إقامة علاقات تجارية عادية مع النصارى والسماح لهم باحتلال أدنى جزء من تراب دار الإسلام، وأمره بالرجوع من حيث أتى. ولما فشل فريجوس في تحقيق مسعاه، عاد إلى الحسيمة وأخذ في بيع ما أتى به من السلع، ثم بعد مدة حدث له شنآن مع حاكم البلد، استدعى رفع الشكوى به لحضرة السلطان، فسار إليه لأجل ذلك. والحال أن السلطان كان يعتقد أن السفير فريجوس رجع إلى بلده وأدى مأموريته التي أتى من أجلها، ولما رآه وعلم أنه لا زال بالديار المغربية شك في أمره، ونزع منه ما كان دفعه إليه من الأجوبة[79]، وألزمه مغادرة المملكة المغربية من حينه، ولم يسمح له بملاقاة ثانية[80].

ويبدو أن السلطان مولاي الرشيد، الذي أفلح في إخضاع البلاد وتوحيدها تحت سلطته، لم يكن في واقع الأمر مستعدًّا للتضحية بهيبته، والسير بعيداً في تطبيع علاقاته الدبلوماسية والتجارية مع الأوروبيين، مثلما فعل السعديون من قبل عندما أبرموا معاهدات مع المسيحيين، وهو ما برز بوضوح في طبيعة علاقته بالتاجر فريجوس المتقدم الذكر، وفي رفضه الدخول في

---

(79) من تلك الأجوبة رسالة وجهها إلى الملك الفرنسي لويس الرابع عشر، بتاريخ 15 ذو الحجة عام 1081هـ/ 25 أبريل 1671م. انظر:

Henry De Castries, Les Sources inédites de l'histoire du Maroc, Deuxième Série, Dynastie Filalienne, Archives et Bibliothèques de France, Publications de la Section historique du Maroc, Paris, Paul Geuthner, 1922, Tome I, Doc. XCIV, p.351.

(80) عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص ص.69-60؛ إبراهيم بوطالب، «العصر العلوي الأول»، م.س، ص.41. انظر أيضاً:

Henry De Castries, S.I.H.M, 2ème Série, France, Dynastie Filalienne, 1924, T. II, pp.51-53.

علاقات مع الأراضي المنخفضة(81)، وفي إلغائه لسفارة إنجليزية، وتحريضه على قتال الإسبان وأسرهم، كما سنرى ذلك وشيكاً.

وشكلت مسألة القرصنة (الجهاد البحري) إحدى العوائق الأساسية التي حالت دون اندماج المغرب وقتئذ في التجارة الأوروبية. فعلى الرغم من إخضاع السلطان مولاي الرشيد لمدن أبي رقراق، فإن ذلك لم يغير شيئاً من وضعية القرصنة البحرية، التي ظلت مع ذلك نشطة بصورة كبيرة بهذه المنطقة، خصوصاً بعدما سمح السلطان لممارسيها بحُرِّية العمل القرصني مقابل تعويضات مالية يؤدونها له، فحمل ذلك فرنسا على وضع حد لنشاط القرصنة السلاوية، وذلك عندما وصل نائب الأميرال الفرنسي الكونت ديستري (Le Compte d'Estrées) ومواطنه القبطان الفرنسي دوشاطو رونو (de Château-Renaud) قُبالة مدينة سلا في 11 ربيع الأول 1082هـ/ 18 يوليوز 1671م على رأس أسطول من اثنتي عشرة سفينة، ومكثا أكثر من خمسة عشر يوماً ينتظران دخول القراصنة السلاويين البحر للهجوم عليهم، فبعث السلطان مولاي الرشيد حينئذ إلى قائد سلا يحذره من مغبة التفاوض مع الغزاة الفرنسيين، ويأمره بالاستعداد لمواجهتهم. وفي أثناء ذلك لجأ الكونت ديستري إلى سد مصب وادي أبي رقراق لبعض الوقت لإرغام القراصنة على طلب الهدنة، ولما لم يحصل منهم على مرغوبه، عمد مساء يوم الخميس 30 غشت من السنة نفسها إلى قصف سلا والقصبة بأكثر من ألف قذيفة مدفعية(82). ومع ذلك لم يستطع ديستري إحراق المراكب القرصانية

---

(81) Henri Terrasse, Histoire du Maroc des origines à l'établissement du Protectorat Français, Éditions Atlantides, Casablanca, T. II, 1950, p.250.

(82) De Castries, S.I.H.M, 2ème Série, France, Dynastie Filalienne, op.cit., T. I, pp.348-386. T. II, pp.53-54. Defontin-Maxange, Le Grand Ismaïl Empereur du Maroc, Marpon et Cie, Paris, 1929, p.10. Henri Terrasse, Histoire du Maroc, op.cit., pp.250-251.

السلاوية نظراً للحواجز الرملية(83)، فأوقف القصف، وانسحب عائداً بأسطوله إلى فرنسا، بينما استمر السلاويون في مزاولة جهادهم البحري، مهددين بذلك سلامة السفن التجارية الفرنسية لخطر الأسر في عرض البحر، مما استدعى إرسال سفارة فرنسية إلى المغرب لفداء الأسرى الفرنسيين.

وهكذا، وجه الملك لويس الرابع عشر كتاباً من باريس للسلطان مولاي الرشيد بتاريخ 21 فبراير 1672م، يوصيه فيه بمبعوثه رُوي صمويل، الذي كلفه بمهمة المفاوضة في شأن تبادل الأسرى بين البلدين، ويطلب منه ضمان أمن التجار الفرنسيين بالموانئ المغربية من الهجمات القرصانية، جاء فيه قوله: «وبما أن ما بيننا من الصداقة وحسن المعاملة يقضي علينا أن نرأف برعايا بعضنا بعضاً، فلا ريب أنكم ستعتبرون اقتراح التاجر شمويل دُورد الذي أوفدناه عليكم ليخاطبكم في شأن معاوضة الأسارى الذين أخذتهم السفن المعدة لحماية تجارتنا بالأسارى الذين أخذهم منا أهل سلا، وقد كلفناه أن يسلم لكم عشرة من رعاياكم بعد أن تسلموا له مثل ذلك العدد من أهل رعيتنا الذين قد اتخذتموهم عبيداً بقطركم، واعتماداً على ما أبديتموه لهم من دلائل العدل كلما سنحت لكم الفرصة، فلا نشك أنكم ستلبون هذا الطلب، وبذلك نكون مدينين لكم بحسن الاعتراف، ولنا اليقين بأنكم ستصدرون أوامركم لقوادكم ولأهل رعيتكم بتأمين تجارنا الذين يفدون على مملكتكم حتى لا يُلقى عليهم قبضٌ ولا يُسجنون»(84).

---

(83) عبد العزيز بنعبد الله، سلا أولى حاضرتي أبي رقراق، منشورات الخزانة العلمية الصبيحية بسلا، مطابع سلا، ط. الأولى 1989، ص.37.

(84) من رسالة العاهل الفرنسي لويس الرابع عشر إلى السلطان مولاي الرشيد، محررة في باريس بتاريخ 21 فبراير 1672م، وموقعة من قبل وزير التجارة جون بابتيست كولبير. انظر: ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص ص.61-62؛
De Castries, S.I.H.M, 2ème Série, France, Dynastie Filalienne, op.cit., T. I, p.414.

ولكن هذا الكتاب لم يصل للسلطان مولاي الرشيد، لكونه توفي في أبريل 1672م، فبعث الملك لويس الرابع عشر كتاباً آخر مثله للسلطان الجديد مولاي إسماعيل بن الشريف[85]، بينما يرى بعض الدارسين أن الكتاب نفسه قُدِّر له أن يُسلَّم إلى مولاي إسماعيل بتاريخ 13 غشت 1672م، وأنه كان يتضمَّن مفاتحة السلطان بشأن إبرام اتفاقية لم ير الجانب المغربي فيها ما يخدم مصلحته[86].

وفي سنة 1669م وجه الملك الإنجليزي شارل الثاني اللورد هنري هوارد (Henry Howard) سفيراً فوق العادة إلى السلطان مولاي الرشيد في مهمة تهدف إلى توقيع معاهدة سلام وتجارة، وإطلاق سراح الأسرى الإنجليز في المغرب، وأصحبه هدايا فاخرة تشتمل على رماح طوال، وستة مدافع من النحاس، وعربة مزخرفة يجرها إثنا عشر فرساً، وكمية كبيرة من الثياب الإنجليزية الممتازة، وعدد من المغاربة ممن كانوا في الأسر في إنجلترا، وصورة زيتية للملك شارل الثاني[87]، وكتاباً يهنئ فيه السلطان بالانتصار على خصومه، ويعرض عليه الأهداف المذكورة قائلاً: «الأمير المنتصر الأعظم، قد شدتني شهرة أعمالكم الرائعة ونجاحكم العظيم، مما دعاني إلى تقدير شخصكم وفضائلكم، وبالنظر إلى الصداقة والمراسلات الطيبة التي ظلت متبادلة طوال العصور بين أسلافنا الملكيين وأسلافكم في تلك الإمبراطورية...، فإننا نرغب في عقد معاهدة صداقة في أقرب وقت بين

---

(85) عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.62.

(86) عبد الهادي التازي، الوسيط في التاريخ الدولي للمغرب، دار نشر المعرفة، الرباط، الطبعة الأولى 2001، ص.152.

(87) عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.62؛ العلائق السياسية للدولة العلوية، م.س، ص.43؛ ب.ج.روجرز، تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام 1900، ترجمة ودراسة وتعليق يونان لبيب رزق، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1981، ص.85.

أشخاصنا وبين ممتلكاتنا، ونرسل لكم ساعدنا الأيمن وابن عمنا المحبوب هنري لورد هيوارد... مبعوثاً فوق العادة لتهنئتكم بأعمالكم البطولية، ونجاحكم الكبير، وأمجادكم التي ملأت العالم إعجاباً بكم، ولأؤكد لكم على الأهمية العظيمة التي نعلقها على شخصكم وعلى صداقتكم، ونحن نرجوكم أن تحسنوا استقباله والسماع إليه، خاصة فيما يتصل بما نقترحه عليكم من إقامة سلام وصداقة دائمين بين شخصَيْنا وبين رعايانا، وكذا بشأن إقامة تجارة شرعية مع ساحل بلاد البربر الواقع أو الذي سيقع تحت سلطانكم...، وأيضاً...فإننا نرغب فيما يتصل بمدينة طنجة التي تملكناها كجزء من دوطة عزيزتنا الملكة، إقامة صلات حرة بينها وبين المناطق المجاورة لها من أملاككم»[88].

وقد وصل السفير هوارد إلى طنجة في 17 غشت 1669م وبصحبته حاشية تربو على السبعين فرداً، كان من بينها كاتبه الخاص التاجر اللندني توماس وارن، الذي تكلف بحمل الهدايا إلى مدينة سلا، وتطلب تجهيز تلك الهدايا جهداً كبيراً حتى تترك الأثر المطلوب على السلطان[89].

وكان قد تقرر أن تقصد السفارة مدينة فاس انطلاقاً من طنجة التي كانت في قبضة إنجلترا آنذاك، فأصدر مولاي الرشيد أوامره لعمال القصر الكبير وتطوان بإمداد السفير بسائر ما يحتاج إليه من لوازم السفر الكافية لوصوله للحضرة السلطانية، إلا أن قبائل الهبط تخوفت من أن تكون السفارة مناسبة لتقصي أخبار الجهاد بتلك النواحي، ولذلك أمر مولاي الرشيد بأن ترحل البعثة الإنجليزية بحراً من طنجة إلى سلا، ولما رفض السفير امتثال هذا الأمر ألغيت السفارة بالمرة، وغادر هنري هوارد طنجة في 9 يوليوز 1670م إلى قادس منقلباً إلى وطنه، وقد استعاد معه أغلب الهدايا الثمينة التي كانت

---

(88) ب.ج.روجرز، تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية...، م.س، ص.85.

(89) المرجع والصفحة نفسها.

مرسلة إلى مولاي الرشيد، ذلك أن صيانة دار الإسلام أصبحت هي الشغل الشاغل للدولة العلوية الناشئة[90]، والدليل على ذلك إرسال السلطان كتيبة من الخيل بقصد الجهاد ضد الإنجليز بطنجة في الأول من شهر صفر عام 1082هـ/ 9 يونيو 1671م[91]، فدشن بذلك السياسة الجهادية الرسمية لاسترجاع الثغور المغربية المغتصبة من قبل الاحتلال الأجنبي، وهي السياسة التي سيقتفي أثرها من بعده أخوه السلطان مولاي إسماعيل.

ولم تكن علاقة السلطان مولاي الرشيد بالإسبان على ما يرام، وذلك لكونهم كانوا يحتلون وقتئذ بعض ثغور المغرب الشمالية، وكانت حركة القرصنة بمحيط هذه الثغور في تزايد مطّرد بين المحتلين الإسبان وبين المغاربة، تمخض عنها وقوع مئات الأشخاص من كلا الجانبين في ربقة الأسر، يمكن أن نذكر من الأسرى الإسبانيين على سبيل المثال لا الحصر أسيرين اثنين، وهما دُون فرانسيسك كاريون(Dom Francisque Carrion)، ودُون پدرو لوپيز (Dom Pedro Lopez)، حيث يذكر الأسير جرمان مُويط أنهما لقيا معاملة قاسية من قبل السلطان مولاي الرشيد، فالأسير الأول عُذِّب تعذيباً رهيباً عندما طيف به بشكل مهين بأزقة فاس، وجُعل بمثابة لعبة للأطفال، يتخسون

(90) عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.63؛ إبراهيم بوطالب، «العصر العلوي الأول»، م.س، ص.41، 42؛ روجرز، تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية...، م.س، ص ص.85-87؛ راجع أيضاً:
De Castries, S.I.H.M, 2ème Série, France, Dynastie Filalienne, op.cit., T. I, pp.287-290. T. II, pp.46-51. Defontin-Maxange, Le Grand Ismaïl Empereur du Maroc, op.cit., pp.9-10.

(91) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص.197؛ التقاط الدرر...، م.س، ص.185؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.126؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.42؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص ص.62-63؛ إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج3، ص.30.

جسمه بواسطة قصب حاد، ثم ذُبح من قبل جزارين ورُمِيَ للكلاب[92]. أما الأسير الثاني، الذي كان قائداً عامّاً لسلاح الفرسان بمليلية، فقد أُسر خلال إحدى الخرجات، واقتيد إلى مدينة فاس، حيث مكث بها ست سنوات في الأسر، إلى أن قطع مولاي الرشيد رأسه بضربة سيف في يوم 5 يناير 1671م، بعدما رفض اعتناق الإسلام[93]! غير أننا لا نطمئن لهذه الرواية الصادرة عن أسير فرنسي سابق بالمغرب في غياب رواية مغربية معاصرة لهذه الفترة، أو أي مصدر تاريخي موضوعي يكشف واقعية هذه الممارسات الدامية ضد الأسرى الأجانب بالمغرب من عدم واقعيتها.

توفي السلطان مولاي الرشيد بمراكش في يوم 11 ذي الحجة عام 1082هـ/ 9 أبريل 1672م، وهو ابن الثانية والأربعين من عمره، ودُفن بها، ثم نُقل جثمانه ليدفن بفاس بروضة الولي الصالح سيدي علي بن حرزهم خارج باب الفتوح بأمر من أخيه السلطان مولاي إسماعيل[94]. وذلك بعد أن

(92) De Castries, S.I.H.M, 2ème Série, France, Dynastie Filalienne, op.cit., T. II, p.51. Note 1.

(93) Ibid., p.53. Note 4.

(94) عن وفاة السلطان مولاي الرشيد انظر: المدغري العلوي، الأنوار الحسنية...، م.س، ص.80؛ الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص.428؛ روضة التعريف...، م.س، ص.52؛ عبد الكريم الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص.142-145؛ القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص.194، 197؛ التقاط الدرر...، م.س، ص ص.186-187؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.127؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.57؛ عبد السلام بن عبد الله القادري، تقاييد تاريخية، م.س، ص.268؛ المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج1، ص.276؛ إدريس الفضيلي، الدرر البهية...، م.س، ج1، ص.188؛ أحمد ابن الحاج السلمي، الدر المنتخب...، م.س، ج6، ص ص.15-16؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.43؛ إبراهيم بوطالب، «العصر العلوي الأول»، م.س، ص.42؛ إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج3، ص.30.

ترك خلفه دولة موحَّدة، فاستحق أن يُعدَّ لأجل ذلك أميراً للمؤمنين، وليس مجرد قائد فرقة عسكرية[95]!

المبحث الرابع : مولاي إسماعيل بن الشريف وبناء الدولة (1082- 1139هـ/1672- 1727م)

بعد وفاة السلطان مولاي الرشيد في التاريخ المتقدم، بويع أخوه مولاي إسماعيل بفاس الجديد سلطاناً على المغرب من بعده في 16 ذي الحجة عام 1082هـ/ 14 أبريل 1672م[96]، وهو ابن السادسة والعشرين من عمره. لكن ما أن تولى الحكم حتى اندلعت ضده ثورات عديدة، منها ثورة أهل فاس، وثورة أحمد بن محرز بمراكش وسوس، وثورة الخضر غيلان وأولاد النقسيس بالشمال، وثورة أحمد بن عبد الله الدلائي بالأطلس المتوسط، وثورة إخوة السلطان: مولاي الحران ومولاي هاشم ومولاي أحمد بالصحراء، وثورة ولده الأمير مولاي محمد العالم بتارودانت، وثورة بني يزناسن بالشرق، وثورة قبائل جبال فازاز كآيت ادراسن وآيت أومالو وگروان بالأطلس المتوسط، وغيرها من القبائل الجامحة.

---

(95) Jean Brignon et autres, Histoire du Maroc, Hatier, Paris, Librairie Nationale, Casablanca, 1967, p.240.

(96) عن بيعة السلطان مولاي إسماعيل بفاس الجديد في التاريخ المذكور أعلاه راجع: الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص.429؛ روضة التعريف...، م.س، ص.60؛ المدغري العلوي، الأنوار الحسنية...، م.س، ص.80؛ القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص.197؛ التقاط الدرر...، م.س، ص.188؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.58؛ عبد السلام بن عبد الله القادري، تقاييد تاريخية، م.س، ص.269؛ المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج1، ص.279؛ أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج6، ص.16-22؛ عبد الرحمن ابن زيدان، المنزع اللطيف في مفاخر مولاي إسماعيل بن الشريف، تقديم وتحقيق عبد الهادي التازي، مطبعة إديال، الدار البيضاء، ط. الأولى 1993، ص.46.

وقد تمكن السلطان مولاي إسماعيل من كبح جماح هذه الثورات بفضل الجيش النظامي الذي بدأ بإعادة تكوينه وتنظيمه منذ بداية عهده، ويتعلق الأمر بجيش خاص مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلطان، ومنفصل تمام الانفصال عن عموم الناس، ذلك هو جيش «عبيد البخاري» أو «البواخر» كما شاع على لسان العامة، فاستطاع به أن يحقق لنفسه الاطمئنان، وأن يفرض هيبة الدولة، ويوسع حدود البلاد، وأن يأمن من تقلب القبائل عليه أو تقاعسها عن خدمته عند الضرورة. كما مكّنه أيضاً من استرجاع عدد من الثغور المغربية المحتلة من قبضة الاحتلال الأوروبي إلى جانب جيش المتطوعة من قبائل بلاد جبالة والريف، كطنجة التي استردها عام 1095هـ/ 1684م من يد الاحتلال الإنجليزي، والمهدية(المعمورة) عام 1092هـ/ 1681م، والعرائش عام 1101هـ/ 1690م، وأصيلا عام 1102هـ/ 1691م، استرجع هذه المدن الثلاث من قبضة الاحتلال الإسباني، وأسهم بهذا الجيش كذلك في محاصرة مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين لتحريرهما وإعادتها إلى حظيرة البلاد.

وكان هدفه من خلق هذا الجيش الخاص هو تجاوز الاعتماد على استنفار القوات القبلية، ذلك أن السلطان مولاي إسماعيل كان في قرارة نفسه يشعر بـ«عدم الثقة في أي جيش يكون مرتبطاً بإحدى مكونات المجتمع المغربي...، وهذا يعني أن الجندي غير الوصيف عندما يلبي دعوة أمير البلاد يبقى في العمق وفيا للقبيلة أو الزاوية، وهو يصلح لمواجهة الدخيل، أيًا كان، ولا يُعتمد عليه في مقاتلة إخوانه في النسب أو الطريقة»[97]، بخلاف الجندي الوصيف الذي يدين بالولاء المطلق لشخص السلطان، ومستعد على الدوام لخدمته وتنفيذ أوامره من دون تراخ ولا إبطاء، لكن السلطان بالرغم من ذلك

---

[97] عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، الطبعة الثانية، 2009، ج3، ص.498.

ظل يحتفظ في بعض الأحيان بحق اللجوء إلى القوات القبلية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، خصوصاً عند الدعوة إلى الجهاد.

وتجدر الإشارة إلى أن خلق هذا الجيش لقي معارضة من قبل بعض علماء فاس، الذين رأوا في تمليك الحراطين مخالفة لتعاليم الشرع، لكن السلطان مولاي إسماعيل كان مصمماً على تنفيذ مشروعه العسكري، فأرغم العلماء على التوقيع على ديوان الحراطين بعدما حصل على أجوبة من علماء الأزهر الشريف بمصر تُجيز تكوين جيش من العبيد والحراطين لحماية البلاد من الأطماع الأجنبية[98]، فمنهم من أذعن لقرار السلطان، ومنهم من رفض ذلك وخرج هارباً من فاس إلى المناطق الشمالية، كما فعل الفقيه المدرس محمد المشاط الفاسي (ت. 1136هـ/ 1724م)، الذي فرّ بأهله وولده إلى وزان خشية نقمة السلطان مولاي إسماعيل، واستجار بشرفائها، ولم يرجع إلى مدينة فاس إلا بعد انقضاء تلك الأزمة[99]، ومنهم من رفض، فأُلقِي عليه القبض، وأُدخِل السجن بفاس وقُتِل، كما هو الشأن بالنسبة للفقيه العالم المدرس عبد السلام بن حمدون جسوس، الذي قُتل بسجن فاس مخنوقاً في 25 ربيع الثاني عام 1121هـ/ 4 يوليوز 1709م، بعدما صُودرت أمواله، وتعرض لأنواع العذاب، وبيعت دُوره وأملاكه وكتبه وجميع ما يملك، وصار يُطاف به في الأسواق[100].

---

(98) انظر رسالة السلطان مولاي إسماعيل إلى علماء مصر يستفتيهم في مسألة إنشاء جيش العبيد، غير مؤرخة، ضمن مج.مخ.م.و.م.م.ر، رقم 419ج، ص ص.77-79.

(99) حمدون بن محمد الطاهري الجوطي الفاسي، تحفة الإخوان ببعض مناقب شرفاء وزان، دراسة وتحقيق محمد العمراني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس - فاس، مطبعة سايس گرافيك، فاس، ط. الأولى 2011، ص ص.176-177.

(100) انظر محنة الفقيه عبد السلام جسوس ومقتله في قضية تمليك الحراطين في المصادر والمراجع التالية: القادري، نشر المثاني...، م.س، ج3، ص.207؛ التقاط الدرر...، م.س، ص.306؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.83، 85؛ أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج7، ص ص.205-213؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.94؛ محمد بن

وقد كتب الفقيه عبد السلام جسوس قبل مقتله بيومين شهادةً يعلل فيها امتناعه من الموافقة على تمليك الحراطين بكونه لم يجد في الشريعة الإسلامية ما يبيح ذلك، هذا نصها: «الحمد لله، يشهد الواضع اسمه عقبه على نفسه، ويشهد الله سبحانه وملائكته وجميع خلقه، أني ما امتنعت من الموافقة على تمليك من ملك من الناس إلا أني لم أجد في الشرع وجهاً له ولا مسلكاً ولا رخصة، وتحققت من نفسي أني إن وافقت عليه طوعاً أو كرهاً فقد خُنتُ الله ورسوله والشرع الأعز، وإني خِفتُ من الخلود في جهنم بسببه. وأيضاً فإني نظرتُ في أخبار الأئمة المتقدمين حين أُكرِهوا على ما لم يظهر لهم وجهه في الشرع ما آثروا أموالهم ولا أبدانهم عن دينهم خوفاً منهم على تغيير الشرع واغترار الخلق بهم. ومن ظن فِيَّ غير ذلك أو افترى عليَّ ما لم أقله وما لم أفعله فالله الموعد بيني وبينه، وحسبنا الله ونعم الوكيل، والسلام. وكتب عبد السلام بن حمدون جسوس غفر الله ذنوبه، وستر في الدارين عيوبه، صبيحة يوم الثلاثاء الثالث والعشرين من ربيع الثاني من عام إحدى وعشرين ومائة وألف»[101].

لقد كان على مولاي إسماعيل أن يملك سياسة حازمة وقوية لمواجهة التحديات والأخطار المحدقة بالبلاد، وأن يباشر الأمور في أغلب الحالات

جعفر الكتاني، سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، تحقيق عبد الله الكامل الكتاني وحمزة بن محمد الطيب الكتاني ومحمد حمزة بن علي الكتاني، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط.الأولى 2004، ج2، ص ص.17-19؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج4، ص.100؛ المنزع اللطيف...، م.س، ص ص.283-285.

(101) انظر: القادري، نشر المثاني...، م.س، ج3، ص.208؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.85؛ أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج7، ص ص.212-213؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.95.

بنفسه حتى يتمكن من فرض الاستقرار، فاستطاع خلال المدة الطويلة التي قضاها في الحكم أن ينشر الأمن في البلاد، ويقطع دابر أهل الزيغ والفساد.

فمما يدل على حزمه وجِدَّته في هذا الأمر، كثرة القلاع والقصبات التي بنيت في عهده لمراقبة تحركات القبائل، إذ بلغت ستاً وسبعين قلعة دون غيرها من الحصون والقصبات، كلها محشودة بقوات العبيد لحراسة السبل وتأمينها، ومنتشرة على طول كل الطرق الساحلية والداخلية التي تصل العاصمة مكناس بمختلف جهات المملكة. وقيامه بتجريد القبائل البربرية الثائرة من الخيل والسلاح، ولم يستثن من ذلك سوى جيش العبيد، وآيت يمور، والودايا، وأهل الريف المجاهدين بسبتة[102].

وقد رأى أكنسوس أن السلطان بإضعافه قبائل البربر بسلب الخيل والسلاح منهم قد «ارتكب أخف الضررين وأدنى المفسدتين...»، مع أن المطلوب -حسب رأيه- هو تقويتهم بذلك لمقاتلة العدو الكافر»[103]. ولكنه مقابل ذلك ساعدهم على تنمية زراعتهم وفلاحتهم، «ودفَع لهم عشرين ألفاً من الغنم، كلفهم بحراستها ورعايتها، وأسقط عنهم جل الوظائف، وصلحت حالهم، وفي كل عام يزيدهم الغنم إلى أن كملت ستين ألفاً عندهم، كانوا كل عام يدفعون صوفها وسمنها مَن كان في البسيطة أو في الجبل منهم»[104].

وبسبب هذا الإجراء الصارم «انقطعت للبربر المادة، وكَمُل فتح المغرب ولم يبق مَن يرفع رأسه، ولا مَن ينطق بكلمة، لعلمه أنه بمجرد قوله يدخل

---

(102) أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج6، ص.172، 197، 347؛ محمد بن أحمد أكنسوس المراكشي، الجيش العرمرم الخماسي في دولة أولاد مولانا علي السجلماسي، المطبعة الحجرية، فاس، 1918، ج1، ص.78؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.81؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج2، ص.70.

(103) أكنسوس، الجيش العرمرم...، م.س، ج1، ص.78.

(104) أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج6، ص.173.

رمسه، وحينئذ أمِن السلطان، وجلس في مكناسة، ولم يبق مَن له أدنى شوكة في سائر الأقطار المغربية والبلدان...، وانقطعت الفتن...، وتمهدت الدولة...، وطاب العيش واستقام، ولذ للرعية المنام، وأمنت الطرق»[105].

وبالموازاة مع تثبيت أركان الدولة وتركيز سلطتها في أقاليم البلاد، سعى السلطان مولاي إسماعيل إلى ربط علاقات ودية مع بعض الدول الأوروبية، وخاصة مع فرنسا، وبريطانيا العظمى، وإسبانيا، والبرتغال، والولايات العامة (هولندة)، وقد شملت هذه العلاقات قضايا الأسرى والشؤون التجارية والسياسية[106]. كما تطلع إلى توشيج علاقاته بالدولة العثمانية[107]، والبلدان العربية[108].

---

(105) المصدر نفسه، ج6، ص.347.

(106) للاطلاع أكثر على العلاقات المغربية الأوروبية على عهد السلطان مولاي إسماعيل انظر: عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج2، ص ص.54-68؛ العلائق السياسية للدولة العلوية، م.س، ص ص.47-51؛ المنزع اللطيف...، م.س، ص ص.171-210، ص ص.268-278؛ أحمد الأزمي، العلاقات السياسية والدبلوماسية بين المغرب وفرنسا على عهد السلطان مولاي إسماعيل(1672-1727)، منشورات ما بعد الحداثة، فاس، ط. الأولى 2007؛ روجرز، تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية، م.س، ص ص.88-129؛ عبد الهادي التازي، الوسيط في التاريخ الدولي للمغرب، م.س ص.129 وما بعدها؛ Defontin-Maxange, Le Grand Ismaïl Empereur..., op.cit., pp.111-200.

(107) تميزت علاقات مولاي إسماعيل بالعثمانيين في بداية الأمر بالتوتر والاضطراب، وذلك للمواجهات العسكرية الطاحنة التي جرت على الحدود الشرقية بين جيوشه والقوات التركية بالإيالة الجزائرية، وما خلفته من خسائر بشرية كبيرة في صفوف الجيشين المتحاربين، وسعي الأتراك إلى إثارة القلاقل الداخلية بالمغرب عن طريق دعم المتمردين ضد السلطان، غير أن العلاقات بين البلدين سرعان ما تحسنت خلال أواخر العهد الإسماعيلي، وذلك راجع إلى انشغال العثمانيين بصد الهجمات الروسية والنمساوية عن المناطق التابعة لهم في آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية من جهة، وإلى سيادة الاضطرابات ضد الحكم التركي بالجزائر، بسبب تسلط جنود الإنكشارية على رقاب عامة الأهالي من جهة أخرى. ومن مظاهر هذا التحسن إرسال السلطان مولاي إسماعيل رسالة إلى السلطان العثماني أحمد الثالث(ت.1149هـ/ 1736م) يعرب له فيها عن رغبته الأكيدة في تأسيس علاقات المودة والأخوة بين الطرفين، وعن تضامنه المطلق معه، بالدعاء له بالنصر على أعدائه النصارى الصليبيين. انظر نص رسالة السلطان مولاي إسماعيل إلى السلطان العثماني أحمد الثالث

وهكذا يمكن القول، إن فترة السلطان مولاي إسماعيل تعتبر من أهم فترات الاستقرار السياسي في المغرب خلال القرن الثامن عشر الميلادي، حتى أن بعض المؤرخين ذهب إلى أن عهد مولاي إسماعيل يمثل بحق «أوج المجد السياسي»[109]، غير أن البلاد ستشهد بعد وفاة هذا السلطان سلسلة من الاضطرابات السياسية، دامت ثلاثة عقود، نتيجة استبداد جيش العبيد بزمام الأمور كما سنبين ذلك فيما يلي.

المبحث الخامس: عصر الاضطرابات أو أيام «الفترة»!
(1139- 1171هـ/1727- 1757م)

بعد وفاة مولاي إسماعيل عام 1139هـ/ 1727م شهدت البلاد أزمة سياسية خطيرة اصطلح على تسميتها بـ«أزمة عبيد البخاري»، التي امتدت ثلاثين سنة. وقد أجمع المؤرخون على أن هذه الحقبة التاريخية تُعَدُّ من أشد

بتاريخ 1120هـ/ 1708م، ضمن مج.مخ.م.و.م.م.ر، رقم 419ج، ص.77؛ وانظر كذلك جواب السلطان العثماني أحمد الثالث على رسالة السلطان مولاي إسماعيل المذكورة عند: أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج8، ص ص.36-43.

(108) حاول السلطان مولاي إسماعيل تمتين علاقاته بأمراء المشرق العربي وعلمائه البارزين، لما يجمع المغرب بالأقطار العربية من عناصر ثقافية مشتركة، كالدين الإسلامي، واللغة العربية، والتاريخ المشترك. فقد بعث رسالة إلى أمير الحرمين الشريفين سعد بن زيد، يمحضه فيها النصح في بعض الأمور الدينية والدنيوية. انظر نصها ضمن مج.مخ.م.و.م.م.ر، رقم 1139د، ميكروفيلم رقم 4122، من اللوحة 2أ إلى اللوحة 8أ؛ ورسالة جوابية إلى الإمام العلامة أبي عبد الله محمد الخرشي المصري، يشكره فيها على تهنئته إياه بتحرير مدينة العرائش من قبضة الاحتلال الإسباني عام 1101هـ/ 1690م، وعلى هديته التي بعثها إليه صحبة رسالة التهنئة، وهي «شرح العقيدة الصغرى» انظر نصها عند: الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، ص ص.74-75؛ ورسالة أخرى إلى علماء مصر يستفتيهم في مسألة خلق جيش من العبيد لحماية الثغور المغربية من التهديدات المسيحية. راجع نصها ضمن مج.مخ.م.و.م.م.ر، رقم 419 ج، ص ص.77-79.

(109) إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج3، ص.32.

حقب تاريخ المغرب اضطراباً، بحيث «اضطربت فيها أمواج الفساد، وصار الشر هو دين العباد»[110]، حتى أن الإخباريين المغاربة صاروا يطلقون على هذه الحقبة اسم «الفترة»[111]، وكأن الأمر يتعلق بتلك «المدة الفاصلة بين نَبيَّيْن، حيث تنقطع الرسالة السماوية، ويُتْرَك البشر دون هدى سوى من أنفسهم»[112]، وذلك للتدليل على هول الكارثة التي حلت بالبلاد والعباد بعد وفاة السلطان مولاي إسماعيل.

وقد ارتبطت هذه الأزمة بجيش عبيد البخاري، الذي تحول من أداة لحماية الرعية والمُلك وتركيز سلطة الدولة إلى مجرد كتلة من العصابات المسلحة، تستبد بالسلطة، وتتحكم في اختيار الملوك وعزلهم بل وفي قتلهم أحياناً[113].

وهكذا عرفت هذه «الفترة» تنصيب عدد من الأمراء أبناء مولاي إسماعيل على العرش، لكن لم يكن أحد منهم بقادر على إقرار النظام وتجاوز الأزمة، وذلك لكون هذه الأخيرة كانت «صعبة مستعصية بسبب طول أمدها،

---

(110) محمد الصغير الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص.435.

(111) انظر على سبيل المثال: أبو القاسم الزياني، الترجمان المعرب عن دول المشرق والمغرب، تقديم وتحقيق عبيد محمد غسان، طبعة مرقونة بكلية الآداب بالرباط، 1992، ص.792؛ محمد بن علي الزبادي، سلوك الطريق الوارية في الشيخ والمريد والزاوية، تقديم وتحقيق عبد الحي اليملاحي، منشورات جمعية تطاون أسمير، مطبعة الخليج العربي، تطوان، ط.الأولى 2012، ص.178، 331، 416؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج8، ص.3، 12، 148؛ ج9، ص.9؛ المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج2، ص.28، 51؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.158؛ محمد بوجندار، مقدمة الفتح من تاريخ رباط الفتح، تقديم عبد العزيز الخمليشي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة الأمنية، الرباط، ط. الأولى 2012، ص.74.

(112) عبد الرحمن المودن، الحوليات والأزمات السلطانية(1727-1757م) مصطلح الفترة، ضمن ندوة الإسطوغرافيا والأزمة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ط. الأولى 1994، ص.108.

(113) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.137.

إذ لا تنحصر أسبابها في تمرد وتصرفات العبيد، بل لها ما يبررها في المجتمع والجهاز المخزني نفسه»[114].

فبعدما أفلح مولاي إسماعيل في قهر القبائل المتمردة وفي إرغامها على الإذعان لسلطته، عادت بعض القبائل من جديد بعد وفاته إلى إعلان الثورة والعصيان ضد النظام، في حين سعت قبائل أخرى وطوائف الجند إلى مناصرة أمير على أمير آخر بغرض الظفر ببعض المصالح المادية، فأدى ذلك إلى تأجيج جذوة النزاع، وسيادة الفتنة والطغيان في معظم أرجاء البلاد.

ولقد كانت فاس من أكثر المدن تضرراً خلال هذه الحقبة الدامسة من تاريخ المغرب، فقد عانت كثيراً من هجمات القبائل، ومن تسلط قواد العبيد على أهلها، ففي عام 1140هـ/ 1728م هجم الودايا على سوق الخميس بفاس وقتلوا عدداً من الناس به، وألقوا القبض على جماعة من أعيان المدينة وأشرافها فسجنوهم وواصلوا الحرب على أهلها، ورموهم «بالكور والبنْب»[115]، ولم يُجْدِ تدخل السلطان مولاي أحمد الذهبي بن إسماعيل لإنهاء القتال بين الجانبين[116]، فـ«عظم الخطب واشتد الأمر»[117]، وتعرضت المدينة في السنة التالية لهجوم عنيف قاده السلطان مولاي أحمد الذهبي أدى إلى خراب كثير من دورها[118].

وفي سنة 1141هـ/ 1729م، شدد السلطان مولاي عبد الله بن إسماعيل الحصار على هذه المدينة بالمدافع من جميع الجهات مدة خمسة أشهر، فاشتد على

---

(114) عبد المجيد القدوري، المغرب وأوروبا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر (مسألة التجاوز)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط.الأولى 2000، ص.285.

(115) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج3، ص.297؛ التقاط الدرر...، م.س، ص.343.

(116) الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.216.

(117) الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.118.

(118) عبد الكريم الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص.223؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.231؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.108.

أهلها الخوف والجوع، وطلبوا منه الأمان ورفع الحصار، حتى يدخلوا في سلك الجماعة، ويمدوا له يد الطاعة، فعفا عنهم وقبل بيعتهم رغماً عن أنوفهم، ثم استولى عليهم قائده حمدون الروسي، فهدم لهم الأسوار وبعض الديار، وأغرمهم أموالاً معتبرة، وقتل منهم كثيراً من الرجال[119]. ثم عمد في سنة 1149هـ/ 1736م إلى قتل جماعة من أعيان المدينة وعلمائها وأشرافها، فكان ذلك سبباً في خلعه عن الحكم وإعلان بيعة أخيه الأمير سيدي محمد بن إسماعيل المعروف بابن عربية في أوائل جمادى الثانية من العام نفسه/ أكتوبر 1736م[120].

ولم يكن السلطان سيدي محمد بن عربية أقل وطأة على أهل فاس من سابقيه، فقد تسلط على كثير من الناس بالمدينة وفرض عليهم المغارم ونهب ديارهم «حتى لم يبق للناس زرع ولا درهم ولا متاع، ومات كثير من الناس بالجوع»[121]. ولم يسلم من جبروته حتى الشرفاء والعلماء والمرابطين وشيوخ الزوايا والطرق الصوفية وغيرهم من أهل النسبة، بحيث نكبهم وألزمهم بإغرام الأموال، فعلى سبيل المثال أغرم الفقيه العلامة المفتي النوازلي القاضي محمد البكري بن محمد الشادلي الدلائي قدراً مهماً من المال، وأرغمه على أداء مائة مثقال سخرة[122].

---

(119) عبد الكريم الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص.229؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.112؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.244.

(120) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج3، ص.392؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.120؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.264؛ أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج8، ص.286، 295.

(121) الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص.245؛ راجع أيضاً: الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.122؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.272.

(122) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.122.

وقد وصفت المصادر أيام السلطان سيدي محمد بن عربية بكونها أيام «لا يأمن فيها أحد على نفسه ولا على فلسه من كثرة الجور والظلم»(123). وأنها مرّتْ «كلها في شدة ونزاع، وعامة الناس كلهم جياع»(124). أما هو فكان «سفاك الدماء، غير متورع، يهون عليه سفك دم عالم من الناس في هوى نفسه»(125). وكان «مسلطاً على المساكين واليتامى، وفَوَّض جميع أموره إلى أصحابه، فأكلوا الأموال أكلاً لمَّا، وماتت في أيامه أكثر الناس جوعاً وغمّا»(126). ولذلك كان أهل فاس وغيرهم يسمون هذا السلطان بسيدي محمد «الگايلا»(127)، لسيادة الجفاف والقحط والمجاعة في عهده.

وعاد أهل فاس مرة أخرى إلى إعلان الثورة على السلطان مولاي عبد الله والخروج عن طاعته في شعبان سنة 1159هـ/غشت 1746م، بعدما تخوفوا على أنفسهم لِمَا صدر من مولاي عبد الله بحق أهل الريف وبني حسن من القتل بمكناس(128)، وخصوصاً بعدما اتهمهم السلطان بسرقة المال الذي

(123) الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص.253.

(124) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.126.

(125) الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص.244.

(126) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.128.

(127) المصدر نفسه، ص.126، 128. و«الگايلا» أو «القايلة»: تعني حرارة الشمس المفرطة. وقد لُقّبَ السلطان سيدي محمد بن عربية بذلك بسبب عموم الجفاف والقحط والمجاعة، وسيادة الأهوال والفتن في أيامه.

(128) توجهت جماعة من الناس في أوائل ربيع الثاني عام 1159هـ/ ماي 1746م إلى السلطان مولاي عبد الله وهو بمكناس بالهدايا، وكان من جملتهم وفد من أهل الريف سكان طنجة يزيد عدد أعضائه عن مائة فرد، برئاسة قائدهم عبد الكريم بن علي الريفي أخي الباشا الثائر أحمد بن علي الريفي، جاء لتقديم البيعة للسلطان مصحوباً بهدية قيمة تشتمل على أنواع التحف، ومعه أولاد أخيه الباشا أحمد المذكور ونساؤه، فقبل السلطان هديتهم. وكانوا قد وُشِيَ بهم للسلطان أنهم يكتنزون أموالاً طائلة مما خلفها الباشا أحمد، وأنهم استخرجوا مالاً كثيراً من بئر هنالك مما خزنه الباشا بطنجة، فلما سألهم السلطان عنه، أقر له البعض وأنكر البعض الآخر علمه بذلك، فأمر بالجميع فسُلِبوا وسُجِنوا، وبعد ثلاثة أيام أمر بقتلهم، ولم يُبق إلا على تسعة منهم، وهم أولاد الباشا وأخيه عبد الكريم وبعض أقربائه، الذين أقروا له

كان قد جلبه من طنجة وأتى به لفاس وأودعه في دار عْدِيِّل[129]، فتراكمت الأهوال بفاس وغيرها خلال السنة المذكورة والسنة التي تلتها(أي سنة 1160هـ/ 1747م)، «ووقع من الفتن والشرور ما لا يحصى ولا يُعد...، ولا نجا أحد من الأغنياء ولا من الضعفاء وغيرهم من الهلاك إلا مَن رحم الله»[130].

وقد امتدت ثورة أهل فاس على السلطان مولاي عبد الله مدة طويلة، بحيث لم يرجعوا إلى طاعته ويذعنوا لسلطته إلا بعد مرور نحو سبعة وعشرين شهراً، وذلك في شوال عام 1161هـ/ أكتوبر 1748م. وقد تمت عودتهم إلى طاعة السلطان على يد الشيخ الصوفي محمد الكبير السرغيني، وبواسطة بعض فضلاء الأشراف العلويين من أهل تافيلالت الملازمين لمولاي عبد الله[131].

وتضررت مكناس هي الأخرى بمثل ما تضررت به فاس. ففي أيام الصراع بين مولاي أحمد الذهبي بن إسماعيل وأخيه مولاي عبد الملك هجم

بالمال، ثم وجَّه خدامه إلى طنجة لكي يأتوه بالمال المستخرج بعد تعيين محله، فلما رجعوا من طنجة أخبروه أن أهلها سدوا في وجوههم الباب، فأمر حينئذ بقتل من أبقى عليه من عائلة الباشا أحمد بن علي الريفي المذكورين، فقُتلوا عن آخرهم. كما أمر السلطان مولاي عبد الله في ذلك اليوم بقتل مائة وثلاثين (130) من وجوه بني حسن كانوا جاءوه بالهدايا وأذعنوا له بالطاعة. فكان مجموع القتلى في ذلك اليوم نحو ثلاثمائة قتيل. انظر: القادري، نشر المثاني...، م.س، ج4، ص.55-56؛ التقاط الدرر...، م.س، ص ص.402-403؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص ص.318-319؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج4، ص.437؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.170؛ محمد داود، تاريخ تطوان، مطبعة المهدية، تطوان، 1963، ج2، ص.233.

(129) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج4، ص.56؛ التقاط الدرر...، م.س، ص.404.

(130) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.152.

(131) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج4، ص.66؛ التقاط الدرر...، م.س، ص.409؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.152، 153؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.325؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.180؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج4، ص.443.

العبيد على المدينة فنهبوها وهتكوا حُرماتها، وقتلوا عدداً من أعيانها[132]. كما «امتدت أيدي البربر بالنهب في الطرقات، وكثر عيثهم في أطراف المدينة، إذ لا وازع لهم ولا زاجر، وكثرت الشكايات بباب السلطان (مولاي أحمد الذهبي)، فما وجد الناس مَن يسمع منهم، ولا مَن ينصفهم ويرد مظالمهم»[133].

وتعرضت إبان عهد السلطان سيدي محمد بن عربية لهجومات قبائل بني حسن حتى كانت «محصورة من جميع الجهات، ونهبوا الكثير من البقر من الفنادق ومن قصبة أحرطان، والناس بالعسَّة في كل حومة ودرب من الدروب»[134].

وقام السلطان مولاي عبد الله في سنة 1154هـ/ 1741م، أيام دولته الثالثة، بإلقاء القبض على ثلة من قضاة مكناس ونكَّل بهم، وأمر بسجنهم، كما أطلق العنان لأنصاره من عبيد البخاري لينهبوا زرع المدينة ويعيثوا فيها الفساد، «فوقع بسبب ذلك من الفتنة والهرج ما لا يدخل تحت حصر، حتى كان العبد يأتي للرجل وهو في داره مع أهله ويقول له: أعطاني سيدي ابنتك أو دارك، وزوَّجني سيدي ابنتك. فيفتديها منه بما شاء الله من الدراهم، كعشرة مثاقيل وغير ذلك. وتارة يقول: سيدي ملَّكني دارك فاخرج منها. فيفتديها منه أيضاً بما شاء الله من المال»[135].

---

(132) الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص.223؛ القادري، نشر المثاني...، م.س، ج3، ص.303، الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.108؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.228.

(133) الزياني، البستان الظريف، ص.216.

(134) عبد الكريم الريفي، زهر الأكم، ص.251؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص ص.126-127.

(135) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.135؛ راجع أيضاً: الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.295.

كما عمد السلطان مولاي عبد الله إلى فرض الكلف والوظائف المخزنية على أهل مكناس إبان مدة إقامته عندهم، من دفع المثونة له ولأصحابه وحاشيته، وغرس الأجنة وبناء الديار، «فكانوا معه في جهد جهيد، وحال شديد، وشيمة عظيمة...، وتشفعوا له غير ما مرة فلم يقبل شفاعتهم، وسَبَّ الأشراف الذين جاءوه بشفاعتهم، ووبخهم وأسمعهم أقبح الكلام»[136]. وبسبب هذه المحن فرَّ من مكناس كثير من الناس[137].

وبالمنطقة الشمالية استبدَّ الباشا أحمد بن علي الريفي بالسلطة، وصارت تحت نفوذه قبائل كثيرة من باب طنجة إلى باب تازة بل حتى إلى بني يزناسن[138]، وتذكر المصادر أنه جار في حكمه على الناس، وتعسف في فرض سلطته ونفوذه عليهم، فعندما اقتحم تطوان في سنة 1152هـ/ 1739م هدم أسوارها، وقتل نحو ثمانية من أهلها، ووظف على أهلها مالاً عظيماً[139].

ومن ظلمه وجوره ما ذكره الضعيف الرباطي في «تاريخه» من أنه كان «يقبض النائبة من الأيتام والأرامل والمساكين والضعفاء...، وكان إذا رأى عند رجل موزونة واحدة ينزعها له ولا يرتغب، ومن دخل في سجنه فلا يطمع الخروج، ولا يتبدل في كلمته ولا يرجع عنها»[140].

وأنه قد تمادى في جبروته «حتى كان الرجل يعطي النائبة على رأسه من سوق إلى سوق، منهم مَن يعطي العشرين مثقالاً عليه وعلى أولاده، وآخر عشرة مثاقيل، وآخر خمسين أوقية، ومنهم مَن يعطي المثقال، ومنهم مَن يدفع

---

(136) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.135.

(137) المصدر والصفحة نفسها.

(138) الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص.246-247؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س ص.124، 143؛ أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج9، ص.4.

(139) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.131.

(140) المصدر نفسه، ص.143.

خمسة أواق في كل سوق من الأسواق، ولا يترك الغني ولا الفقير، وكانت له أبيار (يعني آبار) تحت الأرض فيها أرحياء من الذهب والفضة»[141].

وكانت تربطه بالأوروبيين علاقات تجارية وطيدة بحكم توفره على أسطول بحري مهم بكل من طنجة والعرائش[142]، فاستطاع بذلك أن يكسب ثروة طائلة مكّنته من تكوين جيش جرّار من متطوعة قبائل الفحص وغمارة والريف. فبعدما أدخل تطوان قهراً تحت سلطته سنة 1152هـ/ 1739م[143]، تاقت نفسه إلى الخلافة، فأعلن الثورة ضد السلطان مولاي عبد الله عام 1156هـ/ 1743م، لكن جيوش السلطان سرعان ما وضعت حدًّا لثورته في معركة حاسمة بـ«دار العباس» قرب القصر الكبير في 14 جمادى الثانية من السنة ذاتها/ 5 غشت 1743م أسفرت عن مقتله رفقة عدد كبير من أنصاره، ثم توجه السلطان إلى داره بطنجة فخربها واستولى على أمواله وممتلكاته[144].

وبالمنطقة الشمالية نفسها ثار بمدينة تطوان القائد محمد بن عمر لوقاش في سنة 1166هـ/ 1752م، وتمكن من قتل حاكم المدينة القائد الحاج محمد تميم، وأعلن نفسه حاكماً جديداً لتطوان، ثم وجّه وفداً من أهل تطوان إلى

---

(141) المصدر نفسه، ص. 144.

(142) محمد داود، تاريخ تطوان، م.س، ج2، ص. 181.

(143) الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص. 284؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص. 150.

(144) عن ثورة الباشا أحمد بن علي الريفي ضد السلطان مولاي عبد الله بن إسماعيل العلوي وانهزامه ومقتله في التاريخ المذكور أعلاه، راجع المصادر والمراجع التالية: القادري، نشر المثاني...، م.س، ج4، ص ص. 43-45؛ التقاط الدرر...، م.س، ص ص. 394-396؛ حمدون الطاهري الجوطي، تحفة الإخوان...، م.س، ص ص. 193-194؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص. 145؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص. 313؛ الترجمان المعرب...، م.س، ص ص. 771-772؛ أكنسوس، الجيش العرمرم...، م.س، ج1، ص. 117؛ أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج9 ص ص. 27-28؛ وص. 35؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص ص. 163-165؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج4، ص. 431؛ محمد داود، تاريخ تطوان، م.س، ج2، ص. 218.

السلطان مولاي عبد الله لتقديم فروض الطاعة والولاء، فولاه السلطان عليهم وانصرفوا[145].

وتعرض القصر الكبير لسلسلة من الشدائد العظام، فعلاوة على الكوارث الطبيعية التي أنهكته إبان هذه المرحلة، عاث فيه عبيد مكناسة الزيتون وأحوازها بزعامة رئيسهم زغبول فساداً كبيراً في عام 1162هـ/ 1748م، إذ اتفقوا على دخوله عنوة بالسيف، «فدخلوا على حين غفلة من أهله، وأطلقوا فيه السبيل في وقت البرد والأمطار، فأخذوا في القتل والنهب والدخول للديار، ويفتكون في نسائهم وبناتهم، ويقتلون الرجال، ويسلبون النساء من الثياب والحلي، ويغيرون على الصناديق والقطن واللحف والنحاس والحوائج والثياب، وتركوهم حُفاة عُراة...، وخرج جميع مَن في القصر خارج المدينة لضريح سيدي علي بُوغالب عُراة يجمعون الحطب ويعملون فكائر النار...، وكانت وقعة هائلة...، ولا زال أهل القصر يقولون ما جرى من وقعة زغبول»[146].

ونالت مناطق أخرى نصيبها من الفتنة، ففي منطقة الغرب هاجم العبيد قبائل سفيان وبني مالك، «فأوقعوا بهم وقعة عظيمة من القتل والسبي والوثوب على النساء والأبكار بالوطء والفضيحة، ولم يكف السلاح لا عن الأطفال ولا عن الكلاب»[147]! فهرب أهل سفيان وبني مالك من بلادهم ولجأوا إلى زاوية الشرفاء الوزانيين بوزان للاستحرام بها، فتعقّبهم العبيد هنالك وأوقعوا بهم مجزرة رهيبة بحرم الزاوية، واستأصلوا بقيتهم، ونهبوا ديار

---

(145) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.156؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.327.

(146) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص ص.154-155.

(147) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج3، ص.318.

الشرفاء الوزانيين أهل الحرم، ولم يجيروا من استجار بأضرحة شيوخ الزاوية[148].

وقد اعتبر القادري أن هذه الوقعة كانت على الناس بوزان من أعظم المصائب[149]. وذكر الريفي وغيره أنه مات بزاوية وزان وأحوازها بسبب هذا الهجوم على سفيان وبني مالك ما ينيف على سبعة آلاف فرد، وذلك في شهر ربيع الأول من سنة 1141هـ/ أكتوبر 1728م[150].

وكرر العبيد الهجوم مرة أخرى على سفيان وبني مالك في سنة 1155هـ/ 1742م، فهربوا منهم إلى ضريح مولاي بوسلهام على ساحل المحيط الأطلسي، فسار العبيد في ملاحقتهم إلى الضريح المذكور، وأوقعوا بهم وقعة شديدة هنالك، حتى كانوا «يقتلون الناس في وسط القبة، ولا يتركون الصغير ولا الكبير، ويشقون على بطون النساء ويجبدون الجنين ويضربونه بالسيف، فلطخت القبة بالدم، ونهبوا أموالهم، وسَبَوْا نساءهم، وأخذوا ما وجدوا عندهم، وتركوهم حفاة عراة»[151]. ومنذ ذلك الحين انكسرت شوكة قبيلتي سفيان وبني مالك، وذهبت قوتهم، وتلاشوا في البلدان، ووصل البعض منهم إلى وجدة وإلى تلمسان[152].

ولن تدوم للعبيد هذه السطوة بمنطقة الغرب، إذ سرعان ما اعتراهم الضعف والهوان بعد ذلك بسنوات قليلة، وتعرضوا بدورهم لهجمات منتظمة

---

(148) القادري، التقاط الدرر...، م.س، ص. 348.

(149) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج3، ص. 318.

(150) عبد الكريم الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص. 224؛ راجع أيضاً: الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص. 109؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج1، ص. 288؛ محمد العمراني، «الزاوية الوزانية والمخزن العلوي من مرحلة التأسيس إلى أواخر القرن الثامن عشر»، في مجلة المناهل، عدد مزدوج 80-81، فبراير 2007، ص. 138.

(151) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص. 141.

(152) المصدر نفسه، ص. 109.

وعنيفة من قبل قبيلة بني حسن الغرباوية، التي حملتهم على إخلاء موطنهم «مشرع الرملة» في سنة 1159هـ/ 1746م بعدما مكثوا به نحو ثمانية وثلاثين سنة والانتقال بأهلهم وولدهم للاستيطان بمكناسة الزيتون وأحوازها مع السلطان مولاي عبد الله.

وقد صوّر لنا الضعيف الرباطي حالة الهلع والخوف الشديدة التي أصابت عبيد «مشرع الرملة» من جراء الهجمات المتواصلة لقبيلة بني حسن عليهم. فقد داوم رجال القبيلة على شن الحروب على العبيد، «وضيقوا بهم الأرض، حتى كانوا يفزعون من حس الريح إذا نفخ حولهم في عشوب الأرض كالكلخ والبرواق، ويشردون وينفرون ويهربون ويقولون إن بني حسن قد أتت إلينا! وكانوا يخطفون لهم الخيل والإبل والبقر والغنم، ويخطفون لهم البنين والبنات، ويطلقون النار فيهم، إلى أن خرجوا منها(مشرع الرملة)، وتركوا أموالهم وصناديقهم وسلاحهم وهربوا بنفوسهم لمكناسة، وتبعتهم بنو حسن فنهبوا جلهم، ومنهم تجهّزوا وظفروا بسلاحهم وعُدّتهم وماهم، وصاروا عبرة للمعتبرين»[153].

وتأثرت الرباط بأحداث هذه «الفترة»، فبعد مقتل الباشا الثائر أحمد بن علي الريفي في التاريخ المذكور، انهزم حليفه وصهره مولاي المستضيئ بن إسماعيل هو الآخر أمام جيوش السلطان مولاي عبد الله بـ«دار العباس» في 16 رجب من سنة 1156هـ/ 5 شتنبر 1743م، ففر مولاي المستضيئ إلى مدينة سلا مع شرذمة قليلة من فرسان بني حسن وبعض عبيد دكالة، ونزل عند رئيسها الباشا عبد الحق فنيش، وطلب منه النجدة والنصر، فبايعه باسم أهل سلا في 19 رجب من السنة نفسها، ثم دعا أهل الرباط إلى بيعته فامتنعوا عن ذلك، وتمسكوا ببيعة السلطان مولاي عبد الله، فحاصرهم مولاي

---

[153] المصدر نفسه، ص ص.152-153.

المستضيء مدة أربعة عشر شهراً، وضيّق عليهم ليلاً ونهاراً، وقتل بعض الفقهاء الرباطيين بسلا، وامتحن فقهاء آخرين، كالفقيه القاضي المهدي مُرينو الرباطي الأندلسي، الذي قبض عليه ورمى على رجله كبلاً حاميا من أثر النار[154].

كما أوقع مولاي المستضيء بأهل الرباط في ذي الحجة من السنة عينها وقعة عظيمة عُرِفت بـ«وقعة البحر»، بحيث مات منهم نحو خمسمائة رجل، منهم من مات في الحرب، ومنهم من رمى بنفسه في البحر فغرق، ومنهم من أحاط به مولاي المستضيء وقبض عليه، ودخل بهم لمدينة سلا، وهدد بقتلهم إن لم يبايعه أهل الرباط، وكذلك فعل، إذ لم يشأ الرباطيون الخروج عن طاعة مولاي عبد الله، فنفّذ تهديده وقتل إخوانهم المعتقلين لديه، وفيهم الفقهاء وطلبة العلم، وذلك في يوم عيد الأضحى من السنة المذكورة[155].

واستجابة لصرختهم، توجّه السلطان مولاي عبد الله لإغاثة أهل الرباط في ذي القعدة من سنة 1157هـ/ دجنبر 1744م، فنزل بوسط بلاد بني حسن، وهم شيعة مولاي المستضيء، وشن الغارات عليهم، وأوقع بهم وقعة هائلة بـ«تلماغت»، وهي الوقعة المعروفة بوقعة «زُبيدَة»، حيث قتل منهم كثيراً من الرجال، واحتوى على أموالهم، وفرّ من كان منهم محاصِراً للرباط مع مولاي المستضيء إلى أهله وذويه، وفرّ مولاي المستضيء عن الرباط إلى بلاد دكالة، ومنها فرّ إلى جبال مسفيوة بحوز مراكش ليتحصن بها من ملاحقة جيوش السلطان مولاي عبد الله. وبذلك فك مولاي عبد الله عن أهل الرباط

---

(154) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص ص.146-148؛ أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج9، ص.39.

(155) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص ص.148-149.

الحصار، بعدما طال عليهم أمده، واشتد عليهم وقعه، «حتى كاد أن يأكل بعضهم بعضاً»[156].

وبعدما تمكن السلطان مولاي عبد الله من التغلب على أخيه مولاي المستضيء وجّه ولده الأمير مولاي أحمد إلى الرباط وعيّنه خليفة له بها في عام 1159هـ/ 1746م، وأصحبه قوة عسكرية مؤلفة من نحو ثلاثمائة رجل تساعده في مهامه، فنزل بالقصبة من المدينة، إلا أن هذا الخليفة سرعان ما أساء السيرة مع أهالي الرباط وتمادى عليهم، وصار أصحابه يلقون القبض على النساء والأطفال في الأزقة، ويعتدون عليهم، الأمر الذي جعل أهل الرباط يتفقون على محاصرته، فحاصروه في شوال عام 1160هـ/ أكتوبر 1747م، وضيقوا الخناق عليه، إلى أن نفذ له الزاد والماء، حتى أنه شرب ماء البحر نحواً من ثلاثة أشهر هو ومن معه من أصحابه ومن العبيد الذين كانوا ساكنين بالقصبة من قبل، وقد فر معظم أصحابه، كانوا يرمون بأنفسهم من أعلى السور، وهدموا سقف الديار لانعدام الحطب، وظل أهل الرباط يشددون عليه الحصار، ويرمونه بالرصاص إلى أن طلب منهم الخروج بالأمان، فتدخل الفقيه أحمد بن عبد الله الغربي بين الفريقين، وأخرجه من القصبة بالأمان في أوائل شهر المحرم من عام 1161هـ/ أوائل يناير 1748م، فتوجّه عقب ذلك إلى آسفي لدى أخيه سيدي محمد خليفة والده بالجنوب. وظلت مدينة الرباط تتمتع بنوع من الاستقلال إلى أن اقتحمها الخليفة سيدي محمد بن عبد الله عنوة

---

[156] الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص. 149؛ القادري، نشر المثاني...، م.س، ج 4، ص. 46، 49.

في شهر شوال من عام 1168هـ/ يوليوز 1755م، وأدخلها تحت سلطة والده، والأمر نفسه فعله مع مدينة سلا في ذلك الحين[157].

وشهدت منطقة سوس اندلاع ثورات عديدة خلال هذه «الفترة»، وقد تمكن مولاي عبد الله وخليفته بمراكش ولده سيدي محمد بن عبد الله من القضاء عليها وإرغام المنطقة على الطاعة والخضوع بعد حروب طاحنة[158]، كما أصابت عدوى الفتنة قبائل دكالة والرحامنة وزمران[159]، وقبائل آيت يمور وآيت أومالو وآيت يوسي وغيرها من قبائل الأطلس المتوسط[160]، وقبائل الشاوية[161]، وقبائل الشرق كأنگاد وبني يزناسن[162].

وكان من نتائج هذه الأزمة أن فقدت الدولة العديد من المسؤولين الكبار الذين كان يقوم عليهم نظام المُلك، فقد أوردت المصادر أسماء كثير من القواد والباشوات والعمال والوزراء الذين قضوا نحبهم على يد سلاطين «الفترة» لحدة النزاعات وكثرة الهرج[163]، وخصوصاً على يد السلطان مولاي

(157) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.153، 157؛ أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج9، ص ص.101-102؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج4، ص.460؛ محمد بوجندار، مقدمة الفتح...، م.س، ص.48.

(158) الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص.233؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة...، م.س، ص.113.

(159) الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص.215، 263؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.105، 133، 149.

(160) الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص.231، 234، 238؛ القادري، نشر المثاني...، م.س، ج3، ص.355؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.112، 113، 115؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.246، 249، 283، 320.

(161) الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص.231؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.112، 160؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.347.

(162) الريفي، زهر الأكم، ص.233؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س ص.113.

(163) الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص.224، 237، 259؛ القادري، نشر المثاني...، م.س، ج4، ص.119؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.109، 114، 159، 161؛ الزياني، البستان الظريف، م.س، ص.247، 263، 347.

عبد الله، الذي قتل كثيراً من رجال دولته العظام، ولاسيما كبار قواد جيش العبيد، الذين أفلح في كسر شوكتهم، وانتقم منهم شر انتقام، لتجاسرهم على هيبته وسلطته، فهو الذي أقسم متوعداً إياهم بالويل والثبور قائلاً: «والله لا زلتُ أضبح (صوت الثعلب أو الذئب) عليكم فوق كل ثنية، وعلى رأس كل ربوة وهضبة كالذئب وأنتم الغنم، فما نحصي سواكم أحداً، أنا عبد الله بن إسماعيل إن لم تعرفوني»[164]! فبِفُقْدان هؤلاء الأُطر المتمرسة «استخفت الرعية بمنصب المُلك، واستراحوا ممن يحول بينهم وبين الفساد، ويزجرهم عن القبيح، خصوصاً البربر فقد كانوا في أقماع النحاس، فخرجوا منها...، واشتغلوا بشراء الخيل واقتناء السلاح، ورجعت هيف إلى أديانها، فكأنما كانوا على ميعاد»[165].

وعلى الرغم من الهزات الموجعة التي لحقت بالبلاد طوال مرحلة الأزمة، فإن ذلك لم يثن السلطان مولاي عبد الله عن مواصلة سياسة والده مولاي إسماعيل في تدعيم علاقات المغرب بأوروبا، وخصوصاً مع الولايات العامة (هولندة)، وذلك بعقد وتجديد شروط المهادنة معها، والتي شملت شؤون التجارة والأسرى والقرصنة[166].

---

(164) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.159.

(165) الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.216.

(166) عقد السلطان مولاي عبد الله مع الولايات العامة خلال مدة حكمه معاهدتين اثنتين: يوجد نصهما بالأرشيف الوطني بلاهاي. المعاهدة الأولى تحمل تاريخ 10 فبراير 1730م، وتشتمل على خمسة عشر شرطاً، تتعلق بمسألة الأسرى والتجارة وحركة السفن بين الطرفين، وقد وقعها عن الجانب المغربي السفير الحاج عبد القادر بيريس السلوي. الأرشيف الوطني بلاهاي، سلسلة 1.01.04، الولايات العامة 1550-1796، رقم 6941. والمعاهدة الثانية تحمل تاريخ 18 محرم 1166هـ/ 25 نونبر 1752م، وهي تتألف من اثنين وعشرين شرطاً، تتضمن تجديد شروط الصلح المذكورة، وقد وقعها نيابة عن السلطان المذكور خديمه محمد بن عبد الله لوكش التطواني. سلسلة 1.01.04، الولايات العامة 1550-1796، رقم 6956. وهنالك رسائل عديدة بعثها السلطان مولاي عبد الله وبعض

وعلى العموم فقد شهد المغرب طوال عهد الأزمة حروباً واضطرابات مهولة، كادت أن تأتي على كل ما أُنجز من مشاريع العهد الإسماعيلي، ولعب جيش العبيد دوراً سلبيًّا في هذه الفترة بتدخله في تولية هذا الأمير وعزل ذاك، حتى أن عدداً من الأمراء بُويعوا وخُلعوا أكثر من مرة، كما هو الحال بالنسبة لمولاي عبد الله، الذي خلعه الجند ست مرات وبايعوه سبع مرات(167)، ولم تستقم الأمورُ، وتَسْتَعِدِ الدولةُ سلطتَها وهيبتَها ونفوذ أوامرها إلا بعد مجيء السلطان سيدي محمد بن عبد الله، الذي «جدَّد الدولةَ الإسماعيلية بعد تلاشيها، وأحياها بعد خمود جمرتها، وتمزيق حواشيها، بحسن سيرته ويمن نقيبته»(168).

المبحث السادس: سيدي محمد بن عبد الله: إعادة الاستقرار وتحديث الدولة (1171- 1204هـ/1757- 1790م)

عندما توفي السلطان مولاي عبد الله في سنة 1171هـ/ 1757م، «كان الناس قد سئموا الهرج والفتن، وأعياهم التفاقم والاضطراب، ومَلُّوا الحرب ومَلَّتْهم»(169)، فاعتُبر السلطان الجديد سيدي محمد بن عبد الله (صاحب الوقت) في مخيلة الناس بمثابة «المنقذ من الضلال»، وربما كانت الوضعية المتأزمة، وملل الناس من الهرج ومن الخوف، هي التي فسرت السهولة التي تمت بها بيعة هذا السلطان، إذ بمجرد وفاة والده «بادر أهل فاس إلى عقد

خُدَّامه إلى أمراء الولايات العامة، تتعلق مضامينها بالقضايا المذكورة أعلاه، محفوظة بالأرشيف المذكور، سلسلة 1.01.04، الولايات العامة 1550-1796، رقم 6941.

(167) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.159؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.327؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.183.

(168) الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.193.

(169) المصدر نفسه، ج8، ص.3.

البيعة له من غير توقف ولا تريُّث»[170]، لأنّ الناس كانوا في حاجة إلى الإمام الموهوب ليجدد للأمة دينها[171]. وهو ما يبدو واضحاً من كلام الناصري حينما صرح بكون ما ذُكِر كان «من أقوى الأسباب التي صرفت وجوه أهل المغرب كله إلى بيعة السلطان سيدي محمد رحمه الله، وجمعت كلمتهم عليه»[172]، وذلك لما توسموا فيه من «حُسن السياسة، وكمال النجدة، وجودة الرأي، وتمام المعرفة بإدارة الأمور على وجهها، وإجرائها على مقتضى صوابها، حتى أحبّته القلوب، وعلقت به الآمال، وعرفت له من بين بني أبيه تلك الشنشنة، وتضافرت على ولائه ونصره القلوب والألسنة»[173].

بعدما بُويع سيدي محمد بن عبد الله بعد وفاة أبيه في التاريخ المتقدم، جدد العزم على استكمال وحدة البلاد وإعادة الاستقرار، فسلك في سبيل تحقيق ذلك سياسة حكيمة تجمع بين المرونة والصلابة، بين المفاوضة واستخدام السلاح، مكّنته بالتدريج من تلجيم القوى المحلية، وإخماد نار الفتنة المتأججة منذ العهد السابق.

وهكذا قاد حركات تأديبية لردع عدد من القبائل المتمردة والمعتدية، التي كانت تعكر صفو الأمن والاستقرار، كقبائل كروان[174]، وقبائل الشاوية،

(170) المصدر والصفحة نفسها.

(171) عبد المجيد القدوري، المغرب وأوروبا...، م.س، ص. 221.

(172) الناصري، الاستقصا...، م.س، ج 8، ص. 3.

(173) المصدر والصفحة نفسها.

(174) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج 4، ص. 135؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص. 389، 405؛ الترجمان المعرب...، م.س، ص. 800-801؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج 8، ص. 13، 39؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج 3، ص. 158، 168.

وبرابرة اشقيرن من آيت أومالو[175]، وقبائل بني سادن وغياثة[176]، وقبيلة مسفيوة[177]، وقبيلة مرموشة[178]، وقبائل الريف وآيت ادراسن[179]، وقبيلة أزمور[180]، وقبيلة أولاد أبي السبع[181]، وتافيلالت[182]، وقبيلتي شراگة والحياينة[183]، وآيت يمور[184]، وغيرها من القبائل المتنمرة.

---

(175) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.166، 194، 195؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.392؛ القادري، نشر المثاني...، م.س، ج4، ص.152؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج8، ص.16.

(176) الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.393؛ القادري، نشر المثاني...، م.س، ج4، ص.141؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.169.

(177) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج4، ص.152؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.395؛ الترجمان المعرب...، م.س، ص.794؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.166، 171؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج8، ص.18. عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.163.

(178) الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.396؛ القادري، نشر المثاني...، م.س، ج4، ص.157؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة...، م.س، ص.172.

(179) الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.399، 401؛ أكنسوس، الجيش العرمرم...، م.س، ج1، ص.147.

(180) الزياني، الترجمان المعرب...، م.س، ص.809؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج8، ص.51.

(181) الزياني، الترجمان المعرب...، م.س، ص.808؛ البستان الظريف...، م.س، ص.416؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.182؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج8، ص.50؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.176.

(182) الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.418؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.184؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج8، ص.51؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.177.

(183) الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.476؛ الترجمان المعرب...، م.س، ص.814؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.169، 194؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.180.

(184) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.184؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج8، ص.27؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.163.

وكان على السلطان سيدي محمد بن عبد الله أن يكبح جماح بعض الحركات المهدوية التي ظهرت أيام حكمه، كحركة المرابط أبي الصخور العربي الخمسي بناحية شفشاون[185]، وحركة المرابط عمر كلخ بمراكش[186]، وحركة محمد أولحاج اليموري بآيت يمور ناحية تادلة[187]، وحركة محمود الشنگيطي بفاس[188]، كما لم يتورع عن استعمال القوة ضد بعض العمال المستبدين، أمثال محمد الحبيب المالكي الحمادي قائد منطقة الغرب[189]، وعبد الحق فنيش عامل سلا[190]، وعبد الصادق بن الباشا أحمد بن علي الريفي قائد منطقة الفحص[191]، ومحمد بن عمر لوقاش عامل تطوان[192]، بينما عزل عُمالاً

---

(185) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.166؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.386؛ الترجمان المعرب...، م.س، ص.788؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج8، ص.10؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.157.

(186) الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.402؛ الترجمان المعرب...، م.س، ص.797؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.175؛ أكنسوس، الجيش العرمرم...، م.س، ج1، ص.147؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج8، ص.33؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.166.

(187) الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.417؛ الترجمان المعرب...، م.س، ص.808؛ أكنسوس، الجيش العرمرم...، م.س، ج1، ص.155؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج8، ص.50؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.177.

(188) الناصري، الاستقصا...، م.س، ج8، ص.17.

(189) الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.391؛ الترجمان المعرب...، م.س، ص ص.792-793؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة...، م.س، ص.174؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج8، ص.30؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.161.

(190) الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.391؛ الترجمان المعرب، ص.793؛ الناصري، الاستقصا، ج8، ص.29.

(191) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.176؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.401؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.166.

(192) الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.385.

آخرين، ونصَّب محلهم أطراً من أهل الكفاءة والجِدّ، «فَصَلُحَتْ بذلك أحوال الرعايا والجُنْد»[193].

واستطاع السلطان وضع حد لتجاوزات الجيش وخطورته على سلطة الدولة، فعامَل الودايا بما استحقوه من أقسى العقوبة، ذلك أنهم أضحوا ابتداء من سنة 1173هـ/ 1759م طرفاً إلى جانب گروان فيما كان قائماً بين هؤلاء وآيت دراسن من التناحر والقتال، فمشاركة جيش الودايا المخزني من تلقاء نفسه في نزاعات القبائل كان من شأنها أن تُخِلَّ بواجبات الدولة في مسألة التحكيم، لذلك قرر السلطان سيدي محمد بن عبد الله أن يؤدِّب الودايا، فقام بتشتيتهم ومصادرة أموالهم، وإلقاء القبض على رؤوس الفتنة من أعيانهم، وأمر بإخراجهم من فاس الجديد وترحيلهم إلى مكناس، فحمَلوا أولادهم إليها واستوطنوها مع العبيد، وألزمهم الخدمة السلطانية التي كانت لآبائهم وأجدادهم[194]، ولم يعودوا إلى فاس الجديد، مسقط رؤوسهم، ومنبت شوكتهم وبأسهم، إلا في عهد السلطان مولاي اليزيد، الذي عفا عنهم، وبذل لهم المال إعانة لهم على العودة إلى موطنهم بعد تغريبهم عنه بمكناس ثلاثين سنة[195].

كما اتَّخذ السلطان في حق جيش العبيد إجراءات حاسمة، كانت أشد وقعاً عليهم، عقاباً لهم على تجرئهم على الثورة عليه سنة 1189هـ/ 1775م بمكناس، وإعلانهم بيعة ولده مولاي اليزيد، الذي كان يبهرهم بمواهبه العسكرية، وطموحاته السياسية، ويُرضيهم بعطاياه السَّخية. وكان السلطان

---

(193) الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.391؛ الترجمان المعرب...، م.س، ص.793.

(194) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج4، ص.135، 137؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.389؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص ص.168-169؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج8، ص ص.13-16.

(195) الناصري، الاستقصا...، م.س، ج8، ص.81.

يومئذ بمراكش، فبلغه خبر الثورة، فخرج منها في الجند وقبائل الحوز متوجهاً إلى مكناس، فلما وصل إلى سلا وسمع الأمير الثائر مولاي اليزيد بقدومه هرب إلى حرم مولاي إدريس بزرهون واستحرم به، فتوجه السلطان إلى الحرم المذكور للقبض عليه، فأتاه أشراف زرهون به، وشفعوا له فيه، فقبل السلطان شفاعتهم وعفا عنه وسامحه، وأمره بالرحيل إلى البقاع المقدسة إخلاءً للبلاد.

أما العبيد، فما أن دخل السلطان مدينة مكناس حتى هرعوا إليه -ومعهم الشرفاء والنساء والصبيان- طالبين منه العفو والأمان، فعفا عنهم وسامحهم على شرط الخروج من مكناس فأذعنوا لشرطه، وأقام بالمدينة يدبر أمرهم إلى أن أخرجهم وفرّقهم على الثغور الساحلية، بين طنجة والعرائش والرباط والمنصورية، وأكادير. وقد قصد بتفريقهم دفع غائلتهم وتوهين عصبيتهم، إلا أن هذا الإجراء التأديبي لم يُفِد فيهم، إذ سرعان ما بدأت حركة التمرد تسري في الثغور التي نزلوا بها، وصاروا يعيثون فيها فساداً، ويضرون بممتلكات أهلها وأموالهم وأعراضهم، لاسيما عبيد طنجة والعرائش، الذين لم يستقر لهم قرار بهذين الثغرين، وظلوا يطالبون بالعودة إلى دُورهم وأراضيهم بمكناس، إلى أن بَدا للسلطان في أمرهم ما بَدا، فتظاهر سنة 1193هـ/ 1779م بالميل إلى تلبية رغباتهم، وأمرهم بالرحيل عن الثغرين المذكورَيْن إلى سوق أربعاء الغرب، لكنهم ما أن نزلوا بهذه البلاد حتى طوّقتهم قبائل الغرب من جميع الجهات، وأحاطت بهم إحاطة السوار بالمعصم، فقَدِم السلطان وجرّدهم من الخيل والسلاح، ثم وزّعهم عبيداً للخدمة على القبائل الغرباوية لمدة أربع سنوات، فـ«الرجال يحتطبون لهم الحطب، والنساء يسقون لهم، وأولادهم يسرحون لهم (الماشية)، فكان العبد يذهب لناحية، وزوجته لناحية، وولده كذلك، وهم يتعانقون مع بعضهم بعضاً ويبكون»[196]. ثم بعد ذلك استردّهم

---

(196) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص. 181.

من القبائل المذكورة، وعفا عنهم، وأعادهم إلى سلك الجندية، ووزَّعهم مرة أخرى إلى جانب عبيد المدن الأخرى على المراسي الأطلسية، مثل مرسي المهدية، وفضالة، والدار البيضاء، وآسفي، وآزمور، والجديدة، والصويرة، وأگادير، ومنهم من وجَّهه لمراكش[197].

وبهذه الإجراءات الصارمة، غربت شمس جيش العبيد وانتهى أمره بعدما شكل النواة الصلبة التي نهضت عليها الدولة الإسماعيلية، وانتهت محاولة إقامة جيش محترف في شكل جنود مستعبدين للدولة بالفشل التام، وعاد سيدي محمد بن عبد الله في نهاية عهده إلى أساليب التجنيد القبلي التقليدية، وإلى الواجبات الشرعية التي تلزم المسلم بالجهاد عند الاقتضاء. وكان قد وجد في أقاليم الجنوب التي انغرس نفوذه بها عند بداية حكمه من المقاتلين والمجاهدين ما أغناه عن ضغط العبيد وقبائل الوداية، الذين تحولوا من أداة لبسط سلطان الدولة إلى أداة للنيل منها، هذا في الوقت الذي أصبحت فيه الأخطار الخارجية تهدد البلاد، وتستوجب منها وحدة الصف ووحدة القيادة[198].

وكانت رغبة السلطان سيدي محمد بن عبد الله قوية في الاعتناء بالشواطئ المغربية وحمايتها من الأخطار الخارجية، واسترداد ما تبقى منها تحت الاحتلال الأجنبي، فما أن تولى المُلك حتى صمم العزم على تفقد الثغور

---

(197) عن تدابير السلطان سيدي محمد بن عبد الله تجاه جيش العبيد راجع: الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص ص.180-182؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص ص.411-412؛ الترجمان المعرب، ص.805؛ أكنسوس، الجيش العرمرم...، م.س، ج1، ص.3؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج8، ص ص.45-49؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص ص.173-174؛ إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج3، ص ص.93-94؛ إبراهيم بوطالب، «سيدي محمد بن عبد الله 1757-1790»، في مذكرات من التراث المغربي، ج4، ص ص.115-116.

(198) إبراهيم بوطالب، «سيدي محمد بن عبد الله 1757-1790»، م.س، ص.116.

الشمالية، فحلَّ بتطوان، ونزل بمرتيل، وأمر ببناء بُرجها، وفرّق المال على حاميتها العسكرية، وتوجه لسبتة المحتلة، فوقف عليها وتأمّلها لاختبار قدرة الإسبان على الدفاع عنها، إلا أن مناعة تحصينها جعلته يقتنع باستحالة استرجاعها بالإمكانيات العسكرية «المتواضعة» لدى الجيش المغربي، فقطع نظره عنها، وكلَّف أهل قبيلة أنجرة بتعيين حصة من الرماة لحراستها، والوقوف على حدودها، ومنَحهم إعانة على ذلك، ثم توجه لطنجة، فنزل قريباً منها، ولقيه أهل الريف، فأكرمهم وفرّق عليهم المال والكسوة، وأمر عاملها عبد الصادق الريفي المذكور بتوجيه أخاه عبد الهادي للوقوف على إنشاء السفن بتطوان، ثم قصد مدينة العرائش، فألفاها خالية من السكان تقريباً، ليس بها إلا نحو المائتين من أهل الريف، تحت كنف أهل الغرب، فأنزل بها مائة من عبيد مكناس، وعيَّن عبد السلام بن علي وعدي واليا عليها، ومنها عاد إلى مدينتي سلا والرباط، وأصدر أوامره لرؤساء السفن بإنشاء المراكب الجهادية، وتكثيف عمليات الجهاد البحري ضد السفن الأوروبية المعادية[199].

وكانت نتيجة هذه التحركات الجهادية أن قصف الأسطول الفرنسي مدينة سلا في ذي الحجة سنة 1178هـ/ يونيو 1765م قصفاً عنيفاً، أوقع خسائر كبيرة في ممتلكات السكان، وقصد بعد ذلك بأيام ميناء العرائش، فرمى المدينة في محرم عام 1179هـ/ يوليوز 1765م بآلاف القذائف الثقيلة، حتى خرَّب دُورَها ومسجدَها، ولاذ منه السكان بالفرار للمواضع الآمنة، ثم توغل البحّارةُ الفرنسيون داخل وادي اللكوس طُلوعاً مع مجراه لتخريب المراكب

---

[199] الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص ص.387-388؛ الترجمان المعرب...، م.س، ص ص.788-789؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.166، 170؛ المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج2، ص ص.27-28؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج8، ص ص.11-12؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص ص.157-158.

السلطانية التي كانت هنالك، فأحرقوا سفينة منها، وحطموا سفينة أخرى، ثم تصدى لهم مجاهدو بني گرفط وأهل الساحل، فقاتلوهم حتى ردُّوهُم على أعقابهم، وعند رجوعهم إلى مراكبهم وقعوا هدفاً مكشوفاً لنيران مجاهدي قبائل الغرب من ضفتي النهر، بقيادة القائد محمد الحبيب المالكي السالف الذكر، حيث تمكن المجاهدون من استئصال جمهورهم، بقتل ثلاثمائة بحار فرنسي، وأسر خمسين آخرين تَمَّ افتداؤهم فيما بعد بمال طائل، والاستيلاء على أحد عشر مركباً من مراكب أسطولهم الخمسة عشر. وعقب ذلك، قام السلطان بزيارة هذه المدينة، فمكث بها شهراً، يشرف على ترميمها وبناء أبراجها، ثم زوَّدها في السنة نفسها بالمدافع والمهاريس، بعدما تعاونت القبائل ورجال البحرية والمدفعية على جرها من فاس ومكناس بقيادة الأمير مولاي اليزيد. وعلى إثر هذا الانتصار استطاع السلطان أن يتفاوض مع فرنسا على قدم المساواة، ويبرم معها معاهدة سلم وصلح في 28 ماي عام 1767م[200].

غير أن أهمَّ إنجاز حققه السلطان سيدي محمد بن عبد الله في هذا الصدد هو تحريره مدينة البريجة (الجديدة) بعد حصار شديد، اضطر على إثره البرتغاليون إلى إعلان الاستسلام، والجلاء عن المدينة في 2 ذي القعدة عام 1182هـ/ 10 مارس 1769م[201].

---

(200) عن الهجوم الفرنسي على مدينتي سلا والعرائش وتداعياته، انظر: القادري، نشر المثاني...، م.س، ج4، ص.162، 169، 171، 172؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص ص.397-398؛ الترجمان المعرب...، م.س، ص.796؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة،م.س، ص ص.172-173؛ أكنسوس، الجيش العرمرم...، م.س، ج1، ص.145؛ المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج2، ص.29؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج8، ص ص.21-23، وص.26؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص ص.164-165؛ إبراهيم بوطالب، «سيدي محمد بن عبد الله 1757-1790»، م.س، ص.130؛ إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج3، ص.96.

(201) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.166، 167، 175؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.404؛ الترجمان المعرب...، م.س، ص.800، أكنسوس، الجيش

وكان البرتغاليون قبل جلائهم عن البريجة قد طلبوا من السلطان أن يمهلهم ثلاثة أيام لتسليم المدينة، فأجابهم إلى ذلك، واشترط عليهم أن لا يخرجوا منها إلا في ثيابهم التي على ظهورهم، وأن لا يحملوا معهم شيئاً غيرها، فامتثلوا لشرطه، غير أنهم «لما أيسُوا من حمل شيء معهم أحرقوا الأثاث والفراش، وعرقبوا[202] الخيل، وقتلوا الماشية، وكسروا الأواني والعدة، وفلسوا (أعطبوا) أكثر من مائة مدفع»[203]، وفي آخر الأمر دفنوا براميل البارود في أحياء المدينة، وتركوا متطوّعاً برتغاليا لتفجيرها، فبمجرد جلائهم عنها وركوبهم البحر إلى البرتغال، ودخول المجاهدين المغاربة إليها فاتحين، عمد المتطوع المذكور إلى إيقاد براميل البارود المدفونة، فقتلت نحو خمسة آلاف مجاهد، وهدَّمت السور الجنوبي منها. وبعد تحريرها عمرها السلطان بأهل دكالة المجاورين لها، وأنزل معهم فرقة من الجُند، وأطلق عليها اسم «المهدومة»، وظلت تحمل هذا الإسم إلى أن سمَّاها السلطان مولاي عبد

العرمرم...، م.س، ج1، ص.149؛ المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج2، ص ص.23-24؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج8، ص ص.35-37؛ إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج3، ص ص.96-98.

(202) بمعنى قطعوا عُرقوب الخيل، والعُرقوب هو العصب الغليظ خلف القدم. يقال: عُرقوب الدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها. وعَرقبَ الدابة: قطع عُرقوبها قصد ذبحها. وتُتداوَل هذه الكلمة في شمال المغرب في ظل عادة وتقليد متعارف عليه، تُساق فيه الذبيحة وتُعرقَب بباب حاكم أو مَن يُرجى عفوه وتنازله عن حقه في جناية أو حق من الحقوق، وفي هذه الحالة لا يسع صاحب الحق الذي عُرقبت ببابه الذبيحة إلا التخلي عن حقه وإعلان عفوه. انظر: محمد الحلوي، معجم الفصحى في العامية المغربية، المدارس، الدار البيضاء، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ص.146.

(203) الناصري، الاستقصا...، م.س، ج8، ص.37.

الرحمن بن هشام «الجديدة»، بعدما أصلح أسوارها وأبراجها ومنشآتها العمرانية[204].

وقد حفّز استرجاع البريجة السلطان سيدي محمد بن الله على بذل الجهود لتحرير مدينة مليلية، فقام في بداية سنة 1185هـ/ 1771م بمحاولة استرداد هذه المدينة، حيث نزل عليها بجيشه وآلة حربه، ونصب حولها المدافع والمهاريس، وظل يقصفها أياماً[205]. ثم قام بمحاولة ثانية لاسترجاعها في أوائل شوال عام 1188هـ/ 9 دجنبر 1774م، صحبه خلالها بعض أولاده، منهم مولاي عبد السلام، وكان وقتئذ واليا على مدينة فاس، ومولاي علي، ومولاي المأمون، ومولاي اليزيد، الذي كان مكلفاً بقطع الإمدادات البحرية التي قد تأتي من البوغاز. وقد سجّل ابن عثمان المكناسي في رحلته السفارية «الإكسير في فكاك الأسير» شهادة قيّمة عن هذه المحاولة الجهادية، حيث ذكر أن السلطان خيّم على قلعة مليلية بجنوده في التاريخ المتقدم، فحاصرها ورماها بالمدافع، فـ«حميت الحرب، وطال الحصار نحو الأربعة أشهر، وضيّق بالمحصورين تضييقاً كثيراً، وهدم القلعة عن آخرها، ولم يبق فيها إلا الأبراج والأسوار والمقاتلة، وأما النساء والصبيان -يقول ابن عثمان- فقد حملتهم مراكب العدو إلى مالقة»[206].

---

(204) الناصري، الاستقصا...، م.س، ج8، ص.37، ج9، ص.12؛ المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج2، ص.24؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.330؛ إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج3، ص.98.

(205) عن محاولته الأولى لتحرير مليلية انظر: الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص ص.405-406؛ الترجمان المعرب...، م.س، ص.108؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج8، ص ص.40-41؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.168.

(206) محمد بن عثمان المكناسي، الإكسير في فكاك الأسير، تحقيق محمد الفاسي، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، مطبعة أكدال، الرباط، ط.الأولى 1965، ص.141.

ويبدو أن مليلية كانت قاب قوسين أو أدنى من السقوط في أيدي المجاهدين، لذلك سارع الملك الإسباني كارلوس الثالث إلى مراسلة السلطان سيدي محمد بن عبد الله، لمعاتبته على خرق شروط المعاهدة الموقعة بين الجانبين عام 1181هـ/ 1767م. وكانت شروط هذه المعاهدة، التي أبرمها عن الجانب المغربي الكاتب الوزير أحمد بن المهدي الغزال، تنص على إقرار حالة السلم بين البلدين بحراً لا برّاً، غير أن الملك الإسباني ادّعى أن النص العربي للمعاهدة الذي بين يديه ينص على أن السلم يكون بين المملكتين برّا وبحراً. ويظهر أن المستعربين الإسبان تصرّفوا في النص العربي، فكشطوا لام الألف (لا) وعوّضوها بالواو، فصار الكلام هكذا «بحراً وبرّا»، وكان ذلك سبباً في مؤاخذة السلطان وزيره الغزال، محرر وثيقة المعاهدة، وعزله عن الكتابة، لإفراطه في اختصار الكلام وإجحافه به، حتى سهل على الإسبان تحريفه، مع أنه كان من حقه أن يأتي بعبارة مطولة مفصّلة حتى لا يمكن تحريفها، كأن يقول مثلاً: «والمهادنة بيننا وبينكم إنما هي في البحر، وأما البر فلا مهادنة بيننا وبينكم فيه»، أو نحو هذا من الكلام، فيصعب تحريفه. وعقب ذلك رفع السلطان الحصار عن مليلية، وكف عن حربها، وقفل راجعاً بجيشه إلى مكناس، بعدما ترك جميع مُعدّاته الحربية هنالك، فتولّت المراكب الإسبانية حملها إلى ثغري تطوان والصويرة امتثالاً لشروط السلطان[207].

وهكذا، بعد محاولتين جهاديتين، أخفق السلطان سيدي محمد بن عبد الله في بلوغ المراد المنشود باسترداد مدينة مليلية، وبذلك يئس من إمكانية تحرير

---

[207] عن محاولته الثانية لتحرير مليلية انظر: الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، ص.178؛ محمد بن عثمان المكناسي، الإكسير في فكاك الأسير، م.س، ص ص.141-142؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.169؛ إبراهيم بوطالب، «سيدي محمد بن عبد الله 1757-1790»، م.س، ص.128؛ إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج3، ص.98.

الثغور الشمالية، وصار يعتبر الجهاد في سبيل استعادتها ضرباً من الحماقة والجهل، إذ «لا ينفع فيها حرب ولا ينشأ عنها إلا السبة للإسلام، فالإعراض عنها أولى»[208] على حسب قوله. وهذا اعتراف صريح بالتفاوت الكبير بين المغرب وإسبانيا في المجالين العسكري والتقني، ولهذا الغرض فضل السلطان التخلي عن مبدأ الجهاد والمواجهة مع الأوروبيين، والاتجاه نحو تطبيع العلاقات السياسية والتجارية معهم في إطار سياسة الصلح والمهادنة، عبر إبرام معاهدات مشتملة على شروط معلومة مفصّلة.

وبهذه الرغبة الأكيدة في الجنوح نحو المسالمة، توصل السلطان إلى عقد ما يقرب من أربعين معاهدة تنظم العلاقات بين المغرب ومختلف الدول الأوروبية خلال مدة حكمه، مما يدل على حيويته الدبلوماسية، وإيمانه العميق بسياسة الانفتاح على العالم الأوروبي، كخيار استراتيجي لتقوية ركائز الدولة وتحديث هياكلها الأساسية. فقد شملت علاقاته كثيراً من دول أوروبا، القوية منها والضعيفة، مثل فرنسا، وإسبانيا، والبرتغال، والسويد، والدانمرك، وبريطانيا العظمى، والولايات العامة، والنمسا، وصقلية، وسردينيا، ونابولي، والبندقية، والطوسكان، وجمهورية راكوزة، ومالطا، وموناكو، وبروسيا، وهامبورغ، وغيرها من الأمم الأوروبية، بل إنه سعى إلى ربط العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية الناشئة، التي كان المغرب أول بلد عربي وإسلامي يعترف باستقلالها عن بريطانيا العظمى[209].

---

(208) أبو القاسم الزياني، الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور براً و بحراً، تحقيق عبد الكريم الفيلالي، وزارة الأنباء، الرباط، ط.الأولى 1967، ص ص.131-132.

(209) لمزيد من التفاصيل عن العلاقات المغربية الأوروبية على عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله يرجى الاطلاع على: عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص ص.265-330؛ العلائق السياسية للدولة العلوية، م.س، ص ص.64-75؛ عبد الهادي التازي، الوسيط في التاريخ الدولي للمغرب، م.س، ص.129 وما بعدها؛ عبد المجيد

فالسلطان سيدي محمد بن عبد الله لم يستثن من علاقاته أي دولة من الدول المسيحية، بما في ذلك الدولة الروسية، التي كانت حاكمتها الإمبراطورة كاثرينا الثانية متمادية في معاداة الدولة العثمانية، تحاربها وتنتزع منها أراضي الإسلام، ومع ذلك تطلّع السلطان المذكور إلى إقامة علاقات ودية وتجارية معها، ويتضح ذلك من خلال رسالته إلى الإمبراطورة المذكورة بتاريخ 10 شعبان 1196هـ/ 21 يوليوز 1782م، حينما خاطبها قائلاً: «أما بعدُ، فإننا لا زلنا معكِ على المهادنة والصلح المتقدم الذي كان جعل معكِ باشادورنا القائد محمد بن عبد الملك، ولما أردنا توجيهه لتلك الناحية بقصد الوصول إلى فيلادُورانْدُ دِسْكوس وأخيه اكْرَانْ دوكَهْ (في طوسكانا)، كتبنا لكِ كتابنا هذا لتعرَّفي منه أننا لا زلنا معكِ على ما تعتادِه من المهادنة والصلح، وكل ما تحتاج إليه مراكبكِ التي ترد لمراسينا فلا يمنعهم أحد من خُدَّامنا في كل ما يتوقفون عليه، وكل مَن ورد من تجار بلادكِ لمراسينا فيكون له التمييز عندنا على غيره»[(210)].

وقد تركزت علاقاته مع القوى الأوروبية في الغالب الأعم حول ثلاث مسائل أساسية وهي: مسألة التجارة، مسألة القرصنة وأمن السفن في عرض البحر، ومسألة تحرير الأسرى. وهي نفس القضايا التي طغت على العلاقات المغربية الأوروبية على عهد أسلافه العلويين والسعديين على حد سواء.

كما سعى السلطان سيدي محمد بن عبد الله إلى توثيق صِلاته بالأقطار المشرقية، ففتح عهداً جديداً من التعاون الثنائي بين المملكة المغربية والدولة

القدوري، المغرب وأوروبا...، م.س، ص ص.215-245؛ إبراهيم بوطالب، «سيدي محمد بن عبد الله 1757-1790»، م.س، ص ص.117-126.

(210) توجد صورة من هذه الرسالة ضمن كتاب: العلائق السياسية للدولة العلوية لعبد الرحمن ابن زيدان، ما بعد ص.64؛ عبد الهادي التازي، الوسيط في التاريخ الدولي للمغرب، م.س، ص.230.

العثمانية، دلّت عليه عشرات السفارات المتبادلة، والمساعدات المالية والعسكرية، والهدايا الثمينة، التي قدمها السلطان سيدي محمد للسلطنة العثمانية، مساندة لها في حربها ضد روسيا والنمسا، وافتكاكه مئات الأسرى الأتراك من قبضة الأوروبيين[211]. هذا فضلاً عن مساندتها معنويا من خلال الدعاء لها بالنصر على أعدائها الغزاة المعتدين، ذلك أنه في عام 1199هـ/ 1785م أمر سيدي محمد بن عبد الله سائر فقهاء المغرب بالدعاء للسلطان العثماني عبد الحميد الأول في المساجد بالنصر على أعدائه النصارى، بعدما تلقى من هذا السلطان رسالة يطلب منه الدعاء بنصرة المسلمين، وذلك بمقتضى ظهير سلطاني «يُتعرف منه أنه ورد علينا -يقول السلطان سيدي محمد- كتاب من عند أخينا السلطان عبد الحميد، فإنه نصره الله وكبراء دولته أخبرونا فيه أن ثلاثة أجناس من أجناس النصارى دمّرهم الله اتفقوا على محاربة المسلمين...، وأعلمونا بما هم عليه من التهيؤ لمحاربتهم وقتالهم، وطلبوا منا أن نمدهم بسلاح الأدعية، وسهام التوجه في نصرة المسلمين وإعانتهم، وتدمير الكفرة وكسر شوكتهم، وها نحن متوجهون إلى الله تعالى بالدعاء لهم في أهم الأوقات، ومواطن الإجابات، فنأمركم أن تكونوا أنتم كذلك مجتهدين بالدعوات، معلنين بها في المساجد عقب الصلوات، ليعلم ذلك جميع الناس، فيبتهلون إلى الله تعالى في نصرة المسلمين، وإذلال الكافرين،

---

[211] لمزيد من التفاصيل عن العلاقات المغربية العثمانية على عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله انظر: عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص ص.297-308؛ العلائق السياسية للدولة العلوية، م.س، ص ص.60-63؛ عبد الهادي التازي، الوسيط في التاريخ الدولي للمغرب، م.س، ص ص.137-141؛ محمد بوكبوط، سفارة محمد بن عثمان المكناسي ومشاهداته في إستانبول والشام والحجاز 1786-1789، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس- فاس، مطبعة سايس، فاس، ط.الأولى 2004، ص.7 وما بعدها؛ عبد الرحيم بنحادة، المغرب والباب العالي من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر، أطروحة جامعية لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ، طبعة مرقونة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز- فاس، 1996، ج1، ص.254-318.

وجعلهم غنيمة للمؤمنين...، ولا شك أن تمالك المسلمين بالدعاء لإخوانهم بظاهر الغيب مظنة الإجابة والإقبال، والله سبحانه المسؤول في بلوغ المأمول، ونطلب الله تبارك وتعالى أن يجعل لإخواننا المسلمين فرجاً ومخرجاً»[212].

وقد بيَّن السلطان للأئمة صيغة الدعاء التي ينبغي أن يدعوا بها للعثمانيين، وهي أنه «حين يُسَلِّم الإمامُ ويقرأ الباقيات الصالحات، يقوم بعدها بحفظ هذا الدعاء، فيدعو به والناس يؤمنون على الدعاء المذكور، يذكره الإمام بلسان فصيح فيقول: اللهم انصر السلطان عبد الحميد وجنوده، واكبت عدوه وحسوده، وكن معه حيث يكون، واستعمله بطاعتك في كل حركة وسكون، أنزل السكينة على عدوهم، اللهم لا ناصر لمن خذلته، ولا معز لمن أذللته، ونتشفع إليك بجاه المصطفى صلى الله عليك وسلم، وأن يكون المسلمون منصورين، وأعداء الله المشركون مخذولين، ويكون المسلمون أعزة، وأعداؤك المشركون أذلة، وأن تثبت أقدام المسلمين، وتلقي الرعب في قلوب الكافرين، بجاه إمام المرسلين، وخاتم النبيئين، وقائد الغر المحجلين إلى جناب النعيم، عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، والناس يؤمنون على دعائه»[213].

والجدير بالذكر أن مساعدات السلطان المالية للدولة العثمانية قد أثارت استياء بعض الناس، وخصوصاً الفقهاء، الذين رأوا في ذلك تبذيراً لأموال الدولة، وإنفاقاً في غير محله، في الوقت الذي ما تزال فيه بعض الثغور المغربية تحت نير الاحتلال المسيحي. ويبدو هذا الاستياء واضحاً مما دار بين السلطان وكاتبه المؤرخ أبي القاسم الزياني من حديث عن المساعدات المذكورة، سجله الزياني في «الترجمانة الكبرى» بقوله: «سألني (السلطان) يوماً فقال لي: ماذا يقول الناس في هذا المال الذي وجَّهتُ للجهاد؟ فقلتُ: يقولون لو صرفتَه في الجهاد بالمغرب لكان أولى. فضحك وقال: وأيُّ جهاد في مغربنا؟ فقلتُ: سبتة

---

[212] أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج10، ص ص. 402-404.

[213] المصدر نفسه، ج10، ص ص. 404-405.

ومليلية وبادس والنكور. فقال: لا فائدة في عمارة تلك القرى الثلاثة...، وذلك المال الذي وجهنا للسلطان العثماني، الذي هو بصدد الكفار، وعساكره مقابلة لهم، أولى من صرفه بمغربنا وبقائه عندنا عرضة للتلف»[214].

وواصل السلطان سياسة جده مولاي إسماعيل في مد جسور التواصل الودي مع أمراء الولايات العربية وعلمائها وطلبتها وأشرافها، فقد وجه ولده الكبير مولاي علي للحج سنة 1182هـ/ 1768م، وفي معيته صنوه مولاي عبد السلام صغيراً، وأصحبهما هدايا مهمة لأهل الحرمين الشريفين، ولأمراء مصر والشام وطرابلس، وأموالاً كثيرة تُوزَّع على أشراف الحجاز واليمن، وجوائز سَنيَّة للعلماء والنقباء وأرباب الوظائف بمكة والمدينة، وزُفَّت معهما أختهما لسلطان مكة الشريف سرور، فانعقدت بذلك المصاهرة بين السلطانين، وتوثقت الصلات الودية بين البلدين[215].

وتوالت هداياه وهِباته لأشراف الحرمين الشريفين واليمن ومصر وأهل الشام وبيت المقدس مع مرور سنوات حكمه. وقد احتفظت المصادر التاريخية بـ«زماماتها» المفصَّلة، المشتملة على سائر الفئات الاجتماعية المستفيدة منها بالديار المشرقية[216]. كما وطَّد علاقته بطائفة من العلماء المشارقة، ولاسيما علماء الأزهر الشريف بمصر، الذين استفتاهم في بعض ما قام به من

---

(214) أبو القاسم الزياني، الترجمانة الكبرى...، م.س، ص.132؛ انظر كذلك: أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج10، ص ص.303-304.

(215) الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.403؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.186، 193؛ أكنسوس، الجيش العرمرم...، م.س، ج1، ص.148؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج8، ص.34؛ المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج2، ص.31؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.167؛ العلائق السياسية للدولة العلوية، م.س، ص.64.

(216) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.186 (هدايا عام 1197هـ/ 1783م)؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص ص.226-233 (هدايا عام 1197هـ/ 1783م؛ و«زمام» هدايا عام 1204هـ/ 1790م)؛ العلائق السياسية للدولة العلوية، م.س، ص.63.

إصلاحات فقهية وفكرية وقضائية، فأجابوه بأجوبة تؤيّد ما ذهب إليه في اختياراته الإصلاحية المذكورة، حسب ما نذكره لاحقاً في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

وهكذا نستخلص مما تقدم في هذا المبحث، أن السلطان سيدي محمد بن عبد الله استطاع خلال مدة حكمه أن يقضي على مختلف عوامل التوتر والاضطراب، وأن يعيد الاستقرار والهدوء إلى البلاد، بفضل حركاته التأديبية الرادعة ضد القبائل الثائرة، وتدابيره الصارمة حيال الولاة والقواد المستبدين، وإجراءاته الحكيمة والذكية ضد الودايا والعبيد المتجاسرين. كما حاول الاعتناء بالثغور الساحلية وحمايتها من التهديدات الأجنبية، وتحرير بقية الثغور المحتلة وإعادتها إلى السيادة المغربية.

واقتضاءً للمصلحة العامة للبلاد[217]، تبنى السلطان سياسة الانفتاح على العالم الخارجي باتّباع طريق السلم والمهادنة، وعياً بالتفاوت العسكري والتقني بين المغرب والغرب المسيحي، ورغبة منه في تحديث مؤسسات الدولة، واللحاق بركب الأمم المتحضرة، وبهذه التدابير الإصلاحية اعتبره بعض الباحثين المعاصرين «المهندس الحقيقي للمغرب الحديث»[218]. فهل

---

(217) حاول الكاتب الوزير أحمد بن المهدي الغزال تبرير موقف السلطان سيدي محمد بن عبد الله بتخليه عن جهاد الإسبان وقبوله الصلح والمهادنة معهم، عبر إقحام مفاهيم جديدة تتلاءم مع الواقع الجديد، المتمثل في ضعف الجيش والأسطول المغربي، وتفوق «العدو» الإسباني عسكريا وتقنيا، فنجده يتحدث عن مفهوم «المصلحة والمنفعة العامة». فالسلطان حسب رأيه مُلمٌّ بالكتاب والسنة، غير أنه «عارضته في ذلك أمور... اقتضتها المصلحة الإسلامية في الحال، وأكدتها المنفعة العامة في المآل، فلم يسعه... بعد أن تأمّل وتدبّر إلا الإجابة للمهادنة». انظر: أحمد بن المهدي الغزال، نتيجة الاجتهاد في المهادنة والجهاد، تحقيق إسماعيل العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط.الأولى 1980، ص.35؛ عبد المجيد القدوري، سفراء مغاربة في أوروبا 1610-1922م في الوعي بالتفاوت، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط.الأولى 1995، ص.56.

(218) Abdallah Laroui, L'histoire du Maghreb: Un essai de synthèse, Centre Culturel Arabe, Casablanca, 2ème édition, 2001, p.257.

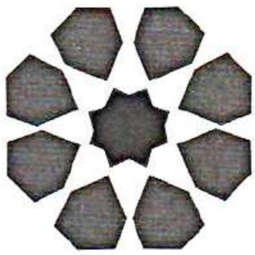
حقق مشروعه التحديثي النجاح المطلوب؟ أم أن هنالك عوامل أسهمت في عرقلته؟ سنحاول الإجابة عن هذين السؤالين في الفصل التالي، الخاص بالحياة الاقتصادية إبان الفترة المدروسة، وذلك في بحر حديثنا عن تجارة المغرب الخارجية على عهد هذا السلطان.

تعرفنا في هذا الفصل على بعض التطورات السياسية التي شهدها المغرب خلال عصر العلويين الأوائل، بما في ذلك إشارات مقتضبة عن علاقات المغرب الخارجية، حتى نضع تلك التطورات في بُعدها الشمولي، ولعل أهم ما يمكن تسجيله مما تقدم، أن الثورات والتمردات، وما صاحبها من كوارث مختلفة، شكلت إحدى ثوابت الأزمات في تاريخ المغرب الحديث، ذلك أن وطأة تلك الثورات والأهوال المصاحبة لها كانت تهدم كل ما بناه المغرب من مشاريع ومنجزات، وتعرقل كل محاولاته الإصلاحية والتحديثية، وترغمه بعد كل أزمة على البداية من جديد. وقد عزا عبد المجيد القدوري ذلك إلى كون محاولات التحديث التي شهدها المغرب إبان هذا العصر هي «محاولات انعدمت فيها الاستمرارية والتراكم، لأنها كانت رسمية ومرتبطة بأصحابها، فما يكاد يغيب صاحب المشروع حتى تضيع الفكرة، فالأزمات وتواليها تظهر المغرب وكأنه محكوم عليه بأن يرجع دائماً إلى البداية»[219]. ويمكن أن نمثل لذلك بمرحلة أحمد المنصور الذهبي فيما يتصل بأزمة القرن السابع عشر، والتي كان المغرب خلالها قد «تداعت قواعده وانهدّت أركان الملك به، فاختل النظام وماج الناس»[220]، ومرحلتي مولاي إسماعيل وحفيده سيدي محمد بن عبد الله فيما يرتبط بأزمات القرن الثامن عشر، التي أسهبنا الحديث عن مظاهرها السياسية في مباحث هذا الفصل.

---

(219) عبد المجيد القدوري، المغرب وأوروبا...، م.س، ص. 380.

(220) الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص. 396.



الفصل الثاني

الحياة الاقتصادية

اعتمد المغرب في اقتصاده خلال عصر العلويين الأوائل على الفلاحة بالدرجة الأولى، فالمصادر المكتوبة، من حوليات تاريخية، وتراجم، ومناقب، ونوازل، وحوالات حبسية، ومراسلات، وتقارير، تزخر بإفادات متنوعة عن الإنتاج الفلاحي، وطرق الاستغلال، وأنواع الملكيات الفلاحية، وأسعار المنتجات وغير ذلك. فقد كان الإنتاج الفلاحي يدور حول زراعة الحبوب والقطاني والخضراوات، وغراسة الكروم وأشجار الزيتون وأنواع الفواكه، ثم تربية المواشي. وكان أساس تغذية السكان يعتمد على الزرع قمحاً كان أو شعيراً أو ذرة، لذلك كانت مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب شاسعة بالمقارنة مع باقي أنواع المحاصيل الزراعية الأخرى، كما اعتمدت على اللحم، وعلى المشتقات اللبنية، وعلى التمر الذي يمثل أكبر قسط في الغذاء لسكان الواحات الجنوبية، على أن هذا الإنتاج كان مرهوناً بتوفر عوامل مساعدة لازدهاره، كتوفر أيدي عاملة نشيطة، وإمكانيات مادية كافية، وأراضي خصبة، وظروف مناخية ملائمة، وظروف سياسية مستقرة، فانعدام أحد هذه الحوافز قد يعرض المحصول الفلاحي للتقلص، مثلما حصل أيام السلطان مولاي إسماعيل، حيث أثرت عملية جمع العبيد على الحياة الزراعية بالنسبة لتوفر اليد العاملة في القطاع الفلاحي لهذا العصر، فـ«عندما جُمِعوا كان ذلك أحد الضربات التي أثرت في الزراعة المغربية بوجه عام»[1]. وقد يُعرِّضه للتلف والإفلاس كما حدث خلال أزمة العبيد، حينما تأثرت الحياة الفلاحية سلبيًا بالظروف السياسية والمناخية المضطربة.

---

(1) هاشم العلوي القاسمي، مقدمة تحقيق كتاب التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر لمحمد بن الطيب القادري، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. الأولى 1981، ص. 57.

وكانت الملكيات الزراعية في هذا العصر متنوعة، بحيث نجد الملكيات الجماعية، وأملاك الخواص، وأملاك الأحباس، وأملاك المخزن. وبخصوص هذه الأخيرة فإن السلاطين كانوا يقومون بإقطاع الأراضي الفلاحية لبعض القبائل المُرَحَّلة، ولبعض عناصر الجيش، ولبعض الأفراد والعائلات والزوايا، في حين كانت الملكيات الفردية تتوزع بين كبار الملاكين من الأسر الثرية بالمدن والبوادي، وقواد الجيش، وموظفي الدولة، وصغار الفلاحين بالبوادي. وكان في ملك شيوخ الزوايا عزبان كثيرة بالمناطق المجاورة للمراكز الحضرية، يُسخِّرون فيها صغار الفلاحين لخدمتهم مقابل نصيب من المحصول قد لا يتجاوز الخمس في كل الأحوال[2].

وكانت عملية استغلال الأراضي تتم بطرق مختلفة كالاستغلال المباشر للأرض من قبل مالكها، أو اللجوء إلى إجارتها، أو استغلالها عن طريق الشركة بأنواعها المختلفة، وتميزت عملية الاستغلال في عمومها بالبساطة سواء تعلق الأمر بتنظيم وتوزيع المزارع أم بالأدوات المستعملة، التي ظلت محافظة على طابعها التقليدي كما في السابق، وهذا ما كان يؤثر على مردودية الإنتاج، التي لم تكن تستجيب للحاجيات السكانية المتزايدة، ومع هذا الوضع غير المتوازن لم تقم الدولة بالدور المطلوب في خلق فرص للاستثمار الفلاحي على نطاق واسع، وظلت سياستها منحصرة في البحث عن الوسائل التي تحصل بها على المحصول السنوي من دون أن تتدخل في تطوير المردود[3].

وشكلت «الصناعة» في هذا العصر إحدى مكونات الجسم الاقتصادي المغربي، وتميزت بمحافظتها على نظمها التقليدية العريقة، فكل «الصناعات» كانت على العموم صناعات يدوية تتركز في عدد من المدن القديمة، وكانت

---

(2) عمر الخالدي، «من تاريخ المغرب المعاصر: نموذج عن الإقطاع الجهوي»، في مجلة دراسات عربية، العدد 8، يونيو 1980، ص. 69.

(3) هاشم العلوي القاسمي، مقدمة تحقيق التقاط الدرر...، م.س، ص. 56.

فاس أكبر مدينة للصناعات والحرف اليدوية في هذه الفترة، إذ اشتهرت بمصنوعاتها الصوفية والجلدية، وبصناعة السروج والأواني النحاسية والحلي والمصوغات من الذهب والفضة والمضمّات والأسلحة والزرابي[4]، كما اشتهرت أيضاً بصناعة الأواني الخزفية، وصناعة الصابون، وصناعة الآجر والجير، وصناعة السكة وأنواع المصنوعات الخشبية[5]، وعرفت مراكش وتارودانت وتطوان والعرائش والرباط وسلا بمنتجاتها الجلدية والنسيجية، التي كان يُصدَّر جزء منها إلى الخارج، مثل البلاغي، التي كانت تصدَّر إلى مصر عن طريق إنجلترا[6].

وبحكم وقوع المدن الثلاثة الأخيرة على ساحل البحر، فإن صناعة المراكب عرفت بها نشاطاً متميزاً في هذه الفترة، وخصوصاً خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، عندما عمد السلطان سيدي محمد بن عبد الله بمجرد استلامه الحكم إلى «إنشاء السفن بمرسى العدوتين والعرائش، وجعلهما مركزين عظيمين لهذا الغرض المهم»[7]، فتم إنشاء عدد من السفن بالعدوتين[8]، منها السفينة الكبيرة المؤلفة من طبقتين التي أنشأها بسلا عام 1174هـ/ 1760م، وأنفق عليها أموالاً كثيرة، بلغت نحو الأربعين قنطاراً من الذهب، وأسند رياستها للرايس سالم[9]، ثم تأسيس دار لصناعة السفن

---

[4] إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج3، ص.502.

[5] محمد مزين، فاس وباديتها. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ط.الأولى 1986، ج2، ص.500.

[6] إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج3، ص.503، 514؛ محمد بوجندار، مقدمة الفتح...، م.س، ص.104.

[7] عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.257.

[8] الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.388؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج8، ص.12.

[9] الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.170؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.258.

الكبرى بالرباط عقب عودة سفيره عبد الكريم راغون التطواني من إسطنبول عام 1181هـ/ 1767م، مصحوباً ببعثة تركية لبناء السفن، وصنع القذائف، وتعليم رماية المدافع، وكان عددهم ثلاثين من مهرة المعلمين الأتراك، وُزِّعوا بين الرباط وسلا والعرائش وتطوان، فأفادوا المغرب في هذه الصناعة أيما إفادة[10].

وأسهم النشاط التجاري في تحريك دواليب الحياة الاقتصادية بالبلاد في هذا العصر، فكانت المبادلات التجارية تدور حول المنتجات الفلاحية، والمنسوجات الصوفية، والمصنوعات النحاسية والفضية والجلدية، والشمع والكبريت وغير ذلك، وتجري داخل المدن في أسواق يومية، وبالبوادي في أسواق أسبوعية، تُعرَض فيها بضائع منتجة ومصنوعة.

وعرفت مدينة فاس خلال هذا العصر رواجاً تجاريًا هامًا، فوقوعها في ملتقى الطرق التجارية الكبرى من الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب، وإحكام قبضتها على هذه الطرق، جعلها تحتل موقعاً تجاريًا مرموقاً سواء على مستوى التجارة المحلية أم على مستوى التجارية البعيدة المدى، كما أن وجود نسبة مهمة من التجار المغاربة واليهود بها، وتوفرها على شبكة هامة من «الفنادق» والأسواق المشهورة، مكَّنها من إثبات مكانتها كعاصمة اقتصادية تجارية تقصدها القوافل التجارية من كل أنحاء المغرب.

وشهدت مدن السواحل الأطلسية حركة تجارية دؤوبة خلال هذه الفترة، لاسيما إبان عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله، الذي «وجه كل

---

(10) عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.259؛ القادري، نشر المثاني...، م.س، ج4، ص ص.209-210؛ أكنسوس، الجيش العرمرم...، م.س، ج1، ص ص.146-147؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج8، ص.32؛ عبد العزيز بنعبد الله، سلا أولى حاضرتي أبي رقراق...، م.س، ص.29؛ إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج3، ص.108.

اهتماماته للتجارة الخارجية، فجعل منها أساس مداخيل الدولة، واعتبر السواحل الأطلنتيكية منطلق هذه التجارة، لما لهذا المحيط من مكانة في اقتصاد الكون»[11]. وبذلك توطدت علاقاته التجارية مع الأوروبيين، فـ«كثرت في أيامه الأموال، وربح كل تاجر في تجارته»[12]، و«أطلق لهم (للنصارى) في بلاد المغرب يشترون ما أرادوا»[13].

فخلال إقامته بآسفي خليفة عن والده، سهر على تيسير أمر التجارة والتجار، فـ«سرّح للتجار وسق السلع بالمرسى، فأهرعت إليه المراكب من بر النصارى بأنواع سلعها، وقصدها التجار بالبضائع من كل جهة يبيعون ويشترون، وكثرت الخيرات، ونمت البركات، فاسترتب واستلحق، وعلا أمره، وطار صيته في البلاد»[14].

وسجلت بعض الدراسات أن ميناء آسفي شهد نشاطاً مهماً في عمليات التبادل والتسويق خلال القرن الثامن عشر، فقد استقبل 187 سفينة فرنسية قدمت إليه من مرسيليا فيما بين سنتي 1692 و1792م، واحتل بذلك الرتبة الثالثة بعد كل من سلا التي وصلتها 362 سفينة، والصويرة التي وصلتها 245 سفينة، كما احتل الرتبة الرابعة من حيث السفن التي غادرت المغرب في اتجاه مرسيليا في الفترة نفسها بعد سلا والصويرة وأكادير. وكان للجالية اليهودية المستقرة بآسفي دور مهم في تنشيط الحركة التجارية بهذه المدينة، واحتكار الوساطة بين المغرب الرسمي والأوروبيين[15].

---

(11) عبد المجيد القدوري، المغرب وأوروبا...، م.س، ص: 238.

(12) أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج 10، ص: 13.

(13) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص: 173.

(14) الناصري، الاستقصا...، م.س، ج 7، ص ص: 194-195.

(15) عبد المجيد القدوري، المغرب وأوروبا...، م.س، ص: 226.

وبعد تشييد ميناء الصويرة عام 1178هـ/ 1764م دعا السلطان سيدي محمد بن عبد الله التجار الأوروبيين إلى التوجه لهذه المدينة الجديدة برسم الإقامة والاستقرار بها[16]، وأذن لهم بوسق الحبوب من مرساها، وخصَّهم بامتيازات تجارية مُغْرِية، ترغيباً لهم فيها، «فأهرعوا إليها من كل أوب، وانحدروا إلى مرساها من كل صوب، فعمرت في الحين، واستمر الترخيص لهم فيها مدة من السنين»[17]، حتى «تحقق لكل منهم الحصول على ربحه ونفعه»[18]، كما تقاطر عليها اليهود من أنحاء المغرب، فتركزت بأيديهم دواليب الحركة التجارية بها إلى جانب الأوروبيين. وظلت الصويرة تستقطب جموع التجار المغاربة والأجانب إلى أن «صارت... حاضرة من أحسن حواضر البلاد المغربية، ومن أعظم المراسي الساحلية البحرية»[19]، بل لقد أضحت «رمزاً لانفتاح المغرب الرسمي على العالم الخارجي»[20].

وعرفت أكادير رواجاً تجاريًا معتبراً قبل بناء ميناء الصويرة، لكونها كانت تشكل نقطة رئيسية على الطريق الذاهبة إلى السودان، وقد أنعم السلطان سيدي محمد بن عبد الله عند بداية مُلكه على التجار الهولنديين بمينائها،

(16) بعث عامل الصويرة إدريس بن المنتصر إلى القنصل الهولندي بتطوان دمتري كليتي رسالة بتاريخ 25 جمادى الأولى عام 1179هـ/ 9 نونبر 1765م يأمره فيها ببناء داره بالصويرة على غرار ما فعله باقي القناصل الأوروبيين «... فسيدنا نصره الله يأمرك إذا قدمت لدارك بثغر تطوان أن تصرف ولد أخيك جرش ليبني داره هنا بثغر الصويرة، فإن القنصوات كلهم يبنون بها، وكل من بنى بها ينال الخير الجزيل من سيدنا المنصور بالله». الأرشيف الوطني بلاهاي، سلسلة 1.01.04، الولايات العامة 1550-1796، رقم 6969.

(17) الناصري، الاستقصا...، م.س، ج8، ص.21.

(18) أحمد بن المهدي الغزال، نتيجة الاجتهاد في المهادنة والجهاد...، م.س، ص.38.

(19) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج4، ص.160.

(20) عبد المجيد القدوري، المغرب وأوروبا...، م.س، ص.244.

«يأخذون جميع مستفادها لنفوسهم، ويختصون به لنفوسهم»[21]، لكن إنشاء مرسى الصويرة همّش إلى حد كبير حيوية ميناء أكادير، الذي كان يتعامل مع الأجانب وتصعب مراقبته لبعده عن العاصمة. فتحول بذلك إلى ميناء مهجور لسنين مديدة، كما همّش تدريجيا ميناء آسفي، الذي كان يمثل أحد المراكز التجارية الحيوية على الساحل الأطلسي طوال العهدين الإسماعيلي والعبدلاوي.

ومع تشييد ميناء فضالة عام 1185هـ/ 1771م، وتجديد ميناء الدار البيضاء بعد ذلك بسنوات قليلة، ارتفع حجم صادرات المغرب من الحبوب بشكل كبير، فقد حث السلطان سيدي محمد بن عبد الله قبائل الشاوية على توجيه فائض إنتاجها من مادة الحبوب للتصدير بميناء فضالة الجديد، فتحمّس فلاّحوها لقرار السلطان، وتهافتوا على مرساها بأحمال كثيرة من القمح، وداوموا على ذلك بانتظام إلى أن «كانت الإبل تأتي إليها (فضالة) كأنها السحاب ليلاً ونهاراً، وفي كل يوم يعبرون نحو العشرة آلاف فانكة»[22]، وفي الفانكة أربعة أمداد، ولازم الفانكة ثمانية أواق، وكان في ذلك أمر عظيم من العمارة من اليهود والنصارى والمسلمين، وهم يجتهدون في اشتراء الزرع، فمن رأى ذلك يفزع»[23].

---

(21) من رسالة بعث بها السلطان سيدي محمد بن عبد الله إلى خديمه الحاج محمد الرزيني بتاريخ 17 ذي القعدة عام 1173هـ/ 1 يونيو 1760م. الأرشيف الوطني بلاهاي، سلسلة 1.01.04، الولايات العامة 1550-1796، رقم 6963.

(22) الفنيكة أو الفانكة أو الفنيقة جمع فنانق: مكيال يستعمل في كيل الحبوب بالمغرب، نُقل اسمه عن اللفظة الإسبانية (Fenegas). وهي وعاء صغير يرد في الوثائق كوحدة كيل عند تصدير بعض الحبوب، وتطلق عموماً على الغرارة الصغيرة. عمر أفا، مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر (سوس 1822-1906)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1988، ص. 412.

(23) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص. 176.

وقد امتدت عملية التصدير هاته على الكيفية نفسها منذ استحداث الميناء المذكور في التاريخ المتقدم إلى سنة 1188هـ/ 1775م في اتجاه البرتغال وإسبانيا وفرنسا. ففي سنة 1774م وحدها، تم تصدير مائة ألف قنطار من القمح نحو إسبانيا، وما يعادلها نحو فرنسا، تكفلت بنقلها ثلاثون سفينة[24].

كما منح التجار الأوروبيين امتيازات وتسهيلات للاستقرار بالدار البيضاء، وأعفى بعضهم حتى من دفع الرسوم الجمركية التي أقرتها المعاهدات[25]، فتقاطروا على مينائها بكثافة لوسق الزرع[26].

وقد أدى هذا الاندفاع الأوروبي لاقتناء الحبوب بالميناءين المذكورين إلى ربط اقتصاد الشاوية بالتصدير. وقد صوَّر الضعيف الرباطي مدى هذا الارتباط بقوله: «وأما أهل تامسنا فكانوا يأتون بالدجاج والسمن والغنم للنصارى هدية لأجل أن يكيلوا منهم الزرع، وإذا كان الزرع رقيقاً فلا يكيلونه منهم، وإن كان أحمر كذلك، حتى كان الرجل الشاوي ينادي للنصراني يا سيدي اشترى مني، ولا يلتفت إليه. وكان النصراني يطلع بِسُبَّاطه (حذائه) على نادر (بيدر) الزرع ولا يبالي»[27]. بل الأدهى من ذلك، أن بعض التجار الأوروبيين كانوا يغتنمون رغبة الشاويين الشديدة في توجيه منتجاتهم الفلاحية إلى السوق الأوروبية لابتزازهم واحتقارهم، واقتراف تجاوزات أخلاقية وضيعة، وصلت إلى حد انتهاك عرض المحصنات من نسائهم. فقد أفادنا الضعيف أن التاجر الإسباني (الدمنگ) الذي كان يشتري الزرع بالدار

---

(24) محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب بالرباط. ط.الأولى 1992، ص. 70.

(25) ذكر الضعيف أن السلطان سيدي محمد بن عبد الله «سامح النصارى في خراج ما وجب في وسق نحو الخمسين سفينة وذلك نحو المائتين وخمسين قنطارا (من الأموال)». راجع: الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص. 198.

(26) المصدر نفسه، ص. 187.

(27) المصدر نفسه، ص. 176.

البيضاء في سنة 1203هـ/ 1789م «كان يفسق في النساء المسلمات...، ويغريهن باللباس من الحرير وغيره كالريال وغير ذلك». وأنه «أمر أعوانه المسلمين أن يأتوه بنسائهم من الرباط وسلا»، فأتوه بنسائهم وبناتهم «لأجل خاطر النصراني الملعون!»[28] على حسب تعبيره.

واحتلّت الرباط وسلا مكانة هامة في تجارة المغرب الخارجية، حيث كانتا تصدران على الخصوص الصوف والجلود ومصنوعاتها والفخار ومصنوعاته والشمع والفلين والصمغ والنحاس، إضافة إلى بعض منتجات الجنوب، بينما اختصت وارداتها بالجوخ والقطنيات، واستأثر التجار اليهود بمعظم المبادلات التجارية مع الأوروبيين بالمدينتين[29]. ونظراً لأهمية العدوتين التجارية، أسس الدنماركيون داراً تجارية بعدوة الرباط عام 1757م، ونقل السلطان القنصلية الدنماركية من آسفي إلى أبي رقراق، واستأجرت شركة أفريكانس الدنماركية مداخيل ديوانة العدوتين عام 1760م بخمسين ألف دوكا. وعلى الرغم من تقلص نشاط ميناء العدوتين بعد تشييد ميناء الصويرة، فإن عدداً من دول أوروبا مثل الدنمارك والسويد وهولندة وفرنسا قد احتفظت بممثليها الرسميين في الرباط، وكان لويس شينيي أول قنصل فرنسي بالمغرب يستقر بهذه المدينة عام 1768م، وكان يعتبر العدوتين أصلح مركز للتجارة الساحلية[30].

واستقطبت العرائش كثيراً من التجار الأوروبيين، وخصوصاً الهولنديين، الذين خصَّهم السلطان سيدي محمد بن عبد الله بامتياز وسق الحبوب والقطاني من مرساها دون غيرهم من الأجناس الأوروبية، ويبدو

---

(28) المصدر نفسه، ص. 198.

(29) عبد العزيز بنعبد الله، سلا أولى حاضرتي أبي رقراق، م.س، ص. 21؛ محمد بوجندار، مقدمة الفتح...، م.س، ص. 102؛ إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج3، ص. 514.

(30) عبد العزيز بنعبد الله، سلا أولى حاضرتي أبي رقراق، م.س، ص. 21، 29.

ذلك من رسالة بعث بها السلطان المذكور إلى أمراء الولايات العامة عام 1200هـ/ 1786م، خاطبهم فيها قائلاً: «أننا أعطيناكم مرسى العرائش، يوسقون منها كل من يأتي إليها من تجاركم مما يريدونه من الرّطرنو كله من حيث هو، وكذلك الزرع والقطاني خصوصاً عن غيرهم، وجميع ما تحتاجونه عندنا نقضوه لكم»[31].

وكان لأصيلا حضور في هذه التجارة، وارتبطت عملياتها التجارية في الغالب مع التجار الإنجليز والهولنديين، وتركزت صادراتها حول المنتجات الفلاحية من حبوب ومواشي وصوف وجلود ونحو ذلك، غير أن القمح كان من المواد الفلاحية الأكثر رواجاً بمرسى المدينة، لحاجة الأوروبيين الماسة إليه عند منتصف القرن الثامن عشر.

ويطلعنا الزياني وابن الحاج السلمي على كثافة عملية تهريب القمح وبيعه للسفن الأوروبية بالمرسى المذكور، والتي كان يمارسها الأمير المهزوم مولاي المستضيء العلوي، إذ أورد الزياني أن هذا الأخير بعد انهزامه أمام أخيه السلطان مولاي عبد الله، انتقل إلى أصيلا وسكنها عام 1160هـ/ 1747م، «وبدأ يبيع الزرع للنصارى، فقصده التجار بمراكبهم، فكان يبيع لهم الزرع ويوسقونه، وعمرت المرسى وقصدها العرب بالزرع والمراكب تحمله، وكثر عليه المال، وكثر تابعوه، واشتغل بشراء العُدّة لأصحابه من تطوان»[32]. ويُفصِّل في ذلك ابن الحاج السلمي فيقول: «فجعل يشتري الحَبَّ من أربابه ويبيعه للنصارى، فيحصل له ربح الزيادة والأعشار، وشاع خبره فقصده المسلمون والنصارى من سائر الأقطار، وكل من أراد البيع قصدها (أصيلا)

---

(31) من رسالة وجهها السلطان سيدي محمد بن عبد الله إلى أمراء الولايات العامة، بتاريخ 25 ربيع الثاني عام 1200هـ/ 25 فبراير 1786م. الأرشيف الوطني بلاهاي: سلسلة 1.01.04، الولايات العامة 1550-1796، رقم 6987.

(32) الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص 342.

لعلو الثمن بها من سائر القبائل والأمصار، وكثر على مولاي المستضيء بسبب ذلك الأموال، وصار ذلك عنده أحسن مما كان يطلبه حتى فني الرجال»[33].

لكن لما وصل إلى علم السلطان مولاي عبد الله أنه «اتخذ مع النصارى يداً...، وأطلق لهم وسق الزرع»[34]، كتب لولده سيدي محمد بمراكش وأمره أن يبعث للمستضيء مَن يُخرجه من أصيلا، فوجَّه إليه سيدي محمد بن عبد الله ابن عمه إدريس بن المنتصر في طائفة من الجند «وأخرجه منها، وحاز ما وجده عنده بداره من المال والسلاح والبارود والقش»[35].

وحازت طنجة وتطوان قصب السبق خلال هذا العصر في التعامل التجاري مع الأوروبيين، وخصوصاً مع الإنجليز، إذ ظل مرساهما يشهدان حركة تبادلية نشيطة مع جبل طارق، فكان الإنجليز يروجون بالمدينتين -وبالمغرب عموماً- الأثواب والأنسجة الصوفية، والقصدير، والرصاص، والحديد، والشاي، في حين كانوا يقبلون على شراء الزيوت والصمغ والشمع والجلود والصوف، إضافة إلى الخضر والفواكه والدقيق والدواب[36].

وبعدما أصبحت طنجة عاصمة المغرب الدبلوماسية خلال أواخر القرن الثامن عشر، انتقلت إليها البعثات الدبلوماسية الأجنبية، وتركزت بها المصالح التجارية الأوروبية، فصارت نتيجة لذلك «الملتقى الأول لجميع أنواع التبادل التجاري بين المغرب والعالم الخارجي»[37].

---

(33) أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج 9، ص. 112.

(34) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص. 158، 159.

(35) الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص ص. 342-343.

(36) محمد بوكبوط، «جوانب من تاريخ المغرب الاقتصادي في القرن 18: النتائج الاقتصادية لسياسة سيدي محمد بن عبد الله (1757-1790)»، في مجلة البحث العلمي، العدد 41، السنة السادسة والعشرون، 1992-1993، ص. 59.

(37) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثانية، 1980، ص. 218.

وقد أعطت هذه الحركة التجارية بين الموانئ المغربية وأوروبا دفعة كبيرة للتجارة الداخلية، بحيث زودت هذه الموانئ المدن الداخلية والبوادي بالبضائع التي كانت تفرغها السفن الأوروبية. فمدينة مراكش مثلاً كانت تستقبل كميات كبيرة من هذه البضائع عبر ميناء الصويرة، لتوزعها بعد ذلك على كافة المناطق، حتى البعيدة منها مثل فاس، كما أن مدينة فاس نفسها كانت مستودعاً رئيسيا للبضائع الأوروبية الآتية من الموانئ الشمالية خاصة تطوان[38].

وبطبيعة الحال، فإن هذا الرواج التجاري الذي شهدته البلاد في هذا العصر كان أكثر فائدة للتجار الأوروبيين الذين حققوا في معاملاتهم مع المراسي والمدن والبوادي المغربية أرباحاً طائلة، بسبب استئثارهم بتجارة البلاد الخارجية، وهذا ما أكده السفير الهولندي البارون شخونينخ عندما أشار إلى أن هؤلاء التجار «كانوا يغتنون بسرعة في المغرب، وبعد جمعهم لثروات هائلة، يعودون إلى بلدانهم ويتركون الفرصة لأحد أصدقائهم أو لأحد أقربائهم»[39].

غير أن ذلك الرواج الملحوظ في المبادلات التجارية مع أوروبا كان في واقع الأمر رواجاً ظرفيًا، رأى محمد بوكبوط أن ثمة مجموعة من العوامل أسهمت في خلقه، أهمها تلك التسهيلات والامتيازات المغرية التي منحها السلطان للتجار الأوروبيين، مما جعلهم يهرعون إلى موانئ البلاد للاستفادة من الفرص السانحة. ونتيجة لذلك تضخم عدد التجار الأجانب بالموانئ، وكان من شأن تزايدهم المطرد أن يخلق في العمليات ذلك الغليان الذي يوقف الحركة آجلاً أو عاجلاً، ويحدث أثراً مناقضاً لهدفه.

---

(38) محمد بوكبوط، «جوانب من تاريخ المغرب الاقتصادي في القرن 18»، م.س، ص. 61.
(39) عبد المجيد القدوري، المغرب وأوروبا...، م.س، ص. 240.

ومنها أن كثافة التبادل بين المغرب وأوروبا كانت رهينة بطبيعة العلاقات السياسية والوضع العام في أوروبا، ودعَّم الباحث المذكور رأيه في ذلك بأمثلة معبِّرة، ذلك أنه عندما اندلع النزاع العسكري بين فرنسا وإنجلترا، وانضم الإسبان إلى جانب الفرنسيين في أواخر سبعينات القرن الثامن عشر - إبان حرب الاستقلال الأمريكية- تأثرت المبادلات المغربية مع الخارج، إذ أسهمت تحركات الأساطيل المتحاربة، وأعمال القرصنة المتبادلة، وفرض الحصار على جبل طارق، كل ذلك أسهم في انخفاض الحركة التجارية وتقلصها في موانئ المغرب.

ومنها تلك التسهيلات التي كان يجدها التجار الأوروبيون في تصريف وارداتهم من المغرب بمرسيليا، نظراً لكون الأسواق الفرنسية تستهلك بسهولة المنتجات المغربية، مما كان يعني أنه لو فرضت الحكومة الفرنسية تدابير معرقلة للهولنديين والإنجليز في ميناء مرسيليا لرجعت العديد من سفنهم فارغة من المغرب، ومن ثم تتقلص تجارته الخارجية.

ومنها ما يتصل ببعض المنتجات التي كانت موضوع تجارة مكثفة، بحيث توقفت هذه التجارة بمجرد نفاذ البضاعة، ويتجلى ذلك بوضوح في مثال مدينة فضالة، التي عرفت رواجاً كبيراً لتصبح مهجورة بمجرد تصدير كميات الحبوب التي كانت مخزونة في منطقة الشاوية.

ومن ذلك ما يتعلق بسيطرة السلطان على التجارة الخارجية واستغلالها لصالحه، وتعميم الاحتكارات على هذه التجارة. إذ منح التجار الأجانب وأهل الذمة امتياز احتكار تجارة عدد من المواد التجارية، مثل الجلد والصوف والقشينية والشمع والزيت والكبريت وغيرها، لكن هذه الإجراءات الاقتصادية وإن هي مكنته من الحصول على فوائد مالية مهمة، فإن ذلك كان ظرفيا حسب بوكبوط، إذ أسفرت الاحتكارات -في رأيه- عن ارتفاع كبير في

الأسعار، مما ترتب عنه انهيار الصادرات، وبالتالي تقلص النشاط التجاري، بحيث لم تبق من بين المؤسسات التجارية الأوروبية التي كانت منتشرة في شتى موانئ المغرب إلا ستة منها بالصويرة في أواخر عهد هذا السلطان.

وخلص بوكبوط في ختام تفسيره للعوامل المذكورة، إلى أن الرواج التجاري الذي عرفه المغرب إبان هذه الفترة، والذي وسمه بالرواج «الظرفي»، و«المصطنع»، لم يكن مرتبطاً بتطور الأوضاع الاقتصادية للبلاد، أو بازدهار القطاع الفلاحي وإنتاجه لفوائض قابلة للتصدير، وإنما كان رهيناً بتدابير فوقية وظرفية مرتبطة بحالة بيت المال، بمعنى أنه رواج أتى استجابة لهدف أساسي رسمه السلطان سيدي محمد بن عبد الله، تمثل في الحصول على إيرادات مالية حالية تضمّنها الجمارك واحتكارات التجارة الخارجية[40].

إن ما يمكن ملاحظته مما سبق، أن العوامل المتقدمة المفسرة لظرفية الرواج التجاري مع الأوروبيين بالموانئ المغربية في هذه الفترة لها وجاهتها العلمية المشهودة، التي لا يمكن الاختلاف حولها، إلا أن ثمة عوامل أخرى أسهمت إلى جانب ذلك في الحد من كثافة الرواج التجاري المذكور، ويتعلق الأمر بالكوارث الطبيعية التي ضربت المغرب إبان هذا العهد، ونعني بذلك سنوات الجفاف الرهيبة التي عمّت البلاد ما بين سنتي 1190 و1196هـ/ 1776-1782م، وانعكاساتها الوخيمة على اقتصاد المغرب وعلى تجارته الخارجية بوجه خاص[41].

ومهما تعددت الآراء حول مستوى التبادل التجاري بين المغرب وأوروبا أثناء عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله، والعوامل المتحكمة في ذلك، فإن الأكيد في الأمر أن التجارة مع العالم الخارجي مكنت هذا السلطان

---

(40) محمد بوكبوط، «جوانب من تاريخ المغرب الاقتصادي في القرن 18»، م.س، ص ص.62-69.

(41) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب، ص.138.

من ضمان مداخيل مالية مهمة، حاول توظيفها -علاوة على مداخيل الجهاد البحري (القرصنة)، وعائدات الضرائب المستخلصة من الرعايا (المكوس)، ومستفاد كراء الأملاك المخزنية- لتحديث الدولة.

غير أن سياسة الانفتاح التجاري التي سلكها هذا السلطان تعرضت لانتقادات شديدة من قبل بعض العلماء، الذين رأوا في فتح أبواب المغرب مشرعة في وجه التجار الأوروبيين خطراً يهدد أمن البلاد واقتصادها وخصوصيتها الدينية والثقافية والاجتماعية. ويتضح ذلك من كلام القادري عن معاهدة الصلح والتجارة التي أُبرمت مع الفرنسيين عام 1767م، وعن آثارها السلبية على معيشة المغاربة ونفسيتهم، حينما ذكر بأن «السلطان...أذن لهم أن يشتروا ما يحتاجون إليه من طعام وإدام لأجل غلاء كان عندهم، فانثالوا على جميع مراسي الغرب، من الصويرة وأجدير وآسفي إلى تطاون، وتعدى أمرهم عن شراء الطعام والإدام المأذون لهم فيه إلى شراء الدواب، من البغال والبقر والأغنام والدجاج وغير ذلك، وقع في ذلك من الإفراط منهم والتفريط من المسلمين ما لا يوصف، حتى إن الزرع زالت حُرمته، وكان يطؤه الناس من النصارى والمسلمين والدواب بالأرجل، والحول والقوة بالله، وأذن لبعضهم أن يبني بثغر العرائش ما يسكنون فيه، وكذلك في طنجة، حتى بنوا فيها ثمان ديار، فاغتمّ المسلمون من ذلك، وساءهم هذا الفعل خشية أن يقع منهم لعنهم الله غدرٌ للمسلمين»[42].

وأضاف القادري أنه «في هذه الهدنة التي وقعت مع النصارى، دمرهم الله وخذلهم وقلل أمرهم وأفسد أحوالهم ورأيهم، قدموا إلى مدن المغرب...، وجعلوا يدخلون أسواقها، ويسلكون فجاجها، ويشترون ما يحتاجون إليه من الطعام وغيره، من غير أن يعارضهم أحد، بل ربما كانت كلمتهم أعلى من

---

[42] القادري، نشر المثاني...، م.س، ج4، ص.171.

كلمة المسلمين، وحصل للناس من هذا الأمر غم عظيم وكرب جسيم، من أجل تطلعهم على عورات المسلمين، بمخالطتهم في بيعهم وشرائهم، ومعرفة أحوالهم ومسالك أراضيهم وبلدانهم من جميع نواحي المغرب، والحول والقوة بيد الله»[43].

وفي السياق نفسه، يبرز موقف الفقيه العلامة أحمد الورزازي التطواني(ت.1179هـ/ 1765م) الرافض لسياسة الانفتاح هذه، عندما قدم من تطوان إلى مراكش لملاقاة السلطان سيدي محمد بن عبد الله، فخاطبه بها قائلاً: «لا يحلُّ لك من الله أن تُسكِن النصارى في مدائن المسلمين، ويرفعون فوق ديارهم العلامات وفيهن التصاوير»[44].

ومثل هذه المواقف وغيرها، تدل على أن فئات عريضة من المجتمع لم تكن راضية عن المشروع السلطاني بتطبيع العلاقات التجارية مع الأوروبيين، لكون هذا المشروع «لم ينبعث من الداخل، ولم ينبن على اقتناعات فردية أو جماعية»[45]، وإنما انبنى في واقع الأمر على رغبة رسمية فرضتها ظروف مُلحة تقدمت الإشارة إليها من قبل. فهل أفلح إذن سيدي محمد بن عبد الله في بلوغ هدفه المنشود في تنمية المغرب وتحضره؟

إننا لا ننكر أن المشروع السلطاني المذكور قد أفاد السلطان سيدي محمد بن عبد الله كثيراً في تجاوز المشاكل الداخلية التي خلفتها أزمة الثلاثين سنة الخانقة، وذلك لأن العُدَّة العسكرية التي قام باقتنائها من الفرنسيين والهولنديين، بفضل عائدات التجارة الخارجية، قد أسهمت بنصيب وافر في تحقيق انتصاراته على القبائل الثائرة والحركات المناوئة، ومن ثم تمكينه من

---

(43) المصدر نفسه، ج4، ص.172.
(44) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.172.
(45) عبد المجيد القدوري، المغرب وأوروبا...، م.س، ص.245.

إعادة الاستقرار والأمن للبلاد، كما أسهمت أيضاً في تحديث مراكبه «الجهادية» وتجهيزها بـ«الإقامة» اللازمة[46].

لكن على المستوى الاقتصادي يمكن القول إن المشروع المذكور حمل في طياته أسباب فشله، فلئن مكّن السلطان من مداخيل مالية معتبرة، متحصلة من الرسوم الجمركية والمكوس والاحتكارات التجارية كما أوردنا ذلك سالفاً، فإنه أدى إلى حدوث نتائج اقتصادية مناقضة لأهدافه المرسومة. ذلك أن التجارة الأوروبية كان لها وقع سلبي على اقتصاد الحواضر المغربية، إذ في ظل الامتيازات المُغرية التي مُنحت لها، باتت البضائع الأوروبية تغرق أسواق عدد من المدن الساحلية والداخلية، وتنافس السلع المحلية، وتهدد وجودها برمته، كما انتهز التجار الأوروبيون حرية تجارتهم بالمغرب فـ«اندفعوا نحو شراء المواد الخام التي تقوم عليها الأنشطة الحرفية والتجارية للمدن المغربية، كالجلود

---

(46) انظر تقييد «الإقامة الجهادية» التي اقتناها السلطان سيدي محمد بن عبد الله من جماعة الإسطادوس (هولندة)، مؤرخ في 7 شعبان عام 1191هـ/ 10 شتنبر 1777م، يشتمل على مجموعة من المدافع، وعُدَّتها من «الكور» و«البنب» على اختلاف أشكالها وأوزانها. يوجد بالأرشيف الوطني بلاهاي، سلسلة 1.01.04، الولايات العامة 1550-1796، رقم 6979؛ وانظر كذلك تقييد هذا السلطان إلى جماعة الإسطادوس، الذي حمله إليهم السفير الطالب عمر أيوب بن بوسدرة. وهو عبارة عن لائحة طويلة من «إقامة» المراكب الجهادية المطلوب اقتناؤها منهم، مؤرخ في شوال عام 1197هـ/ شتنبر 1783م. الأرشيف الوطني بلاهاي، سلسلة 1.01.04، الولايات العامة 1550-1796، رقم 6984؛ ثم تقييد «إقامة» المراكب الجهادية التي وجهها الإسطادوس إلى السلطان سيدي محمد بن عبد الله مع سفيره المذكور بتاريخ 1 شعبان 1199هـ/ 9 يونيو 1785م. الأرشيف الوطني بلاهاي، سلسلة 1.01.04، الولايات العامة 1550-1796، رقم 6986؛ ثم انظر أيضاً رسائل هذا السلطان إلى الجماعة المذكورة بتاريخ 20 جمادى الثانية عام 1197هـ/ 23 ماي 1783م، السلسلة نفسها، رقم 6984؛ وبتاريخ 26 ربيع الأول عام 1198هـ/ 18 فبراير 1784م، السلسلة نفسها، رقم 6985؛ وبتاريخ 8 ربيع الثاني عام 1198هـ/ 1 مارس 1784م، السلسلة نفسها، رقم 6985، كلها رسائل تتعلق باقتناء العدة العسكرية.

ومواد صباغتها والأصواف والنحاس وغيرها، الشيء الذي أسفر عن توقف كثير من الحرف المحلية»[47].

ويدورها أثرت الاحتكارات على الأنشطة الحرفية بالمدن المغربية، بسبب الارتفاع الكبير في أسعار المواد المحتكرة، فعلى سبيل المثال أدى احتكار تجارة بعض المواد، مثل الصوف والحرير والكبريت والقشينة، إلى ارتفاع أثمانها بصورة مهولة، الأمر الذي اضطر معه كثير من الحرفيين إلى إغلاق عدد كبير من ورشات صناعة النسيج والجلد.

وعلى الرغم من العائدات المالية الضخمة للمشروع السلطاني، فإنها لم توظّف في إنجاز مرافق وبنيات تحتية كان بإمكانها الإسهام في خلق ظروف مناسبة لتحولات اقتصادية تستفيد منها البلاد لتحقيق حركة إنتاجية فعالة، ولم توظف كذلك توظيفاً إنتاجيا بتطوير وسائل وأدوات الإنتاج، التي ظلت مع ذلك محتفظة بطابعها العتيق على الرغم من الاحتكاك مع حضارة كان اقتصادها يعرف آنذاك تحولات في مثل هذه الوسائل، ثم إن تلك الثروات المالية لم تسعف أيضاً في خلق أسطول تجاري قادر على خوض غمار البحار لتنمية التجارة المغربية بالخارج[48].

ولهذه العوامل المثبطة وغيرها، «ظلت الهياكل الاقتصادية للمدينة المغربية مشلولة، ويتجلى ذلك في أن الرأسمال التجاري بها بقي محتفظاً بخصائصه التقليدية المتمثلة في غياب تنظيم فعال، وسوء التقنيات التجارية، وثقل العامل الثقافي...، كل ذلك جعل هذا الرأسمال التجاري بالمدن لم يقو على الاحتكاك بالرأسمال التجاري الأوروبي، بل هناك عوامل أخرى، اجتماعية وسياسية، حكمت على هذا الرأسمال بالعدمية الاقتصادية، بحيث إن

---

(47) محمد بوكبوط، «جوانب من تاريخ المغرب الاقتصادي...»، م.س، ص. 70.
(48) المرجع نفسه، ص ص. 70-72.

الأموال المخبأة والمكتنزة تحت التراب في المغرب كانت تفوق تلك التي تروج»[49].

وكان للتجارة الأوروبية أثر سلبي كذلك على اقتصاد البوادي المغربية، إذ أسهم التصدير المكثف للمواد الفلاحية إلى أوروبا في استنزاف مخزون البلاد الغذائي، وانعدام الاحتياطي اللازم لمواجهة الأزمات الطبيعية، مما حذا بالسلطان إلى الاعتماد على الخارج لضمان غذاء رعاياه، حيث «كان النصارى يأتون بالقمح الصويني وبالزيت والتين والزبيب والخرنوب ويبيعون ذلك للمسلمين»[50].

ولم يكتف التجار الأوروبيون بـ«إسعاف» المغرب بهذه المواد الغذائية، وفي زمن الأزمات وحسب، وإنما أفلحوا في استغلال فترة الانفتاح التجاري لخلق حاجات استهلاكية جديدة لدى المغاربة، عن طريق إدخال مواد جديدة وجدت سوقاً نافقة وطلباً متزايداً، فحققوا بذلك نتيجة مهمة على الصعيد التجاري، وهي تغيير جانب من الواقع الاجتماعي والاقتصادي، المتمثل في ضآلة حاجات المغاربة خلال هذه الفترة.

ومن هذه المواد التجارية غير المألوفة في استهلاك المغاربة الشاي، الذي أدخله التجار الهولنديون والإنجليز في سبعينات القرن الثامن عشر إلى المغرب، فولع الناس بشربه، واعتادوا على اقتنائه، حتى اعتبر من جملة البلايا التي انتابت المغرب في ذلك الوقت. فقد أشار الفقيه أحمد بن محمد الفاسي الفهري(ت.1213هـ/1799م) في رحلته الحجازية إلى أن أهل المشرق مولعون بشرب القهوة، «بخلاف مغربنا في هذا الأوان، فإنه عمّت به البلوى أو كادت أن تعم بشرب أتاي، وهو بأغلى ثمن في الغالب، وقد جعل الناس

---

(49) المرجع نفسه، ص ص.73-74.

(50) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة...، م.س، ص.182.

كلهم يتكلفونه، ولا يخلو مجلس منه، ولا إكرام ولا غير ذلك بدونه، و(كان) فيه من السرف ما لا يخفى»[51]. بل إن الشاي كان موضع منظومات وتآليف ومساهمات أدبية عديدة. وكان هناك من الفقهاء من ينظر إليه نظرة معادية، لكونه «شراب فاسد!»[52].

ومنها مادة البن التي وجدت هي الأخرى سوقاً رائجة، ومادة السكر التي أدخلها الأوروبيون إلى البلاد بكميات كبيرة. كما أدمجوا الفئات العليا من المجتمع في أذواقهم، وخاصة في مجال الاستهلاك الترفي، ذلك أن جزءاً كبيراً من واردات المغرب في أواخر القرن الثامن عشر وفي بداية القرن التاسع عشر كان يتمثل في الكماليات، من قهوة وشاي وشكلاط ورخام وموبر وغير ذلك[53].

وهكذا يبدو مما سلف، أن سياسة الانفتاح التجاري على الأوروبيين إن كانت قد مكنت السلطان سيدي محمد بن عبد الله من عائدات مالية معتبرة، وظفها في اقتناء العدة العسكرية الأوروبية، بغية ترتيب الأمور الداخلية بالبلاد، فإنها لم ترق إلى المستوى المطلوب في خلق تنمية اقتصادية حقيقية، وقيادة البلاد نحو الحداثة والتحضر، مثلما كان الحال في معظم دول أوروبا أيام العهد المذكور.

لقد تضافرت عدة عوامل على عرقلة عملية الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي بالمغرب، كان أبرزها وضوحاً قيام السلطان باحتكار التجارة

---

(51) محمد بوكبوط، «جوانب من تاريخ المغرب الاقتصادي...»، م.س، ص.77 (عن محمد الأخضر، الحياة الأدبية في المغرب على عهد الدولة العلوية، ص.329، 380)؛ لمزيد من الاطلاع على أقوال العلماء نثراً ونظماً في شرب مادة الشاي في هذه الفترة راجع: أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج6، ص ص.187-189.

(52) إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج3، ص.477.

(53) محمد بوكبوط، «جوانب من تاريخ المغرب الاقتصادي...»، م.س، ص.78.

الخارجية وتوجيهها[54]، وتغييب حرية المبادرة التي يمكن أن تضطلع بها القاعدة الاجتماعية مع التجار الأوروبيين، فأسهم ذلك في تأخر ظهور طبقة تجارية مغربية خبيرة وعارفة بخبايا التجارة الدولية، وقادرة على الانفتاح، وعلى لعب دور المحرك لاقتصاد البلاد، ومن ثم الإسهام في إحداث تنمية اقتصادية مستدامة.

إن السلطان، عوض أن يُشرك التجار المغاربة في الحركة التبادلية مع الخارج، ويفسح لهم المجال للقيام بأنشطة تجارية لحسابهم الخاص، عن طريق تسويق منتجاتهم المحلية في الأسواق الأوروبية، للحصول على أرباح إضافية، أقصاهم من الإسهام في تلك الحركة، وعمد إلى ربط اقتصاد البلاد ومصالحها بتجار أوروبا، وبالوسطاء من أهل الذمة المعروفين بـ«تجار السلطان»، الذين سعوا دائماً إلى خدمة مصالحهم وحمايتها على حساب المصالح العليا للمغرب، بل إن ربط مصير البلاد ومستقبلها بالتجارة الخارجية وبالمعاهدات، أي بالقرار الخارجي، جعلها عرضة لتهديدات التجار الأوروبيين، الذين كانت مصالحهم لا تنفصل عن مصالح بلدانهم، فكلما أراد المغاربة مقاومتهم، لجأوا إلى تهديدهم سياسيا أو عسكريا، ولم يهتموا بالمقاومة الاقتصادية، وبالتالي ظل

---

(54) إن احتكار سيدي محمد بن عبد الله للتجارة الخارجية وتوجيهها توجيهاً يخدم الأغراض السلطانية حمل الأستاذة الباحثة فاطمة الحراق على نعت هذه التجارة بـ«التجارة الموجَّهة» أو «التجارة المُسَيَّرة»، والتي يوجد من بين ميزاتها الأساسية: مراقبة الأسعار، إحداث مراسي خاصة بالتجارة، واعتماد الوسطاء في المعاملات التجارية مع السوق الداخلي ومع الخارج. وقد رأت أن نظام هذه التجارة الذي تبنَّاه السلطان المذكور كان يستهدف استفادة المخزن مما يدره هذا النشاط الاقتصادي على البلاد من نفع، وفي الوقت نفسه وضع حد للآثار السلبية المحتملة لعلاقات غير متكافئة بين المغرب والبلدان المسيحية المجاورة. انظر: فاطمة الحراق، «مداخيل الدولة على عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله»، في **مجلة دار النيابة**، العدد 25، السنة السابعة، شتاء 1990، ص.42، 43؛ وانظر أيضاً في هذا الصدد:

Diane Skelly Ponasik, «The System of Administered Trade as a Defense Mechanism in Preprotectorate Morocco», in ***International Journal of Middle East Studies***, Published by Cambridge University Press, Vol. 8, N° 2, April.1977, pp.195-207.

السلطان عرضة لهذه الضغوط التي كانت تحد من تحركاته، لأنه غيّب القاعدة الاجتماعية، التي لم تكتسب الخبرة اللازمة، وبالتالي لم تكن مؤهلة لإدراك الواقع الذي كانت تعيشه، فظل المجتمع غير مؤهل للتغيير ولا قابلاً له، بل بقي أكثر تشبثاً بالأعراف والتقاليد كلما برزت فكرة التغيير أو الإصلاح.

ولهذه الحقائق، فشل المغرب في تحقيق الإقلاع المنشود، بخلاف أوروبا التي لم يكن فيها النشاط التجاري مرتبطاً بالقرار السياسي، وإنما كان يعود بالأساس إلى الأشخاص، وإلى الشركات التي كانت تسيطر على رؤوس الأموال، ولم تكن الدولة سوى حامية وحارسة لمصالح الفئات التجارية وتطلعاتها، وبذلك كان الإقلاع فيها ذا صلة وطيدة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية[55].

عالجنا في هذا الفصل بعض جوانب الحياة الاقتصادية خلال العصرين العلويين الأول والثاني، متمثلة في قطاعات الفلاحة والصناعة والتجارة، مُسهبين في الحديث عن القطاع الأخير، الذي حاز النصيب الأوفر من اهتمام السلاطين العلويين خلال القرن الثامن عشر، ولاسيما مع السلطان سيدي محمد بن عبد الله، الذي أبدع سياسة الانفتاح الاقتصادي على الغرب المسيحي، إيقاناً منه بأهمية مبدأ المسالمة مع «دار الحرب» في بناء مغرب حديث متحضر، غير أن الاضطرابات السياسية والعسكرية، والتقلبات المناخية، التي عرفها هذا العصر، كان لها الأثر الواضح في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد بشكل يدعو إلى القلق. وهذا ما سنحاول إبرازه في الفصل التالي.

---

(55) عبد المجيد القدوري، المغرب وأوربا...، م.س، ص. 293؛ ص ص. 302-303.

الفصل الثالث

الأوضاع الاجتماعية

الفصل الثالث: الأوضاع الاجتماعية

ألمعنا في بداية الفصل الأول من هذا الكتاب إلى آثار الانقسامات السياسية والنزاعات العسكرية والآفات الطبيعية التي شهدتها مرحلة ما بعد السلطان أحمد المنصور السعدي على حياة الناس الاجتماعية، وعلى سلوكياتهم الفكرية، ومواقفهم الذهنية حيال واقعهم المتأزم. ذلك الواقع الذي خفَّت وطأته، وانفرجت أزمته، مع بزوغ حركة العلويين بالجنوب، وتمكنها بعد حروب شديدة مع زعامات محلية عديدة من تمهيد المغرب وتوحيده تحت رايتها، بقيادة السلطان مولاي الرشيد بن الشريف العلوي[1]، الذي «أحيى الله به نِعَم الغرب بعد الانعدام، لطلوع شُموسه، على حين تغير من وجه الدهر وعُبوسه، فجاء المغرب على فترةٍ من مُلكه، وأنقذه الله به من هَلْكه»[2].

فعلى الرغم من قصر مدة حُكمه، التي لم تتجاوز سبع سنوات، فإنه استطاع خلالها أن يقطع دابر المستبدين الطغاة، والمفسدين البُغاة، وأن يفرض الأمن والاستقرار في سائر الجهات، إذ بفضل شدة حزمه وعزمه، ويُمن سيرته وسياسته، ونفوذ كلمته وسلطته، «هدنت البلاد، واستعفت العِباد، وانقطع النهب والقتل في الطرق وأَمِنت، فرخص القمح»[3]، حتى «كانت أيَّامُه أيَّام سُكونٍ ودَعَةٍ ورخاءٍ عظيم»[4]، على حد تعبير الإفراني، و«أياماً مباركة على ضَعَفة الناس وسائر المسلمين»[5]، حسب شهادة القادري.

والجدير بالذكر، أن مثل هذه العبارات العامة، قد أعتاد الإخباريون المغاربة على ترديدها في حولياتهم وتواريخهم عند حديثهم عن عهد السلطان

---

(1) انظر الفصل الأول من هذا الكتاب، ص. 39.
(2) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص. 194.
(3) المصدر نفسه، ج2، ص. 149.
(4) الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص. 428.
(5) القادري، التقاط الدرر...، م.س، ص. 166.

مولاي إسماعيل، بحيث يبدو من خلال قراءتنا لمعظم المصادر التاريخية المغربية، أن أهم ما ميَّز العهد الإسماعيلي على الصعيد الاجتماعي هو عموم الرخاء والأمن والاستقرار في أرجاء البلاد، إذ «أدرك الهناء في أيامه كثير من الضعفاء والأيتام، وقام فيه كثيرٌ من الناس بالعلم والدين أَتَمَّ قيام»[6]. كما أنه «لم يبق بأرض المغرب سارقٌ ولا قاطع طريق، ومَن ظهر عليه شيء من ذلك وفَرَّ في القبائل قُبِضَ عليه بكل قبيلة مَرَّ عليها أو قرية ظهر فيها»[7].

ومن باب الحذر والحيطة أن «كلَّ مَن بات مجهول الحال بحلة أو قرية يُثَقَّف بها إلى أن تتبين براءته، وإن تركوه فإنهم يؤاخذون به، ويؤدون ما سرقه واقترفه من الجرائم كالقتل وغيره»[8]. وهذا «أمر لم يكن بالمغرب قبله ولا بعده»[9].

ومن تجليات سيادة الأمن في هذا العهد أن «كانت المرأةُ والذِّمِّي يخرجان من وجدة إلى أقصى السوس فلا يسألهما أحد من أين جاءا ولا أين يسيران»[10]. ومن ذلك أنه «لم يبق لأهل الدعارة والفساد محل يأوون إليه ويتمنَّعون به في أيامه على طولها»[11].

ويبدو أن السلطان مولاي إسماعيل كان حازماً في ضبط الأمن بسائر البلاد ضبطاً محكماً، حريصاً على استئصال مواطن الفساد والانحراف بكل ما أوتي من سلطة ونفوذ، وهذا ما يفسر وجود نحو ثلاثين ألفاً من أصحاب

---

(6) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.58؛ المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج1، ص.329.

(7) الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.97.

(8) الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.185.

(9) المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج1، ص.322.

(10) أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج7، ص.403.

(11) الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.189.

الجرائم في سجونه، كالسارق والقاطع والقاتل⁽¹²⁾، كانوا يظلون في «العمل مع أسرى الكفار، ويبيتون في السجون والأهراء تحت الأرض، ومن مات منهم دُفن في البناء، حتى لم يبق بالمغرب من أهل الفساد عرق ينبض»[13].

لكن إذا كانت هذه الإجراءات الزجرية قد أتت أكلها على مستوى تحقيق الأمن وإيقاف نزيف الفوضى الاجتماعية، فإن الشطط في استعمال السلطة من قبل بعض عمال السلطان كان يؤدي إلى حدوث تذمر واضح في بعض الأوساط الاجتماعية، كما حدث لأصحاب الثروات بمدينة فاس عام 1115هـ/1703م، عندما وظف عليهم الأمين مولاي الحفيد بن إسماعيل «وظائف لا يقدر على حملها الحجر الصلد ولا الحديد»[14]، وما حصل لهم عام 1133هـ/1721م، عندما غضب السلطان عليهم غضباً شديداً، وكلفهم بإعطاء أربعين قنطاراً من المال الناض»[15]، وبعث حمدون الروسي وأخاه أبا علي الروسي لقبضها منهم، فأثقل أبو علي[16] كاهلهم بالمغارم [illegible]

---

[12] الزياني، الترجمانة المعربة...، م.س، ص. 244؛ أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج 6، ص. 106؛ المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج 1، ص. 324؛ عبد الرحمن ابن زيدان، المنزع اللطيف...، م.س، ص. 406.

[13] الناصري، الاستقصا...، م.س، ج 7، ص. 103.

[14] أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج 7، ص ص. 152.

[15] القادري، نشر المثاني...، م.س، ج 3، ص. 261.

[16] أبو علي الروسي، عامل السلطان مولاي إسماعيل على مدينة فاس، قتله أهل فاس سنة 1139هـ/1727م، ومثلوا بجثته في الأزقة، وقتلوا من أصحابه نحو أربعة وعشرين رجلاً. انظر: الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص. 204؛ القادري، نشر المثاني...، م.س، ج 3، ص. 291؛ الزياني، الترجمان المعرب...، م.س، ص. 743؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة...، م.س، ص. 103.

والوظائف، فجعلوا يدفعون ما عندهم، حتى ضاق الأمر عليهم غاية الضيق، وفرُّوا إلى المدن الأخرى، وبقيت فاس خالية من أهل اليسار[17].

ومن جهة أخرى، لم ير أبو القاسم الزياني في عهد السلطان مولاي إسماعيل سوى اليمن والبركة، بحيث يذكر أن أيامه كانت «غزيرة الأمطار، كثيرة البركة في الحراثة والفلاحة والتجارة والأمن والرخاء والخصب، لم يقع غلاء طول أيامه إلا مرة واحدة، بلغ القمح فيها ست أواق للمد والشعير ثلاث أواق، ورأس الضأن ثلاث أواق، ورأس البقر من المثقالين إلى المثقال، والسمن والعسل رطلين بموزونة، والزيت أربعة أرطال بموزونة»[18].

ويبالغ الإفراني بدوره في الثناء على المآثر الاجتماعية للدولة الإسماعيلية، حينما شهد بكون «هذه الدولة السعيدة لم ير الرّاؤون ولا سمع السامعون مثلها، لما اشتملت عليه من المفاخر، التي يَكِلُّ في تعدادها الأول والآخر، لقد ظهر فيها من الخيرات ما لا يحصى، ورأى الناس من الأمن والرخاء والهناء ما لم يخطر لأحد ببال، وكل ذلك مما شاع وذاع، وامتلأت منه الأسماع»[19].

بيد أن هذا الرخاء العام -إن صح- لا يعني عدم حدوث غلاء ومجاعات وأوبئة خلال العهد المذكور. ففي عام 1084هـ/1674م، وقع غلاء مفرط، «وبلغ القمح أربعين أوقية للوسق...، وبلغ الصابون أربع موزونات للرطل ولم يظهر، والسمن ثلاث أواق، والزيت كذلك، واللحم لم يؤكل إلا البقري، ولم يذبح الناس في العيد أضحية وإنما كان عيدهم كعيد

(17) الزياني، الترجمان المعرب...، م.س، ص.743؛ البستان الظريف...، م.س، ص.186؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.98؛ أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج8، ص ص.5-6.

(18) الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.186.

(19) الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص.431.

الفطر، والنادر ذبح عجلاً أو نحوه، وبلغ ثمن الكبش عشرة مثاقيل فما دون»[20].

وقد تكرر الأمر سنة 1088هـ/ 1677م عندما «غلا ثمن الضحايا، وقلَّ لحمها حتى بلغت الشاة ثمناً لم يعهد أصلاً، وعدمت الغنم، وبقي الكثير من غير أضحية»[21]. وتلا هذا الغلاء طاعون مميت في سنة 1089هـ/ 1678م، عندما «ظهر بتطاون إلى أن بلغ الموتى بها خمسين نفساً في اليوم الواحد، وظهر بالقصر إلى أن بلغ موتاهم مائة وخمسين في اليوم الواحد...، وظهر الطاعون بفاس الجديد المرينية، فصُلي بها ليلة المولد على عشرين، وكثر بها، وخلت مدرستها، وسُدَّت...، وكثر بالقرى المجاورة لها... حتى خليت، فوجَّه السلطان... عبيده إلى إحراق تلك القرى التي أخلاها الطاعون، فأحرقوها عن آخرها وخربوها وتركوها خراباً...، وأمر عبيده أن لا يتركوا من يريد المرور بفاس إلى مكناسة الزيتون، فكانوا يحرسون الطرق ليلاً ونهاراً، ومَن لم يسعفهم في الرجوع عن المسير إلى مكناسة قتلوه، وظهر الطاعون بفاس، وكثر إلى أن بلغ الموتى في اليوم الواحد من أربعمائة إلى ثمانمائة إلى ألف وأزيد...، ثم ظهر... في مكناسة الزيتون دار المُلك إلى أن بلغ الموتى بها ثلاثمائة، إلى أن ضعف فبلغ الموتى في اليوم الواحد خمسين، وظهر بمراكش، فبلغ الموتى بها ألفين في اليوم الواحد وأكثر، ومات بمدغرة وتافيلالت وتوات وسائر بلاد الصحراء ما لا يُحصى»[22].

وتفاقم خطر الطاعون في السنة التالية 1090هـ/ 1679م، وماتت به أقوام كثيرة من عامة الناس، وطائفة مهمة من أهل العلم والدين[23]، منهم

(20) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص.203.

(21) المصدر نفسه، ج2، ص.232.

(22) المصدر نفسه، ج2، ص ص.250-251.

(23) راجع تراجم عام 1090هـ/ 1679م في المصادر التاريخية المغربية.

على سبيل المثال لا الحصر الفقيه العلامة الكبير، الشيخ الصوفي الأديب النحرير، الرحالة الجوال، صاحب الرحلة المشهورة المسماة «ماء الموائد»، أبو سالم العياشي، الذي «لم يمت حتى لم يبق مَن يُصلي معه الجمعة، فكانت بزاويته نحو سبعين رجلاً، فبقي منهم تسعة»[24].

وشهدت سنة 1091هـ/ 1680م ارتفاعاً مهولاً في الأسعار، بسبب انحباس المطر، فبلغ القمح نحو الستين أوقية للوسق، وصلى الناس صلاة الاستسقاء مراراً، بلغت تسع مرات بفاس وحدها، إلى أن أتى الله بالفرج، فـ«نزل المطر الغزير المقنع الكثير، فانحطت الأسعار، ونزل القمح إلى خمس وثلاثين أوقية للوسق»[25]. والأمر نفسه شهدته سنة 1094هـ/ 1683م، عندما «ارتفعت الأسعار، وبلغ القمح درهماً ونصفاً للصاع، واشتد الأمر من رجب إلى ذي القعدة»[26]. وتكررت خلالها صلاة الاستسقاء أكثر من مرة، فنزل في آخر هذه السنة وأول السنة بعدها مطر كثير، فـ«مات خلق كثير في وادي ورغة، كانوا قريباً منه، وحَمَل وأخذهم فجأة، وقتل نحو ستة آلاف نَفْس»[27].

وفي أواخر هذا العهد عرفت البلاد سلسلة من السنوات العجاف دامت أربع سنوات من سنة 1133 إلى سنة 1136هـ(1721-1724م)، انعكست آثارها بشكل خطير على الحياة الاجتماعية للسكان، لكن المصادر التاريخية

---

(24) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.63.

(25) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص ص.292-293.

(26) المصدر نفسه، ج2، ص.311.

(27) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.66؛ أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج6، ص.174.

تغافلت عن ذكر هذه المجاعة الرهيبة، باستثناء بعض المصادر، التي أشارت إشارة عابرة إلى ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية[28].

ويعتقد بعض الباحثين أن هذا التغافل قد يكون راجعاً إلى تلك الصورة المضخمة التي ألصقت بالسلطان مولاي إسماعيل بعد وفاته، ليس بالنسبة لقوته وبطشه فحسب، وإنما أيضاً بالنسبة لعهده الذي أصبحت الذاكرة الجماعية تتجه نحو استحضاره كعهد ذهبي للأمن والرخاء، يتحسر المُسِنُّون عليه في غمرة القلاقل المهولة التي اندلعت بين أولاده حول الحكم[29]، حتى أفضى ذلك ببعض الصالحين إلى التصريح بأن «وجود مولانا إسماعيل أمان للمغرب من الغلاء، وسبب في الخصب والرخاء»[30]، وحمل بعضهم على القول بأن «وجوده عصمة من طوفان الفتن، وملجأ من ياجوج المحن»[31].

غير أن القادري وابن الحاج السلمي خرجا عن دائرة الصمت وأفادانا بإشارات قيّمة عن هذه المجاعة بفاس. فقد ذكر القادري أن الجوع اشتد بالناس بفاس عام 1133هـ/ 1721م إلى درجة أن الجياع كانوا ينهبون عجين الخبز في طريقه إلى الفرن، مما دفع الناس إلى وضعه في الصناديق خوفاً من النهب، فسمي العام من أجل ذلك بـ«عام الصندوق»، كما سُمي هذا العام كذلك بـ«عام خِيزُّو» لكثرة زرعه في هذه السنة، ثم أشار إلى اشتداد الغلاء، ووقوع موت كثير بين السكان بسبب الجوع وتفشي أمراض مختلفة، ناقلاً لنا صورة ذلك الوضع الديموغرافي المزري كما عاينه بنفسه قائلاً: «حتى لقد رأيتُ بالمارستان بفاس -أمنها الله- الذي كانوا يجمعون فيه الأموات

---

(28) الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص.200؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، ...، م.س، ص.97.

(29) محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب، م.س، ص.36.

(30) الإفراني، روضة التعريف...، م.س، ص.42.

(31) الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص.435.

يجهزونهم، فتراكم بعضهم على بعض حتى صعدوا من الأرض نحو القامتين كله معمور بالأموات»[32]. ويذكر ابن الحاج السلمي أن الناس بفاس جاعوا حتى أكلوا الجيفة والموتى لِحِدَّة المجاعة[33].

ومما لا شك فيه أن المجاعة المذكورة لم تنحصر في فاس وحدها، وإنما عمت جهات عديدة من البلاد، مثل طنجة ومكناس وصفرو وسلا ودكالة وغيرها. ولم تكن الحالة بتلك الجهات أقل سوءاً مما كانت عليه بفاس، ففي بلاد تاسافت بضواحي مراكش على سبيل المثال يورد عبد الله بن إبراهيم التاسافتي في مؤلَّفه «رحلة الوافد» أن سنة 1133هـ/ 1721م كانت من أشد السنوات وقعاً على الأهالي، إذ «اشتد الهرج بالناس والموت من كثرة المجاعة والمسغبة وغلاء الزرع»[34]. واستمرت حدة الغلاء هنالك غاية، «وبلغ سعر الزرع أربعة مثاقيل فضة إلى خمسة لغرارة الجبل...، والفاكهة كذلك غالية، والزيت مع الدواب والخضرة كذلك، ومات الناس غاية بمرض مشوب مع ذلك»[35].

وفي بلاد آيت باعمران بسوس ازداد الوضع تدهوراً في سنة 1134هـ/ 1722م، بحيث «وقع الجوع بالناس، وانكسر القوم...، وغلا الزرع والفاكهة والدواب، ومات الناس بالجوع والمرض»[36].

وفي ضاحية مدينة الجديدة -التي كانت ما تزال حينئذ تحت نير الاحتلال البرتغالي- عانى أهل دكالة كثيراً من ويلات هذه المسغبة، ففي

---

(32) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج 3، ص.253.

(33) أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج 8، ص ص.6-7.

(34) عبد الله بن إبراهيم التاسافتي، رحلة الوافد في أخبار هجرة الوالد في هذه الأجبال بإذن الواحد، تحقيق علي صدقي أزايكو، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ط.الأولى 1992، ص.239.

(35) المصدر نفسه، ص.242.

(36) المصدر نفسه، ص.227.

الوقت الذي كانت المواد الغذائية تصل من البرتغال لتموين حامية المدينة، لم يكن الدكاليون يجدون أمامهم من وسيلة يدفعون بها جوعهم سوى التوجه إلى الجديدة للتوسل إلى البرتغاليين من أجل بيعهم أطفالهم ونساءهم ومواشيهم مقابل حفنة من الدقيق أو من القمح. وقد اتخذت حركة الاسترقاق هاته - حسب بعض الدارسين- أبعاداً خطيرة، ذلك أنه «لم يسبق -كما حدث في هذا الوقت- أن اشترى البرتغاليون مثل هذا العدد الكبير من «العبيد» المغاربة»[37].

ويبدو أن هذه الرواية إن صحت فعلاً فإن الأمر يدعو في الحقيقة إلى إعادة النظر في تلك الصورة المشرقة التي رسمتها الكتابات التاريخية المغربية التقليدية عن العهد الإسماعيلي، كعهد أنموذجي للخصب والرخاء و«الأمن الغذائي»!.

وفي خضم تلك الظروف العصيبة التي مرت بها البلاد المغربية، اتخذ السلطان مولاي إسماعيل إجراءات اجتماعية ملموسة حيال هذه المجاعة، حيث عمد إلى فتح مخازن القمح وفرّقه على الضعفاء والمساكين وذوي العاهات، وأنزل قبائل البربر والأعراب ببلاد الغرب، وواساهم بالقمح والمال والثياب[38]. وهي إجراءات شبيهة بالمهام الاجتماعية التي كانت تضطلع بها الزوايا أيام الشدائد للتخفيف من حدة الجوع[39].

وكانت للحروب الأهلية التي اندلعت بعد وفاة مولاي إسماعيل آثار وخيمة على الحياة الاجتماعية بالبلاد، لاسيما فيما يرتبط بالوضع الديموغرافي

---

(37) انظر: محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب...، م.س، ص.40. معتمداً في ذلك على كتاب: جوزيف گولڤان، موقع مازگان تحت الحكم البرتغالي(1502-1769)، باريس، 1917، ص.97. (بالفرنسية).

(38) أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب، ج 8، ص.7.

(39) انظر دراستنا: «الدور الاجتماعي للزاوية الوزانية»، في مجلة مكناسة (مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس)، العدد 17، سنة 2007، ص ص.113-131.

الذي شهد تدهوراً ملحوظاً، ففي كثير من المناسبات يتحدث المؤرخون عن هلاك أعداد كثيرة من السكان من جراء الحروب، فقد وصف القادري فترة ما بعد مولاي إسماعيل بكونها فترة عمَّ فيها «قتال عظيم وحروب، وتراكمت فتن في جميع أقطار المغرب، وسفك في الدماء مما لا يحصى أفضت إلى فناء خلائق لا تحصى...، وكاد أن يُهلَك جميع من في المغرب»[40]، ومثل هذا الوصف ورد عند كل من الريفي[41]، والضعيف[42]، والمشرفي[43].

وينضاف العامل الطبيعي المتمثل في الجفاف إلى العامل البشري المتجلي في الحروب ليزيد في تعميق هذه المأساة الاجتماعية، فقد اكتسح الجفاف البلاد في سنة 1149هـ/ 1736م فاضطر الناس إلى تنظيم صلوات الاستسقاء في كل من فاس ومكناس[44]، ففي مدينة فاس قدَّم الناس الفقيه الصوفي حمدون الطاهري الجوطي[45] لإقامة هذه الصلوات مرات عديدة بمدينتهم، إلا أن انحباس المطر تواصل على الرغم من ذلك[46]، فـ«غلت الأسعار بسبب ذلك...، وقاسى الناس من ذلك الشدائد العظام من انقطاع ظهور اللحم وقلة الإدام، ولم يزل الأمر في شدة وازدياد، وماتت بالضيعة رقاب كثيرة...، وفرَّ الناس من المدينة لأجل ذلك كل فرار»[47].

---

(40) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج3، ص ص.292-293.

(41) الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص.219، 224.

(42) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.106، 109.

(43) المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج2، ص.5.

(44) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.122.

(45) للتوسع أكثر عن هذا الفقيه الصوفي يمكن الرجوع إلى دراستنا عنه بعنوان: «حمدون الطاهري الجوطي الفاسي: محاولة لإعادة الاعتبار»، في مجلة عوارف، العدد الأول، خريف 2006، ص ص.149-176.

(46) أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج8، ص.304.

(47) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج3، ص.400.

وِرافق هذا الجفاف سيادة أعمال السطو والسلب، التي زادت من تردي الوضع الاجتماعي بهذه المدينة وناحيتها، وقد نقل لنا القادري تفاصيلها بدقة بالغة، فذكر أنه في ذروة تلك الأزمة «كثر الظلم...، وظهرت السُّيَّاب بفاس في الليل، فكانوا يقلعون أبواب الدروب ويدخلون على الناس في ديارهم بالأربعين رجلاً وأكثر بفناراتهم وعُدَّتهم وآلات حربهم، ويأخذون جميع ما يجدونه فيها من زرع وأثاث وغير ذلك، ويقتلون مَن يريدون قتله، ويدخلون أيضاً على الناس في الزرائب داخل المدينة، ويأخذون أيضاً ما يجدونه فيها من بقر وغنم. وكل يوم يقطعون على سُرَّاح المدينة وينهبون جميع ما يجدونه عندهم، ولا يقدر أحدٌ أن يُغيث أحداً أو يدافعَ عنه لا في ليلٍ ولا في نهارٍ، فأُخيفت السبل، وقطعت الطرق جهاراً، وأعلنت الوداية بقطع الطريق، وصار جميع حوزية فاس كلها تقطع الطريق على المارة، كالحجاوة وبني راشد وشراقة وأولاد جامع والبربر والحياينة، ولا بقي أحد يدخل لفاس ولا يخرج منه»[48].

وسيشتد الأمر كثيراً على الناس خلال السنة التالية (1150هـ/1737م)، التي عرفت أخطر مجاعة في هذه الفترة، إلى حد أن البعض صار يطلق على هذه الأزمة الغذائية اسم «المسغبة العظيمة»[49]، وذلك لنتائجها الكارثية على الحياة الاجتماعية للسكان، وخصوصاً ساكنة فاس ومكناس، فقد أفادنا الريفي أن عامة الناس «ماتت... بالجوع وعجز الناس عن دفن موتاهم، وكانوا يرمونهم في الأزقة والمزابل»[50]، وفي رواية القادري أن عدد من مات بفاس أيام هذه المسغبة فاق ثمانين ألف فرد[51]، وهذا الرقم -

---

(48) المصدر نفسه، ج3، ص. 399.

(49) أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج8، ص. 317.

(50) الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص. 249.

(51) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج4، ص. 17.

وإن كان مبالغاً فيه- فإنه يعكس الآثار الوخيمة التي خلفتها هذه المسغبة على الوضع الديموغرافي بالمدينة، فلِعِظَمِ الكارثة خرج معظم أهل فاس من ديارهم فارين بأنفسهم من الجوع إلى تطوان وطنجة والعرائش والقصر الكبير ووزان(52)، بينما غادر اليهود مكناس هرباً من المجاعة واتجهوا بحثاً عمّا يقيم أَوَدَهُم إلى دكالة أوّلاً ثم ضربوا بعيداً نحو الجنوب حتى وصلوا إلى درعة(53).

وكان من مظاهر هذه المسغبة الخطيرة أن انتشرت ظاهرة اللصوصية بشكل واسع في البوادي والمدن على حد سواء، إلى درجة أن الديار كانت لا تجد مَن يسكنها من شدة الخوف والاضطراب(54)، وأن أهل اليسار كانوا لا ينامون ليْلاً لكثرة اللصوص(55). بل إن «كل الناس رجعت لصوصاً»(56)، على حد تعبير الزياني.

ويصور لنا القادري مرة أخرى حالة الفوضى الاجتماعية العامة التي انتابت فاس خلال هذه المجاعة بقوله: «وانقطعت الطرق بالكلية...، وجعل اللصوص يهجمون على الناس في ديارهم ليلاً ويقتلونهم ويستغيثون فلا يغاثون، وبلغ النهب في النهار إلى باب الدور التي بأطراف المدينة، فلا يستطيع أحد أن يخرج من وادي عدوة الأندلس ولا عن باب القصبتين، ولا عن الحفارين من فاس القرويين...، وخلا من السكنى نحو الثلثين من فاس بالجوع والفرار عنها، وتخرَّب أكثر من ذلك من دورها وحوانيتها»(57). كما

---

(52) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.126.

(53) البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات...، م.س، ص.47.

(54) الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص.190؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.125.

(55) الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.145.

(56) الزياني، الترجمان المعرب...، م.س، ص.761.

(57) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج3، ص.404.

نجد عند ابن الحاج السلمي إشارات لأعمال السطو والنهب بهذه المدينة تنم عن واقع اجتماعي مخجل حطمت فيه المجاعة شروط الأمن والاستقرار[58].

وما أن بدأت هذه الأزمة الغذائية تنجلي بعد استيراد الحبوب من أوروبا، وعودة ركب الحاج الفاسي من طرابلس مُحَمَّلاً بكمية كبيرة من الحبوب[59]، حتى ضرب البلاد طاعون فتاك عام 1155هـ/ 1742م، حصد عشرات الآلاف من الأرواح البشرية بكل من فاس ومكناس وزرهون ومشرع الرملة ووزان والقصر الكبير وتازة وغيرها، وشرد معظم أهل فاس في المدن الشمالية، فأضحوا يتكفَّفُون هنالك بعيالهم، ويطلبون القوت من أبواب الديار، بعدما باعوا دُورهم وممتلكاتهم وحِليهم، وأكلوا ذلك ولم ينفعهم[60]، على حد تعبير الضعيف الرباطي.

وشهدت البلاد في سنة 1163هـ/ 1750م موسماً فلاحيًّا جافًّا، الأمر الذي استدعى إقامة صلوات الاستسقاء في كل ربوع المغرب، ومرة أخرى تقدَّم الفقيه الصوفي حمدون الطاهري الجوطي لإمامة الناس في هذه الصلوات عدة مرات بفاس[61]، ومع ذلك استمرت موجة القحط في الامتداد إلى أن عمَّت المجاعة الناس، فلجأ الكثير منهم إلى أكل نبات أيرني[62]، في حين اعتمد

---

(58) أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج8، ص.319.

(59) القادري، نشر المثاني، ج3، ص.404، 405؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.126.

(60) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص ص.140-141؛ أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج8، ص.407.

(61) راجع دراستنا السالفة عنه: «حمدون الطاهري الجوطي الفاسي: محاولة لإعادة الاعتبار»، م.س، ص.158.

(62) أيرني: نبات يرتبط في الذاكرة المغربية بطعام الجوع، كان الضعفاء من الناس يضطرون إلى أكله أيام المجاعات بعد تجفيفه وطبخه لمرارة مذاقه.

البعض في تغذيته على اللوبياء التي كان يأتي بها التجار الأوروبيون إلى المراسي المغربية[63].

وفي خضم هذه الفاقة الغذائية داهم الطاعون مختلف أنحاء البلاد، فسقط بسببه آلاف الضحايا حسبما أوردته المصادر المغربية، بحيث ذكر القادري وغيره أن عدد ضحايا هذا الطاعون بمدينة فاس وصل إلى ما يزيد على ثلاثمائة ضحية في اليوم الواحد، وذلك خلال شهر رجب من سنة 1163هـ/ 1750م[64].

وكان الأمير سيدي محمد بن عبد الله قد خرج وقتئذ من مراكش متوجهاً إلى فاس، وفي رفقته حوالي أربعة آلاف جندي، لإصلاح ذات بين الجيش ووالده السلطان مولاي عبد الله، فشق طريقه عبر جهات موبوءة بالشاوية والغرب، فلقي كثير من جنده حتفه بالطاعون بقصر بولعوان والمعمورة، ولما وصل الأمير إلى فاس والتقى بوالده، وأفلح في المهمة التي قدم من أجلها، ورأى أن الوباء لا يزيد إلا تفاقماً وشدةً بفاس ومكناس والغرب، قرر التعجيل بالعودة إلى مدينة مراكش في أقرب مدة[65].

وقد امتد هذا الوباء إلى المدن الشمالية، فعمَّ وزان والقصر الكبير والعرائش وتطوان وطنجة وأصيلة، كما ضرب مدينة الرباط، حيث كان ضحاياه بها من أربعة إلى ثمانية أشخاص في اليوم. وبعدما أخذت وطأته تقل في سائر الجهات الموبوءة عند أواخر هذه السنة، عاود هجومه في السنة التالية(1164هـ/1751م)، وعمَّ جميع البلاد، إذ توغل جنوباً حتى إلى آسفي

---

(63) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.155.

(64) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج4، ص.82؛ التقاط الدرر...، م.س، ص.418؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.155؛ المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج2، ص.13.

(65) البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات...، م.س، ص ص.58-59.

وعبدة وأزمور ومراكش، مخلفاً خسائر كبيرة في الأرواح، ففي بداية شهر مارس 1751م ارتفع عدد الموتى بمدينة مراكش إلى ثلاثمائة وأربعمائة ضحية في اليوم، ثم ارتفع الرقم إلى خمسمائة ضحية، مما أرغم الأمير سيدي محمد على الخروج من المدينة مع حاشيته في اتجاه مكان أمين على بعد مرحلتين منها[66].

ومع حلول فصل الصيف من السنة نفسها كفَّ هذا الوباء وانتهى أمره، ويظهر ذلك جليا من إشارة قدَّمها ابن الحاج السلمي، يؤكد فيها انتهاءه بصفة كلية بقوله: «وفي شهر جمادى الثانية ورجب وشعبان هاج المرض الوبائي بحضرة فاس وجميع بلاد المغرب من جبل ووطاء، حتى كاد أن يفني الخلق، وافتتن الناس، وخلت بسببه ديار، وكثر الهرج، ولم يزل أمره يتفاقم إلى منتصف شعبان (يوليوز)، فكفَّ والحمد لله»[67].

وقد نجم عن هذا الطاعون وكذا الأهوال التي رافقته وأعقبته، شعور بالخوف في الأوساط الاجتماعية، زادت من حدته أعمال النهب والسلب التي تفشت كثيراً خلال أواخر أيام «الفترة»، إذ «كان الخوف في الطريق، فمن أراد أن يمشي من القصر أو من وزان، يعطي الزطاطة[68] ليصل لفاس أو لغيره»[69].

---

(66) المرجع نفسه، ص ص. 59-60.

(67) أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج 9، ص. 175.

(68) الزطاطة مفرده الزطاط. كلمة مغربية عامية تدل على ذلك الشخص الذي يتكفل مقابل أجر معلوم بتأمين الطريق لفرد أو لمجموعة أفراد، وحمايته من اللصوص وقطاع الطرق حتى يصل بأمان إلى مقصده. فالزطاطة إذن، حسب التداول العامي، «مؤسسة» ترتبط بتأمين الطريق وحمايتها من الخطر لقاء ثمن متفق عليه يدفعه الشخص المسافر المحمي للزطاط الحامي. للتوسع في هذا الموضوع انظر: عبد الأحد السبتي، بين الزطاط وقاطع الطريق: أمن الطرق في مغرب ما قبل الاستعمار، دار توبقال للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط. الأولى 2009.

(69) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص. 161.

ولم يسلم عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله هو الآخر من هذه الكوارث الهدّامة، بحيث تعرض المغرب في عهده لمجاعة كبيرة أرهقت البلاد والعباد، ودامت ست سنوات كاملة، من سنة 1190 إلى سنة 1196هـ(1776-1782م)، أسهم في توفير ظروفها التهافت الكبير على تصدير الحبوب إلى أوروبا قبل أن توجه الطبيعة ضرباتها الموجعة بزمن بعيد. ويتجلى ذلك من خلال ما كتبه القنصل الفرنسي لويس شِينْيي متحدثاً عن غلاء الأسعار بالمغرب عام 1775م: «إن محصول القمح لم يكن وافراً في السنة الماضية، والبلاد لا تتوفر على مخزونات منه، بسبب النتائج الوخيمة الناجمة عن تصديره في السنوات الماضية، وترى ثمنه اليوم يزيد على ما كان عليه بثلاث مرات»[70].

ومع ضعف المحاصيل الزراعية واشتداد موجة الغلاء، قرر السلطان حظر تصدير الحبوب إلى الخارج، بعدما أضحى الناس يعانون نقصاً حادًا في الغذاء. واشتد الأمر خلال سنة 1190هـ/ 1776م، عندما قلّت الحبوب في الأسواق، وغلت أسعارها بصورة مذهلة، واستحكمت الأزمة الغذائية إلى أن مات عدد كبير من الناس جوعاً بمراكش، واضطر كثير من الآباء إلى التخلي عن أولادهم للمحسنين، لعجزهم عن إعالتهم وسد جوعهم[71].

وقد انفرجت الأحوال نسبيا إبان سنتي 1191-1192هـ/ 1777-1778م بفضل سقوط أمطار كافية، ضمنت إلى حد ما الموسمين الفلاحيين، لكن الأوضاع لم تكد تتحسن حتى قحطت البلاد قحطاً شديداً في سنة 1193هـ/ 1779م، ودمّر جفاف رهيب المحاصيل، وانعكست آثاره في نضوب المراعي، وهلاك الدواب، وخصوصاً الأبقار، التي نفقت بالآلاف، حتى كادت أن تنقطع. وإضافة إلى ذلك، تعرض المغرب خلالها لخطر الجراد،

---

[70] البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات...، م.س، ص.70.

[71] المرجع نفسه، ص.71.

الذي غطَّت أسرابه البادية، تاركة وراءها الأشجار عارية والحقول جرداء، فانهارت المحاصيل الزراعية، وارتفعت أسعار القمح ارتفاعاً كبيراً في معظم الجهات المغربية[72]. والأمر نفسه بالنسبة لسنة 1194هـ/ 1780م، عندما ضعفت المحاصيل، وتفشت المجاعة بحدَّة، واشتعلت أسعار المواد الغذائية، مما دفع بعدد كبير من يهود فاس إلى اعتناق الإسلام بعد أن هلك الكثير منهم جوعاً، في حين تهافت الجياع بالغرب والشاوية على نهب بواكير الغلات وهي ما تزال في الحقول، وقبل أوان نضجها، وتحولت الأراضي هنالك إلى ميدان صراع من أجل البقاء بين الناهبين الجياع وبين الملاَّكين، الذين أمسوا يدافعون عن بساتينهم وحقولهم بحد السلاح، ويسارعون إلى جني أو حصد ما أمكنهم إنقاذه من النهب، وذلك قبل أوان النضج[73].

وكانت السنة التالية 1195هـ/ 1781م سنة يبس وقحولة، إذ شحَّت فيها التساقطات المطرية في مجموع البلاد، وغلت الأسعار، «فبلغ القمح مائة مثقال للوسق الواحد، والناس في أشد ما يكون من ضيق الحال والدهش من ذلك»[74]. وانعدمت المواد الغذائية في الأسواق، بحيث «انقطع الزرع الصويني من الرحبة، وكذلك الخرنوب والزبيب والتين والشعير والذرة والبشنة»[75].

ومثل عادة المغاربة أيام الجفاف، نُظمت صلوات الاستسقاء في هذه السنة بكل أنحاء المملكة طلباً للغيث، فقد أُقيمت في الرباط في جو من الرهبة والخوف «وأخذ الناس في البكاء والعويل وزيارة الصالحين، ويتشفعون لله

---

(72) البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات، ص.73؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.181، 182؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.175.

(73) البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات...، م.س، ص.75.

(74) محمد بن علي الزبادي، سلوك الطريق الوارية...، م.س، ص.213.

(75) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.183.

بالمصاحف»[76]، وخرج اليهود بجموعهم يطلبون الله هم كذلك في إنزال الغيث، وأعيدت الصلاة المذكورة بالمدينة ثلاث مرات إلى أن أمطرت السماء، و«رحم الله عباده... بعد أن وصل الزرع خمسين أوقية للمُد، وخرج أهل الرباط ليلاً بالفضة والذهب واشتروا من النصارى وسق ثلاثة سفن من الزرع الصويني، وعَبَروه على ضوء الشمع في الليل، وأدخلوه إلى ديارهم، وهم الأغنياء منهم»[77]، حسب شهادة الضعيف الرباطي ومعاينته الشخصية.

وأمام ندرة الغذاء وارتفاع الأسعار اضطر البعض إلى أكل الميتة والدم ولحم الخنزير والآدمي[78]. ولم تخِف شدة هذه المجاعة المدمرة إلا مع حلول عام 1197هـ/1783م، حيث «مطر المغرب، وحرث الناس، وبلغ الزرع، ورخصت الأسعار»[79]، و«صلحت أحوال الجماعة...، وازدهت الدنيا، ودرّت الجبايات»[80].

وانعكست آثار هذه الآفة الطبيعية على أمن السكان واستقرارهم، فبِغَلاء الأسعار واستفحال خطر المجاعة «عظم الهرج وكاد الناس يأكل بعضهم بعضاً»[81]. ففي بلاد الشاوية مثلاً صارت القبائل تهاجم القوافل التجارية وتسطو على ممتلكات المسافرين، الأمر الذي أرغم الكثير من قاصدي المناطق الجنوبية على استعمال الطريق البحري رغبة في النجاة من قُطّاع الطرق. وقد احتفظ لنا الضعيف الرباطي بإشارة قيِّمة ومعبِّرة بصورة جليَّة عن ظاهرة

---

(76) المصدر والصفحة نفسهما.

(77) المصدر والصفحة نفسهما.

(78) الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.414؛ الترجمان المعرب...، م.س، ص.807، الناصري، الاستقصا...، م.س، ج8، ص.49؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.174.

(79) الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.416.

(80) الناصري، الاستقصا...، م.س، ج8، ص.49.

(81) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.182.

اللصوصية في هذه المنطقة، حيث ذكر أنه «كان لا يقدر أحدٌ أن يذهب لمراكش على بلاد تامسنا، وكل مَن جاز عليهم أكلوه ونهبوه، حتى أنّ السلطان بَرَّح أنَّ كلَّ مَن جاز على الشاوية فلا يلوم إلا نفسه، ومَن أراد مراكش أو سوس أو أزمور أو الصويرة فليركب في البحر»[82].

وإضافة إلى ما سلف، فإن هذه الكارثة أودت بعدد كبير من السكان، إذ يشير أبو القاسم الزياني، والناصري من بعده، أن معظم الناس ماتوا من الجوع[83]، كما أنه بسبب سوء التغذية تفشى وباء قاتل بين الناس، فمات بسببه الآلاف منهم في الرباط وسلا ومكناس وفاس[84]. واحتفظت مراسلات القنصل الفرنسي شِينْيي بمعطيات هامة عن المخلفات البشرية لهذه المجاعة، تشير إلى أن نسبة الوفيات بالجوع بلغت أكثر من سدس مجموع السكان[85]. وهي نسبة أقرب إلى الواقع، لكون شِينْيي كان شاهد عيان على المجاعة، وعلى الخراب والتدمير اللذين أحدثتها طيلة الست سنوات المذكورة.

وللتخفيف من قساوة هذه المسغبة اتخذ السلطان سيدي محمد بن عبد الله تدابير اجتماعية مهمة لصالح الرعية، كترتيب الخبز في كل مدينة ليفرق على الضعفاء والمساكين، وتوزيع الأموال على القبائل المتضررة، وإسقاط المكوس والكُلف عن جميع القبائل، وتقديم الأموال للتجار الأوروبيين لجلب الحبوب من أوروبا وبيعها بأثمان منخفضة رفقاً بالأمة[86]، مع إعفائهم من واجبات

---

(82) المصدر والصفحة نفسها.

(83) الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.414؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج8، ص.49.

(84) البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات...، م.س، ص.75.

(85) المرجع نفسه، ص.74، 76، 77، 78.

(86) الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.414؛ الترجمان المعرب...، م.س، ص.807؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.183؛ أكنسوس، الجيش العرمرم...، م.س، ج1، ص.155؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج8، ص.49؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.174، 226، 266.

الرسوم الجمركية[87]، ونقل مخزون بعض المناطق من الحبوب إلى جهات أخرى أكثر تضرراً وجعله في متناول الناس[88].

ومجمل القول، إن تأجج الصراعات السياسية والعسكرية، وتعاقب التقلبات المناخية، كانا كفيلين بإحداث فجوة عميقة داخل النسيج الاجتماعي المغربي في هذه الفترة، وهذا ما انعكس بالتالي على نفسية المغاربة وطريقة تفكيرهم، وعلى مواقفهم من هذه الكوارث، التي تعد ثابتاً أساسيا من ثوابت الأزمات في مغرب العصر الحديث.

---

(87) يظهر هذا من رسالة وجهها السلطان سيدي محمد بن عبد الله إلى نائب القنصل الهولندي ويسطير بلونط، بتاريخ 5 رمضان 1193هـ/ 16 شتنبر 1779م جاء فيها: «...وأمرنا جميع قونصوات الأجناس الذين بإيالتنا أن يجلبوا الزرع والإدام إلى بلادنا من حيث ما ظهر لهم، ولا يلزمهم عليه لازم ولا واجب المخطاف ولا غير ذلك مما هو معلوم من الكلف». الأرشيف الوطني بلاهاي. سلسلة 1.01.04، الولايات العامة 1550-1796، رقم 6982؛ وسلسلة 1.02.19، قنصلية طنجة 1658-1810، رقم 32.

(88) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.182.

الفصل الرابع
الحياة الفكريـة

عرفت الحياة الفكرية خلال هذا العهد نشاطاً متميزاً في مختلف العلوم والفنون، وذلك لانتشار عدد مهم من الزوايا والمدارس والمساجد الشهيرة في العديد من المدن والقرى المغربية، والتي اضطلعت بوظيفة نشر المعرفة وتعميمها بين الناس، دون أن يعزب عن بالنا الجهود المعتبرة التي بذلها السلاطين العلويون في سبيل تشجيع الحركة العلمية وازدهارها، وذلك بشحذ عزائم الفقهاء والعلماء للاجتهاد الدؤوب في بث العلم ونشره، وتوفير الظروف المساعدة على النشاط العلمي، وإدخال إصلاحات على المناهج التعليمية المتبعة. الزوايا

لقد تزامن صعود نجم العلويين في سماء مغرب القرن السابع عشر مع نشأة عدد من الزوايا الصوفية، وانتعاش زوايا أخرى وتطورها، ومن أشهر تلك الزوايا: الزاوية الدلائية، والزاوية الناصرية، والزاوية الفاسية، والزاوية الوزانية، والزاوية الريسونية، والزاوية الشرقاوية، والزاوية العياشية، وغيرها. وقد اشتهرت هذه الزوايا بتدريس العلوم والفنون لمن قصدها من الطلبة والواردين.

ففي غمرة القلاقل التي عصفت بالمغرب إبان هذه الفترة، خفت الدور الفكري للمؤسسات العلمية بالحواضر وانتقل إلى البوادي، حيث تصدت تلك الزوايا للاضطلاع به والانتصاب له على قدم وساق. وكانت الزاوية الدلائية على سبيل المثال قبلةً لكثير من طلبة العلم من جميع أنحاء المغرب، فقد «كانت إليها الرحلة في المغرب، لا يعدوها الطالب، ولا يأمل سواها الراغب»[1]، بل إنها صارت «من أحسن البقاع التي يلتجئ إليها العلماء، حيث

---

(1) الناصري، الاستقصا...، م.س، ج6، ص.97.

يجدون الطمأنينة وراحة البال وينعمون بكرم ضيافة أهلها، فيتفرغون للعلم وتدارسه»[2].

وقد تخرج في العلم منها عدد لا يحصى من العلماء الفطاحل، والأدباء الأماثل، أمثال الفقيه العلامة أبو علي الحسن بن مسعود اليوسي(ت.1102هـ/1691م)، الذي مكث بها عشرين سنة طالباً ثم أستاذاً، ولم يغادرها إلى مدينة فاس إلا بعد أن خرّبها السلطان مولاي الرشيد سنة 1079هـ/ 1668م كما تقدمت الإشارة إلى ذلك آنفاً. وقد تحسّر كثير من العلماء والأدباء على تخريبها، واندراس أمجادها الفكرية، منهم الفقيه العلامة عبد الله كنون، الذي ذكر أن هذه الزاوية «لو لم يقض عليها مولاي رشيد ذلك القضاء المبرم لكان للمعارف اليوم بالمغرب، وخصوصاً القبائل، شأن غير هذا الشأن، ولكن ما يشفع لمولاي رشيد هو أنه بعد تخريب الزاوية، نقل أهل العلم من رجالها مكرمين إلى فاس، حيث عكفوا على التعليم والتذكير، من غير خوف ولا نكير، وكان كثيراً ما يتعهّدهم ببِرِّه وألطافه»[3].

وما يقال عن الزاوية الدلائية في هذا المضمار، ينطبق في واقع الأمر على بقية الزوايا المتقدمة، التي كان لها إسهام ملموس في بعث العلوم في هذا العهد المبكر من تاريخ العلويين بالمغرب. ولئن كان بعض المؤلفين قد عزا سبب انتعاش الحياة الفكرية بالمغرب في هذه الفترة إلى ثلاثة شيوخ لا غير وهم: محمد ابن ناصر الدرعي، ومحمد بن أبي بكر الدلائي، وعبد القادر بن علي الفاسي، فإن هذا القول لا ينبغي القطع به أبداً كحجة ثابتة، وإن كنا نُقر من دون شك بدور هؤلاء البالغ في إحياء العلوم والفهوم وبثها بين الطلبة والعموم، وذلك لوجود شيوخ مشاهير، أصحاب زوايا، معاصرين لهؤلاء

(2) محمد حجي، الزاوية الدلائية...، م.س، ص.74.

(3) عبد الله كنون، النبوغ المغربي في الأدب العربي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط.الثانية 1960، ج1، ص.274.

المشايخ المذكورين، كان لهم اليد البيضاء في تأجيج جذوة الحركة العلمية بمناطق نفوذهم الروحي، من خلال تصدرهم للتدريس، واستجلاب العلماء لإقراء العلم بزاويتهم.

ويمكن أن نشير على سبيل المثال لا الحصر إلى أن الشيخ الصوفي مولاي عبد الله الشريف الوزاني(ت.1089هـ/ 1678م)، مؤسس زاوية وزان في أواسط القرن الحادي عشر الهجري/ القرن 17م، كان «عالماً بطريقة الصوفية، عارفاً وماهراً بأحكام التربية»[4]. اشتهر ببث العلم بزاويته، وبَذَل في سبيل ذلك كل جهده وطاقته، إذ «لم يمت...حتى ترك من الرجال العارفين خمسمائة واحد كلهم يدلون على الله ويوصلون إليه»[5].

فمما يُذكر عن كمال معرفة الشيخ مولاي عبد الله الشريف وسعة اطلاعه، أنه لما ذاع صيته بقبيلة مصمودة، وانتشر ذكره، وكثر أتباعه، وفدت عليه الوفود من جميع بلاد المغرب الأقصى والأوسط والأدنى، وبلاد الصحراء، وأطراف بلاد السودان والنوبة، على وجه التبرك والأخذ، يتقدمهم علماء أفذاذ لا يشق لهم غبار في العلوم العقلية والنقلية، وكان من جملة العلماء الوافدين عليه العلامة الحسن اليوسي السالف الذكر[6]، حيث ذكره في «المحاضرات»، وعدَّه من زمرة الشيوخ الذين زارهم أثناء سياحته الصوفية[7]. وقد أوردت مصادر الزاوية الوزانية أن زيارته للشيخ مولاي عبد الله الشريف

---

(4) حمدون الطاهري الجوطي، تحفة الإخوان...، م.س، ص.142.

(5) المصدر نفسه، ص.132.

(6) عبد السلام بن عبد الله الخياط القادري، التحفة القادرية في ترجمة مولاي عبد الله الشريف ورجال الشاذلية، مخ.م.و.م.م.ر، ج1، رقم 2321ك، ص.70؛ عبد الله بن الطيب الوزاني، الروض المنيف في التعريف بأولاد مولاي عبد الله الشريف، ج1، مبك.م.و.م.م.ر، رقم 98، ورقة 24(أ)؛ محمد حجي، الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين، مطبعة فضالة، المحمدية، ط.الأولى 1978، ج2، ص.474.

(7) الحسن بن مسعود اليوسي، المحاضرات، تحقيق محمد حجي، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، مكتبة الطالب، الرباط، ط.الأولى 1976، ص.303.

كانت لأجل التبرك به، واستفساره عن معنى الأبيات الشعرية الثلاثة لإمام الصوفية أبي القاسم الجنيد(ت.297هـ/ 909م) التي هي:

تَوَضَّأْ بِمَاءِ الْغَيْبِ إِنْ كُنْتَ ذَا سِرٍّ   وَإِلا تَيَمَّمْ بِالصَّعِيدِ أَوِ الصَّخْرِ

وَقَدِّمْ إِمَامًا كُنْتَ أَنْتَ إِمَامَهُ   وَصَلِّ صَلاَةَ الْفَجْرِ فِي أَوَّلِ الْعَصْرِ

فَهَذِي صَلاَةُ الْعَارِفِينَ بِرَبِّهِمْ   فَإِنْ كُنْتَ مِنْهُمْ فَانْضَحِ الْبَرَّ بِالْبَحْرِ

فرحّب به الشيخ مولاي عبد الله، واعتذر له عن عدم تلبيته لطلبه، لانشغاله بزواره وقاصديه، لكنه أحاله على تلميذه عبد الكبير بن عبد المجيد عليوات الشريف الحسني المصمودي، ليجيبه عن كل ما سأل عنه[8]، لأهليته العلمية، وتبحره المعرفي، حيث نوّه به الشيخ، موجهاً خطابه لليوسي، وقد شبك يده بيد عبد الكبير قائلاً: «اعلم يا سيدي، أن حقّك واجبٌ عليّ، وكذلك حقوق الوافدين علينا، وأردتُ أن أقومَ بحق الجميع إن شاء الله تعالى، فلذلك استحضرتُ هذا الشريف، وهو عندي في المحبة والرأفة كأحد أولادي من صلبي، فاستخدمتُه إياك في هذه الليلة، وكل ما تحتاج عندي من العلم والحال والمقال فهو عنده، وهو يقوم بحقك إن شاء الله تعالى»[9]. قال صاحب «الروض المنيف»: «فحضرتُ بركة الشيخ معه وأجابه رضي الله عنه وأجاده»[10].

---

[8] عبد الله بن الطيب الوزاني، الروض المنيف...، م.س، ج1، ورقة 24 (أ).

[9] عبد الإله لغزاوي، الممارسة الثقافية للزاوية الوزانية: معالجة في التفكيك والتركيب، رسالة دبلوم الدراسات العليا في اللغة العربية وآدابها، تخصص أدب مغربي، طبعة مرونة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1996، ص.478. (نقلاً عن كتاب سراج الغيوب في أعمال القلوب (الشرح الصغير) لعبد الكبير بن عبد المجيد عليوات المصمودي).

[10] عبد الله بن الطيب الوزاني، الروض المنيف...، م.س، ج1، ورقة 24 (أ).

وفعلاً، أجاد التلميذ عبد الكبير عليوات كثيراً في جوابه عن سؤال اليوسي، حيث أثمرت تلك الليلة تأليف كتابه الضخم «سراج الغيوب في أعمال القلوب»، وهو أجل كتاب صُنِّف في حل ألفاظ الأبيات المذكورة[11].

والأمثلة في هذا الباب كثيرة أضربنا عنها روماً للاختصار، وكلها تنهض دليلاً ساطعاً على أن ازدهار الحركة الفكرية والصوفية في تلك الفترة كان نتيجة تضافر جهود زوايا ومدارس كثيرة، وليس وحسب بفضل جهود الشيوخ الثلاثة المذكورين، وهذا ما يدعو إلى إعادة النظر في القولة المشهورة التي تقول إنه «من المقرر عند الأشياخ أن العلم إنما أحياه بالمغرب ثلاثة من الشيوخ: سيدي محمد بن أبي بكر الدلائي في الدلاء، وسيدي محمد ابن ناصر في درعة، وسيدي عبد القادر الفاسي في فاس»[12]، والتي تبقى في حقيقة الأمر مجرد قولة قالها صاحب «المورد الهني»، الفقيه محمد بن أحمد بن محمد بن عبد القادر الفاسي الفهري(ت. 1179هـ/ 1765م)، من منطلق انتمائه السلالي إلى الزاوية الفاسية لا غير.

---

(11) ينقسم هذا الكتاب/ الشرح إلى صغير وكبير، يوجد الشرح الصغير مثبتاً برمته في آخر كتاب «الروض المنيف» لعبد الله بن الطيب الوزاني، ج2، مخ.م.و.م.ر، رقم 2304ك، من الورقة 108 إلى الورقة 129. أما الشرح الكبير فيوجد أيضاً في المكتبة الوطنية تحت رقم 453ك، في 671 صفحة. يتسم الشرح الصغير بإيجازه وبعمقه، وجمال تعبيره وسبكه، وخلوه من الاستطراد، بينما يجسد الشرح الكبير موسوعة مطولة، حشر فيها المؤلف مواعظ ونصائح تحاور موضوعات مختلفة، كفضيلة الذكر، والهيللة، والبسملة، والتسبيح، والدعاء، والسماع. وقد شرح الأبيات بشكل مستفيض، فرد الدلالة الرمزية للأبيات إلى دلالتها الطبيعية الأولى، معتمداً في ذلك على آلية التأويل. انظر: عبد الإله لغزاوي، الممارسة الثقافية للزاوية الوزانية، ص ص.479-480. وقد خضع الشرح الكبير لدراسة وتحقيق من قبل الباحث عبد الله شريف وزاني، في إطار أطروحة دكتوراه، نوقشت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط خلال سنة 2009.

(12) محمد بن أحمد الفاسي الفهري، المورد الهني بأخبار الإمام المولى عبد السلام بن الطيب الشريف القادري الحسني، مج.مخ.م.و.م.ر، رقم 1234ك، ورقة 2 ب.

وتجدر الإشارة، إلى أن اتساع نفوذ الزوايا الروحي بعد فترة القرن السابع عشر، وامتدادها المجالي داخل المغرب وخارجه، وتنامي مواردها الاقتصادية، كان له وقع سلبي على وظيفتها العلمية والتربوية، بحيث تراجعت هذه الوظيفة لصالح الوظائف المادية الأخرى، التي «لم تترك لشيوخ الزاوية مجالاً كبيراً للاهتمامات الروحية، فأصبحوا مجرد حُرَّاس مُؤتمنين على ما ورثوه عن أسلافهم، يديرون شؤون الزاوية، ويعيشون على رصيد الماضي»[13]. كما أن مشاغل التسيير اليومي لشؤون الزاوية لم تعد تسمح للشيوخ بأن يكونوا شيوخاً مُربين ودالين على الله، عبر صحبة المريدين والاحتكاك بهم، والسلوك بهم منعرجات الطريق الصوفي، وإنما أضحت علاقة الشيوخ بالمريدين والأتباع قائمة على أساس تلقينهم الأوراد والأذكار، والإذن لهم في تلقينها في بلادهم لمن يجتمع عليهم من الناس، بل صارت العلاقة بين الطرفين في الفترات اللاحقة «علاقات زبونية صريحة، تقوم على خدمة «الدار السعيدة» مقابل البركة»[14]. وهذا ما أسهم في إفراغ تصوف بعض شيوخ الطرق والزوايا من محتواه الصوفي، فأصبحوا بذلك شيوخ بركة وحسب، يُقصَدون للتبرك أكثر مما يُقصَدون للهداية الروحية[15].

وكان للسلاطين العلويين الأوائل إسهام ملحوظ في دعم الحياة الفكرية وتحفيز الطلبة والعلماء على البذل والعطاء، فقد احتفظت المصادر التاريخية

---

(13) محمد المنصور، «تصوف الشرفاء: الممارسة الدينية والاجتماعية للزاوية الوزانية من خلال مناقبها»، نُشر في ندوة التاريخ وأدب المناقب، منشورات عكاظ، الرباط، ط.الأولى 1989، ص.23.

(14) المرجع نفسه، ص.19.

(15) المرجع نفسه، ص.18؛ انظر أيضاً بعض أعمال محمد المنصور: المغرب قبل الاستعمار: المجتمع والدولة والدين 1792-1822، ترجمه عن الإنجليزية محمد حبيدة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، الطبعة الأولى 2006، ص.275؛ مادة «الوزانية-الزاوية»، ضمن معلمة المغرب، المجلد 22، إنتاج الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، نشر مطابع سلا، 2005.

بمعطيات صريحة عن حصول انتعاش فكري ملموس إبان هذا العصر. ففي رسالته الكبرى إلى السلطان مولاي إسماعيل بتاريخ فاتح ذي الحجة سنة 1096هـ/ 1685م أثنى العلامة أبو علي اليوسي على جهود السلطان مولاي محمد ابن الشريف في إحياء العلم وتشجيع أهله في عهده، عندما قال في حقه: «ثم جاء المولى محمد بن الشريف (أخو سيدنا) فأحيى العلم في بلده، وأعطى الفقهاء وأكرمهم وخالطهم، وحرر أهل البلاد للقراءة في القصبة، فأقام لهم بذلك التحرير مقام العطاء، وتسارعوا حتى أن الرجل المسن من أهل سجلماسة يكتب «الجرومية» في لوحة يقرأها، وكثرت المجالس، وكنا هنالك، حتى أنّا أكثر الأيام لا نذوق طعاماً إلا من الاسفرار لانشغالنا بطلب العلم، وتقلبنا في المجالس طول النهار، فانتفع الناس»[16].

ويُعَدُّ مؤسس الدولة العلوية السلطان مولاي محمد بن الشريف عَلَماً من أعلام الثقافة والفكر في زمنه، إذ يُستفاد من رسائله مع معاصريه الدلائيين والسعديين وأتراك الجزائر أنه كان عالماً مُطَّلعاً، مُلمًّا بمعارف عصره، مُولعاً برواية الأشعار، مشاركاً في علم البيان مشاركة طيبة، مثل جده الحسن الداخل الذي نشره في سجلماسة، ذا دراية واسعة بالتاريخ والأنساب والسير، ومعرفة كبيرة بالسياسة نظراً وتطبيقاً، واطلاع عميق بعلم الجفريات[17].

---

(16) الحسن بن مسعود اليوسي، رسائل، جمع وتحقيق ودراسة فاطمة خليل القبلي، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط.الأولى 1981، ج1، ص ص.145-146.

(17) الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص ص.369-372؛ ص ص.402-403؛ روضة التعريف...، م.س، ص ص.45-46؛ ص.47؛ المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج1، ص ص.197-198؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص ص.17-18؛ ص.26؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص ص.15-18؛ ص ص.24-27؛ سليمان بن محمد الحوات العلمي الشفشاوني، الروضة المقصودة والحلل الممدودة في مآثر بني سودة، دراسة وتحقيق عبد العزيز تيلاني، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط.الأولى 1994، ج1، ص.183-188؛ محمد بن شريفة، «ملامح من شخصية محمد الأول»، في ندوة المغرب الشرقي بين الماضي والحاضر: الوسط الطبيعي، التاريخ، الثقافة، منشورات كلية الآداب

كما كان معتنيا بأهل العلم مُكرِّماً ومُجالساً لهم، سخيًّا جواداً معهم، حتى أنه أعطى للأديب الشهير المتقدم في صناعة الشعر الملحون، أبي عثمان سعيد بن عبد الله التلمساني(ت.1088هـ/ 1677م)، صاحب «قصيدة العقيقة» في السيرة النبوية، نحواً من خمسة وعشرين رطلاً من خالص الذهب، جائزة له على بعض أمداحه فيه[18].

بيد أنه على الرغم من مكانته العلمية المرموقة، لم تكن له مجالس علمية بالمعنى الرسمي المعروف للمجالس العلمية، مثلما كان الشأن بالنسبة إلى مجالس العلم لدى السعديين أو الدلائيين، وذلك «لانشغاله بوضع أسس الدولة، وتوطيد دعائم صرحها، وتمهيد أرجائها، إذ لا يمكن بحال من الأحوال أن يزدهر علم ولا فن ولا ثقافة ولا حضارة في بلاد إلا إذا سادها الأمن والاستقرار وعمتها الطمأنينة والسلام»[19].

وقد سهر خلفه السلطان مولاي الرشيد على إيلاء الأهمية للمجال الفكري خلال مدة حكمه، فمما تطالعنا به المصادر التاريخية في هذا المضمار أنه كانت له اليد البيضاء على العلم ورجاله، يحسن إلى العلماء ويدنيهم منه، ويجري عليهم الإنفاق من بيت المال طول أيامه[20]، ويسهر على دعم الكراسي العلمية بمساجد الحواضر المغربية، وخصوصاً بمساجد حاضرة فاس، وذلك بوقف الأوقاف على تدريس العلم بها، وتخصيص المكافآت الخاصة للعلماء

والعلوم الإنسانية بوجدة، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 2، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1988، ص ص. 325-338.

(18) الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص.426؛ المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج1، ص.197.

(19) آسية الهاشمي البلغيثي، المجالس العلمية السلطانية على عهد الدولة العلوية الشريفة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية، ط.الأولى 1996، ج1، ص.218.

(20) الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص.129.

والمدرسين، زيادة على ما يأخذونه من مستفاد الأوقاف، رغبة منه في تنمية الحياة الفكرية وتنشيطها، كما يرجع له الفضل في إنشاء خزانات علمية، ووقف الكتب عليها، تيسيراً للطلاب في الحصول على كل المظان التي يحتاجون إليها في دراستهم، فقد أنشأ خزانة علمية بفاس الجديد عام 1079هـ/ 1668م، خدمة للعلم وأهله، وهي الخزانة المسماة «الدار البيضاء»، ووقف عليها كثيراً من نفائس الكتب الدينية، كأمهات كتب التفسير والحديث والسيرة النبوية[21].

ولم يقتصر عمل السلطان مولاي الرشيد في المجال الثقافي على الإسهام في إحياء الكراسي العلمية وفي إنشاء الخزانات العلمية وحسب، وإنما تجاوز عمله ذلك إلى تأسيس بعض المؤسسات العلمية، علماً منه أن هذه المؤسسات هي منطلق العلوم ومبعث الفهوم. وهكذا نجده يؤسس مؤسستين علميتين هامتين، وهما مدرسة ابن صالح بمراكش ومدرسة الشراطين بفاس[22].

ففيما يتصل بالمدرسة الأولى، فقد أمر ببنائها بإزاء جامع الولي الصالح الشيخ أبي عبد الله ابن صالح، وقد كانت هذه المدرسة مأوى للطلبة الآفاقيين الذين يؤُمُّون مراكش طلباً للعلوم التي كانت تدرس آنذاك بالجامعة اليوسفية، غير أن هذه المدرسة ليست هي المدرسة الوحيدة التي تأوي الطلبة الآفاقيين هناك، وإنما توجد إلى جانبها مدارس أخرى، لتكون مسكناً للطلبة الغرباء

---

(21) عبد الرحمن ابن زيدان، الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، شركة نوابغ الفكر، القاهرة، ط.الأولى 2010، ص ص.17-18؛ انظر: السعيد بوركبة، دور الوقف في الحياة الثقافية بالمغرب في عهد الدولة العلوية، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية، ط.الأولى 1996، ج1، ص ص.193-200؛ محمد الأخضر، الحياة الأدبية...، م.س، ص.69؛ إبراهيم حركات، التيارات السياسية والفكرية بالمغرب خلال قرنين ونصف قبل الحماية، الدار البيضاء، ط.الأولى 1985، ص.41.

22 الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة...، م.س، ص.56؛ القادري، التقاط الدرر...، م.س، ص.187؛ نشر المثاني...، م.س، ج2، ص.191، 193؛ الفضيلي، الدرر البهية...، م.س، ج1، ص.189؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.41.

الذين يُقبِلون على هذه البلدة، لكونها تعتبر قبلة إشعاع فكري وثقافي في الجنوب، مثلما كانت فاس تعتبر قبلة إشعاع فكري وثقافي كذلك في الشمال. ومن بين هذه المدارس الموازية لها في مراكش نذكر: مدرسة ابن يوسف، مدرسة المواسين، مدرسة الزاوية العباسية، مدرسة باب دكالة، مدرسة القصبة، ومدرسة حم يحة.

وقد استقبلت هذه المدارس آلافاً من الطلاب الوافدين على مراكش بغية الاغتراف من مناهل المعرفة الزاخرة بالجامعة اليوسفية، وقد كان يسمح لهم بالسكن فيها مجاناً، لأنها وقفت لهذا الغرض، كما أن الخبز كان يوزع عليهم مجاناً كل يوم، وكانت لهذه المدارس أوقاف عديدة أسهمت في دعم الحركة الفكرية بها، ويبدو ذلك جليا مما تضمنته «حوالة أحباس» مراكش من معطيات مفيدة في هذا الباب[23].

أما فيما يخص المدرسة الثانية، وهي مدرسة الشراطين بفاس، فتعتبر من أهم ما تركه مولاي الرشيد في الميدان الفكري، فقد أسسها في أوائل شعبان عام 1081هـ/ أواسط دجنبر 1670م، و«بالغ في إتقانها صنعاً، وبذل المجهود في إحسانها وضعاً»[24]، وجعلها في ثلاث طبقات، تشتمل على مائتين واثنين وثلاثين بيتاً، وقبة للصلاة، لكن أخاه السلطان مولاي إسماعيل هو الذي أكملها في عام 1089هـ/ 1678م، وجعل عليها أوقافاً عديدة تعرضت لذكرها الحوالات الحُبُسِية الفاسية[25].

---

23 راجع: حوالة أحباس مراكش، ميكروفيلم الخزانة العامة بالرباط، رقم 119.

(24) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص.191، 193.

(25) عبد الرحمن ابن زيدان، الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، ص ص.13-17؛ السعيد بوركبة، دور الوقف في الحياة الثقافية بالمغرب...، م.س، ج1، ص ص.200-204.

وعموماً، فعلى الرغم من قِصَر مدة حكم السلطان مولاي الرشيد، فإن مناقبه في خدمة العلم وأهله كانت لها أهمية بالغة في ذلك الوقت، فأسهمت بذلك في الدفع بالحركة الفكرية إلى الانتعاش، بعدما كان المغرب قد «تداعت قواعده، وانهدَّت أركان الملك به، فاختل النظام وماج الناس»[26]. ومما يدل على ذلك الانتعاش الفكري في عهده ما شهد به الحسن بن مسعود اليوسي في رسالته الكبرى إلى السلطان مولاي إسماعيل حينما قال: «ثم جاء المولى الرشيد بن الشريف فأعلى مَنَارَه (أي العلم)، وأوضح نهاره، وأكرم العلماء إكراماً لم يُعهَد، وأعطاهم ما لا يُعَدُّ، ولاسيما بمدينة فاس، فَضَحَ مَن قبله، وأتعب مَن بعده، لو طالت مُدَّته لجاءته علماء كل بلدة»[27]، وما قاله الإفراني في حقه بهذا الصدد من أنه «كان رحمه الله مُحِبًّا في جانب العلماء، مُؤثِراً لأغراضهم، مولعاً بمجالستهم، محسناً إليهم حيثما كانوا، وكان جوّاداً سخيًّا، رحل الناس إليه من المشرق فما دونه، وقصده بعض طلبة الجزائر ومدحه ببيتين وهما:

فاض بحر الفرات في كل قطر ... من ندى راحتيك عذباً فراتا

غرق الناس فيه والتمس الفـ ... ـقر خلاصاً فلم يجده فماتا

فوصله بألفين ونصف دنانير...، وفي أيامه كثر العلم وظهر للعلماء أبهة ورياسة، واعتزَّ العلم وأهله»[28].

وكذلك ما أورده القادري من مناقبه الجليلة في دعم الشؤون العلمية في وقته عندما شهد في حقه قائلاً: «ومن شيمه الجليلة ومنحه الجزيلة مجالسة

---

(26) محمد المهدي الفاسي، ممتع الأسماع في ذكر الجزولي والتباع وما لهما من الأتباع، تحقيق وتعليق عبد الحي العمروي وعبد الكريم مراد، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1994، ص.173؛ الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص.396.

(27) الحسن بن مسعود اليوسي، رسائل، م.س، ج1، ص.147.

(28) الإفراني، نزهة الحادي...، م.س، ص.428.

العلماء وإكرامهم، ومباسطتهم بين الملأ وإعظامهم...، ومن مزاياه العظيمة، وعطاياه الضخيمة، وفطره السليمة، أنه كان حيثما دخل بلداً تعهَّد مساجدها ومدارسها، وسأل عن مجالس إقراء العلماء بها، وعمَّن يحضرها، وربما حضر مجلساً لبعض الكبراء، فرأينا في بعض التقاييد أنه حضر مجلس الشيخ اليوسي، وكان يدخل المساجد بنفسه، ودخل فاساً مرة على حين غفلة من أهلها، فدخل للقرويين، وتلك كانت عادته في دخولها، ثم دخل للمدرسة المصباحية، فتعرَّض له الإمام سيدي الحسن اليوسي مع فقيه آخر، فأعطى لكل منهما مائة مثقال، وما اجتمع مع علماء وقته إلا وحضَّ في مجلس اجتماعه معهم على نشر العلم وبثِّه وإتقانه وتحقيقه وتعظيم طلبته...، فأقبل الناس على التعلم والتعليم، وعمرت أسواق للعلم قد عفت منذ قديم»[29].

ومن تواضع السلطان مولاي الرشيد ومحبته في العلم والعلماء ما ذكره أكنسوس وغيره من أنه بعث إلى بعض علماء عصره ليقرأ معه بعض الكتب، فامتنع ذلك العالم وقال قولة الإمام مالك بن أنس رحمه الله المشهورة: «العلم يؤتى ولا يأتي». فكان مولاي الرشيد يتردد لمنزل ذلك العالم بقصد القراءة عليه[30]. وإذا كانت هذه مزية لهذا العالم الذي اقتدى بالإمام مالك رحمه الله، فإنها منقبة لهذا السلطان الذي اقتفى أثر الخليفة العباسي هارون الرشيد في حِلمه وأريحيته.

وعلاوة على عنايته بالعلماء والاهتمام بأحوالهم، أولى عناية خاصة بطلبة العلم، إذ أكرمهم إكراماً جزيلاً، فسنَّ لهم عادة جليلة وهي عادة «سلطان

---

(29) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص ص.193-194؛ التقاط الدرر...، م.س، ص.188؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.56. (نقلاً عن «نشر المثاني» للقادري نصًا ولفظاً).

(30) أكنسوس، الجيش العرمرم...، م.س، ج1، ص.62؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.44؛ المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج1، ص.278.

الطلبة»، التي تعد من العادات الجامعية العجيبة التي امتازت بها جامعة القرويين دون غيرها من سائر الجامعات في العالم الإسلامي، وكانت عبارة عن حكومة صغيرة تقام في ربيع كل عام وتدوم سبعة أيام[31]، يسمح فيها للطلبة بالاستراحة والاستجمام، والإبداع في مجال الكتابة الهزلية والخطابة، ويتمكنون خلالها من تجديد نشاطهم والإقبال على المرحلة الثانية من السنة الجامعية بحماس ورغبة في التعلم، وهي في نفس الوقت مناسبة لتخليد حدث تقلد مولاي الرشيد لزمام الحكم[32]، ولتمتين الروابط بين الدولة وجامعة القرويين في جو من المرح والدعابة[33].

وأولى السلطان مولاي إسماعيل بدوره عناية كبيرة لنشر العلم، فراسل العلماء وحفَّزهم على تسخير الأنفس في سبيل تدريسه وتعميمه لنفع العباد وإحياء البلاد، فمما كتب إلى العلامة الحسن بن مسعود اليوسي ضمن رسالة يُعتقَد أنها كتبت سنة 1096هـ/ 1685م معبراً عن تخوفه من اندثار العلم، وموجهاً اللوم إليه لفراره إلى البادية وهجره لمجالس العلم بحاضرة فاس قوله: «والله إلا فجعنا الغرب في مسألة العلم، وخفنا عليه أن يندثر منه...، ومن قديم الزمان لا تُعرَف العلماء إلا مع الملوك...، فأين تجد السبيل في التباعد والتجافي عن حواضر المسلمين؟...، وأي عذر لك في التباعد عن حاضرتنا؟»[34].

---

(31) انظر: عبد الهادي التازي، جامع القرويين، م.س، ج3، ص. 719.

(32) حسن جلاب، «ازدهار حركة التأليف في فجر الدولة العلوية المجيدة: عبد الرحمن الفاسي أنموذجاً»، في مجلة دعوة الحق، العدد 368، يوليوز 2002، ص. 77.

(33) إبراهيم بوطالب، «العصر العلوي الأول»، م.س، ص. 40. لمزيد من التوسع عن عادة «سلطان الطلبة» بفاس يُرجى الاطلاع على دراسة المؤلف الفرنسي بيير دو سنيڤال:
Pierre de Cenival, «La Légende du juif Ibn Mech'al et la fête du Sultan des Tolba à Fes», in *revue Hespéris*, Tome V, Année 1925, 2eme Trimestre, pp.137-218.

(34) انظر: الحسن بن مسعود اليوسي، رسائل، م.س، ج1، ص ص. 137-160.

وكتب السلطان في 8 شوال من السنة نفسها/ 7 شتنبر 1685م إلى الشيخ محمد بن عبد القادر الفاسي مقارناً بين ما كان عليه مستوى العلم بفاس وما أصبح عليه، ومحذراً من عواقب تراجعه، وداعيا العلماء إلى العمل على إنقاذه قائلاً: «وذلك هو المظنون من داركم، والمعروف من مدينتكم، إذ ما تفتخر فاس على سائر المدن والأقاليم والأقطار إلا بالعلم، حتى أن لو جاءهم عالم بَرَّاني لم يرضوا بعلمه ولم يبالوا به...، وأظن أن العلم تراخت مسألته عندكم، وعطلت معاطاته في بلادكم، حتى أن علي الفلوس رحمه الله حاك علماءكم وطلبتكم واحداً بعد واحدٍ، وكانوا كلهم يتقونه، فليس فيهم من عجزه ولا من قهقره، ولولا أنه وجدنا ملجمين له زاجرونه (كذا) عن شهوة نفسه، لا نطلق له بطرف ولا نغفل، وتحقق منَّا أننا نضرب على حق الله تعالى لكان أفتى للناس بما لا يفتى به، ولخرج للمذهب الأندلسي، وما ردَّه عن ذلك إلا ما رآه منَّا، لأننا والله ما نغفل عن التحظيظ (كذا) على العلم والاعتناء بتدريسه وكثرة معاطاته، ولا تقبل أن ينقل العلم من فاس وهي الموصوفة به أكثر من كل بلاد، فالله الله في الاحتزام على العلم، ثم الله الله في الاحتزام عليه وفي بثه وإفشائه، قبل أن تعضوا عليه الأنامل بالنواجد، ونطلب من الله تعالى أن نكون من السعداء عند الله ولا يندثر العلم في زماننا»[35].

وبعد مضي حوالي عشرين سنة على هذه المراسلة، وتحديداً في 4 رجب عام 1115هـ/ 13 نونبر 1703م، كتب إلى الشيخ نفسه يستفسره عن مجالس العلم التي أضحت قاصرة عن أن تخرج طلبة في المستوى المطلوب علماً وأدباً ودراسةً وفهماً، يمكنهم من تولي المناصب وتحمل مختلف المسؤوليات قائلاً:

---

(35) محمد الفاسي، «رسائل إسماعيلية تنشر لأول مرة» في مجلة تطوان، عدد خاص بمناسبة الذكرى المئوية الثالثة لجلوس المولى إسماعيل على العرش المغربي، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي بالرباط، معهد مولاي الحسن للأبحاث المغربية الأندلسية، تطوان، 1962، ص.38.

«ومجالس العلم التي سمعنا حديثها يتلى، والثناء عليها يكرر ويجلى، وددنا والله أن لو رأينا لها نتائج، لأن لنا بها شغفاً، ولنا فيها حاجةً بل حوائج، فذِكْرُك اعتكافك على طلب العلم وطول لبثك ومكنك في تحصيله وتدريسه، وشهرتك بأخذ الحظ الوافر من غامضه ونفيسه، وانتحالك له من لَدُن كنتَ ولَدُن نشأتَ، أمرٌ مسلَّمٌ صدقتَ، وصدقناك فيما أثنيتَ على نفسك من ذلك، وباعُك في العلوم لا يجحد، ولا يتمارى فيه من الخاصة والعامة أحد، ولكن أروني أين هؤلاء التلاميذ والطلبة والمدرسين الذين جنوا ثمارها، ولبسوا ديباجها أو أطمارها...، فطالما استقصينا الخبر والبحث عمن حصل علماً، أو أدباً جمّاً، وبرز في فنون العلم روايةً ودرايةً وفهماً ودرساً ومطالعةً، وتضلّع فصاحةً وخطابةً وهمةً وبراعةً وبلاغةً، من أبناء هذا العصر، ممن تخرج عليك ومن مجلسك أو مجلس غيرك من المدعين العلم المتفقهين في الدين، ليظهر للناس بعلمه ونجابته، نقربه من مجلسنا للانتفاع به والأخذ عنه والاستفادة منه، كلاً والله ما وجدنا مَن يكون بهذه المثابة ولا على هذه الصورة كما كان السلف رضوان الله عليهم، إذ لم نجد مثل هذا ولم نسمع بخبره، ولا بشرنا بأحد من نجباء الطلباء الموثوق بعلمهم ونجابتهم، والمحتاج إليهم لأجل تهذيبهم وقليل ما هم، ولا كان اهتمامنا دائماً إلا من عدمهم وعزة وجودهم في زماننا هذا، مع كثرة شغفنا بحب العلم وأهله، ويعلم الله تعالى أنّا ما قصّرنا في التحريض ولا تعامينا عن الإرشاد إلى طلب العلم والاشتغال به في عامة مجالسنا وخاصتها وظاهرها وباطنها، نسأله سبحانه أن يثيبنا على ذلك...، وبالجملة العالم العامل المنتفع به في علمه وديانته ونصحه ومحبته مثلك اليوم غريب ومهضوم إذا لم يسمع منه عند البعيد أو القريب»[36].

---

[36] المرجع نفسه، ص ص. 58-59.

وفي الموضوع ذاته وجّه إلى علماء فاس رسالة مؤرخة في 15 جمادى الثانية عام 1125هـ/ 9 يوليوز 1713م نصحهم فيها بتحمل مسؤوليتهم الدينية في إقراء العلم والترغيب فيه قائلاً: «فاجتهدوا في تعليم العلم لأهله، واغتنموا ما ورد في فضله، ورغّبوا فيه بالقول والعمل، لتحمدوا عاقبة ذلك عند حلول الأجل»[37].

ولم يتردد السلطان مولاي إسماعيل في توجيه اللوم والعتاب لهؤلاء العلماء لما بلغه من تقصيرهم في القيام بالواجب التعليمي، ومراده من ذلك هو حملهم على المثابرة والاجتهاد بالترهيب والترغيب، لكي تحقق الحركة الفكرية في عهده المستوى المنشود من التقدم والازدهار: «وأنتم علماء المسلمين وأئمة الدين طرق سمعنا أنكم اشتغلتم باللذات واتبعتم الشهوات، واتبعت العامة والخاصة طريقكم، وسلكوا سبيلكم، وبلغني أنه حصل منكم تقصير في التعليم حتى كاد أن يضيع العلم من فاس، وهي أمُّ مدن المغرب فيكون في غيرها أضيع، فنأمركم أن ترجعوا لما كنتم عليه من الاجتهاد، ونفع الحاضر والباد، واعملوا بما ينفعكم يوم المعاد»[38].

وللرفع من مستوى التعليم خصص لهم ولسائر الطلبة عطايا جزيلة من بيت المال: «وستعمكم منّا عطايا تعم المعلم والمتعلم متبوعة بغيرها من غير ألم الانتظار والإبعاد، ولا تسويف ولا تخصيص زيد أو عمرو...، من ظهر منه الجد في المطلوب والمراد أخصصه بصلات وزيادة رفع القدر، وينال مرغوبه في كل أمره، وتحمد عاقبة اجتهاده في السر والجهر، ومن بقي على تقصيره ولم يراع كتابنا ولا أمره تركناه على حاله ولا نراعيه في أقواله ولا أفعاله»[39].

(37) عبد الرحمن بن زيدان، المنزع اللطيف في مفاخر المولى إسماعيل ابن الشريف، تقديم وتحقيق عبد الهادي التازي، مطبعة إديال، الدار البيضاء، ط. الأولى 1993، ص. 105.

(38) المرجع نفسه، ص. 106.

(39) المرجع والصفحة نفسها.

وقد حققت هذه الرسالة التوجيهية أهدافها المنشودة، إذ عمل رجال العلم بما فيها، وهزت نفوسهم لعقد مجالس القراءة والتدريس بالمساجد والمدارس بشكل مكثف، ويتضح هذا من جواب علماء فاس للسلطان مولاي إسماعيل قائلين له: «وعمرنا المجالس بالإقراء بُكرة وعشية، وظهر العالم والمتعلم بفضل مولانا في الأقطار المغربية، خصوصاً هذه الحضرة الفاسية»[40].

وعندما بلغه جواب هؤلاء العلماء، وصلهم وبالغ في إكرامهم والإحسان إليهم، وجعل ذلك على حسب مراتبهم العلمية، ورسمه في الدفاتر الرسمية[41].

ثم كتب لسائر البلدان بمثل ما كتب به لعلماء فاس، و«أمر بتفقد أحوال الصبيان في المكتب، وأجرى عليهم جرايات، وبلغ كل معلم ولو كان بالبادية الأرب، وأسقط الكلف عن والد كل من ظهرت نجابته في البدو والحضر، وأظهر فضلهم لكل قاص ودان، فتنافس الناس في الأقطار المغربية في ظهور العلم حتى علا وانتشر، وعمرت المداريس، وكثر فيها وفي سائر المساجد التدريس»[42].

وهكذا، بفضل اعتناء هذا السلطان بالعلم وبأهله، وحضه على نشره، وإنفاقه الأموال الوفيرة في هذا السبيل، «حُيِيَ العلم في زمنه، وأزهرت رياضه، وتفجرت حياضه، وظهرت الفنون الغريبة، والفهوم العجيبة، وذلك بعد أن درست معالمها»[43].

فمن مظاهر إحياء العلوم في عهده ما أورده الإفراني في «روضة التعريف» من إشارات واضحة في هذا الصدد حينما قال: «وقد حدّثنا غير

---

(40) المرجع نفسه، ص.107.

(41) المرجع نفسه، ص.79.

(42) أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج7، ص.311.

(43) عبد الرحمن بن زيدان، المنزع اللطيف...، م.س، ص.110.

واحدٍ ممن طعن في السن من أشياخنا قال: كنا في زمن الشبيبة نطلب العلم ونسأل عن مسائله، وخصوصاً العلم المعقول، فلا نجد من يتقن مسائله على صورتها، ولا نُلفي مَن له تضلعٌ في ذلك، بل كانت الأرجوزة المسمّاة بـ«السلم المرونق» لا يعرفها بفاس إلا رجل أو رجلان، فلما مهّد الله لهذه الدولة الأكناف، وأسمى قدرها وأناف، تدفقت على الناس العلوم، وذلّت صعاب الفنون والفهوم، حتى عاد صغار الطلبة يعرفون فنوناً عديدة، ويكون لهم فيها عارضة مديدة، وقد تخرج في هذه المدة السعيدة جماعة من الأعلام، لهم القدم الراسخ في العلم، واليد الطولى في الإتقان، وألّفوا تآليف حسنة...، وكل هؤلاء الذين أشرتُ إليهم لهم من العارضة ما يتكلمون به مع الأقدمين، ويقبلون من كلامهم ويردُّون...، وما من علم من العلوم إلا وألّف فيه علماء هذه الدولة السعيدة، وأبدأوا فيه وأعادوا، وعثروا على الغوامض التي لم يعثر عليها من مضى. وقد تلقيتُ من غير واحدٍ أن القبيلة كانت قبل هذه المدة لا يوجد فيها إلا طالب واحدٌ أو لم يوجد، وربما احتاج أهل مدشر أو دوار إلى مَن يقرأ لهم رسالة، فلا يوجد من يحسن لهم ذلك، حتى يرحلوا المسافة البعيدة لطالبٍ يُذكَر لهم، والآن كل مدشر ودوار بل كل خيمة فيها طالب، ولم يبق التفاخر بين الطلبة اليوم إلا في قراءة السبع أو العشر، وأما مجرد حفظ آيات القرآن فحملته اليوم لا يُحصَون كثرة، والحمد لله حق حمده، وأما آلات العلم وجمع الكتب ونفائس الذخائر فله في ذلك نصره الله الهمة البالغة والرغبة السابغة...، وقد جمع من الدفاتر ما يحيِّر العاقل»[44].

ومما يبرز اهتمام السلطان مولاي إسماعيل بالعلم وأهله أنه كان يبحث عمّن أراد من العلماء أن يختم كتاباً من الكتب المعتمدة في التدريس فيواسيه،

---

[44] الإفراني، روضة التعريف...، م.س، ص ص.82-83.

ويصل أهله، ويمنحه ما ينفقه في طعام الختمة، ويجيز الخادمين لهم بالجوائز السنية[45].

ومن أبرز الأمثلة على ذلك، ما ذكره ابن الحاج في «الدر المنتخب»، من أن شيخ الجماعة بفاس العلامة محمد بن أحمد المسناوي الدلائي، حين ختم كتاب «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» للقاضي عياض، بحضور جمع من العلماء وأرباب الدولة والوجهاء والخليفة بفاس العليا، أُنشدت قصائد في مدحه، منها قصيدة الأديب علي مصباح الزرويلي، «فأعطاه السلطان على هذه القصيدة كسوة ومائة مثقال، وهي في ذلك الوقت غاية الإعطاء وبلوغ الآمال»[46]، وأن الفقيه المدرس محمد المشاط القاسي، لما أراد ختم «مختصر خليل»، نوّه به مولاي إسماعيل، و«أمر كل من كان من الجانب العالي بفاس أو بفاس الجديد أن يحضر الختم وقال: لو كنت هنالك لحضرت مجلسه...، وأعطى للفقيه أموالاً للطعام، وهيّأ له الأمور العظام، وأعطى أرباب القصائد عطايا سَنِيَّة عطاء أهل الكمال»[47].

والأمر نفسه كان يفعله السلطان أثناء ختم تفسير القرآن الكريم. فقد أورد القادري وغيره أن مولاي إسماعيل استدعى في 5 جمادى الأولى من عام 1100هـ/ 25 فبراير 1689م فقهاء فاس لحضور ختم تفسير القرآن بمكناس، عند قاضيه العلامة أبي عبد الله محمد بن الحسن المجاصي، فحضروا الختم في قبة من دار السلطان، وهيّأها لهم بالبساط والفراش الرفيع، وواساهم كلهم بالدراهم، وأكرمهم بأنواع الأطعمة[48].

---

(45) عبد الرحمن ابن زيدان، المنزع اللطيف...، م.س، ص. 78.

(46) أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج7، ص ص. 220-222.

(47) المصدر نفسه، ج7، ص ص. 224-225.

(48) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص. 357؛ التقاط الدرر...، م.س، ص. 240؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص. 70؛ أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج6، ص. 263.

وقد وصل حرصه الشديد على تشجيع المجال العلمي إلى حد منع بعض المدرسين من السفر لأداء فريضة الحج حتى لا يضيع طلبة العلم في دراستهم طيلة مدة سفر شيوخهم للديار المشرقية، فقد أشار صاحب «تحفة الإخوان» أن السلطان مولاي إسماعيل لما سمع بسفر الفقيه محمد بن عبد الرحمن ابن زكري الفاسي للحج أمر عامله على فاس أبو علي الروسي بردّه ليقرئ الناس العلم بفاس، فردَّه من «سيدي علي بن مسامح» قرب تلمسان وهو في الطريق إلى الحج رفقة الركب الفاسي، ولم يحج حتى أفضت الخلافة إلى السلطان مولاي عبد الله بن إسماعيل عام 1141هـ/ 1729م[49].

وعلى الرغم من الانشغالات السياسية المكثفة للسلطان مولاي إسماعيل من أجل ضبط الأمن والاستقرار في البلاد، فإن ذلك لم يصرفه عن الاهتمام بشؤون الثقافة والفكر، وتوفير الكتب الضرورية للتفقه في الأمور الدينية والمعرفية. فعندما طلب منه الإسبان عام 1101هـ/ 1690م تسريح مائة من أسراهم، اشترط عليهم إطلاق سراح خمسمائة أسير مسلم وتسليم خمسة آلاف كتاب من كتب الإسلام الصحيحة المختارة المحتجزة بخزائنهم بإشبيلية وقرطبة وغرناطة، يختارها رئيس الوفد المغربي القائد علي بن عبد الله الريفي[50]. وربط الاتصال مع الفرنسيين لاسترجاع جزء من المخطوطات القابعة في مكتبات فرنسا، فأوفد سفيره عبد الله ابن عائشة إلى باريس لمحاورة

---

(49) حمدون الطاهري الجوطي، تحفة الإخوان...، م.س، ص ص.257.

(50) محمد بن عبد الوهاب الغساني الأندلسي الفاسي، رحلة الوزير في افتكاك الأسير، تقديم وتحقيق نوري الجراح، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط. الأولى 2002، ص.26، 84؛ القادري، نشر المثاني، ج3، ص.173؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.73؛ الكتاني، سلوة الأنفاس...، م.س، ج3، ص.365؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج2، ص.65.

الملك الفرنسي لويس الرابع عشر في هذا الشأن[51]. كما ضمّت خزانة الكتب التي كانت له بمكناس -والتي كانت رهن إشارة العلماء والطلبة- ما يقدر باثني عشر ألف مجلد، حتى قيل إنها «حوَتْ...من التصانيف، وجمعت من أنواع الدفاتر وأسماء التآليف، ما لم تحْوِه خزانة بغداد، ولا علق بذهن الداني الأستاذ»[52].

واهتم السلطان مولاي إسماعيل كذلك بوضع الفهارس للكتب بخزائن الحواضر الكبرى خدمةً لرواد القراءة وطلبة العلم والمؤلفين. وقد كانت هذه الفهارس مصنفة حسب العلوم والفنون، فمنها ما هو خاص بالمصاحف، ومنها ما هو خاص بالتفسير، أو القراءات، أو كتب الحديث، أو التصوف، أو الفقه، أو التاريخ، أو علم الكلام، أو المنطق، أو الأصول، أو التوقيت، أو الحساب، أو الطب، وغير ذلك من العلوم[53].

واعتنى أيضاً بعملية نسخ المؤلفات الأدبية والفقهية النفيسة، وجعلها في متناول طلبة العلم. ففي عام 1099هـ/ 1688م «بعث السلطان بإزعاج الناسخين من فاس، فأشخصوا إلى مكناسة -وهم نحو أربعين- بقصد نسخ أربعة وعشرين سفراً من العنترية والفداوية والأزلية وما يتصل بها من أخبار الشجعان...، وفتاوى المعيار وغيره...، وطلب الكُتّاب بما يكون، كالتورية موجهاً، وأعدُّوا الكاغيط، والألوان العديدة، والذهب المحلول، وما يخص

(51) أحمد شوقي بنبين، «شغف الشرفاء العلويين بالكتب والمخطوطات»، في مجلة دعوة الحق، العدد 368، يوليوز 2002، ص.73.

(52) عبد الرحمن ابن زيدان، الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، ص.43؛ محمد المنوني، «دليل القصبة الإسماعيلية بمكناس»، في مجلة دعوة الحق، العدد 4، السنة العاشرة، ذو القعدة 1386هـ/ مارس 1967م، ص ص.108-109.

(53) عبد الهادي التازي، جامع القرويين...، م.س، ج3، ص.668.

كل كاتب، ومن لم يكتب المبسوط يملي ويصلح الأقلام والمداد وغير ذلك، فاستنسخ ذلك في أيام قلائل»(54).

وقد أسهبت الدراسات المعاصرة في الحديث عن الأيادي البيضاء لهذا السلطان في خدمة العلم وأهله، وذلك بإجراء الأوقاف على الكراسي العلمية، وتأسيس الكتاتيب القرآنية مع الوقف عليها وعلى المدارس العلمية، والوقف كذلك على القراء ومعلمي الصبيان، وتحبيس الكتب على الخزانات العلمية بكل من فاس ومكناس...(55).

وعلاوة على كل هذه الجهود الحثيثة لخدمة العلم والمعرفة في أيامه، يجب أن لا يعزب عن بالنا أن مولاي إسماعيل كان -على الرغم من انشغالاته الكثيرة بأمور الحكم كما مرّ آنفاً- شغوفاً بمطالعة أمهات الكتب في شتى ضروب الفنون المعرفية، فقد كان «من عادته أن يسرد عليه كل يوم فصل من كتاب إلى أن يختمه ويبتدئ كتاباً آخر، وكل ما مرّ على أذنه من الحكايات الرائقة والأخبار المستظرفة لا ينسى منها شيئاً، بل يستدل بذلك في مواضع الاستدلال، ويفصل بواسطتها عقود ألفاظه البليغة، ولم ير الناس أحفظ منه ولا أثبت ذهناً ولا من يقاربه في سيلان الذهن وجودة القريحة، وله من المحاضرات مع كتّابه والمباسطة معهم في القطع الأدبية ما يخجل قطع الرياض، ويزري بفتور الحدق المراض»(56).

---

(54) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.69.

(55) السعيد بوركبة، دور الوقف في الحياة الثقافية بالمغرب...، م.س، ج1، ص ص.207-264؛ رقية بلمقدم، أوقاف مكناس في عهد مولاي إسماعيل، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية، ط. الأولى 1993، ج1، ص ص.207-240؛ ج2، ص ص.379-383؛ وص ص.413-426.

(56) الإفراني، روضة التعريف...، م.س، ص.83؛ عبد الرحمن ابن زيدان، المنزع اللطيف...، م.س، ص.113.

وقد طلب من أدباء عصره في سنة 1123هـ/1711م أن يُذيّلوا على البيت الذي يقول فيه الشاعر:

وجرَّبتُ الأمور وجرَّبتني ... كأني كنتُ في الأمم الخوالي

فأنشدوا في ذلك مقطوعات كقطع الرياض[57]، من ذلك قصيدة أنشدها الفقيه الأديب أبو حفص عمر بن الحسن بن علي الحراق الحسني على لسان السلطان، وذلك بعد فتح العرائش، فمنحه جائزة سنية، وخلع عليه خلعة حسنة[58].

وكان مولاي إسماعيل عارفاً بأمور الفقه، وحاذقاً في مسائل الأنساب، فكان إذا أشكل عليه حكم مسألة من المسائل يراجع علماء العصر فيه «مع أن له من الفهم الثاقب والعقل الراجح ما يحير عقول العلماء، وكثيراً ما تدور بمجلسه غرر المسائل، فإذا تكلم فيها أبهت الحاضرين، وأذهل المتكلمين، وأما...معرفة الأنساب فهو ابن بَجدتها، والعارف بدسائسها، يعرف القبائل العربية والشعوب البربرية، ويميز كل واحد بقعدوده، ولم يكن في وقته أعرف منه في الأنساب، كأنما جمعت له في صعيد واحد، وهو ينظر إليها نظرة واحدة»[59]. كما كانت له اليد الطولى في علوم الحديث والتاريخ والسير، «وبلغ في ذلك الغاية القصوى...، حتى كان علماء عصره يُسألون في مجلسه عن نسب أحد من الصحابة أو وقيعة وقعت أو منقبة فلا يوجد معهم علم في ذلك، فيفيدهم بفوائد لم تكن عندهم ببال، وإذا سُئلوا عن أمر في التاريخ ولم يحضر لهم جواب... يُجيب عن ذلك بلا إمهال، حتى كان علماء وقته يُقرُّون له ببلوغه

---

[57] الإفراني، روضة التعريف...، م.س، ص.84.

[58] الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.92؛ أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج6، ص.32.

[59] الإفراني، روضة التعريف...، م.س، ص.81.

في ذلك غاية الآمال»[60]. ولذلك قيل في هذا المعنى: «عقول الملوك ملوك العقول»[61].

وكان ولده الأمير مولاي محمد العالم(ت.1118هـ/ 1706م) «ماهراً في العلوم، كالنحو والبيان والمنطق والكلام والأصول، وله مشاركة في علوم أخرى، وتُذكَر له تآليف، وكان حريصاً على مجالسة العلماء ومخالطتهم، يبالغ في تعظيمهم وإكرامهم»[62]، كما كان يُكرِّم أولادهم ، ويُراعي آباءهم، ويسأل عنهم. ومثال ذلك ما ورد في الظهير الذي كتبه لأولاد شيخه العلامة عبد السلام بن الطيب القادري من الالتزام الصريح بتنفيذ الصلات والعطايا المقررة لهم قائلاً: «وما كنا وعدناكم به إذا تقرر عندنا صلاح حالكم، واشتغالكم بما يعنيكم، واقتصاركم على طريقة أبيكم، فإنه يصلكم منا وزيادة، وإذا لم نبعثه لكم دفعة نبعثه لكم منجماً، وذلك لوجه الله تعالى، والنسبة النبوية التي جمعتنا، والمحبة الأكيدة التي كانت بيننا وبين والدكم المرحوم»[63].

وفضلاً عن تبحره في العلوم الدينية، يُعرف عن الأمير مولاي محمد بن إسماعيل نبوغه الواضح في العلوم اللغوية والأدبية، إذ يذكر مترجموه أنه كان «ينتحل الشعر، وتهزه أريحية الأدب»[64]. فحينما كان واليا على بلاد درعة، وتشوَّف إلى مدينة فاس وإلى شيخه أبي عبد الله محمد بن أحمد المسناوي الدلائي، أنشأ قصيدةً وبعث بها إلى شيخه المذكور، تدل على باعه الكبير في المنظوم والمنثور، قال في مطلعها:

---

(60) أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج6، ص ص. 30-31.

(61) الإفراني، روضة التعريف...، م.س، ص. 82.

(62) المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج1، ص. 290.

(63) أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج7، ص. 29.

(64) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج3، ص. 169.

ألا ليت شعري هل أسرحُ ناظري ... وللأنس إقبالٌ بوادي الجواهرِ
أمتّعُ طرفي في رياضٍ أريضةٍ ... وأقطف أزهاراً بها كالزَّواهرِ

إلى أن قال:

لك الله من إلفٍ بدرعة جسمُهُ ... وقلب بفاس في قدامة طائرِ
تراوحُه الأشواقُ في كل ليلةٍ ... فما بين مَزُورٍ هواهُ وزائرِ

إلى أن قال أيضاً:

إلى شيخنا الأسمى السَّمي محمد ... إلى الماجد الأرضى الكريم العناصرِ
وأودعها الود الصميم وإن نأت ... بيَ الدارُ عن بحرٍ من العِلم زاخرِ
ولله ما يشكو الفؤاد من النوى ... ولله ما تطوي بطون الدفاترِ
وإذا ما ذكرتُ العهدَ واشتقتُ لِلِّقا ... جعلتُ فؤادي بين أضلع صابرِ

إلى أن ختمها قائلاً:

حنانَيكَ هاضَ القلبَ سهمُ ابنِ مُقلة ... فأدمى فهل تروي حديث ابن جابرِ
عليك سلامُ الله ما شاق شيقاً ... بريق وما لاح الضياءُ لناضرِ[65].

---

[65] انظر القصيدة كاملة عند: أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب، ج7، ص ص.32-34؛ المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج1، ص ص.290-291؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج4، ص ص.78-79.

فأجابه شيخه الممدوح بقوله:

خليلي عج بالرّكب من أم عامر — وعرج على كثبان نجد وحاجرِ
وسل واكفات الدمع فوق محاجري — أثار الغضا في القلب أم أم جابرِ

إلى أن قال:

ديار بها رُوحي ورَوْحي وراحتي — وقلبي وريحان الفؤاد وناظرِي
سليل أمير المؤمنين وعلقه — محمد محمود السجايا العواطرِ

إلى أن قال:

ولا عيب فيه غير أنه حازم — وحامي الذمار ملجأ للقواسرِ
وعالم أهل البيت فخر سُراتهم — وتاج وسيف الدين عند التشاجرِ
وقاعدة التحصيل أنك فاضلٌ — إمامٌ همامٌ مركز للدوائرِ
وقد كانت الأيام تجمع شملنا — فهل عودة للوصلِ يا خيرَ شاكرِ

إلى أن ختمها بقوله:

عليك من الرحمان صوب تحيةٍ — مبشرة بالوصل من أم عامر[66].

---

[66] عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج 4، ص. 79.

ومن شعره كذلك، أبياتٌ خاطب بها أخاه الأمير مولاي زيدان أيام خرويه معه بتارودانت:

أبلـغِ الزيـدانَ عنّـي آيـةً ... فَسُيُوفُ العدل تَشفي ذا الغلـلْ
كـم لنـا يـا ابنَ العُلا مِن وقعةٍ ... كـانَ مِنّـا الفضلُ فيهـا لَـوْ عَـدَلْ
خَصْحَصَ الحقُّ ولاحتْ شمسُهُ ... وزمـانُ الغَـيِّ ولّى وانخـذلْ
وزمـانُ النـصرِ قـد آنَ ولمْ ... يَبـقَ إلا الجِـدُّ قـولاً وعمـلْ[67]

ومن ذلك قوله مرحّباً بصديقه الحميم الفقيه العالم الأديب عبد الله بن محمد العلوي الشنكيطي في إحدى قدماته على والده السلطان مولاي إسماعيل بمكناس:

مكناسـة الزيتـون فخراً أصبحت ... تزهـو وترفـل في مـلاء أخضر
فرحـاً بعبـد الله نجـل محمـد ... قاضي القضاة ومن ذؤابة معفر[68]

وكتب له أخوه الأمير مولاي الشريف صدراً من رسالة سيف الدولة علي ابن حمدان، خاطب بها أخاه ناصر الدولة الحسن ابن حمدان:

رضيتُ لك العليا وإن كنتَ أهلَها ... وقلتُ لهم بيني وبين أخي فرقُ

(67) انظر: المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج1، ص.290؛ أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج7، ص.34؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج4، ص ص.79.

(68) عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج4، ص ص.77؛ محمد الأخضر، الحياة الأدبية...، م.س، ص.151.

ولم يــكُ بي عنهــا نُكــولٌ وإنــما تجافيــتُ عــن حقــي إذا عُـرف الحـق

أما كنتَ ترضى أن أكـون مُـصَلِّياً[69] إذا كنـتُ أرضى أن يكـون لـك الـسَّبْقُ

فطلب مولاي محمد من شيخه أبي عبد الله المسناوي المذكور أن ينوب عنه في الجواب، إذ كان من الوافدين عليه حينئذ، فقال على لسانه:

بلى قـد رضيتُ أن تكـون مُجَلِّياً[70] ويتلـو نـداكم في العـلا مـن لـه الـسَّبْقُ

ومـا لِي لا أرضى لــك المجـدَ كلَّــه وأنـتَ شـقيقُ الـنفس إن عُـرف الحـقُّ

ولكن ذوو الضِّغْنِ انتحوا ذات بيننا فغادرهــا إفــسادهم وبهــا رَتْــقُ[71].

لقد أسهم مولاي محمد العالم بحظ وافر في الحياة الفكرية بمنطقة سوس خلال مدة ولايته هناك، إذ «قرَّب إليه علماء هذه الناحية، وأغدق عليهم من ضروب التشجيع والتكريم، فصار نصير الأدب بينهم، وباعث نهضة أدبية كانت جذوتها قد خمدت في تلك البلاد منذ نهاية عصر المرينيين»[72]. فأخذ يستقبل في قصره بتارودانت الشعراء الذين تقاطروا عليه من جميع أرجاء سوس، ينشدونه ما نظموا فيه من قصائد، فكانت لا تعجبه ولا يرْفع لها رأساً، إلى أن وفد عليه ثلاثة من كبار الأدباء وهم إبراهيم السكتاني، ومحمد بن الحسن الأيلالني، ومحمد بن عبد الله الزدوتي، وكلهم متخرجون من القرويين بفاس، متوسعون في ميدان الأدب، لا يجاريهم فيه من علماء سوس وأدبائها،

---

(69) المصلي هو الثاني من الخيل في الحلبة.

(70) المُجلي هو الأول من الخيل في الحلبة.

(71) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج3، ص ص.169-170؛ أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج7، ص ص.34-35؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج4، ص.80.

(72) محمد الأخضر، الحياة الأدبية...، م.س، ص.149.

فكَوَّنوا تحت رئاسة الأمير العالم شبه منتدى يعقدون فيه جلسات أدبية ممتعة، وقد جمعت هذه المجالس الأدبية في كتاب بعنوان «نفحات الشباب»، وحُرِّرت بأسلوب رشيق أنيق، يدل على مدى تقدم الأدب آنذاك في ذلك الإقليم الجنوبي من المغرب[73]. وقد أورد محمد المختار السوسي نماذج من تلك المجالس في مؤلَّفه «سوس العالمة»[74].

إضافة إلى آثاره الشعرية، ترك الأمير العالم آثاراً نثرية، منها «حاشية على تسهيل ابن مالك»[75]. و«رسائل» محررة في مناسبات، أجلها رسالته إلى كبير وزراء والده أبي العباس أحمد بن الحسن اليحمدي، التي يعبر له فيها عن امتنانه العميق لقيامه بالثناء الجميل عليه، والدفاع عنه في حضرة السلطان، ودحض الاتهامات والأقاويل التي ألصقها به خصومه ووشاته[76].

وكان ولده الأمير مولاي الشريف على قدم أخيه محمد العالم في العلم والأدب، فقد وصفه صاحب «رحلة الوافد» بأنه «فقيه جليل، وعالم وعلامة نبيل...، بلغ الغاية في العلم والفقه والحديث والتاريخ والتعديل وصنع الفلاسفة ودرجة التأليف وصناعة علم العروض، وتفنن في علوم شتى وغير ذلك، حتى يقال فيه ابن زمانه، فلله دَرُّه»[77].

وبعد وفاة مولاي إسماعيل بذل ولده السلطان مولاي عبد الله جهوده للنهوض بالمجال الثقافي في أيامه، فمن إنجازاته العلمية تجديده مجموعة الكتب التي كان مولاي إسماعيل قد كلف وزيره أحمد بن الحسن اليحمدي بجمعها، وتشتمل على عشرة أجزاء في مختلف العلوم، لكل منها مقدمة في

(73) المرجع نفسه، ص ص. 149-150.

(74) محمد المختار السوسي، سوس العالمة، مطبعة فضالة، المحمدية، 1960، ص ص. 75-77.

(75) عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج4، ص. 77.

(76) انظر نص هذه الرسالة عند: أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج7، ص ص. 31-32؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج4، ص ص. 80-81.

(77) عبد الله بن إبراهيم التاسافتي، رحلة الوافد...، م.س، ص ص. 89-90.

ترجمة أحد العشرة المبشرين بالجنة من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ووقفه مئات الكتب النفيسة على خزانة مسجد القرويين وعلى غيرها من خزائن المعاهد العلمية، فضلاً عن دعمه للكراسي العلمية، وتأسيسه لبعض المدارس بفاس[78].

وبتولي ولده السلطان سيدي محمد بن عبد الله مقاليد الحكم، عرفت الحياة العلمية ازدهاراً ملحوظاً في شتى أصناف العلوم، وخصوصاً علوم الشريعة. وقد أثنى الكثيرون على مجهوداته في الرقي بالشؤون العلمية والتعليمية، وعدّدوا مناقبه في تكريم العلماء ورعاية أحوالهم. فقد ذكر القادري في «نشر المثاني» أنه لما قدم من مراكش إلى فاس عقب بيعته سنة 1171هـ/ 1757م «جمع علماء فاس واستدعاهم لمجلسه قرب داره، بل أدخلهم إليه لداره، وتكلم معهم في مسائل علمية، وباحثهم وذاكرهم في مسائل كثيرة من أنواع العلوم، وأوصاهم على التحصيل من الاستفادة والإفادة»[79]. وقال في حقه بأنه «كان...في سائر العلوم بحراً لا يُجارى، وفي التحقيق لا يُسارى ولا يُبارى، وقد جمع من المعارف والمعالي ما أبقى به العلماء دونه، فكملت له بذلك شموسه وأنواره»[80].

ومما رواه الأمير مولاي عبد السلام عن سيرة والده السلطان سيدي محمد بن عبد الله مع العلماء قوله: «كان والدي...يجلب العلماء لحضرته

(78) عبد الرحمن ابن زيدان، الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، ص.61؛ محمد الأخضر، الحياة الأدبية، ص ص.74-75؛ السعيد بوركبة، دور الوقف في الحياة الثقافية بالمغرب...، م.س، ج1، ص ص.275-294؛ عبد الحق ابن المجذوب الحسني، الحالة الاجتماعية بفاس في القرن الثاني عشر الهجري من خلال الحوالة الإسماعيلية، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دار أبي رقراق، الرباط، الطبعة الأولى 2006، ج1، ص.190، 320، 324؛ ج2، ص ص.192-193.

(79) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج4، ص.131.

(80) المصدر نفسه، ج4، ص.125.

السعيدة...، ويحث على تعليم العلم في سائر القرى والمدن، ويكرم الأعلام...، وهو...مشارك في جميع الفنون العظام، قد وسع أهل العلم إنعاماً وإحساناً، وعطاء وامتناناً، يُعلي مجالسهم، ويستخرج نفائسهم، ويكثر جوائزهم، ويقضي حوائجهم، وله مع الفقهاء مذكرات ومحادثات في سائر الأيام، ومر الدهور والأعوام، فيلقي عليهم من المسائل المشكلات في الحديث والسير والأخبار وضروب من الفنون العربية، ونكت من المقطعات الأدبية، فلا يهتدون إليها إلا بعد الاطلاع، وسواء في ذلك ذو العارضة أو قصير الباع»[81]، إذ «كانت له اليد الطولى في جميع ذلك، وكان يحصل له النشاط التام بالمذاكرة في العلوم، وكثيراً ما يقول لهم على سبيل التأسف: والله لقد ضيعنا أعمارنا في البطالة واللهو في حال الشبيبة»[82]. وإلى هذا المعنى ذهب أيضاً محمد المشرفي في «الحلل البهية»[83]، وأحمد بن خالد الناصري في «الاستقصا»[84]، وغيرهما.

وقد أُعجِب المؤرخ أبو القاسم الزياني كثيراً بالمنزلة الفكرية الرفيعة لهذا السلطان فذكر أنه «كان نسَّابة إخباريًّا حافظاً لأيام العرب ووقائعها، حافظاً للسيرة والحديث لا يجارى ولا يبارى...، وكان له وَلَعٌ بسرد كتب التاريخ والحديث، وكاد أن يحفظ ما في كتاب «الأغاني» من كلام العرب وأشعارها ونوادرها وأشعار المولدين وشعراء الإسلام»[85]، بل إنه «كان يفتي في النوازل العظام، بحضرة جلة أعلام، ويأتي بما يبهر العقول، من المعقول والمنقول»[86]،

---

(81) عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.185.

(82) محمد بن علي دنية، مجالس الانبساط بشرح تراجم علماء وصلحاء الرباط، مطابع الإتقان، الرباط، ط.الأولى 1986، ص.123.

(83) المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج2، ص.20.

(84) الناصري، الاستقصا...، م.س، ج8، ص. 66.

(85) الزياني، الترجمانة الكبرى...، م.س، ص.63.

(86) الفضيلي، الدرر البهية...، م.س، ج1، ص.209.

وهذا ما جعله يُنعت بـ«سلطان العلماء وعالم السلاطين»[87]، وبـ«عالم الشرفاء وشريف العلماء والخلفاء بعد الأربعة الراشدين»[88].

- ومما يؤيد براعته في العلوم ما دوّنه من التصانيف القيمة في الحديث والفقه والأدب والتصوف والمناهج التعليمية والتربوية[89]. ففي الحديث ترك مؤلفات «قلّ مثلها في القديم والحديث، وذلك بإعانة بعض العلماء الملازمين مجلسه للمذاكرة فيه»[90]. منها كتاب «الفتوحات الإلهية الكبرى»، وهو الكتاب المعروف بـ«الفتوحات الإلهية في أحاديث خير البرية»، وهو خاص بأحاديث سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وصفه مؤلفه السلطان سيدي محمد بن عبد الله بكونه «جاء بحمد الله كتاباً بديع التصنيف، حسن الترتيب والترصيف، يعد في المسندات»[91]. وقد انتهى من تأليفه سنة 1198هـ/ 1784م، وتم طبع هذا الكتاب من لدن المطبعة الملكية سنة 1364هـ/ 1944م، بتقديم الأستاذ الفقيه المحدث السيد المدني بن الحسني. وكتاب «الفتوحات الإلهية الصغرى»، ويعرف أيضاً بـ«الفتوحات الإلهية فيما اجتمع من الأحاديث النبوية الشافية للقلوب الصدية»، وهو خاص بالعبادات وما في حكمها، وقد فرغ من تصنيف هذا الكتاب، الذي «لم يسبقه إليه أحد

---

(87) عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.149.

(88) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج4، ص.125.

(89) اعتمدنا في استعراض مؤلفات السلطان سيدي محمد بن عبد الله العلوي على المصادر والمراجع التالية: الفضيلي، الدرر البهية، ج1، ص.209؛ المشرفي، الحلل البهية، ج2، ص.20؛ محمد بن علي دنية، مجالس الانبساط، ص.123؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس، ج3، ص ص.358-363؛ محمد الأخضر، الحياة الأدبية، ص.271؛ آسية الهاشمي البلغيثي، المجالس العلمية السلطانية، ج1، ص ص.339-340. أحمد العلوي عبد اللوي، مقدمة تحقيق كتاب مواهب المنان بما يتأكد على المعلمين تعليمه للصبيان للسلطان سيدي محمد بن عبد الله العلوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية، ط.الأولى 1996، ص.18-21.

(90) المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج2، ص.20.

(91) عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.361.

من أئمة الحديث المبرزين على هذا الصنيع العجيب»[92]، في جمادى الثانية من سنة 1198هـ/ ماي 1784م.

وكتاب «الجامع الصحيح الأسانيد، المستخرج من ستة مسانيد»، وهو كتاب نفيس، التزم فيه السلطان أن يخرج من الأحاديث ما اتفق على إخراجه الأئمة الأربعة أو ثلاثة منهم أو إثنان، فإذا انفرد بالحديث إمام واحد منهم أو رواه غيرهم لم يخرجه. أتمّه سنة 1200هـ/ 1786م، وقرظه علماء مصر، وعلى رأسهم الشيخان محمد بن عبد المعطي الحريري الحنبلي، ومحمد بن محمد الأمير المالكي.

وكتاب «فتح الباري في اقتطاف أزهار المسانيد لتخريج أحاديث البخاري»، وهو خاص بالعبادات. وقد حبّس المؤلف سيدي محمد بن عبد الله مؤلفاته في الحديث على خزائن المشرق والمغرب، وأوقف على تدريسها أوقافاً معتبرة، وشرحها غير واحد من العلماء الأعلام[93].

وفي الفقه ألف كتباً جليلة الفائدة، منها كتاب على مذهب الإمام مالك. وكتاب «الفتح الرباني فيما اقتطفناه من مسانيد الأئمة وفقه الإمام الحطاب والشيخ ابن أبي زيد القيرواني»، وهو خاص في فقه العبادات، ألفه السلطان سنة 1204هـ/ 1790م. وهذا الكتاب مطبوع من قبل مؤسسة الجنرال فرانكو للأبحاث العربية الإسلامية الإسبانية، بمطبعة الفنون المصورة (بوسكا) بالعرائش سنة 1360هـ/ 1941م، بتحقيق وتعليق الأستاذ ألفريد البستاني.

وكتاب «بغية ذوي البصائر والألباب في الدرر المنتخبة من تأليف الإمام الحطاب»، فرغ المؤلف من تأليفه يوم 16 ربيع الثاني عام 1201هـ/ 5 فبراير 1787م، وهو كتاب يعالج عقيدة الشيخ ابن أبي زيد القيرواني في مجال

(92) المرجع نفسه، ج3، ص. 360.
(93) المرجع نفسه، ج3، ص. 363.

العبادات. وقد أشاد به الفضيلي في «الدرر البهية»، حيث ذكر أن السلطان «اختصر شرح الحطاب وأجاد، وعرضه على الجهابذة النقاد، فقابلوه بالتسليم والقبول، وسلموا ما حذف وأثبت من النقول، ثم عرضه على علماء مصر القاهرة، فسلموا نصوصه ونقوله الباهرة»[94].

وكتاب «طبق الأرطاب فيما اقتطفناه من مسانيد الأئمة وكتب مشاهير المالكية وفقه الإمام الحطاب». تم الفراغ من تأليفه سنة 1204هـ/ 1790م، وقد قام الأستاذ عبد الله بن أبي بكر ميغا بتحقيقه، ونال به شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط سنة 1991م.

وكتاب «سمط الجواهر واللآلي فيما اشتمل عليه كتاب الإحياء للغزالي»، وهو تلخيص لكتاب «إحياء علوم الدين» لأبي حامد الغزالي، خاص بفقه المعاملات.

وتأليف في «رد مسائل من مختصر خليل»، و«رسالة» في اختياراته المذهبية.

وفي الأدب صنَّف السلطان سيدي محمد بن عبد الله كتاباً أسماه «ترويح القلوب»، وهو ديوان شعري جمع فيه ما استحسن من القصائد الشعرية. وقد قامت الأستاذة إلهام السوسي عبد اللوي بتحقيقه، ونشرته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية سنة 1996م.

وفي التصوف دوَّن السلطان مجموعة «رسائل صوفية». كما ألف في المناهج التعليمية والتربوية كتابين هامين: أولهما «بغية الطلاب المعينة قارئها على عبادة العزيز الوهاب»، وثانيهما «مواهب المنان بما يتأكد على المعلمين تعليمه للصبيان»، وقد أنهاه سنة 1203هـ/ 1789م.

---

(94) الفضيلي، الدرر البهية...، م.س، ج1، ص.209.

ولم يكتف السلطان سيدي محمد بن عبد الله بالتأليف وحسب، وإنما شجع على التأليف بإصداره الأوامر لكبار علماء مجالسه العلمية بتأليف كتب معينة، وحفزهم على ذلك بالجوائز السنية، وبإذكاء روح المنافسة بينهم في ذلك بشتى الوسائل الترغيبية المادية والمعنوية، حتى ألفت كتب عديدة في مختلف أصناف العلوم[95].

كما اهتم بصيانة وترميم مئات المخطوطات بالخزائن العلمية، وبتكرير نسخها، لتكون في متناول الطلبة، وحرص على الحفاظ على الفن المغربي في الكتابة، وذلك بتكليف الخبراء في هذا المجال بتعليم الصبيان فن الكتابة والتزويق والتجدويل، وأمر ناظر الأحباس بدفع أجرة خاصة له على ذلك، وذلك بمقتضى ظهير شريف أصدره سنة 1202هـ/ 1788م، جانبٌ منه يهم خزانة القرويين، وخاصة ما يتعلق بالنظر في حالة هذه الخزانة، وإعادة نسخ ما تمزق أو تلاشى من محتوياتها، وإعداد فهرس خاص يحصر ما بها من كتب ورفعه إلى السلطان، جاء فيه: «نأمر الناسخ الزواق الفقيه السيد علي الفلاوي أن يحضر كل يوم إلى بيت مال المسلمين -دار عديل- ويقعد مع الصبيان يعلمهم الكتابة والتزويق والتجدويل، وأذنا للسيد محمد الشامي ناظر الأحباس أن يدفع له كل شهر خمسة عشر مثقالاً من مال الأحباس، ولا يغفل عنهم في التعليم...، ومما نأمرك به أن تقفا مع الأمناء والنظار في أمر الخزانة،

---

95 آسية الهاشمي البلغيثي، المجالس العلمية السلطانية، ج1، ص. 340؛ أحمد الأمين العمراني، الحركة الفقهية في عهد السلطان محمد بن عبد الله العلوي (1171-1204هـ/ 1757-1790م)، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، مطبعة فضالة، المحمدية، ط. الأولى 1996، ج1، ص. 173، 286.

وتزمم كتبها، وتنظر في الكتب التي تمزقت من غيرها، وتجتهد في تفريقها على الطلبة لكي ينسخوها، وتجعل ذلك كله في كناش وتبعثه لنا»[96].

وهكذا نُسخت بأمره مجموعة من الكتب الحديثية والفقهية النفيسة، مثل «البيان والتحصيل» لابن رشد الجد في ثمانية عشر جزءاً، و«شرح الحسن بن رحال على مختصر خليل» في أربعة عشر جزءاً، و«فتح الباري بشرح صحيح البخاري» لابن حجر العسقلاني في عدة أجزاء، وغيرها من الكتب، وكان ينفق في ذلك الأموال الكثيرة[97]. كما كان يبعث إلى المراكز العلمية مستفسراً عن وجود الكتب التي يأمر بقراءتها لأجل إرسالها للنسخ عنها، أو إرسال نسخ منها، مثلما جاء في مرسوم إصلاح التعليم الآتي الذكر عند قوله لعلماء فاس: «و(شرح) الشيخ علي الأجهوري و(شرح) الخرشي الكبير (على مختصر خليل) إن لم يكونا عندكم بفاس، فأعلمونا بهما لنوجههما لكم تنسخون منهما، وأنتم أعلمونا هل عندكم أم لا؟»[98].

وجرياً على عادة أسلافه في تحبيس الكتب على المعاهد الدينية، وسد الخصاص في بعض المؤلفات الثمينة، عمد هذا السلطان عام 1175هـ/ 1761م إلى تحبيس خزانة كتب جده مولاي إسماعيل السالفة الذكر على المساجد الكبرى بالمغرب «رجاء نفع عموم الناس، وسعياً وراء نشر العلم وتحصيله»[99]، وإلى تحبيس مئات المؤلفات المدونة في الحديث والفقه والتفسير والسيرة والأدب على مكتبات أسسها أو جدد بناءها في بعض المدن المغربية، مثل مراكش، وآسفي، والصويرة، وفاس، ومكناس، والرباط، وسلا، وتطوان

---

[96] انظر نص هذا الظهير في مقال: علي لغزيوي، «خزانة القرويين بين الماضي والحاضر المستشرف من خلال نماذج من الوثائق السلطانية»، في دعوة الحق، العدد 363، يناير 2002، عدد خاص عن جامع القرويين، ص.36.

[97] أحمد الأمين العمراني، الحركة الفقهية...، م.س، ج1، ص.296.

[98] عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.212.

[99] المرجع نفسه، ص.185.

وطنجة، فضلاً عن مكتبة الزاوية الناصرية بتامكروت، التي حبّس عليها بعض الكتب الحديثية والفقهية[100]. وعمل على جلب كتب نفيسة من بلاد المشرق لم تكن بالمغرب، مثل مسند الإمام أحمد بن حنبل، ومسند الإمام أبي حنيفة النعمان، ومسند الإمام الشافعي، والطريقة المحمدية المختصرة من الإحياء، وغيرها من كتب الحديث[101].

وواصل جهود جده مولاي إسماعيل في استخلاص كثير من الكتب المحتجزة بالخزائن الإسبانية، حيث يحدثنا السفير أحمد بن المهدي الغزال في رحلته «نتيجة الاجتهاد» عن جهود سيدي محمد بن عبد الله في استرداد مئات الكتب الإسلامية من الخزائن المذكورة بالموازاة مع افتكاكه الأسرى المسلمين من قبضة الإسبان، قائلاً: «بعد أن قدمنا الثلاثمائة إلا عشرة من الأسارى المسرحين على يد سيدنا الكريمة رجالاً ونساءً، جعلنا على رأس كل واحد من الأسارى كتاباً من كتب الإسلام التي أنقذها الله من بلاد الكفار ببركة مولانا المنصور بالله، المتخلفة عن عمار العدوة من المسلمين فيما سلف، مصاحف وكتب الحديث والفقه وغير ذلك...، وسرنا على هذه الحالة الحسنة، وكل من شاهد أسارى المسلمين وعلى رؤوسهم كتب الإسلام بادرته العبرة من شدة الفرح»[102].

ومن مآثره العلمية كذلك، تشييده مجموعة من المدارس وترميمه أخرى ببعض المدن المغربية، ومن أمثلة ما شيّده بمدينة مراكش مدرسة أبي العباس

---

(100) أحمد الأمين العمراني، الحركة الفقهية...، م.س، ج1، ص ص. 293-296.

(101) الزياني، الترجمانة الكبرى...، م.س، ص ص. 126-127؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج8، ص. 66؛ المشرفي، الحلل البهية...، م.س، ج2، ص. 20. للمزيد من التفاصيل عن دور السلطان سيدي محمد بن عبد الله في دعم المجال الثقافي في عهده راجع أيضاً: السعيد بوركبة، دور الوقف في الحياة الثقافية بالمغرب...، م.س، ج1، ص ص. 301-342.

(102) أحمد بن المهدي الغزال، نتيجة الاجتهاد...، م.س، ص ص. 229-230.

السُّبتي الملحقة بضريحه، والمدارس الملحقة بضريح الشيخ التَّبَّاع، وست مدارس بقصبة مراكش، ومدرستا مسجد الملوك ببريمة. وبمدينة الصويرة ست مدارس، وبمدينة آسفي مدرسة المسجد الأعظم، وبمدينة مكناس مدرسة الصهريج، ومدرسة الدار البيضاء، ومدرسة المسجد الأزهر، ومدرسة مسجد بريمة. كما شيَّد مدرسة بمدينة آنفا، ومدرسة أخرى بمدينة فضالة، ومدرسة مسجد العرائش، ومدرسة قصبة الدار البيضاء بالريصاني، ومدرسة باب الجيسة بفاس العتيق، ومدرسةً جيِّدة بجامعها وصومعته بمدينة تازة، فضلاً عن بنائه العديد من المساجد الجامعة، وجعلها فضاء لإقراء العلم ونشره بين العموم[103].

وخصص للمُدرِّسين وطلبة العلم رواتب معلومة يتقاضونها من أموال الأوقاف في كل شهر، ففي ظهير شريف أصدره في 12 شوال عام 1193هـ/ 23 أكتوبر 1779م، يأمر السلطان ناظر أحباس مكناس السيد الحاج الطيب المسطاسي أن «يجعل طلبة باب مراح في المراتب، مثل المدارس الست، وهي مدرسة الدار البيضاء، ومدرسة باب المراح، ومدرسة قصبة هدراس، ومدرسة الصبير، ومدرسة جامع الشاوية ومدرسة سيدنا ومولانا إسماعيل رحمه الله بحسب سبع أواقي لكل واحد من الطلبة المذكورين في الشهر...، وخبزة لكل واحد في اليوم»[104]. وجعل للفقهاء «الذين يقرؤون الإسطرلاب وعلم الحساب» راتباً يأخذونه من الأحباس «لما في ذلك المنفعة العظيمة والفائدة الكبيرة لأوقات الصلاة والميراث»[105]، وكذلك الشأن

---

(103) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج4، ص.161؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة...، م.س، ص.167؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج8، ص.69؛ الكتاني، سلوة الأنفاس...، م.س، ج3، ص.284؛ أحمد الأمين العمراني، الحركة الفقهية...، م.س، ج1، ص.292.

(104) عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص ص.237-238.

(105) المرجع نفسه، ج3، ص.213.

بالنسبة للفقهاء الذين يُدرِّسون العلوم الشرعية، فكانوا يأخذون أيضاً حظهم من الأوقاف. غير أن السلطان قيَّد تنفيذ رواتبهم بأداء مهمتهم التعليمية، ولذلك عندما علم أن الفقيه حمدون بن أحمد الشديد الأندلسي قد نُفِّذ له حبس تدريس «الرسالة» بمستودع القرويين الذي كان بيد والده ولا يقوم بوظيفة التدريس، نزع من يده ذلك الحبس ونفَّذه للفقيه العلامة المدرس عبد الكريم بن علي اليازغي، فصار يستعين به على التدريس في الموضع المحبَّس عليه[106]. هذا فضلاً عن إنعامه المنتظم على العلماء والطلبة بـ«عطاء لم يسبق إليه»[107].

ووعياً منه بأهمية التعليم في نشر الصلاح والاستقامة في المجتمع، وفي تحصين الناشئة من آفة الجهل والأفكار الجامدة، اهتم السلطان سيدي محمد بن عبد الله بإدخال إصلاحات على المنظومة التعليمية بالبلاد، فألَّف في هذا الصدد كتابه السالف الذكر: «مواهب المنّان بما يتأكد على المعلمين تعليمه للصبيان»، الذي قيل في حقه بكونه «يُعَدُّ ثورة في مجال إصلاح التعليم وتقويم مناهجه»[108]، حثَّ فيه معلمي الصبيان بالبادية على تلقين تلامذتهم تربية دينية سليمة، لخلق إنسان مسلم صالح متزن، ملتزم بصيانة دينه ومجتمعه. وتشمل هذه التربية مبادئ الإسلام الأساسية من حفظ للقرآن الكريم، وتفقه في أمور الطهارة والصلاة والزكاة والصيام والحج، مع مراعاة مبدأ التدرج في التلقين، ونهج أسلوب التكرار لترسيخ هذه التعاليم[109].

---

(106) المرجع نفسه، ج3، ص.206.

(107) المرجع نفسه، ج3، ص.225.

(108) أحمد العلوي عبد اللوي، مقدمة تحقيق كتاب «مواهب المنان بما يتأكد على المعلمين تعليمه للصبيان» للسلطان سيدي محمد بن عبد الله العلوي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية، ط.الأولى 1996، ص.2.

(109) انظر: السلطان سيدي محمد بن عبد الله العلوي، مواهب المنان بما يتأكد على المعلمين تعليمه للصبيان، ص.29 وما بعدها؛ عبد المجيد القدوري، المغرب وأوروبا...، م.س، ص.234، 372.

وقد أفصح السلطان في خطبة كتابه عن البواعث التي حدت به إلى تأليف هذا الكتاب التربوي، والتي تمثلت أساساً في الضعف والفتور العلمي الذي اعترى المؤسسات التعليمية والهيئة التدريسية المشرفة على التلقين بالبوادي المغربية، ويبدو ذلك عندما قال: «وقد طال اختباري ومشافهتي لمشاهير الحفاظ المسلّم لهم في قراءة المكي والسبع، وضبط الرواية والألفاظ، فألفيتهم جاهلين، وخصوصاً أهل البوادي، بأحكام الطهارة والصلوات، لإعراضهم عن تعلم واجب ذلك، وانكبابهم على حفظ طرق الرواة، فكم من إمام منهم لا يعرف ما تصحُّ به الطهارة، ولا مبطلات الصلاة، ولا أحكام السهو وأطواره، وكنتُ لقيتُ حال سفري من مكناسة إلى مراكش سنة ثلاث بعد المائتين والألف من الأساتيذ الجم الكثيرة وألفيتُ كل من اختبرتُ منهم لم يتمسك من علم دينه بقطمير، حملني ذلك، لما انطوى عليه الفؤاد من حب النصح للمسلمين، أن أجمع لهم مسائل مهمات من علم أمور الدين، قريبة المقاصد، شهيرة الموارد، مقتصراً فيها على الضروري ليسهل حفظه على الصبيان، وهي أيضاً نافعة لمن اقتصر عليها في دينه من الشيوخ والكهول والشبان»[110].

وأصدر مرسوماً إصلاحيًّا سنة 1203هـ/ 1789م ينظم الدراسة بجامع القرويين وغيره من مساجد فاس[111]، حدّد فيه المواد التي يجب على المدرسين تدريسها للطلبة وهي: تفسير القرآن الكريم، وكتاب «دلائل الخيرات وشوارق الأنوار في ذكر الصلاة على النبي المختار» لأبي عبد الله محمد بن سليمان الجزولي(ت. 870هـ/ 1465م)، والمسانيد والكتب المستخرجة منها، و«صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم» وغيرهما من الكتب الصحاح.

(110) محمد بن عبد الله العلوي، مواهب المنان...، م.س، ص ص. 27-28.

(111) انظر نص هذا المرسوم عند: عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج 3، ص ص. 211-214.

وكتب الفقه مثل «المدونة» لأبي سعيد عبد السلام سحنون بن سعيد التنوخي(ت.240هـ/ 854م)، و«البيان والتحصيل لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل»، و«المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات والتحصيلات المحكمات لأمهات مسائلها المشكلات» لأبي الوليد محمد بن أحمد ابن رشد الجد القرطبي(ت.520هـ/ 1126م)، و«عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة» لجلال الدين أبي محمد عبد الله بن نجم ابن شاس الجذامي المصري(ت.616هـ/ 1219م)، و«النوادر والزيادات على المدونة»، و«الرسالة» لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني(ت.386هـ/ 996م) وغير ذلك من كتب الأقدمين. ثم أمر بأن لا يُدرَّس «مختصر خليل» إلا بشرح الشراح الخمسة وهم بهرام الكبير، والمواق، والحطاب، وعلي الأجهوري، والخرشي الكبير، أما ما عداها من الشروح كـ«شرح الزرقاني» وأمثاله من شُرَّاح «خليل» فإنها «تُنْبَذ ولا يُدرَّس بها»، لأن مَن اشتغل بتدريسها «يكون كمَن أهرق الماء واتَّبع السَّراب»[112]. حسب تعبيره.

وقد هدَّد السلطان بمعاقبة من خالف هذه الأوامر قائلاً: «وهذه المسائل التي نهينا عن قراءتها فمَن تعرض لقراءتها ونالته عقوبة على أيدينا فلا يلوم إلا نفسه»، معللاً تهديده بكون تلك المسائل المنهي عن قراءتها «لم يذكرها أحد من أئمة المسانيد رضي الله عنهم ولا تعرضوا لها، والعلماء الأقدمون رضوان الله عنهم -يقول السلطان- أمثال السيوف اليمانية يفرقون بين الحق والباطن بضربة واحدة»[113].

وحدَّد هذا المرسوم كذلك الكتب الواجب قراءتها لفهم كتاب الله وحديث رسوله صلى الله عليه وسلم، وتشمل كتب السيرة النبوية، كـ«سيرة

---

(112) المرجع نفسه، ج3، ص ص.211-212.

(113) المرجع نفسه، ج3، ص.212.

الكلاعي» و«سيرة ابن سيد الناس اليعمري»، وكتب النحو كـ«التسهيل» و«الألفية»، وكتب علم البيان بـ«الإيضاح» و«المطول»، وكتب التصريف، ودواوين الشعراء الستة، و«مقامات الحريري»، و«القاموس» و«لسان العرب»، وغيرها من المؤلفات والمعاجم التي تُعين على فهم كلام العرب.

ولم ير السلطان فائدةً في قراءة علم الأصول، «لأنه أمر قد فُرِغ منه، ودواوين الفقه قد دُوِّنتْ، ولم يبق اجتهاد، والطلبة الموجودون في الوقت كل مَن أراد منهم أن يتعاطى علم الأصول فإني أقول فيه: أراد أن يتزبّب[114] قبل أن يتحصرم»[115].

وأمر في هذا المرسوم بمنع تدريس علم الكلام والمنطق والفلسفة وكتب غلاة الصوفية، وكتب القصص، ونبَّه إلى أن من أراد الخوض في هذه العلوم «فليتعاط ذلك في داره مع أصحابه الذين لا يَدْرُون بأنهم لا يَدْرُون»!

وقد بالغ في الإنكار على الطلبة الذين يتعاطون هذه العلوم المنهي عنها في المرسوم، مبيِّناً أن مرادهم بتعاطيها هو «الظهور والرياء والسمعة وإضلال طلبة البادية الذين يأتون من بلدهم بنية خالصة في التفقه في الدين وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فحين يسمعونهم يدرسون هذه العلوم (المنهي عنها) يظنون أنهم يحصلون على فائدة بالعلوم المذكورة ويتركون مجالس التفقه في الدين واستماع حديث خير المرسلين عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم،

---

(114) تزبّب العِنبُ: أصبح زبيباً. وتحصرم: أصبح حِصْرماً. ومعلوم أن العنب أول ما يخرج يكون حِصْرماً حامضاً أخضراً، ثم ينقلب إلى عنب حلو، ثم إذا تُرك بعد ذلك مدة جف الماء الذي في حباته وذبلت قشرتها، وتحول إلى زبيب يُدَّخر إلى حين. فالتطور الطبيعي لثمرة شجرة الكرم يمر بمراحل: حِصْرم ثم عنب ثم زبيب. وكذلك طالب العلم أو الإنسان بصفة عامة، لا بد له من أن يمر بالمراحل الأولى حتى يصل إلى المراحل الأخرى، ولا بد له من البدايات حتى يتدرج إلى النهايات، وإذا ما أراد القفز فوق المراحل وتخطى البدايات، فيقال له: تزبّب قبل أن يتحصرم. انظر: الطاهر أحمد الزاوي، ترتيب القاموس المحيط، مادة «الحِصْرِمُ»، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط. الثانية 1970، ج1، ص. 654.

(115) عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص. 213.

وإصلاح ألسنتهم بالعربية، فيكون سبباً في إضلال الطلبة المذكورين». ونصح هؤلاء الطلبة مقابل ذلك بالاقتصار على قراءة «عقيدة» ابن أبي زيد القيرواني إن هم أرادوا علم الكلام، فإنها «كافية شافية يستغني بها جميع المسلمين»[116].

وختم السلطان مرسومه بإصدار أمره للفقيه العلامة محمد التاودي ابن سودة المري الفاسي (ت.1209هـ/1795م) للقيام بما يجب عليه من تبليغ الأمر وتتبع تنفيذه في المساجد والمجالس العلمية بفاس «ونأمر الفقيه السيد التاودي أن يكون عمله على ما في هذا الكناش»[117].

وكان الفقيه التاودي ابن سودة وقت إصدار هذا المرسوم شيخ الجماعة بفاس، وأحد أئمة فقهاء المغرب، قرأ عليه معظمهم، حتى قال فيه تلميذه العلامة محمد بن أحمد الرهوني: «فلا أعلم الآن أحداً ممن ينتمي إلى العِلم بالمغرب إلا وله عليه مِنّة التعليم»[118]. غير أنه كان رمزاً للاتجاه العلمي الذي كان سائداً وقتئذ، فهو الفقيه المتعلّق بـ«مختصر» خليل، ذلك المختصر الذي انتقده السلطان ومنع تدريسه بشروحه المذكورة، وهو المدافع عن العلماء السابقين دفاعاً مستميتاً، لا يقبل سماع أي نقدٍ فيهم ولو كان نقداً علميًّا، وهو مع هذا كله أحد العلماء المجالسين للسلطان، الذين يستشيرهم في القضايا السياسية والعلمية والدينية، فكان يرفع إلى السلطان المظالم، ويذود عن المظلومين ضد الولاة الظالمين، ويخاطبه في حقوق الضعفاء، ولا يرده عن ذلك راد إلى أن يقضي أغراض الناس، فأهّله وزنه العلمي والاجتماعي والسياسي ليكون ممثل علماء المغرب أمام السلطان، ومن ثم فإن السلطان خاطب العلماء بمرسومه الإصلاحي هذا من خلال الفقيه التاودي، الذي سيكون عليه أن

---

(116) المرجع والصفحة نفسها.

(117) المرجع نفسه، ج3، ص.214.

(118) أحمد الأمين العمراني، الحركة الفقهية...، م.س، ج1، ص.313.

يطبق ما جاء في المرسوم بصفته المخاطَب الأول به، ويشجع غيره من العلماء على ذلك، فيكون قدوة لهم.

وكان السلطان يكلفه -قبل إصدار المرسوم- بإنجاز أعمال في علم الحديث وفي الفقه تنسجم مع اختياراته العلمية الإصلاحية، ويبعث إليه ما يؤلفه من كتب حديثية وفقهية، ليس فقط ليستطلع رأيه فيها وإنما ليلمح إليه بما ينبغي أن تكون عليه الدراسة والتأليف، فكأنه يقول له إن مثل هذه الكتب هو الذي يجب أن يدرس، وعلى شاكلته يجب أن يكون التأليف في الفقه والحديث. وبذلك حاول السلطان أن يوجه التاودي إلى اتجاه علمي جديد، يقوم فيه الفقه على أساس الكتاب والسنة بدل المختصرات الفقهية، حتى يكون أسوة لغيره من العلماء في تطبيق اتجاه السلطان الإصلاحي[119].

وفعلاً، نفَّذ الفقيه التاودي أمر السلطان، والتزم بتوجيهاته العلمية، ويتضح ذلك من كلام أبي الربيع سليمان بن محمد الحوات العلمي عن انقطاع شيخه التاودي عن قراءة «مختصر» خليل، حيث يقول في هذا الصدد: «وكان يختم غالباً المختصر في سنتين، وتارة في أكثر، وأخرى في أقل، يختلف الحال بحسب حصول المانع أو رفعه، ولم يَدَعْ إقراءه منذ تصدى له كما ذكرنا إلا ما كان آخر أيام أمير المؤمنين، سلطان السلاطين، مولانا أبي عبد الله محمد بن أمير المؤمنين عبد الله الحسني قدَّس الله سره، فإنه صدر عنه الأمر إذ ذاك بتأكيد إقراء «التهذيب»، و«الرسالة»، والاقتصار عليهما دُونَه، فامتثل رضي الله عنه أمره المطاع، رجاء أن يحصل بالجميع من الناس الانتفاع، وبقي لا يُقرئه نحو السنتين أو الثلاث، ثم عاد إلى إقرائه في عهد ابنه المبايع بعده السلطان المجاهد مولانا اليزيد طيب الله مضجعه، وصدْر من مملكة أخيه سلطان الوقت المنصور بالله أبي الفضل سليمان... خلَّد الله مُلكه»[120]. كما يتبيَّن ذلك أيضاً من

---

[119] المرجع نفسه، ج1، ص ص.314-315.

[120] سليمان بن محمد الحوات، الروضة المقصودة...، م.س، ج2، ص.695.

كلام الضعيف الرباطي عن شيخه الفقيه المدرس محمد بن أبي القاسم السجلماسي قائلاً: «ثم طلبنا منه إتمام «الزقاقية»، وقد كان قطعها خوفاً من أمير المؤمنين سيدي محمد رحمه الله، لأنه قطع قراءة خليل وغيره، فبدأ الفقيه المذكور إتمام الزقاقية»[121]. يقصد إتمامها بعد وفاة السلطان المذكور.

إن هذا المرسوم، حسبما يبدو من فصوله، ينص على إصلاح جوهري للمواد المقررة في النظام التعليمي بجامع القرويين وكافة مساجد فاس، ويحدد مصادر كل مادة ومراجعها، ويأمر العلماء باتباعها والاقتصار عليها. فقد نهى السلطان سيدي محمد بن عبد الله عن تدريس المختصرات وشرح الملخصات مثل «مختصر» خليل، لما تضمنته بعض مختصرات المتأخرين من أخطاء وانحرافات، تنتج عنها أخطاء في الفتوى والقضاء، ولكونها تشكل عقبة أمام الاجتهاد، وعائقاً يُعيق عملية التعليم، فهي «طريقة عقيمة لا توصل العلم والمعرفة إلى الطلاب في يسر وسهولة، وإنما تحتاج إلى جهد ومشقة في تفهم أساليبها وتراكيبها، وفي ذلك تضييع للوقت»[122].

وفي هذا المعنى يورد الناصري أن «سبب نضوب ماء العلم في الإسلام، ونقصان ملكة أهله فيه، إكباب الناس على تعاطي المختصرات الصعبة الفهم، وإعراضهم عن كتب الأقدمين المبسوطة المعاني، الواضحة الأدلة، التي تحصل لمطالعها الملكة في أقرب مدة»[123]. ولذلك كان السلطان «يرى اشتغال طلبة العلم بقراءة المختصرات في فن الفقه وغيره، وإعراضهم عن الأمهات المبسوطة الواضحة تضييع للأعمار في غير طائل، وكان ينهى عن ذلك غاية، ولا يترك من يقرأ «مختصر» خليل و«مختصر» ابن عرفة وأمثالهما، ويبالغ في

---

(121) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص. 214.

(122) أحمد بزوي الضاوي، «الفكر التربوي عند السلطان سيدي محمد بن عبد الله»، في مجلة دعوة الحق، العدد 341، سنة 1999، ص. 131.

(123) الناصري، الاستقصا...، م.س، ج 8، ص. 67.

التشنيع على مَن اشتغل بشيء من ذلك حتى كاد الناس يتركون قراءة «مختصر» خليل»[124].

كما كان ينهى، مثلما هو معلوم، عن قراءة كتب التوحيد المؤسسة على القواعد الكلامية، المحررة على مذهب الأشعرية، وكان يحض الناس على مذهب السلف من الاكتفاء بالاعتقاد المأخوذ من ظاهر الكتاب والسنة بلا تأويل، وكان يقول عن نفسه إنه مالكي المذهب حنبلي الاعتقاد، يعني أنه لا يرى الخوض في علم الكلام على طريقة المتكلمين[125]، مقتدياً في ذلك بالإمام أحمد بن حنبل، الذي سد طريق الخوض في هذا العلم عندما قال: «لا يفلح صاحب الكلام أبداً، ولا ترى أحداً ينظر في علم الكلام إلا وفي قلبه مرض»[126].

ويعث السلطان سيدي محمد بن عبد الله نسخة من هذا المرسوم ورسالة محررة في إصلاح التعليم إلى علماء الأزهر الشريف بمصر سنة 1203هـ/ 1789م، يطلب منهم إعمال النظر في المسائل التي تضمنها هذا الإصلاح، «فما كان منها على صواب أثبتوه واكتبوا عليه بخطوط أيديكم، وما كان منها على خطأ فاكتبوا عليه أيضاً بخطوط أيديكم في الدفتر المذكور لنرجع عنه، ووجهوا لنا الكناش بعينه وعليه خطوط أيديكم»[127].

وقد استجاب علماء الأزهر الشريف لرغبة السلطان، وبعثوا إليه بثلاثة أجوبة مفصلة، يؤيدون فيها ما ذهب إليه في المسائل المذكورة، أولها جواب

---

(124) المرجع والصفحة نفسها.

(125) المرجع نفسه، ج8، ص.68.

(126) عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.358.

(127) من رسالة مختصرة للسلطان سيدي محمد بن عبد الله إلى فقهاء مصر، أوردها عبد الرحمن ابن زيدان في إتحاف أعلام الناس، ج3، ص.214. كما يمكن الرجوع إلى رسالة مطولة لهذا السلطان إلى علماء المذاهب الأربعة بالأزهر الشريف بمصر في الموضوع نفسه، توجد ضمن ميك.م.و.م.م.ر، رقم 1119، ص ص.1-14.

الفقيه الإمام محمد بن عبد المعطي الحريري الحنفي، مؤرخ في 15 ربيع الأول عام 1204هـ/ 3 دجنبر 1789م[128]، وثانيها جواب الفقيه العلامة محمد بن محمد الأمير[129]، وثالثها جواب سليمان الفيومي المالكي المهلهلي الحسيني؛ مؤرخ في 15 جمادى الأولى سنة 1204هـ/ 31 يناير 1790م[130].

ومما يشهد على انتعاش الحركة العلمية في هذا العصر ظهور أسماء لامعة أسدت للمغرب أيادي بيضاء من حيث التصنيف في شتى المعارف والفنون، ففي المجال الأدبي نبغت طائفة من الأدباء الذين تركوا آثاراً رائعة تشهد على تفوقهم في مجال النثر الفني والإبداع الأدبي، أمثال الحسن بن مسعود اليوسي؛ والأمير محمد العالم بن إسماعيل؛ ومحمد ابن زاكور الفاسي؛ وأحمد بن عبد القادر التاستاوتي، وعلي مصباح الزرويلي؛ ومحمد بن الطيب العلمي؛ وعبد الله بن عبد السلام جسوس الفاسي؛ ومحمد بن الطيب الشرقي الفاسي المدني، ومحمد بن الوزير أحمد بن الحسن اليحمدي، وأحمد بن عبد العزيز الهلالي السجلماسي، وعبد القادر بن العربي القادري، وأبو مدين محمد بن أحمد الفاسي الفهري، وأحمد بن محمد الونان الحميري التواتي الفاسي، صاحب قصيدة «الشمقمقية» المشهورة، وغيرهم.

وتألق في العلوم الدينية والشرعية كالحديث والفقه وأصوله والتفسير والنوازل وما إلى ذلك علماء كبار، أمثال محمد ابن ناصر الدرعي التمكروتي؛ وعبد القادر الفاسي الفهري، وأحمد بن سعيد المجيلدي، ومحمد بن الحسن المجاصي، وأحمد بن العربي ابن الحاج السلمي المرداسي الفاسي، وعبد المالك بن محمد التجموعتي العباسي السجلماسي؛ ومحمد العربي بردلة الفاسي، والحسن بن رحال المعداني، ومحمد ابن زكري الفاسي السالف الذكر، وأحمد

---

(128) انظر نص هذا الجواب ضمن ميك.م.و.م.ر، رقم 1119، ص ص. 15-20.
(129) انظر نص هذا الجواب ضمن ميك.م.و.م.ر، رقم 1119، ص ص. 21-32.
(130) انظر نص هذا الجواب ضمن ميك.م.و.م.ر، رقم 1119، ص ص. 33-35.

بن مبارك السجلماسي اللمطي، ومحمد بن عبد السلام بناني الفاسي، وعبد الرحمن بن إدريس المنجرة الحسني الإدريسي الفاسي، ومحمد بن قاسم جسوس الفاسي، وإدريس بن محمد العراقي الحُسيني الفاسي، ومحمد بن عبد الله الكَيكَي السكتاني، ومحمد التاودي بن محمد الطالب ابن سودة المري الفاسي، وغيرهم.

وألّف في ميدان التاريخ والحوليات والتراجم والمناقب والأنساب والرحلات عدد من مشاهير الأعلام، منهم أبو سالم عبد الله بن محمد بن أبي بكر العياشي، وعبد الرحمن بن عبد القادر الفاسي الفهري، وأحمد بن محمد العلوي الحسني المدغري، ومحمد ابن عيشون الشراط الفاسي، ومحمد المهدي بن أحمد الفاسي الفهري، وعبد السلام بن الطيب القادري الحسني الفاسي، ومحمد بن عبد الوهاب الوزير الغساني، وأحمد بن عبد الحي الحلبي، وأحمد بن محمد بن يعقوب الولالي، ومحمد بن أحمد المسناوي الدلائي، والوزير محمد الشرقي بن محمد الإسحاقي، وعبد الكريم بن موسى الريفي، ومحمد الصغير الإفراني المراكشي، وعبد الله بن محمد ابن يخلف الأنصاري الفاسي، وعبد المجيد بن علي الزبادي المنالي الحسني الفاسي، ومحمد المكي بن موسى الناصري الدرعي، ومحمد بن الطيب القادري الحسني الفاسي، ومحمد بن عبد الكريم العيدوني البجعدي، ومحمد بن أحمد الحضيكي السوسي، وحمدون بن محمد الطاهري الجوطي الحسني الفاسي، وأحمد بن المهدي الغزال الفاسي، ومحمد بن علي الزبادي المنالي الحسني الفاسي، ومحمد ابن عثمان المكناسي، وغيرهم من العلماء الجهابذة الفحول.

ولمع في ميدان الطب في هذه الفترة نجم أسرة أدرّاق، وهي أسرة سوسية الأصل، استوطنت فاس في أواخر القرن العاشر وأوائل القرن الحادي عشر

الهجري، فاشتهر أفرادها بالصلاح والتطبيب[131]. وربما كان أول من تصدر منهم لعلاج المرضى بفاس هو الطبيب الماهر أبو عبد الله أدرّاق السوسي الفاسي(ت. 1070هـ/ 1660م)، الذي كان من وجهاء أهل مدينة فاس، فانتفع به خلق كثير[132]. وتصدى أعقابه من بعده وكذلك بعض أقاربه لممارسة هذه المهمة النبيلة، فبرز منهم الطبيب البارع أبو عبد الله محمد أدراق(ت. 1090هـ/ 1679م)[133] والطبيب أبو العباس أحمد بن محمد أدراق(ت. 1116هـ/ 1704م)، الذي كان «ماهراً في الطب، عارفاً بأنواع العلاجات، من وجوه أهل زمانه، ومن أعيان أقرانه»[134]، والطبيب الماهر، الأديب البليغ، عبد الوهاب بن أحمد أدراق(ت. 1159هـ/ 1746م)[135]، الذي انتهت إليه رئاسة الطب في زمنه، فكان لا يجارى فيه ولا يبارى، وكانت الملوك تجله وتعظمه، وتردد إليهم فأدنوه وأحلوه منهم محل الإكرام والإجلال، فقد قرّبه السلطان مولاي إسماعيل منه وجعله طبيبه الخاص،

---

(131) محمد حجي، مادة «أدراق» في معلمة المغرب، ج1، مطابع سلا، 1991.

(132) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص. 106؛ التقاط الدرر...، م.س، ص. 146؛ محمد الأخضر، الحياة الأدبية...، م.س، ص. 239؛ عبد العزيز بنعبد الله، الطب والأطباء بالمغرب، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1960، ص. 82.

(133) عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الفاسي الفهري، الإعلام بمن غبر من أهل القرن الحادي عشر، تقديم وتحقيق فاطمة نافع، مركز التراث الثقافي المغربي، الدار البيضاء، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى 2008، ص. 273؛ القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص. 253؛ التقاط الدرر...، م.س، ص. 213؛ محمد الأخضر، الحياة الأدبية...، م.س، ص. 239؛ عبد الرحمن ابن زيدان، المنزع اللطيف...، م.س، ص. 279.

(134) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج3، ص. 156؛ التقاط الدرر...، م.س، ص. 293.

(135) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج4، ص ص. 53-55؛ التقاط الدرر...، م.س، ص ص. 401-402؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة...، م.س، ص. 164؛ الكتاني، سلوة الأنفاس...، م.س، ج2، ص ص. 39-40؛ عبد الرحمن ابن زيدان، المنزع اللطيف...، م.س، ص. 279؛ إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج5، ص ص. 400-407؛ محمد الأخضر، الحياة الأدبية...، م.س، ص ص. 239-242؛ عبد الله كنون، النبوغ المغربي...، م.س، ج1، ص. 290.

وأنعم عليه بامتيازات هامة[136]، كما قرّبه أبناؤه السلاطين من بعده، ومنحوه امتيازات مماثلة[137].

وقد ترك عبد الوهاب أدراق آثاراً علمية متعددة في الطب وفي غيره من الفنون نظماً ونثراً، من ذلك «قصيدة النعناع»، بيّن فيها منافع وفوائد هذا النبات الشهير بالمغرب، و«أرجوزة في الطب»، ذيّل بها «أرجوزة ابن سينا» الشهيرة في هذا الفن، و«أرجوزة في حب الأفرنج»، وهو المرض المعروف بـ«الزُّهري» أو «النوّار»، وكتاب «هز السمهري فيمن نفى عيب الجذري»، ردَّ فيه على مَن يقول إن داء الجذري ليس من عيوب الرقيق، و«شرح كتاب النزهة المبهجة في تشحيذ الأذهان وتعديل الأمزجة» للشيخ داود الأنطاكي، و«منظومة» في صلحاء مكناسة الزيتون، على غرار «منظومة» الفقيه الأديب الصوفي أبي عبد الله محمد المدرع الأندلسي الفاسي (ت. 1147هـ/ 1734م) في مشاهير صلحاء فاس[138].

---

(136) أنعم عليه السلطان مولاي إسماعيل بمستفاد ميزان قاعة العطارين بفاس وما هو مضاف إليه داخل المدينة وخارجها، إعانة له على ما هو بصدده من القيام بالوظائف السلطانية وملازمته للدار العالية وذلك بمقتضى ظهير شريف مؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1107هـ/ 26 يونيو 1696م. راجع نصه عند: عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس، ج5، ص. 403. كما أنعم عليه أيضاً بعمالة الجزية الواجبة على أهل الذمة القاطنين بملاح مكناس، بمقتضى ظهير شريف مؤرخ في 4 صفر عام 1137هـ/ 23 أكتوبر 1724م. راجع نص هذا الظهير عند: عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج5، ص ص. 401-402؛ المنزع اللطيف...، م.س، ص ص. 85-87.

(137) أنعم عليه السلطان مولاي علي بن إسماعيل العلوي بدار القرفطي المجاورة لروضة السيدة عائشة العدوية بالعاصمة الإسماعيلية مكناس، إنعاماً على وجه الإقطاع والتمليك الأبدي، وذلك بموجب ظهير شريف مؤرخ في منتصف جمادى الثانية عام 1147هـ/ 12 نونبر 1734م. راجع نص هذا الظهير عند: عبد الرحمن ابن زيدان...، م.س، إتحاف أعلام الناس، ج5، ص. 402.

(138) راجع مؤلفات عبد الوهاب بن أحمد أدراق ضمن مصادر ومراجع ترجمته أعلاه.

وبالموازاة مع ممارسة أفراد هذه الأسرة لمهنة الطب، كان البعض منهم يشتغل ببيع العقاقير والأعشاب الطبية لساكنة فاس، في دكاكين خاصة معدة لهذا الغرض، كما هو الشأن بالنسبة للسيد العربي أدراق الفاسي، الذي عاش في العهد الإسماعيلي، وكان دكانه بسوق العطارين مقصداً لطالبي الاستشفاء من الأدواء المختلفة[139].

وممن نبغ في مجال الطب في هذه الفترة أيضاً أبو محمد عبد القادر بن العربي المنبهي المدغري المعروف بابن شقرون المكناسي(كان حيًّا عام 1140هـ/ 1728م)[140]. كان طبيباً ماهراً، وأديباً بارعاً، وعالما مشاركاً في فنون شتى، بيد أنه امتاز ببراعته في علم الطب واشتهر به فصار من أعلامه. نشأ بمدينة مكناس، وأخذ عن جماعة من شيوخها علوماً كثيرة، منها علم الطب الذي تلقاه بها على يد شيخه الطبيب الشهير إبراهيم بن القائد علي الأندلسي المراكشي ثم المكناسي. كما درس بفاس على ثلة من علمائها الأعلام، أمثال أحمد ابن الحاج السلمي، ومحمد القسنطيني، ومحمد المسناوي الدلائي، وعبد الرحمن بن عمران، وعبد السلام بن الطيب القادري. وتلقى علم الطب بهذه المدينة على يد الطبيب الحاذق أبي العباس أحمد بن محمد أدراق المذكور.

وقد رحل ابن شقرون إلى الديار المقدسة لأداء فريضة الحج، واغتنم فرصة مقامه بالمشرق لزيارة تلك الأقطار، وتوسيع آفاق معرفته، فحضر بمصر دروس الشيخ أحمد

---

(139) حمدون الطاهري الجوطي، تحفة الإخوان...، م.س، ص ص.234.

(140) محمد بن جعفر الكتاني، سلوة الأنفاس...، م.س، ج1، ص.99؛ عبد الرحمن ابن زيدان، المنزع اللطيف...، م.س، ص.279، 283؛ إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج1 ص.264؛ وج5، ص ص.320-330؛ محمد الأخضر...، م.س، الحياة الأدبية...، م.س، ص ص.207-212؛ عبد الله كَنون، النبوغ المغربي...، م.س، ج1، ص.289؛ عبد الحق ابن المجذوب الحسني، الحالة الاجتماعية بفاس في القرن الثاني عشر الهجري...، م.س، ج1، ص.294.

الزيداني، وأخذ عنه مسائل كثيرة من كتاب «الإرشاد» لابن جامع، ومن كتاب ابن النفيس الذي اختصر فيه كتاب «القانون» لابن سينا[141].

وقد دوَّن الفقيه الأديب محمد بن الطيب العلمي في كتابه «الأنيس المطرب» شهادة بيِّنة في حق ابن شقرون، نوَّه فيها بخبرته العلمية الفذة في علم الطب، حيث صرَّح بكونه «ضم إلى علم الأديان علم الأبدان، فركب الأدوية، وانتشرت له بين الحكماء ألوية، وعرف الأمراض، وأرسل سهام الرقى فأصاب الأغراض. رحل إلى الشرق فأدى فرضه، ثم رجع قاصداً أرضه، فناهيك من علم اجتلب، ومن دُرِّ نظم وَدَرِّ احتلب»[142].

ومن مؤلفات ابن شقرون المكناسي في علم الطب كتاب سمَّاه «النفحة الوردية في العشبة الهندية». وقد وصف عبد الله كنون هذا الكتاب فقال: «وهي أي «النفحة الوردية» رسالة صغيرة تقع في كراسة من 15 صفحة، ولكن قيمتها العلمية كبيرة، إذ أنها بحث مستوفى في هذه العشبة المعروفة بالمغرب، والتي كثيراً ما كانت هي الدواء الأخير الذي يرجع إليه الناس في عدة أمراض عندما ييأسون من الشفاء». وأضاف بكون هذه العشبة الهندية لم تكن معروفة عند قدماء الأطباء، وإنما تفطن لها المتأخرون من أهل الهند الجنوبي، فجربوها فوجدوا لها نفعاً عظيماً. وأن تأليفه هذا يدل على طول باعه

---

(141) عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج5، ص ص.323-324؛ محمد الأخضر، الحياة الأدبية...، م.س، ص ص.207-208؛ عبد الصمد العشاب، «مساهمة علماء المغرب في ميدان الطب والتطبيب»، في **مجلة التاريخ العربي**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، العدد 15، صيف 1421هـ/ 2000م، ص.323؛ زهراء إخوان الشاذلي، «الصلات الثقافية بين المغرب والمشرق خلال القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين/ ق.16-17م»، في **مجلة دعوة الحق**، العدد 370، دجنبر 2002، ص.99.

(142) محمد بن الطيب العلمي، الأنيس المطرب فيمن لقيته من أدباء المغرب، المطبعة الحجرية الفاسية، 1315هـ/ 1897م، ص.193.

في مهنته ومعرفته بعلم النبات وخصائصه، لأنه بحث يكاد يكون مبتكراً وناسجاً على غير منوال سابق.

ومن تآليفه أيضاً منظومته الطبية الشهيرة المعروفة بـ«الشقرونية»، نسبة إلى اسمه العائلي، وتقع هذه المنظومة في نحو سبعمائة بيت، نظمها بطلب من تلميذه الشيخ محمد الصالح بن المعطي الشرقي، عندما مر بمكناس عام 1113هـ/ 1701م، وهي تتناول طبيعة الأغذية المغربية المتداولة بين الناس، وتشرح فوائدها، وتصف العلاج بناء على ذلك، فهي من الأعمال الطبية الصادرة عن دراسة وخبرة تامتين. وألّف نظماً آخر في منافع النعناع معروفاً ومشهوراً، وكتاباً في «منافع الأطعمة والأشربة والعقاقير».

وبالإضافة إلى هذه المؤلفات الطبية، ألّف ابن شقرون المكناسي كتاب «شرح البسط والتعريف» للشيخ أبي زيد عبد الرحمن المكودي، في قواعد اللغة العربية، وقصيدة في مدح الرسول عليه الصلاة والسلام، وقصائد في أغراض مختلفة[143].

ومن مشاهير الأطباء خلال العهد الإسماعيلي أيضاً يمكن أن نذكر الحاج عبد الواحد بن محمد غريط الأندلسي، الذي كان من خواص أطباء السلطان مولاي إسماعيل ومن المقربين لديه. وقد خصّه بامتيازات مهمة، مكافأة له عن خدماته الطبية المعتبرة التي أسداها له ولأهله ولحاشيته ببلاطه السلطاني، وذلك بمقتضى ظهير شريف مؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1101هـ/ 16 شتنبر 1690م[144].

وولده الطبيب أبو محمد عبد السلام بن عبد الواحد بن محمد غريط الأندلسي، الذي أسدل عليه السلطان المذكور رداء التوقير والاحترام، وأسقط

---

(143) عبد الصمد العشاب، «مساهمة علماء المغرب في ميدان الطب والتطبيب»، م.س، ص.324.

(144) عبد الرحمن ابن زيدان، المنزع اللطيف...، م.س، ص ص.119-120.

عنه وعن أولاده جميع المطالب والكلف والوظائف والتبعات المخزنية التي يُطالَب بها العوام، بموجب ظهير شريف مؤرخ في مهل شهر جمادى الثانية عام 1126هـ/ 14 يونيو 1714م[145].

والطبيب المقتدر أبو مروان عبد الملك بن القائد علي المتطبب المراكشي[146]، الذي قال في حقه المؤرخ عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الفاسي الفهري في كتابه «الإعلام بمن غبر من أهل القرن الحادي عشر» إنه «كان عالماً عارفاً بالطب، قرأ على والده، وله معرفة بالأدب، وكانت له رياسة، وكان السلطان المظفر مولانا إسماعيل... يعظمه ويقربه، ويقدمه على غيره، مختصًا به، إلى أن قتل بفاس مخنوقاً»[147].

وكذلك الطبيب أبو العباس أحمد الأندلسي، وهو من أصل إسباني، كان اسمه قبل أن يعتنق الإسلام «الوزيانو»، ولما أسلم سُمِّيَ أحمد. وقد كان جرّاحاً ماهراً اصطفاه السلطان مولاي إسماعيل وقرّبه إليه، وخصصه بعلاجه وعلاج حاشيته بعد التجربة والاختيار[148].

والجدير بالذكر أن معظم هؤلاء العلماء الأعلام الذين ذكرناهم لم يكونوا متخصصين في مجال علمي واحد، وإنما كانوا متبحرين في مجالات علمية مختلفة، وتركوا في ذلك تصانيف كثيرة، تشهد على علو كعبهم، وطول باعهم في سائر العلوم والمعارف. وما ذكرنا منهم في مجال الأدب أو في ميدان العلوم الدينية والشرعية، أو في فنون التاريخ والحوليات والتراجم والمناقب والأنساب والرحلات، إلا لكونهم اشتهروا كثيراً في هذه المجالات، ودوّنوا

---

(145) المرجع نفسه، ص. 120.

(146) توفي مخنوقاً بفاس عام 1089هـ/ 1678م.

(147) عبد الله بن محمد الفاسي الفهري، الإعلام بمن غبر...، م.س، ص. 260؛ عبد الرحمن ابن زيدان، المنزع اللطيف...، م.س، ص. 279.

(148) عبد الرحمن ابن زيدان، المنزع اللطيف...، م.س، ص. 279.

فيها تآليف شهيرة[149]، ولذلك تجنبنا تكرار أسمائهم مرة أخرى عند الحديث عن كل فن من الفنون المذكورة.

وبعد كل ما تقدم في هذا الفصل، يجدر بنا الآن أن نتساءل عن السمات البارزة التي ميزت الفكر المغربي على المستوى الكيفي خلال هذا العصر.

إن ما يمكن استخلاصه في هذا المضمار، أن الفكر المغربي على الرغم مما حققه في هذه الفترة من تراكم واضح على مستوى الإنتاج، فإنه مع ذلك ظل غارقاً في التقليد والرتابة، وهذا يُعزى إلى تفسير الحكام والعلماء لمفهوم «العلم». فـ«العلم» في نظرهم يرتبط ارتباطاً عضوياً بالدين الإسلامي، ومن ثم فإن الفكر العلمي هو الفكر الذي ينبثق من المعرفة الدينية، أي هو الذي يخدم الدين، وهذا المفهوم هو الذي استمر مع الحياة الفكرية للمجتمع الإسلامي منذ العصور الأولى. فقد «التزم المغاربة عبر عصور التاريخ المغربي في نشاطهم العلمي الاعتماد على آراء القدامى من علماء الإسلام...، وذلك بناء على فكرة متأصلة في العقول، وهي أن الأوائل ما تركوا للأواخر شيئًا، وأن علم المتقدمين أصح من المتأخرين»[150]، كما كان «العلم» يعني في هذه الفترة «الحِفْظ» بالمعنى العام، ولم يكن يعني بحال من الأحوال الاجتهاد والابتكار، لأن «الإتيان بالجديد بغير المعروف والمحفوظ لا يتلاءم مع متطلبات المجتمع ومع تجربة الأفراد»[151].

هذه الرؤية هي التي جعلت الذهنية العلمية في المغرب ذهنية متشبثة بالماضي، غير مواكبة للتطور العلمي الذي شهدته المجتمعات الغربية في الفترة

---

(149) محمد المنوني، المصادر العربية لتاريخ المغرب، من الفتح الإسلامي إلى نهاية العصر الحديث، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ج1، الطبعة الأولى 1983، ص.157 إلى آخر الكتاب.

(150) هاشم العلوي القاسمي، مقدمة تحقيق التقاط الدرر...، م.س، ص.114.

(151) عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب...، م.س، ج3، ص.477.

نفسها، لذلك أضحى الإنتاج الفكري المغربي خلال هذا العصر إنتاجاً مُقلداً «يمتاز بالجمع والحواشي والتعليقات اللفظية والاختصارات المتكررة، وهذه الظاهرة... تمثل من حيث تقييمها انحطاطاً في الحياة العقلية وركوداً في الإنتاج الإبداعي»[152]، ولعل هذا مثَّل أحد المثبطات التي حالت دون إقلاع المغرب اقتصاديًّا واجتماعيًّا، بخلاف المجتمع الغربي الذي حقق تقدماً مشهوداً على جميع الأصعدة في الفترة ذاتها، وهي المسألة التي تخلص إليها عدد من الباحثين المهتمين بالدراسات المقارنة وعلى رأسهم عبد المجيد القدوري، الذي عزا تجاوز أوروبا للمغرب في العصر الحديث إلى عوامل متعددة، إحداها أن أوروبا حققت النهضة لكونها كانت تتوفر على قاعدة ثقافية واقتصادية مؤهلة للتغيير، وقامت فيها الأنظمة التعليمية بأدوار هامة، لأن العملية التربوية كانت مبنية على دراسة وإدراك الواقع، وكانت تؤمن بالتجربة، في حين أرجع فشل مشروع التحديث في المغرب إلى كون النظام التعليمي فيه ظل مبنيًّا على الحفظ والتكرار والاختصار، رافضاً لكل إبداع خلاَّق، ولكل نقد بنَّاء، فبقيت التقاليد راسخة، لأن القاعدة الاقتصادية والاجتماعية ظلت جامدة[153].

(152) هاشم العلوي القاسمي، مقدمة تحقيق التقاط الدرر...، م.س، ص. 120.

(153) عبد المجيد القدوري، المغرب وأوروبا...، م.س، ص. 382.

الفصل الخامس

الحياة الدينيـة

الفصل الخامس: الحياة الدينية

ليس ثمة تباين بين العصر العلوي المدروس وبين العصر الذي قبله فيما يتصل بارتباط المغاربة بالدين الإسلامي في مختلف مظاهر الحياة اليومية، فالإسلام هو الدين الرسمي للدولة، والكتاب والسنة هما المصدران الأساسيان للتشريع في البلاد، والمذهب المالكي هو مذهب جميع المغاربة منذ قرون عديدة، والسلطان هو أمير المؤمنين، عليه تقع مسؤولية حماية الملة والدين.

ومن هذا المنطلق، حرص سلاطين هذا العصر على الإمساك بزمام الأمور الدينية، وتوجيه الرعية توجيهاً ينسجم مع المرجعية الإسلامية السمحة، بالاعتماد على المساجد كمؤسسات دينية لتبليغ التوجيهات الرسمية وتعميمها، موازاة مع وظيفتها المعهودة كمراكز للتأطير الفكري والسياسي. ومن الأمثلة على ذلك، عادة السلطان مولاي إسماعيل مع العلماء في دعوتهم إلى حضور ختم تفسير القرآن الكريم مثلما مر آنفاً[1]، وقيامه بسَنِّ قراءة حديث الإنصات[2] يوم الجمعة قبل الأذان لأول مرة في تاريخ المغرب في 19 ذي القعدة عام 1120هـ/ 30 يناير 1709م[3]، و«كتب بذلك لسائر المغرب،

(1) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب، ص.163.

(2) نصُّ الحديث كما يُروى في سائر مساجد المغرب إلى اليوم: «روى إمامنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إذا قلتَ لصاحبك: أنصت، والإمام يخطب يوم الجمعة، فقد لغوت)». انظر: مالك بن أنس، الموطأ، ضبط وتوثيق محمد صدقي العطار، دار الفكر، بيروت، ط.الأولى 2009، كتاب الجمعة، باب ما جاء في الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب، ص.62، رقم الحديث 232. ويضيف القُرّاء عقبه: «وفي حديث آخر: (ومن لغا فلا جمعة له)». غير أننا لم نعثر على هذا الحديث في كتاب الموطأ ولا في غيره من كتب الحديث الصحاح.

(3) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج3، ص.204؛ التقاط الدرر...، م.س، ص.305؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.82؛ أكنسوس، الجيش العرمرم...، م.س،

وبقي ذلك طريقة متبعة في صحيفة السلطان»[4]. ولا يزال هذا الحديث يُروى في التوقيت ذاته من يوم الجمعة في جميع المساجد الجامعة بالمغرب، منذ ذلك التاريخ إلى يوم الناس هذا.

ونعتقد أن إحداث قراءة هذا الحديث في التاريخ المذكور يحمل أكثر من دلالة، فهو ليس كما يبدو مجرد إجراء ديني عادي لمنع الكلام عند قيام الخطيب للخُطبة يوم الجمعة، بعدما «خاف السلطان أن يعتقد الحِلِّية مَن لا خبرة له من العوام»[5]، وإنما هو إجراء يتجاوز هذا الدافع الظاهري إلى ما هو أبعد من ذلك، ليتصل بأمر سياسي خطير، احتدم النقاش حوله بين العلماء في مساجد فاس، وتعرض جملة منهم لتهديد المخزن وبطشه، ويتعلق هذا الأمر بمسألة الموافقة على تمليك الحراطين، والمصادقة على ديوانهم.

فليس من قبيل المصادفة أن يُشرِّع مولاي إسماعيل رواية الحديث المذكور في وقت كانت فيه مساجد فاس، وخاصة مسجد القرويين منها، تشهد ضجة فقهية بين العلماء حول شرعية تمليك الحراطين، بين مُؤيد يرى من واجب السلطان خلق جيش قوي حصين خالص الولاء، يتأتى به الدفاع عن البيضة الإسلامية، وبين معارض للتمليك، يرى أن الأصل في الناس هو الحرية، وأن شرط العبودية هو الإقرار.

ومن بين هؤلاء العلماء المعارضين نذكر، الشيخ القاضي محمد العربي بردلة، والشيخ محمد بن أحمد ابن الحاج السلمي، والشيخ محمد بن أحمد بن محمد ميارة، والشيخ محمد المسناوي الدلائي، والشيخ محمد بن عبد الله المشاط، والشيخ عبد السلام بن حمدون جسوس. وقد حرر هذا الأخير فتوى

ج1، ص.150؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.110، 111؛ عبد الرحمن ابن زيدان، الدرر الفاخرة...، م.س، ص.46؛ محمد داود، تاريخ تطوان، ج2، ص.43.

(4) أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج7، ص.231.

(5) المصدر والصفحة نفسهما.

في هذه النازلة في آخر يوم من شهر ربيع الأول عام 1120هـ/ 19 يونيو 1708م، جاء فيها قوله: «وأما هؤلاء المطالبون بالاسترقاق، الذين الكلام الآن فيهم، فكلهم لم يزالوا منذ النشأة معنا ببلد واحد، فنحن نعرفهم ونعرف حُريتهم، ولا يخفى علينا أمرهم، وقد دُعينا الآن وأُلجئنا لنُقيِّد ما هو مقرر عندنا، وبالجملة، فالخطب في هذه المسألة عظيم»(6). وسرد فتواه في مجلس السلطان بمكناس بحضور العلماء المذكورين وغيرهم، فبادر مولاي إسماعيل إلى القيام وقد أنف مما سمعه، فقبضه الشيخ جسوس من طرف ثوبه وقال له: اجلس تسمع ما قال جدك عليه الصلاة والسلام في هذه المسألة، فجذب ثوبه، وخرج وقد أثر ذلك في قلبه(7). وفي رواية، أن السلطان مولاي إسماعيل عندما بادر إلى الانصراف من المجلس المذكور جذبه الفقيه جسوس من ردائه وقطعه، «فقرضه السلطان في وجهه، وأخذ بعض شعر لحيته وقال له: فارقني يا ابن اليهودي! وتفرّق القوم»(8).

وفي خضم هذا الجدال الفقهي، ألزم السلطان الفقهاء والعدول والقضاة، التوقيع على ديوان الحراطين، وتوعّد القائد عبد الله الروسي والكاتب عليلش العلماء الرافضين للتوقيع بـ«العقاب الشديد...»، فوقع اختلاف كثير...، واشتد الحال، وعظمت الأهوال، وبعد صلاة الجمعة نادى جميع الناس وطلبوا الشرع من السلطان، فضيق عليلش عليهم تضييقاً في السر والإعلان، فمن وضع شكله من العلماء الأعيان نجا، ومن امتنع نهبوا داره وسجنوه، وبالحديد أوثقوه»(9). وكان الشيخ عبد السلام جسوس ممن امتُحن

(6) المصدر نفسه، ص. 205.

(7) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص. 86؛ أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج7، ص. 188.

(8) عبد السلام بن أحمد السكيرج، نزهة الإخوان في أخبار تطوان، تقديم وتحقيق يوسف احنانة، مطبعة الخليج العربي، تطوان، ط. الأولى 2005، ص. 78.

(9) أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج7، ص. 186.

في هذه النازلة امتحاناً عسيراً، حتى انتهى به الأمر قتيلاً في سجن فاس في 25 ربيع الثاني عام 1121هـ/ 4 يوليوز 1709م كما تقدم الإلماع إلى ذلك في الفصل الأول من هذا الكتاب[10].

لقد كانت سنةُ 1120هـ/ 1708م سنةً حاسمة بالنسبة للمشروع العسكري الإسماعيلي، فخلالها انتهت آخر مرحلة من مراحل معارضة علماء فاس لمشروعه المذكور، وفيها انطلقت عملية الحظر الفعلي للكلام/ الجدال بالمساجد وقت خطبة الجمعة، تجنباً «اللغو»، من خلال «تفعيل» حديث الإنصات، الذي كانت للسلطان مولاي إسماعيل السَّبقية في تسنين قراءته بمساجد المغرب.

وإذا كان محقق «التقاط الدرر» قد ذهب إلى أن تطبيق حديث الإنصات يوم الجمعة في جميع المساجد الجامعة بالمملكة لقي معارضة من قبل كثير من الفقهاء، الذين اعتبروه بدعة، مما أثار ضجة في الوسط الديني، وأن قضاة الدولة ألزموا الخطباء بتطبيق ذلك في جميع جهات المملكة[11]، فإننا نعتقد أن تلك المعارضة، وتلك الضجة، التي أثارها تطبيق الحديث المذكور، لم تكن احتجاجاً على بِدَعية التشريع المذكور من الوجهة الفقهية التقليدية وحسب، وإنما كانت أيضاً احتجاجاً على إسكات صوت العلماء، وحرمانهم من إبداء رأيهم في كثير من الأمور المهمة، التي كان يُثار حولها الجدال في مساجد فاس، أو تكون موضوع خُطبة في يوم مشهود مثل يوم الجمعة. وطبعاً كانت قضية تمليك الحراطين -كما رأينا- من القضايا السياسية والفقهية المثيرة للجدل بين علماء فاس والمخزن الإسماعيلي وقت إحداث التشريع السالف الذكر. ومن ثم، تبقى لفرضية الربط بين الموضوعين المتقدمَيْن أهميتها العلمية في تحديد عِلِّية إحداث العمل بـ«السُّنة البدعة» المذكورة في ذلك الأوان بالتحديد، وفي

(10) انظر الفصل الأول من هذا الكتاب، ص. 57.
(11) القادري، التقاط الدرر...، م.س، ص. 305، هامش رقم 2.

إدراك العوامل المتحكمة في مسألة التوجيه الديني لدى السلطان مولاي إسماعيل.

ومارس حفيده السلطان سيدي محمد بن عبد الله بدوره حق التوجيه الديني، وأحدث تدابير جديدة في هذا الشأن، مُستمدة من الدين الإسلامي، ومن فقه الواقع والأولويات، ورامت إصلاح ما يمكن إصلاحه من السلوكات الاجتماعية الفاسدة، ومن الأفكار الجامدة المنغلقة، كما سنبين ذلك وشيكاً.

فمن الأمور الدينية التي أخذت باهتمام المغاربة بشكل مذهل في هذا العصر شؤون الحج، ذلك أنه في خضم الظروف السياسية العصيبة، واستفحال مظاهر الانحرافات الأخلاقية والاجتماعية، شد الكثير من أبناء المغرب الأقصى الرحلة إلى الديار المقدسة لأداء فريضة الحج، أملاً في التطهر من الذنوب والخطايا من جهة، والهروب من هذا الواقع المخزي، الذي «فشت فيه المناكر، وتعذَّر الأمن في السابلة»[12] من جهة أخرى.

وكان السلاطين العلويون الأوائل يشرفون على شؤون الحج، وذلك بحضور مراسيم الاحتفال الخاصة بخروج الركب المغربي من فاس، وبتعيين شيخ الركب الذي سيمثلهم لدى أمراء الحرمين الشريفين، وعادةً ما كان السلاطين يبعثون رفقة وفد الحجاج أميراً من الأسرة المالكة، يتولى إيصال الهبات السلطانية إلى أشراف مصر ومكة والحجاز[13].

وكان الركب يضم أعداداً غفيرة من الحجاج تقدر بالآلاف في السنوات العادية. وبالرغم من وجود ركائب أخرى تنطلق من المغرب، مثل الركب السجلماسي مثلاً، فإن «الركب الفاسي ظل باستمرار أهم الوفود الحجية المغربية، حتى أن تسميته كانت ترادف مجموع الحجاج المغاربة بمصر، فيقال

---

[12] عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.145.

[13] المرجع نفسه، ج3، ص ص.16-23.

بنفس المعنى «الركب المغربي» أو «الركب الفاسي»، ذلك أن حجم هذا الركب كان يفوق الركاب الأخرى، لأنه فضلاً عن حُجاج الشمال، كان يستقطب جموعاً من حُجاج الجنوب، الذين، قبل توجههم إلى الشرق، كانوا يرغبون في زيارة بعض المزارات المغربية الموجودة بالشمال»[14].

وقد تعرضت الرحلات الحجية لوصف أجواء الاحتفال الخاصة بخروج الركب المغربي من فاس، فقد ذكر الوزير محمد الشرقي الإسحاقي، الذي رافق خناثة بنت بكار المغافري، أم السلطان مولاي عبد الله في حجتها لسنة 1143هـ/ 1731م، أن «يوم خروج الحاج يوم موعود ومشهود، قلَّ من يبقى بالمدينة إلا خرج، ودَبَّ ودرج، الرجال والولدان، والأحرار والعبدان، فما ترى أعجب من ذلك اليوم»[15].

وذكر غيره أن الركب «كان يخرج من باب الفتوح...، ويبرز في هيئة بديعة وشارة حسنة، من الاحتفال ونصب الأخبية المتنوعة...، هذا إلى قرع الطبول وإظهار الزينة»[16].

وكانت تحف بهذا الخروج مخاطر نظراً لشدة الازدحام التي وصفها محمد بن عبد السلام الناصري في «الرحلة الصغرى» بقوله: «فاجتمع مع حُجاج الآفاق ما لا يحويه ديوان...، فخرجنا على باب الفتوح على العادة بعد جهد جهيد ومشقة عظيمة من كثرة الخلق وازدحامه حتى هلك بذلك آدميون،

---

(14) عبد الرحمن المودن، البوادي المغربية قبل الاستعمار، قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط. الأولى 1995، ص. 118.

(15) محمد الشرقي بن محمد الإسحاقي، رحلة الفقيه الوزير محمد الشرقي الإسحاقي، مخ. خ. ح. ر، رقم 11867، ص. 27.

(16) عبد الرحمن المودن، البوادي المغربية قبل الاستعمار...، م. س، ص. 120 (عن محمد المنوني، ركب الحاج المغربي، معهد مولاي الحسن، تطوان، 1953، ص. 15.

وضلَّتْ رواحل وما عليها من الأثقال والأموال، فلا تسمع إلا المناداة من كل فج»[17].

غير أن الاحتفاء بالركب الحجي كان يزداد أكثر عند عودته، لما يكون قد زاره من أماكن مقدسة، وصحب معه من بركة، إذ كانت القبائل المجاورة لمسلكه تترقب أوبته بلهف كبير، رغبة في التبرك بزوار بيت الله وإكرامهم، ومن الأمثلة على ذلك، ما كان معتاداً لدى قبائل إيناون من شدة الاحتفاء بمقدم الحجاج وتبجيلهم، حيث «كان أهل تلك النواحي يتلقونهم أفواجاً، ويتعرض لهم أعرابها للسلام والضيافة، وهم من كل حدب ينسلُّون»[18]. كما كانوا يُقبلون بلهف على اقتناء سلع الحجاج ولو بأسعار مُضاعفة، أو المقايضة معهم في ظل شروط مُجحفة.

واتسعت في هذه الفترة ظاهرة تبجيل الأشراف وتقديس النسبة الشريفة. فقد كان الأشراف يمثلون قمة الهرم الاجتماعي، وكان لهم تأثير ونفوذ كبيرين في المجتمع، وبسبب هذا التبجيل «أصبح الشرف امتيازاً»[19]، الأمر الذي أدى بالكثيرين إلى انتحال النسب الشريف بطرق مختلفة لكسب احترام الناس لهم، لذلك عمد عدد من النسّابين وغيرهم من المؤلفين إلى تدوين كتب عن فرق الأشراف بالمغرب لتوضيح صحة عمود نسبها الشريف، وحمل الملوك العلويين الأوائل على زيادة التحري، فأحيى السلطان مولاي

---

(17) عبد الرحمن المودن، البوادي المغربية قبل الاستعمار...، م.س، ص ص. 120-121 (عن محمد بن عبد السلام الناصري، الرحلة الصغرى، مخ.خ.ح.ر، رقم 121، ص ص. 31-32).

(18) عبد الرحمن المودن، البوادي المغربية قبل الاستعمار...، م.س، ص. 130 (عن أحمد بن عبد القادر القادري، كتاب رحلة الأس في حجة سيدنا أبي العباس، مخ.خ.ح.ر، رقم 8787، ورقة 5 و).

(19) نفيسة الذهبي، الزاوية الفاسية: التطور والأدوار حتى نهاية العصر العلوي الأول، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2001، ص. 235.

الرشيد نقابة الأشراف في كل البلاد، وأسند أمر البحث للمختصين من النسابين الموثوق بهم من أهل العلم والدين، ففوّض خطة نقابة أشراف المغرب للفقيه النسابة الشريف أبي محمد عبد القادر بن عبد الله الشبيهي الجوطي المكناسي (ت. 1099هـ/ 1688م)، وذلك في عام 1080هـ/ 1670م[20].

وسار السلطان مولاي إسماعيل على سيرة أخيه، فأصدر في هذا المضمار أمره للنقيب أحمد بن عبد الوهاب الشريف العلمي بإحصاء الأشراف وتسجيلهم في ديوان خاص للتمييز بين الشريف والمتشرف[21].

وقد أنزل مولاي إسماعيل الأشراف عموماً منزلة خاصة، فأسدل عليهم أردية التوقير والاحترام، وخصّهم بامتيازات عديدة تقديراً لنسبتهم الشريفة[22]، وأكثر من الإحسان إلى الأسر الإدريسية الشريفة، فأمر بتجديد الضريح الإدريسي بفاس، وتوسيع مساحته، وتشييد قبته، وتسهيل العبور إليه، وبتجديد مسجد الشرفاء بالحرم المذكور، وجلب الماء إليه، وإقامة الجمعة به، ثم أعاد بناء ضريح مولاي إدريس الأول بزرهون بما في ذلك قبته،

---

(20) عبد السلام بن الطيب القادري، الدر السني في بعض من بفاس من أهل النسب الحسني، المطبعة الحجرية، فاس، 189، ص.16؛ محمد الطالب ابن الحاج السلمي، الإشراف...، م.س، ج1، ص.155؛ إ.الفضيلي، الدرر البهية...، م.س، ج2، ص ص.18- 19؛ محمد العمراني، «لمحة تاريخية عن الأسرة الطاهرية الجوطية بفاس من القرن التاسع إلى القرن الثاني عشر الهجري/ ق15-18م»، في مجلة المصباحية (مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس- فاس)، العدد 7، سنة 2007، ص.108.

(21) أحمد بن عبد الوهاب العلمي، ديوان الأشراف، مخ.م.و.م.م.ر، رقم 1453ك.

(22) أصدر مولاي إسماعيل أوامره بإعفاء الأشراف من ممارسة بعض الحرف الدنيئة التي من شأنها أن تضعف مركزهم الاجتماعي كالحدادة وما شابهها، وبحظر المصاهرة بينهم وبين «العامة» حفاظاً على «نقاء» و«طهارة» نسبهم الشريف، وذلك بمقتضى ظهير شريف خص به النقيب محمد بن عبد القادر بن عبد الله الشريف الحسني الجوطي، مؤرخ في منتصف شهر محرم عام1117هـ/ 9 ماي 1705م. توجد نسخة منه بمديرية الوثائق الملكية بالرباط، بمحفظة تحمل تاريخ 1100-1121هـ.

وتأسيس مسجد الخطبة به، ووظّف به مَن يقوم بوظائفه الدينية، وأوقف عليه أوقافاً ذات بال، وبنى بجانبه الجنوبي مدرسة ملصقة به للطلبة والمهاجرين، ورتَّب لهم كل ما يحتاجون إليه، ويكون إعانة لهم على ما هم بصدده من التعليم والإقبال عليه[23]. كما سعى إلى تعزيز نسبة الشرفاء العلويين السجلماسيين في فاس القديمة، بحيث استقدمهم وشجعهم على السكن بجوار الضريح الادريسي، فأسهم كل ذلك في التخفيف من نقمة أهل فاس على الدولة من جراء تصرفات العمال.

لكن بعد انتهاء العهد الإسماعيلي فَقَدَ كثير من الأشراف مركزهم الاجتماعي، وتعرض بعضهم لانتكاسة حقيقية على أيدي قواد العبيد، خصوصاً شرفاء فاس، الذين امتُحِنوا غير ما مرة خلال عهد الأزمة[24]، ولم تنقض هذه «الانتكاسة» إلا بمجيء السلطان سيدي محمد بن عبد الله، الذي أعاد للأشراف اعتبارهم، وأجرى عليهم الجرايات الجزيلة، إكراماً لهم وزيادة في مودتهم[25]. إذ كان «قلبه مملوءاً بمحبتهم، ووجهه معروفاً إلى تعظيم حرمتهم... يشدد البحث في شأنهم بما يضبطهم، ويجدد الأمر في رسمهم في ديوانه بما يحفظهم»[26].

---

(23) الريفي، زهر الأكم...، م.س، ص ص.208-209؛ القادري، نشر المثاني...، م.س، ج3، ص.242؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.99؛ أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج6، ص ص.400-401؛ ج7، ص.368؛ الفضيلي، الدرر البهية...، م.س، ج2، ص.108؛ عبد الرحمن ابن زيدان، المنزع اللطيف...، م.س، ص ص.313-320.

(24) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج3، ص.372؛ ج4، ص.15؛ الزياني، البستان الظريف...، م.س، ص.216، 264، 282.

(25) الزياني، الترجمان المعرب...، م.س، ص.816؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص ص.233-235.

(26) محمد الطالب بن حمدون ابن الحاج السلمي الفاسي، نظم الدر واللآل في شرفاء عقبة ابن صوال، تحقيق علي بن المنتصر الكتاني، منشورات جمعية الشرفاء الكتانيين للتعاون والثقافة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2000، ص.92.

وتزايد نشاط الزوايا بشكل مُطَّرد في هذا العصر، واتسع نفوذ بعضها ليشمل مناطق مختلفة من البلاد، وحرص مولاي إسماعيل وحفيده من بعده السلطان سيدي محمد بن عبد الله على إيلائها مختلف أنواع الرعاية والاهتمام شريطة ألاَّ تتجاوز المهام المنوطة بها في التأطير الديني والاجتماعي. فعلى سبيل المثال نرى السلطان مولاي إسماعيل يبدي عناية خاصة بشيوخ الزاوية الفاسية، فقد بالغ في تقديرهم وإكرامهم، وتبادل معهم الرسائل لاستشارتهم في الأمور المهمة، وجدَّد بناء زاويتهم بالقلقليين وفتحها في وجه المصلين لتأدية الصلوات الخمس، وجعلها فضاءً لبث العلم ونشره وتدريسه، كما أضفى عليها صفة الحَرَم، فأضحى يحترم بها أهل الجنايات ومن طُلِب بالتكاليف المخزنية، وصار مولاي إسماعيل «يجير من استجار بها، ولا يقدر أحد من عماله أن يتجاسر على أحد ممن لجأ إليها ولو جَنَى ما جَنَى»[27]. بل إن «الباحثين عن الحماية بمدينة فاس أصبحوا يفضلون زاوية الفاسيين، ويشعرون فيها بالأمن أكثر مما كان الحال بأضرحة تقليدية أخرى»[28].

وسار السلطان سيدي محمد بن عبد الله على سيرة جده مولاي إسماعيل في تعظيم شيوخ هذه الزاوية وإنزالهم مراتب عالية من الحظوة والاختصاص، فافتتح عهده بإسناد شؤون الزاوية الفاسية للشيخ أبي مدين محمد بن أحمد الفاسي(ت.1182هـ/1768م)، مع توليته الخطبة والإمامة والتدريس بمسجد القرويين، بمقتضى ظهير شريف مؤرخ في 20 جمادى الثانية عام 1171هـ/1 مارس 1757م[29]، تقديراً له على قيامه بتحرير بيعه أهل فاس

---

(27) انظر: القادري، نشر المثاني، ج3، ص ص.152-153. للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على دراسة نفيسة الذهبي، الزاوية الفاسية، ص.241 وما بعدها.

(28) محمد المنصوري، مادة «الحَرَم»، في معلمة المغرب، ج10، نشر مطابع سلا، سلا، 1998، ص.3386.

(29) عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص ص.185-188.

له، لكونه كان من المشهود لهم بالبراعة في اللغة، والجودة في الكتابة والتدوين[30].

وحينما قدم السلطان إلى فاس بعد بيعته في السنة المتقدمة وزار ضريح مولاي إدريس، وأعطى للشرفاء الأدارسة مائة مثقال صدقة، ولأشراف فاس عموماً ألفاً من الريال، وواصل جميع الشرفاء والعلماء والفقهاء وسائر الطلبة والقراء بمال فرّقه عليهم، زار أيضاً زاوية سيدي عبد القادر الفاسي، وأعطى لأهلها مائة من الريال[31]، ولفقهائها ألفاً من الريال[32].

وخصَّ مولاي إسماعيل الزاوية الريسونية بتازروت ببالغ عطفه ورعايته، وأسبل على جميع أفرادها جلباب الميسرة والإكرام، وأبقاهم على ما هم عليه من التوقير والاحترام، وتوعّد من يخرق عليهم الأمن والنظام من أعوان السلطة بالعقوبة اللازمة، وذلك بموجب ظهير شريف مؤرخ في 8 صفر عام 1099هـ/ 14 دجنبر 1687م[33].

وخصَّص السلطان سيدي محمد بن عبد الله خمسة عشر مثقالاً في كل شهر من مستفاد مرسى طنجة لفائدة المسجد الأعظم بالزاوية المذكورة، على سبيل التحبيس المخلّد والوقف المؤبّد، بمقتضى ظهير شريف مؤرخ في فاتح جمادى الثانية عام 1184هـ/ 22 شتنبر 1770م[34]، كما خصَّص أيضاً عشرة مثاقيل في كل شهر من مداخيل مرسى فضالة إعانة للمسجد المذكور على قراءة الأحزاب وتدريس العلم، وذلك بواسطة ظهير شريف يحمل تاريخ

---

(30) أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج10، ص.17؛ نفيسة الذهبي، الزاوية الفاسية...، م.س، ص.302.

(31) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج4، ص.131.

(32) الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص.165.

(33) يوجد هذا الظهير بمديرية الوثائق الملكية بالرباط، بمحفظة تحمل تاريخ 1000–1099هـ.

(34) علي الريسوني، رجال ومواقف: دفاعاً عن وحدة الأمة، مطبعة الشويخ «ديسبريس»، تطوان، 1982، ص.21.

فاتح ذي الحجة عام 1186هـ/ 23 فبراير 1773م[35]، وأوقف كذلك على الطلبة بهذا المسجد جملة من الكتب المعتبرة، ورتَّب العطايا للمدرسين به، فضلاً عن إجرائه المياه لهذا المسجد، وتشييده بيوتاً قريبة منه لسكنى الطلبة[36].

وما يقال عن هاتين الزاويتين ينطبق على زوايا أخرى، كالزاوية الوزانية، والزاوية الناصرية، والزاوية الشرقاوية، فإنها حظيت باهتمام السلطانين المذكورين، ولقيت منهما كل ما يُسهِّل نموها وترعرعها، وتوسيع إشعاعها الروحي، وحماية مصالحها المادية، غير أنهما غالباً ما كانا يراقبان تحركاتها وأنشطتها، ويحرصان على أن لا تتقوى هذه الزوايا الثلاث أكثر من اللازم حتى لا تزيغ عن الخط الديني الذي قامت عليه، وتنجرف إلى الاهتمام بالمجال السياسي المحظور[37]، فتُمتحن مثلما امتُحنت الزاوية الدلائية من قِبَل السلطان مولاي رشيد كما سلف، وزاوية تاسافت من لدن مولاي إسماعيل[38]، والزاوية الدرقاوية على عهد السلطان مولاي سليمان[39].

---

(35) أحمد بن الأمين الريسوني، حقائق تاريخية عن زاوية تازروت وبعض صلحاء بني ريسون، المطبعة المهدية، تطوان، 1966، ص.24.

(36) أحمد بن الأمين الريسوني، حقائق تاريخية عن زاوية تازروت...، م.س، ص.11؛ سليمان الحوات، الروضة المقصودة...، م.س، ج2، ص.482.

(37) محمد العمراني، «الزاوية الوزانية والمخزن العلوي»، ص ص.119-150؛ عبد العزيز الخمليشي، «زاوية تامجروت والمخزن (1642-1914م)»، في **ندوة الرباطات والزوايا في تاريخ المغرب**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1997، ص ص.121-177، أحمد بوكاري، الزاوية الشرقاوية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1989، ج2، ص.115 وما بعدها.

(38) عبد الله بن إبراهيم التاسافتي، رحلة الوافد...، م.س، ص.45، 46، 70، 74، 76، 81، 104، 106، 113، 115، 122، 123، 135، 137، 141، 149، 210، 217؛ علي صدقي أزايكو، «زاوية تاسافت»، في **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط**، العدد 16، سنة 1991، ص ص.71-107.

(39) محمد المنصور، المغرب قبل الاستعمار: المجتمع والدولة والدين 1792-1822، ترجمه عن الإنجليزية محمد حبيدة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط.الأولى 2006، ص

وتميزت هذه الفترة كذلك بتزايد نشاط بعض الطوائف «الصوفية» الشاذة، مثل الطائفة الحمدوشية، التي اشتهر أتباعها بشدخ رؤوسهم بآلات حديدية وغيرها أثناء اعتمارهم في الحلقة، وهذه الآلات هي عبارة عن «كورات من حديد، منها ذات خُرصة[40] وسلسلة، ومنها بدونهما، وشقورات[41] من حديد متنوعة على أصناف، وزروطات[42] ذات مسامير وبدونها، وغير ما ذكر، وكلٌّ من هذه الآلات في حال اعتمارهم في الحلقة يضربون بها رؤوسهم، فمنهم من تجده منزوع مقدم الرأس إلى أعلاه، ومنهم

ص.280-288؛ محمد الخداري، «درقاوة والمخزن في عهد المولى سليمان 1792-1822م»، في مجلة أمل، عدد مزدوج، 22-23، سنة 2001، ص ص.62-78.

(40) الخُرْصة: حلقة من الذهب أو الفضة تزين بها المرأة أذنها. وبهذا المعنى الفصيح تستعملها العامة، كما تستعملها لنقارة الباب التي تُنقر بها. وقد تكون عبارة عن حلقة من الحديد، تستعمل في أغراض أخرى. انظر: محمد الحلوي، معجم الفصحى في العامية المغربية، ص.66.

(41) شقورات، مفرد شاقور: هي آلة حديدية حادة متنوعة الأصناف ومختلفة الأحجام، يستعملها الفلاح لقطع جذوع الأشجار وأغصانها، ويستخدمها النجار لتقويم قطع الخشب، كما يستغلها الجزار لتقطيع اللحم إلى أجزاء. وهذه الآلة يتخذها أعضاء طائفة حمادشة وسيلة لشدخ رؤوسهم، وتعذيب أنفسهم، معتبرين ذلك كرامة، حيث لا يقع لهم هلاك بالشدخ وسيل الدماء، بل يعتقدون أن ما يرتكبونه من الأذى في أنفسهم يقربهم إلى الله زلفى، ويكسبهم رضى متبوعهم المتبرئ من سوء فعلهم في الواقع براءة الذئب من دم يوسف، وربما اعتقد فيهم ذلك أيضاً همج الرعاع، وأخلاط الخلق، سفهاء الأحلام، وما ذاك إلا من عمى الجهل الطام، وكبير الخذلان العام. انظر: عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج5، ص.460.

(42) زرواطة: كلمة عامية تطلق على عصا ذات رأس غليظ، تعد سلاحاً تقليديا للدفاع عن النفس، يحملها عادة الحراس الليليون لصد هجمات المجرمين، كما يستخدمها أفراد الشرطة وقوات الأمن لمواجهة أحداث الشغب وحركات الاحتجاج والتظاهر. وتعد الزرواطة آلة من آلات عمارة حلقة أفراد طائفة حمادشة، يستعملونها -إلى جانب الشاقور- لضرب رؤوسهم، وإحداث الألم بأبدانهم، ويبالغون في ذلك إمعاناً في تعذيب أنفسهم وتحطيم آدميتهم وكرامتهم.

مَن تجده منزوع بعض رأسه، وعند انتهاء الحضرة يغسلون رؤوسهم من الدم بالماء البارد فلم يصبهم في رؤوسهم ألم!»[43].

والطائفة العيساوية، التي تميز أفرادها بممارسة أفعال شاذة، كافتراس الأنعام الحية وأكل الصابون ودخول بيوت النار[44]، مع اشتغالهم بترديد أذكار خاصة في المناسبات الدينية، يصاحبها رقص هستيري على إيقاعات الطبول ونغمات المزامير، ويعلوها صياح وزعاق غريبين تعبيراً عن «الفناء» في «الحضرة الصوفية».

وطائفة العكاكزة التي تنكّرت لقيم المجتمع وهويته الإسلامية، واختلقت في التصوف بدعاً غريبة وبعيدة عن روحه النقية، فجعلت من الغلو في محبة الشيخ أحمد بن عبد الله المنزول ونسبَتِه إلى النبوة، وتفضيله على الرسول صلى الله عليه وسلم ونسبَتِه إلى الألوهية، ومن الإباحة الجنسية، ومن ترك الصلاة والصوم، ورفض الضحية وتفضيل الميتة عليها، واستحلال أكل الخنزير، وإباحة دماء المسلمين وأموالهم، واستباحة الزنى، فجعلت من كل هذه البدع مبادئ وأصول تقوم عليها طريقتها «الصوفية» الشاذة، الأمر الذي جعل السلطان مولاي الرشيد يستفتي كبار العلماء في أمر هذه الطائفة، فتصدى للإجابة عن سؤال السلطان المذكور ثلاثة من أعيان علماء العصر وهم: الحسن بن مسعود اليوسي، الذي أفتى في أفرادها بالقتل دون استتابة، لكونهم كفار وزنادقة، ومحمد بن الحسن المجاصي(ت.1103هـ/ 1692م)، الذي أفتى فيهم بالردة والاستتابة، وعبد الملك بن محمد التجموعتي(ت.1118هـ/ 1706م)، الذي أيّد في جوابه حُكم الحسن

---

(43) عبد الكبير بن هاشم الكتاني، روض الأنفاس العالية في بعض الزوايا الفاسية، مج.مخ.م.و.م.م.ر، رقم 1264 ك، ص.265.

(44) محمد بن حمزة المكناسي، الكوكب الأسعد في مناقب سيدنا ومولانا علي بن سيدنا ومولانا أحمد، المطبعة الحجرية، فاس، 1324هـ/ 1906م، ص ص.331-332.

اليوسي القائل بالكفر والزندقة، ودعا إلى مكافحة الطائفة العكازية بالقتل وإبادتها بالكلية[45].

وعلى الرغم من قول غالبية العلماء بزندقتهم، فإن السلطان مولاي الرشيد قد عمل بقول المجاصي قاضي الجماعة بفاس، ونفَّذ فيهم سنة 1080هـ/ 1670م حكم الردة واستتابهم، وسجن جماعة من مشايخهم في فاس شهوراً، ثم أطلقهم بعد تحقق توبتهم. غير أنه بعد تولية السلطان مولاي إسماعيل الحكم سنة 1082هـ/ 1672م، رفع إليه الحسن اليوسي رسالة مُطولة، يشرح له فيها ما هم عليه هؤلاء العكاكزة من الضلال والكفر، ويستنهضه لاستئصال شأفتهم، وإطفاءِ شرّهم، قائلاً: «أما بعد، فإن الطائفة الضالة المتلقبة في غربنا هذا بالعكازين وبالشراقة قد ظهر خبثهم وعُوارهم (ضلالهم)، واستطار في الأرض عيبهم وشنارهم (عارهم)، وشاع ضلالهم في العام والخاص، وبلغت جرأتهم على الله الداني والقاص، شيوعاً بلغ في الجملة مبلغ التواتر، وارتفع فيه عند كل منصف التخالف والتشاجر، فتعيَّن على ولي الأمر وهو سيدنا السلطان...، أن ينتهض انتهاضاً تامًّا في إطفاء الشر القطيع، وتغيير هذا المنكر الشنيع»[46].

وقد عمل السلطان مولاي إسماعيل بفتوى الحسن اليوسي، ونهض في سنة 1102هـ/ 1691م لغزو هؤلاء العكاكزة، فنكبهم نكبة قاسية، بحيث خرَّب أنشط وأهم مراكزهم الواقعة في بلاد تادلة وزمور، ونفَّذ حكم الزندقة في مشايخهم ولم يستتبهم، وقتل ثلاثة وستين منهم، وبدَّد تراثهم، وفرَّق شمل

---

(45) عبد الله نجمي، التصوف والبدعة بالمغرب: طائفة العكاكزة خلال القرنين 16-17، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ط.الأولى 2000، ص.325 وما بعدها.

(46) الحسن بن مسعود اليوسي، رسائل، م.س، ج1، ص.274.

عوامّهم وأجلاهم عن مطاعنهم إلى حيث لا شيعة لهم، ونفاهم خلال القبائل التي لا تدين بنحلتهم[47].

وإلى جانب هذه الطوائف ظهر في هذه الفترة عدد كثير من المجاذيب والبهاليل، الذين آثروا العيش على هامش الحياة الاجتماعية، فزهدوا في ملذات الحياة، وابتعدوا عن الخلق، وتجاهلوا قيم المجتمع وأعرافه، وقد اختلفت أحوالهم من شخص لآخر «ففيهم من يهذي ويشتم، ومن يتناول الخمر والحشيش ويُعَدُّ في عداد الفقراء، ومن يخبر بالمغيبات»[48]، وتصفهم المصادر بأنهم ساقطو التكليف، لا تجري عليهم الأحكام الشرعية، ومع ذلك كانوا مبجلين من لدن عموم الناس ورجال الدولة، بحجة أنهم مخصوصون بالولاية والبركة.

وسادت خلالها بعض المعتقدات الشعبية، كالاعتقاد في الأرواح الخفية، وفي السحر، وفي التمائم والرقيات والتعاويذ[49]، وفي المكاشفات والتنبؤات الغيبية، وفي الكرامات الصوفية[50]، إلى حد أن «أصبح النوم وغفوات اليقظة مجالاً واسعاً للكشف!»[51]. وكان المشعوذون والمحتالون وأصحاب الدعاوي

---

(47) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج3، ص. 53؛ التقاط الدرر...، م.س، ص. 262؛ الضعيف، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ص. 75؛ أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج6، ص. 318؛ عبد الله نجمي، التصوف والبدعة بالمغرب...، م.س، ص. 419.

(48) إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ...، م.س، ج3، ص. 555.

(49) راجع مقدمة تحقيقنا لكتاب تحفة الإخوان لحمدون الطاهري الجوطي، م.س، ص ص. 167-169.

(50) انظر دراستنا: «كتب المناقب وترسيخ الاعتقاد في الكرامات الصوفية»، في مجلة أمل، العدد 35، سنة 2009، ص ص. 52-73.

(51) محمد العمري، «الثقافة والأدب في مغرب ما بين منتصفي القرنين 17-18م»، في مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، العدد 7، 1983-1984، ص. 291.

الزائفة يستغلون سذاجة العامة لابتزاز الأموال، بدليل حمايتهم من الشرور والأخطار[52].

وقد حمل العلامة اليوسي حملة شعواء على هؤلاء الأدعياء المحتالين، ورسم صورة واضحة عما أصاب الحياة الدينية من انحرافات، ومن أفكار خرافية، حينما قال في «محاضراته»: «فكم تظاهر بالخير من لا خير فيه من مجنون أو معتوه أو موسوس أو ملبس، فيقع به الاغترار للجهلة الأغمار...، وقد يشايعه من هو على شاكلته من الحمقى ومن الفجار، وشبه الشيء منجذب إليه، إن الطيور على أجناسها تقع، فيغتر الأغبياء بذلك»[53]. وساق في ذلك روايات عن نماذج من أدعياء اغتر بهم الناس في بعض الجهات الجنوبية[54].

وعلاوة على هذا، لقيت زيارة أضرحة الأولياء والصلحاء تفشيًا ملحوظًا في هذا العصر وما قبله، إذ كانت تشد إليها الرحال من مناطق بعيدة من البلاد المغربية وغيرها من الأمصار الإسلامية، بقصد التبرك بها والدعاء عندها، والتوسل بأصحابها إلى الله في دفع المعاطب، وكشف المصائب، وجلب المنافع والمآرب[55]. وهي خاصية اشترك فيها جميع المغاربة على اختلاف فئاتهم ومستوياتهم، بل إن سلاطين هذا العصر وقّروا الأضرحة المشهورة[56]، وقصدوها على سبيل التبرك، وخصّصوا لها صلات كبيرة ومنتظمة، وأذنوا

---

(52) محمد بن حمزة المكناسي، الكوكب الأسعد...، م.س، ص ص. 314-326.

(53) الحسن بن مسعود اليوسي، المحاضرات، م.س، ص. 45.

(54) مثل قصة الدعي اللوطي الذي خدع أهل هسكورة، وقصة اليهودي الذي تقمص شخصية رجل صالح وخدع الناس، إذ كان يأتيه الرجل فيعده بأن يبلغه إلى مكة ويحج به طرفة عين. المصدر نفسه، ص. 46.

(55) راجع مقدمة تحقيقنا لكتاب تحفة الإخوان لحمدون الطاهري الجوطي، م.س، ص. 164.

(56) مثل ضريح مولاي إدريس الأزهر بفاس، وضريح مولاي عبد السلام بن مشيش بجبل العلم، وأضرحة الرجال السبعة بمراكش وغيرها.

لأفراد أسرهم بزيارتها، وأضفوا عليها صفة الحرم وهالة القدسية[57]، وجددوا كثيراً منها[58].

وكان الاعتقاد في أضرحة الأولياء يسري إلى الأطفال بالوراثة والتقليد، فتجدهم يمارسون طقوس الزيارة على نحو بالغ من الأدب والخشوع. وعن ذلك يحدثنا حمدون الطاهري الجوطي في «تحفته» قائلاً: «ومن غريب ما رأيت من صبيان هذا البلد (فاس) من التعظيم لهذا الولي المبارك الكريم (مولاي إدريس)، أني كنت واقفاً عند مزارته أزور وإذا بصبي من نحو ستة أعوام أو سبعة جاء لحائط المزارة وجعل يمرغ جسده عليها، ويتمسح ظهراً وبطناً وجنباً بها، ثم قبّل الحائط وانصرف، فتعجبت من أدبه على صغر سنه!»[59].

وفي بيئة ثقافية كهاته، كان من الطبيعي أن تتأثر الممارسة الدينية لدى العامة ببعض السلوكيات المنغلقة والمتزمتة، التي كان يسهر على ترسيخها فقهاء محافظون غلب عليهم الاهتمام بالتقسيمات والتفريعات الفقهية، يشرحون ويحشون وينظمون، متمسكين بآراء الفقهاء المتأخرين، يتألفون من بعض أصحاب الكراسي العلمية بالقرويين وغيرها من مساجد فاس ومراكش، بالإضافة إلى أكثر فقهاء البادية، ويحتلون في الغالب وظائف دينية واجتماعية صغيرة، كالاشتغال بالشهادة والإمامة بالمساجد، وكانوا يحظون في فاس بدعم الفئة الدينية المحافظة المتمركزة في الغالب حول الزوايا، والمستعدة للتألب ضد كل من يهدد نفوذها الديني أو الدنيوي، وهم الذين ضيقوا الخناق على العلامة الحسن اليوسي، حتى اضطر إلى مغادرة كرسي الأستاذية بفاس والخروج إلى البادية.

---

(57) انظر كتابنا: مؤسسة الحرم في تاريخ المغرب، طبعة مرقونة، فاس 2011.

(58) انظر قائمة بعض الأضرحة التي جددها أو بناها السلطان مولاي إسماعيل في عهده عند: عبد الرحمن ابن زيدان، المنزع اللطيف...، م.س، ص. 346.

(59) حمدون الطاهري الجوطي، تحفة الإخوان...، م.س، ص. 271.

وهنالك فتاوى عديدة لهؤلاء الفقهاء تدل على مدى جهلهم بالواقع المعيش وابتعادهم عنه، وقصورهم عن إدراك طبيعة الأشياء ومكوناتها، وتخلفهم عن مواكبة تطور العصر، كتلك الفتوى التي تحرم لبس الثياب المستوردة من أوروبا، حيث كان صاحبها الفقيه محمد بن سليمان الروداني (ت. 1095هـ/ 1683م) «ينهى عن لبس الصوف الذي يأتي من بلاد الروم منسوجاً، ويرى بطلان الصلاة به؛ لأنه استيقن أنهم ينتفونه عن الغنم وهي حية، وأنه لا يكون إلا كذلك، وإذا ثبت ذلك فهو نجس!»[60]. وفتوى تحريم السكر القالب المستورد من البلاد الأوروبية أيضاً، بدعوى أنه يُمزج بالدم المسفوح عند طبخه! إذ يورد ابن الحاج السلمي في «الدر المنتخب» حيثيات ذلك بقوله: «ويناسب هنا ذكر أمور موجودة في سائر الأقطار وبيان حكمها المأثور، فمن ذلك السكر القالب المشهور، المجلوب منه من بلاد الروم، وذلك هو الغالب فيه كما هو معلوم، فقد أخبر بعض الثقاة ممن له تيقظ وفطنة، أن الروم يجعلون الدم المسفوح فيه عند طبخه للتصفية من أوساخه وأدرانه، ثم يبالغون فيه بالعمل طبخاً وتصفية، إلى أن يصير من البياض في نهاية، ثم يفرغونه في قوالبه على الشكل الواصل إلينا، وقد حصل بذلك تيقن من بعض علمائنا، فطرحوا السكر القالب وراء، ونبذوه بالعراء، منهم العلامة الولي الصالح سيدي أحمد التجاني، والعلامة جدنا سيدي حمدون ابن الحاج...، وقالا: إنه لا ينتفع به أكلاً وشرباً، لأن المشهور في المذهب أن الطعام المائع إذا حلت فيه نجاسة ولو يسيرة يمكن أن يتحلل منها شيء فيه أنه يتنجس ولا يقبل التطهير لمخالطة النجاسة لجميع أجزائه. وفي «المختصر»:

(60) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص ص. 315؛ أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج6، ص. 179.

ويُنجِّسُ كثير طعام مائع بنجس قل!»[61]. هذا بالإضافة إلى فتاوى وآراء فقهية في مادتي الشاي والبن ومواد استهلاكية أخرى[62].

إن أمثال هؤلاء الفقهاء المقلدين، المشتغلين بالفتاوى العقيمة، هم من أشار إليهم الإفراني، ونبّه إلى عموم بلواهم في الدين بقوله: «قوم بينهم وبين العلم أوجه المنافاة، ويعدون ما فيه من نمط الخرافات، وقد ابتلينا بأقوام ابيضَّتْ لحاهم، واسودَّتْ قلوبهم، وتقدَّمتْ ألسنتهم، وتأخَّرتْ عقولهم، وغرُّوا العامة بظاهرهم المُموَّه، ولم يطلعوا على باطنهم المُشوَّه، فتصرَّفوا في دين الله بمحض الجهل، وتعاطوا من العلم ما ليسوا له بأهل، وما أكثر هؤلاء في زمننا هذا!»[63].

وهم من ذكرهم العلامة اليوسي كذلك عندما تحدث عن تغالي فقهاء تافيلالت في فهم كلمة الإخلاص وتفهيمها للناس، وتطرفهم في تقرير العقائد للعوام ورميهم بالجهل والكفر، حيث يقول في «محاضراته»: «كنتُ في أعوام السبعين وألف قصدت إلى زيارة شيخنا البركة... أبي عبد الله محمد بن ناصر...، فمررتُ ببلد سجلماسة، فوجدتُ فتنة ثارت بين الطلبة فيها في معنى كلمة الإخلاص...، ثم وقعت هذه الفتنة أيضاً بمدينة مراكش عن قريب من هذه بين طلبتها حتى ضلل بعضهم بعضاً، فمن أجل ذلك ألَّفتُ كتاب «مناهج الخلاص من كلمة الإخلاص»...، ثم رجعتُ في زَوْرة أخرى بعد هذه، فمررتُ أيضاً بسجلماسة، فوجدتُ فتنةً أبشع من هذه وأشنع، وقعتْ لهؤلاء مع عوام المسلمين، ثم مع المسلمين كافة عامة وخاصة، وذلك أنهم نظروا في كلام مَن حرص من الأئمة على النظر في علم التوحيد، وحذر من

(61) أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج 6، ص. 181.
(62) المصدر نفسه، ج 6، ص ص. 182-196.
(63) محمد العمري، «الثقافة والأدب في مغرب ما بين منتصفي القرنين 17-18م»، م.س، ص. 287.

الجهل فيه ومن التقليد، فجعلوا يسألون الناس عما يعتقدون، ويكلفونهم الجواب، والإبانة عن الصواب، فربما عثروا على قاصر العبارة عما في قلبه، أو متلجلج اللسان لدهش ناله، أو جاهل بشيء مما يقدح في العقيدة، أو يظنُّونه قادحاً وإن لم يقدح، فيشنعون عليه الجهل والكفر، ثم أشاعوا أن الفساد قد ظهر في عقائد الناس، وجعلوا يقررون العقائد للعوام، فشاع عند الناس أن مَن لم يشتغل بالتوحيد على النمط الذي يقررون فهو كافر، وشاع عندهم أن مَن لم يعرف معنى لا إله إلا الله، أي النفي والإثبات على التقرير الذي يقرره العلماء فهو كافر، فدخل من ذلك على عوام المسلمين أمرٌ عظيمٌ وهولٌ كبير. فلما دخلتُ البلدَ جاءني الناسُ أفواجاً يشتكون من هذا الأمر، وأن ليس كل أحد يبلغ إلى فهم تقارير العلماء، فأقول لهم: إنما تعبُّدكم باعتقاد الحق في أنفسكم، أفلا تشهدون أن الله تعالى حقٌّ موجود؟ فيقولون بلى! أفلا تعلمون أنه واحدٌ في ملكه لا شريك له، ولا إله معه، وكل معبود سواه باطل؟ فيقولون بلى! هذا كله يقين عندنا لا نشك فيه ولا نرتاب. فأقول لهم: هذا هو معنى كلمة الإخلاص المطلوب منكم اعتقاده، سواء عرفتموه من لفظها أو لا، فإن الكلمة عربية، والأعجمي لا حظ له في دلالتها، وإنما حسبه أن يترجم له مضمونها فيعتقده، وكذا العقائد كلها المطلوب اعتقادها بالمعنى، ولا يشترط فهم ألفاظها التي يعبر عنها في كتب العلماء، ولا أدراك حدودها ورسومها التي تعرف بها، فإن فهم هذه العبارات والإحاطة بهذه الحقائق والتقريرات علم آخر لم يكلف به العوام، فإذا أجبتهم بذلك انطلقوا مسرورين حامدين شاكرين»[64].

وأورد اليوسي ما دار بينه وبين أحد فقهاء تافيلالت من حديث حول مسائل في التوحيد والعقيدة، يبدو فيه الفقيه مصرًّا على عناده وتعنته في مخالفة

---

[64] الحسن بن مسعود اليوسي، المحاضرات، م.س، ص ص.92-93.

آداب الشرع، جاء فيه قوله: «ثم جاءني رئيس هذه الفتنة وسألني عن مسائل في هذا المنحى فأجبته، ثم تقدمتُ إليه بالنصيحة وقلتُ له: إن أكثر النِّحَل وجل الطوائف الضالة إنما خرجتْ في هذا العلم، فإن أردتَ نفع الناس فقرِّر لهم العقائد بالقدر الذي يبلغون، وحدِّث الناس بما يفهمون، كما في الحديث الكريم، ودَعْ عنك هذه الامتحانات والتشنيعات والتوقيفات التي لم تَجْرِ بها سُنَّة أهل الدين في عصر من الأعصار، فإذا هو قد أشرب ذلك وتمكن فيه التظاهر به، وإذا تمييزه قد نقص عما كنتُ أعرف منه قبل ذلك...، فتمادى على ذلك وأصفقت عليه العوام حتى سمعوا مقالته فيهم، وجعل يتغالى في تقرير العقائد وبيان وجوه المخالفة ونحوها على التفصيل...، حتى يقع في ذكر ما هو سوء الأدب في حقه تعالى، وما لا يستطيع كل مَن في قلبه رائحة من عظمة الله تعالى أن يفوه به، ويحضر مجلسه أوباش الأعراب من جراوة ونحوها، فإذا رجعوا إلى قومهم ذهبوا بتلك المقالات، وجعلوا يلقون على أمثالهم من الرعاع الأسئلة من هذا المنحى، فيقولون لهم: أين يبيت الله وأين يصبح وأين يظل؟ وأين هو وكيف هو؟ إلى ما هو أبشع من ذلك مما لا أذكره»(65).

وقد بلغ من غلو فقهاء سجلماسة في الدين وتعقيده أن كانوا يُحرِّمون أكل ذبيحة مَن لا يعرف علم التوحيد، ويمنعون مصاهرته، إذ يقول اليوسي في هذا الأمر: «ثم أشاعوا أن عوام المسلمين لا تؤكل ذبائحهم ولا يُناكحون مخافة أن يكونوا لم يعرفوا التوحيد...، ثم لم يقفوا في هذا بل لما انتهكوا حرمة عوام المسلمين ابتلاهم الله بانتهاك حرمة خاصتهم أيضاً، فتناولوا فقهاء وقتهم ووقعوا في أهل العلم والدين، ومن هُم على سنن المهتدين، وضللوهم إذ لم يضللوا العامة...، وكان أهل البلد أتبعوني وأنا في الطريق سؤالاً فيما مرَّ من حكم الذبائح ونحوها في بطاقة، فأجبتهم بما عُلم من دين الإسلام أن كل مَن

---

(65) المصدر نفسه، ص.93.

تشهد شهادة الحق فإنه تؤكل ذبيحته، وتحل مناكحته، ويدفن في مقابر المسلمين، ما لم يظهر منه ما يخالف ظاهره ونحو هذا الكلام، فلما بلغ إلى أولئك قالوا: سبحان الله! كنا نعرف فلاناً من العلماء، ثم هو يقتصر على مثل هذا الكلام ويكتفي به. فلم يقع كلامي منهم موقعاً حيث اقتصرتُ على الحاجة وما هو الحق، ولم أتعدَّ إلى ما يشتغلون به من الفضول والضلال»[66].

وفي أثناء هذه الفترة التي «اتسع (فيها) الخرق في الدين بكثرة المعتدين والمبتدعين والمدّعين»[67]، حتى «تنوسيت المعالم الشرعية والآثار النبوية، وصارت السنة بين البدع كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود!»[68]، قيّض الله لهذه الأمة المغربية مَنْ يجدد لها دينها، فكان الشيخ العلامة الحسن اليوسي «هو المجدد على رأس هذه المائة، لما اجتمع فيه من العلم والعمل، بحيث صار إمام وقته وعابد زمانه»[69]، و«خُصَّ عن أهل عصره بالصدع بالحق... قياماً منه بالذب عن الدين وحماية للرعية، وحرصاً على سنن المهتدين»[70]. فـ«عظم به النفع للمسلمين، وأحيى الله به السنة والدين»[71].

فعلاوة على تصديه لفضح ممارسات المبتدعين، وإبطال سفاسف الفقهاء المغالين المذكورين، حمله واجبه الديني على «ارتكاب المخاطرة في إرشاد السلطان (مولاي إسماعيل) إلى ما هو واجب عليه»[72]، في رفع الظلم، ونشر العدل، وإقامة الجهاد لإعلاء كلمة الله[73]، فقد نصحه بأن يقتدي بـ«الفضلاء،

---

(66) المصدر نفسه، ص ص. 93-94.

(67) الحسن بن مسعود اليوسي، رسائل، م.س، ج2، ص. 421.

(68) المصدر نفسه، ج2، ص. 381.

(69) محمد الصغير الإفراني، صفوة من انتشر...، م.س، ص. 348.

(70) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج3، ص ص. 25-26.

(71) المصدر نفسه، ج3، ص. 47.

(72) المصدر نفسه، ج3، ص. 37.

(73) انظر رسالته الشهيرة للسلطان مولاي إسماعيل المعروفة باسم «براءة اليوسي» أو بـ«الرسالة الصغرى»، التي تناولت بالمناقشة: الجباية، الجهاد، العدل. حيث يصف اليوسي الحالة التي

ولا يقتدي بأهل الأهواء، ويسأل مَن معه من الفقهاء الثقات، كسيدي محمد بن الحسن[74]، وسيدي أحمد بن سعيد[75]، وغيرهما من العلماء العاملين، الذين يتقون الله، ولا يخافون في الله لومة لائم، فما أمروه به مما ذكرناه ومما لم نذكره فعَلَه، وما نهَوْه عنه. انتهى، هذه طريق النجاة إن شاء الله تعالى»[76]، حسب نصيحته للسلطان المذكور.

هي عليها هذه الأمور الثلاثة من الاختلال والفساد، ويعطي وجهة نظره لإصلاحها، ولهجته فيها لا تخلو من الجرأة في قول الحق المعهودة في رسائله. الحسن بن مسعود اليوسي، رسائل، م.س، ج1، ص ص.237-244؛ القادري، نشر المثاني...، م.س، ج3، ص ص.31-37؛ أحمد ابن الحاج السلمي، الدر المنتخب...، م.س، ج6، ص ص.321-330؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص ص.82-86.

(74) يقصد أبا عبد الله محمد بن الحسن المجاصي السالف الذكر. قاضي الحضرة الرشيدية فاس والحضرة الإسماعيلية مكناس. كان من أهل الثبت في الأحكام والتحري فيها. توفي بمكناس في ربيع الأول من عام 1103هـ/ 26 نونبر 1691م، ودفن بضريح الشيخ سيدي أحمد الحارثي بمقبرة الشيخ الكامل. انظر: القادري، نشر المثاني...، م.س، ج3، ص ص.55-58؛ التقاط الدرر...، م.س، ص ص.262-263؛ أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج6، ص ص.341-343؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج4، ص.47-55.

(75) يقصد أبا العباس أحمد بن سعيد المجيلدي، قاضي فاس الجديد، وأحد كبار علماء فاس في عصره، تولى خطة القضاء بفاس لمدة تزيد عن أربعين سنة. ويُعد المجيلدي من أشياخ اليوسي، ذكره في «فهرسته» وأثنى عليه بقوله: «جميل العشرة محمود السيرة في ولاية القضاء». توفي في 25 صفر 1094هـ/ 23 فبراير 1683م، ودفن خارج باب المحروق بفاس. انظر: الحسن بن مسعود اليوسي، الفهرسة، تحقيق زكريا الخثيري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.الأولى 2009، ص ص.61-62؛ الإفراني، صفوة من انتشر...، م.س، ص.323؛ القادري، نشر المثاني...، م.س، ج2، ص ص.306-307؛ التقاط الدرر...، م.س، ص.226؛ الكتاني، سلوة الأنفاس...، م.س، ج3، ص.253؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج1، ص.324-325.

(76) الحسن بن مسعود اليوسي، رسائل، م.س، ج1، ص ص.243-244؛ القادري، نشر المثاني...، م.س، ج3، ص.36؛ أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج6، ص.330؛ الناصري، الاستقصا...، م.س، ج7، ص.86.

هكذا كان حجة الإسلام وغزالي عصره أبو علي الحسن بن مسعود اليوسي، صدراً من صدور المغرب البارزين، وعالماً «من العلماء العاملين، والسادات الكاملين»[77]، و«ممن لا تأخذه في الحق لومة لائم...»، بالغ في الذب عن الشريعة، والحرص على تقرير أصولها الرفيعة، فقد كان سيفاً من سيوف الدين، وقاطعاً لحجج المفسدين، لا يخاطب السلطان إلا بصريح الحق مشافهة ومكاتبة»[78]، اجتمع به غير ما مرة، «وقضاياه معه كثيرة»[79]. ويكفي في جلالة قدره العلمي، وعظم فضله الديني، أن السلطان مولاي إسماعيل «كان يُعظِّمه ويُثني عليه ويُبجِّله ويُكرمه»[80]. ومما يُحكى عنه في ذلك أنه كان يقول: «علماء الوقت على أربعة أقسام: قسم لا يخاف إلا من الله ولا يخاف مِنَّا، يعني نفسه، وقسم يخاف من الله ومِنَّا، وقسم يخاف مِنَّا ولا يخاف من الله، وقسم لا يخاف من الله ولا مِنَّا»، ويُمثِّل للقسم الأول بالعالم اليوسي[81].

وفي خطوة رسمية هي الأولى من نوعها في هذه الفترة للنهوض بالأمور الدينية في البلاد، أصدر السلطان سيدي محمد بن عبد الله رسائل عديدة، حملت «خطة عمل» أكيدة لترميم أحوال الناس الدينية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر نصيحته الشهيرة التي وجهها لعماله ورعاياه[82]، حذرهم فيها من الخروج عن مناهج الشرع في دينهم ودنياهم، بعدما بلغه «ما حدث في العامة من عموم الجهل بالتوحيد وأصول الشريعة وفروعها، حتى ارتكبوا

(77) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج 3، ص. 30.

(78) القادري، التقاط الدرر...، م.س، ص. 258.

(79) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج 3، ص. 38.

(80) أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج 6، ص. 321.

(81) القادري، نشر المثاني...، م.س، ج 3، ص. 37؛ أحمد ابن الحاج، الدر المنتخب...، م.س، ج 6، ص. 321.

(82) عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج 3، ص ص. 216-225.

أموراً تقارب الكفر أو هي الكفر بعينه»[83] على حد قوله. «فأول ما ضيَّعت العامة -يقول السلطان- أصول الدين وفروعه، وتهاونت بالإسلام وقواعده، فمنه التوحيد الذي هو أساس الدين، والقطب الذي عليه المدار، وسلامة العقيدة هي أصل الخير والنجاة من النار، فينبغي العناية به أتم، والمؤمن بأصل دينه أهم، ومنه التهاون بالصلوات الخمس والجهل بوسائلها، كالاستبراء والوضوء والطهارة والأذان».

ومنه التهاون في «أمر الزكاة الواجبة في الأموال والأنعام والحبوب لمن حال عليه الحول وكمُل عنده النُّصاب، وقد حدث فيها من الخيانة والتدليس، وتقاعد الناس عليها، والامتناع من إخراجها إلا بالقهر، ما صيَّرها جباية، وثَقُلت على العامة حتى صارت مغرماً، مع أنها زيادة في الأموال وبركة فيها وحفظاً لها».

ومنه التهاون بـ«صيام رمضان الذي أوجبه الله على كل عاقل بالغ صحيح حاضر...، وقد ضيَّعت العامة حقوقه، وتهاونوا بصيامه، حتى أنه بلغنا -يقول السلطان- مجاهرة بعضهم بأكله من غير نكير، ومن صامه صامه من غير قيام بحقه، ولا معرفة بما يصحح صومه أو يفسده، وأكثرهم يصومون ولا يصلون».

ومنه الابتداع في «الحج للمستطيع...، والاستطاعة هي الزاد والراحلة والأمن على النفس والمال...، وقد سمعت العامة فضله، وجحدوا حكمه، وارتكبوا فيه من البدع والرياء والسمعة ما أفسدوه عليهم، فإن الحاج ينبغي له اختيار الحلال المحض لذلك، والمحافظة على الصلوات الخمس في أوقاتها، ومعرفة أحكامه وسننه، وترك المراء والجدال والرفث والفسوق، وحفظ الجوارح من المعاصي، وخصوصاً الفرج واللسان...، وقد صار اليوم عند

---

[83] المرجع نفسه، ج3، ص. 216.

العامة لهواً ولعباً، وجل العامة لا يقصد به إلا التسمية بالحاج فقط، ولا يقصد به فرضاً ولا غيره، فتجد الرجل يتوجه للحج، ومن حين خروجه وهو متلبس بالمعاصي، من أكل الحرام، وترك الصلوات، والتهاون بأمور الدين، ولا يعرف ما يأتي ولا يذر، ويرجع وقد توجه لفرض فعطّل فروضاً، ولم يدر مسنوناً ولا مفروضاً، أولئك الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً».

ومن ذلك أيضاً، إهمال «الجهاد في سبيل الله، وهو فرض كفاية ما لم يفجأ العدو، فإن فجأ العدو كان فرض عين...، فينبغي للمؤمن الموقن أن يسمع ويطيع لما أمر الله به من الجهاد، ويستعد بما قدر عليه من سلاح وفرس جواد، وتعلم رماية وفروسية، ليؤجره الله على نيته، ويثيبه على حكم قصده وطويته...، وليتعلم ما يتعلق به من الأحكام، من حسن النية والإخلاص وصدق العزيمة، لتكون كلمة الله هي العليا، ويشعر نفسه تصديق ما وعد الله به من نصر الإسلام وأهله، وخذلان الكفر وشيعته، ويعرف حرمة الفرار من الزحف، وما أعدَّ الله لمن مات شهيداً مُقْبِلاً، وما أعدَّ الله لمن مات مُدْبِراً، ليكون على بصيرة فيما يأتي وما يذر»(84).

وعَزَا السلطان هذا التهاون والجهل الواقع في قواعد الدين إلى «قلة العلم، وعدم مخالطة العلماء وسؤالهم عن مسائل الشريعة المطهرة، فتجد أحدهم بصيراً بأمور معاشه وبيعه وشرائه، جاهلاً بأمور دينه واعتقاده، غافلاً عن معاده، لعدم اعتنائه بآخرته، وقلة نظره في أمور عاقبته...، وقد عمَّ ذلك حتى صار المعروف منكراً، والمنكر معروفاً، والسُّنَّة بدعة، والبدعة سُنَّة، وارتكبت العامة أموراً قريبة من الكفر أو هي الكفر بعينها»(85).

---

(84) المرجع نفسه، ج3، ص ص. 217-221.
(85) المرجع نفسه، ج3، ص. 221.

وحمّل العُمّال مسؤولية عموم ذلك، لعدم عنايتهم بالعلم وأهله، فتفشي ذلك الجهل وتلك الأمور المُنكَرة مَردُّه إلى «تفريط العُمّال وقلة اعتنائهم بالدين، والعهدة عليهم في ذلك، لأنهم ينبغي لهم الغبطة في العلم والعلماء، وتقريب أهل الخير والدين، والاقتداء بالأولياء والصالحين، وإعانة النجباء من قبيلتهم على طلب العلم من محله، وأخذه عن أهله»[86]. ومن ثم أمرهم بضرورة القيام بواجبهم في «البحث عن دينهم، ومعرفة أحكام ما دفعوا إليه وقلدوه من أمر رعاياهم، ليسيروا على منهاج الشرع، ويرتكبوا ما ينجيهم مع الله»[87].

لقد كان السلطان على وعي تام بما كان سائداً في زمانه من ممارسات مجتمعية مشينة، فإضافة إلى ما سلف ذكره من التهاون في أصول الدين وفروعه، نراه يتصدى لفضح بعض مظاهر الفساد المستشري في المجتمع، منددا في الوقت نفسه بفساد رموز المخزن المحلي، كالأشياخ والعُمّال، الذين كانوا يستغلون مركزهم الإداري لابتزاز الناس في أرزاقهم وأعراضهم، فمن تلك المظاهر «فساد البيع والشراء والمعاملات، وهو سلف الدراهم بالزيادة أو كراؤها بكذا في الشهر لكل مثقال، وغير ذلك من أنواع الربا...، ومنها فساد الأنكحة والتساهل فيها، من خطبة أحدهم على خطبة أخيه، والدخول على المطلقة قبل تمام العدة، وغير ذلك من المنكرات، وأشنعها وأبشعها ما يرتكبه الأشياخ الفجرة من بيع النساء...، وصورة ذلك، أن يُقبَض الرجل وتُوَظَّف عليه الذعيرة، فلا يفي بها ماله، وتكون عنده الزوجة المرغوب فيها، فيتحمل الراغب فيها بما بقي من الذعيرة ويسلمها له، ويجعلها العدول الفجرة في صورة خلع، ويدخل بها الراغب قبل وفاء العدة، وهذا وشبهه من الإلحاد في الدين، والخروج عن شريعة سيد المرسلين، ومنها التساهل في أمر الزنى،

[86] المرجع نفسه، ج3، ص ص. 216-217.
[87] المرجع نفسه، ج3، ص. 217.

والاكتفاء فيمن ثبت عليه بالقبض والذعيرة، وذلك من المنكر الذي لا يرضاه الله ورسوله والمؤمنون، لأنه خرق الشريعة، وإبطال لأحكام القرآن...، ومنها التساهل في أمر السرقة، والاكتفاء برجوعها وزجر السارق، وهذا مخالف للشرع، مبطل لحكمه، الذي هو القطع...، ومنها تسلط الأشياخ على نسوة رعاياهم، بالاحتيال على مَن كان تحته زوجة حسناء، بقبضه حتى يتوصل للفساد في زوجته، ومنها التساهل في أمر الدماء، التي شدد الله فيها وأمر بالقصاص...، فتجد القاتل يسبق إلى الشيخ أو العامل للإعلام والرشوة، ليبطل حق المقتول ودعوى أوليائه إن رفعت إليه، ويسعى في إبعاد التهمة عنه، وربما يتجرأ على الله بقبض أولياء الدم ليدحض دعواهم، ويحسم شكواهم، إلى غير ذلك من المنكرات التي حدثت في الوقت...، فإن الشر في الزيادة»[88].

وبعد تشخيصه لمكامن الفساد المتقدمة، ذكَّر السلطان وُلاة أمره بجملة من النصائح والتوجيهات السديدة لتجاوز الوضع القائم، والتي تعد في حقيقة الأمر جزءاً من مشروع إصلاحه الديني، فدعاهم إلى تنفيذه و«تنزيله» عبر سبيل التحلي بالتقوى والورع في مباشرة مسؤولياتهم، واختيار مَن يُعينهم من أهل الدين على سياسة الناس والفصل بينهم في الخصومات، ومعاقبة من ثبتت مخالفته لحد من حدود الشرع، وحمل الرعية على الاستقامة على الكتاب والسنة، والتمسك بقواعد الدين الحنيف، «فيجب على مَن ولاَّه الله أمراً أن ينصح لنفسه ولرعيته جهد الاستطاعة، ويحملها على اتِّباع السنة والجماعة، ويزجر مَن قصَّر في دين الله وخالف أمره، وارتكب ما نهى عنه بقدر معصيته، ويقوم بأمر الله فيهم وطاعته، ويبرأ بنفسه فيحملها على منهاج الحق والشريعة، فإن الرعية على دين رئيسها، فحينئذ ينفع تعليمه ويقبل ما يقول، ويلزم كل دُوَّار وجماعة مشارطة طالب علم يرجعون إليه في أمر دينهم، وتعليم صبيانهم

(88) المرجع نفسه، ج3، ص ص. 221-223.

وجُهَّالهم، ويقوم بالآذان والصلوات الخمس في أوقاتها، والجماعة التي لم تفعل ذلك يزجرهم ويعاقبهم، ويختار الأشياخ أهل الدين، الذين يقومون بذلك، ويستعين عليه بالقضاة أهل العلم والعمل، الذين يتقون الله ويتحرَّون في أحكامهم، ومَن ثبت عليه حدٌّ من حدود الله شرعاً يطالعنا به لنأمر بإنفاذ حكم الله فيه، ويشدد على أهل الجرائم والفساد، ويرفق بالضعفاء والمساكين، فما سمعنا عاملاً قبض أحداً على ترك الصلاة أو ترك الوضوء، أو عاقبه على قلة دينه أو أدبه، على قول أو فعل خارج عن الشرع العزيز، وإنما يبلغنا قبض العُمَّال على الذعيرة، أو مخالفة الشيخ أو الغوغة عليه، أو غير ذلك من الأغراض والشهوات الدنيوية، التي لا تعلُّق لها بالدين، مع أن القيام بأمور الدين أولى، والاهتمام بالاستقامة فيه أهم، ولو استقام دين العامة لاستقام أمر دنياهم، فينبغي للعاقل إيثار أهل الدين على الدنيا، ففي محض حق الله تجب المبادرة»[89].

وحظي مجال القضاء بحضور وازن في المشروع الإصلاحي للسلطان سيدي محمد بن عبد الله، إذ حرص السلطان على إصدار مراسيم ورسائل توجيهية عديدة لتنظيم شؤون القضاء، وضبط ممارسات رجاله من القضاة والمفتين، فيما يُعرض عليهم من القضايا، وتقنين خطة العدالة، ومنع أربابها من الشهادة على بعض المسائل، ومعالجة بعض القضايا المهمة، كحقوق الأيتام والضعفاء والمساكين، وقضايا الأسرة، مثل الزواج والطلاق وحقوق المرأة، وقضايا المعاملات التجارية، وذلك في إطار الشريعة الإسلامية.

تفصح بعض تلك المراسيم والرسائل عن اعتراف صريح بالفساد المستفحل في مؤسسة القضاء، نظراً لما حوته من انتقادات لاذعة لممارسات القضاة والعدول، التي كانت تسيء إلى هذه المؤسسة الحيوية، ذات الصلة

---

(89) المرجع نفسه، ج3، ص.223.

المباشرة بحياة الفرد والجماعة. ففي إحدى المراسيم يكشف السلطان عن سيادة آفتي الرشوة وشهادة الزور في صفوف القضاة والعدول، خدمةً للظلمة على أكل أموال اليتامى، وضياع حقوق المساكين، وذلك بقوله: «واعلم أن هذا الوقت وقتٌ صعبٌ، كثر فيه الظلمة المتمردون، ومن جملتهم الذين يريدون أن يأكلوا أموال اليتامي، يأتون إلى ربِّ المِلك الذي عنده فيه بعض الورثة أو بعض الحق للغير، من شفعة مثلاً أو غيرها، فيأتي ذلك الظالم المتمرد ويشتري ذلك المِلك الذي فيه النزاع، ويتقوَّى على المسكين صاحب الحق بالمال والرشوة حتى ينزعه منه، ويشهد له العُدُول، والقاضي يعمل له خاطره ويضيع حق ذلك المسكين، وبعض القضاة يحكمون لذلك الظالم بالفتاوي الواهية، التي لا عمل عليها، حتى يضيع حق ذلك المسكين»[90].

ويُعلن في مرسوم آخر عن رفضه لشهادة العدول على بعض قضايا الطلاق والمعاملات المالية، ويحذر القاضي من مغبة قبول شهادة زُورهم، حتى لا تكون جُرْحة فيه، حينما قال: «والحاصل من هذا، أن الزور اليوم فشى والعياذ بالله، فكل من أتى بشاهدين على مال أو على طلاق فإن شهادتهما مردودة، وإن قبلها القاضي فتلك جُرحة فيه، لأنهما اثنان وهو ثالثهما، فقد شهدا بالزُّور وهو ثبَّته لهما، فهو أعظم ذنباً منهما، وكل من هو قاض يتفطن لهذا الأمر، فإن وقع في شيء مما نُهي عنه وأصابته عقوبة فلا يلوم إلا نفسه»[91].

وقد بلغت شدة استياء السلطان من ممارسات العدول منتهاها، إذ بسبب استفحال زُورهم، أبطل العمل بشهادتهم على الزواج والطلاق معاً، ودعا مقابل ذلك إلى الاقتصار في إجراء المناسبتين المذكورتين على الإشهار بين الناس لا غير، سواء أكان ذلك في الحواضر أم في البوادي، حيث قال في هذا الصدد: «وأما هؤلاء العدول الذين يشهدون على التزويج وعلى الطلاق فلا

(90) المرجع نفسه، ج3، ص.196.

(91) المرجع نفسه، م.س، ج3، ص.206.

يُعمل بشهادتهم، وأن فلاناً تزوَّج بنت فلان على صداق، وهي فلانة على صداق قدره كذا، فإن تلك الشهادة باطلة لا يُعمل بها ولا يُحكم بها، وإنما العمل في التزويج والطلاق هو ما ذكرناه وبيَّنَّاه. قال عبد الله أمير المؤمنين محمد بن مولانا عبد الله: عدول هذا الوقت لا أُثبتُ شهادتهم ولا أُجوِّزها على حمار غائب لا فائدة فيه أحرى على تزويج مسلمة»[92]. ولاسيما إن كان هؤلاء العدول من «أهل الدكاكين، الذين هم أسرع الناس إلى الزور، ومعاشهم كله زور...، فلا تُقبل لهم شهادة»[93].

وللحد من فسادهم، أصدر السلطان أوامره لكل عامل من عُمَّال مملكته بأن يأمر القضاة «باختيار الشهود أهل العدالة والدين...، ومن ظهرت عليه جُرحة في شهادته يُنكَّل به، ويمنعه من الشهادة، لينزجر به غيره، وتجري أمور الشرع على مقتضاها، فإن بصلاح الشهود تستقيم أمور الشرع، لأن بهم عصمة الدماء والأموال والأنساب، وصلاح الشهود بصلاح القاضي، وصلاح القاضي بالعلم والتقوى والورع»[94].

كما أعرب السلطان عن امتعاضه من ممارسات الأعوان والوكلاء القضائيين، الذين كانوا يسعون إلى تطويل الدعاوي وتشعيبها بين المتقاضين، للحصول منهم على أجرة معيَّنة، فأصدر السلطان مرسوماً ألزم فيه القضاة بمنع أولئك الأعوان من الوكالة عن المتقاضين والنيابة عنهم قائلاً: «نأمر جميع القضاة أن لا يتركوا عوناً من الأعوان الذين يُشعِّبون الخصام بين الناس بالباطل ويأكلون أموالهم، وهم الذين أقاموا بدار القضاء السنة فأكثر يتوكَّل على أحد، وإن جاء للقاضي وكيلاً على أحد ولم يُطوِّفه القاضي في الأسواق بوكالته ويطرده فلا يلوم إلا نفسه، وإن أرادت امرأة من ذوي المروءة أن توكل

---

(92) المرجع نفسه، ج3، ص.210.
(93) المرجع نفسه، ج3، ص.204.
(94) المرجع نفسه، ج3، ص.224.

أحداً فإن القاضي أو زوجها يوكل عنها مَن هو رجلٌ خيِّرٌ، ليس له أربٌ في طول الخصام وتشعبه، وأكل أموال الناس بالباطل، وعلى هذا يكون العمل إن شاء الله»[95].

وفضلاً عمّا تقدم من صور الاختلال بمؤسسة القضاء، كان إبرام عقود البيع في غياب كل الأطراف المعنية من الممارسات التي شاعت بين رجال هذه المؤسسة، وكانت سبباً في حدوث النزاعات بين الناس وضياع حقوقهم، فأصدر السلطان سيدي محمد بن عبد الله مرسوماً مؤرخاً في 27 جمادى الأولى سنة 1203هـ/ 23 فبراير 1789م، أمر فيه القضاة بإلغاء تلك الممارسات، وذلك بقوله: «ليعلم جميع مَن يتولى خطة القضاء أنّا أمرناه أن لا يُباع على غائب أو محجور ذكر وأنثى فيما يستقبل من تاريخ كتابنا هذا عقار أو ربع، فإن اطّلعنا على رسم يتضمّن ذلك فإنّا نعاقب القاضي عليه بالعقوبة الشديدة، ويفسخ ذلك ولا يمضي منه شيء، ويبقى الغائب على حقه إلى أن يَقدم، والمحجور حتى يخرج من حجره»[96].

ولم تكن الأحكام الواردة في قضية من القضايا تُحرَّر نسخٌ منها وتُسلَّم للأطراف المعنية، إذ لم يكن القضاة يبالون بتسجيل أحكامهم، مما كان يترتب على ذلك ضياع حقوق المتقاضين، ولتفادي هذا الخلل أمر السلطان، بمقتضى ظهير كريم، سائر القضاة بالإيالة المغربية بضرورة تدوين الأحكام الصادرة في كل قضية في رسمين اثنين، «يأخذ المحكوم له رسماً يبقى بيده حجة على خصمه إذا قام عليه يوماً ما، ويأخذ المحكوم عليه رسماً ليعلم أن القاضي حكم عليه بالمشهور»[97]. وألزمهم بتنفيذ ذلك، وتوعد المخالفين منهم لهذا الأمر بالعقوبة اللازمة قائلاً: «وعلى كل قاض من القضاة أن يعمل بموجب ما

(95) المرجع نفسه، ج3، ص. 208.
(96) المرجع نفسه، ج3، ص. 200.
(97) المرجع نفسه، ج3، ص. 189.

ذكرناه، ويقف عند ما رسمناه، لكونه حكماً شرعيا، ومنهاجاً بين قضاة العدل مرعيا، ومَن خرج عمّا ذكرناه بأن حكم ولم يكتب حكمه، أو لم يشهد عليه العدول، فهو عندنا معزول، وتناله منا العقوبة التامة، ونأمر الواقف عليه من عمّالنا وولاة أمرنا أن يقفوا في هذا الأمر، حتى يجري عليه عمل القضاة ولا يهملوه»[98].

ولا شك أن «تدوين الأحكام وتمكين المتقاضين من نسخ لها، تعتبر خطوة مهمة في تنظيم خطة القضاء، ورادعاً للنزوات والأهواء في إصدار الأحكام»[99]. فقد يكون للقاضي الذي يمتنع من كتابة الحكم ومن إعطائه نسخة للمحكوم له أو عليه غرض شخصي، كعدم ثقته بما حَكَمَ به، فيريد إبقاء الحكم شفويا لكي لا يكون حجة عليه، أو غير ذلك من الأغراض، ولذلك فإن هذا الإجراء السلطاني «هو صميم الحق الذي لا عِوجَ فيه ولا أمْتاً»[100].

رأينا إذن، جملة من المراسيم السلطانية التي رامت تجاوز بعض مواطن الخلل في خطة القضاء، وهي مراسيم نعتقد أنها جادة وناجعة، سواء من حيث مبررات صدورها أم من حيث إلزامية وشمول تنفيذ بنودها، وتبقى هنالك مراسيم وتشريعات أخرى لا تقل عنها أهمية في ذلك، منها مرسوم مشتمل على سبعة فصول[101]، يبرهن على الإرادة السلطانية الأكيدة في النهوض بالخطة المذكورة، حيث يمكن أن تشكل بعض فصوله مادة قانونية صالحة للتداول القضائي في مجال المعاملات والأحوال الشخصية في وقتنا الراهن.

---

(98) المرجع والصفحة نفسهما.

(99) محمد بوكبوط، «السلطان محمد الثالث(1757-1790) وإصلاح القضاء»، في مجلة أمل، عدد مزدوج 31/32، سنة 2006، ص.99.

(100) ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.189، هامش رقم 1.

(101) المرجع نفسه، ج3، ص ص.193-196.

حرص السلطان في الفصل الأول منه على مراعاة مصلحة المرأة وضمان حقوقها، فأصدر أمره للقاضي بأن «المرأة لا توكل زوجها لاستخراج حقوقها، وإنما توكل قريباً من أقاربها أو أجنبيًّا، وما يقبضه لها من حقوقها يدفع بيدها وتبرئه منه، ولا يدفعه لزوجها، فإن دفعه له فلا براءة له منه إلا أن يكون زوجها ابن عمها وأحبَّت أن توكله فلا بأس».

وفي الفصل الثاني حذر السلطان الناس من التعامل مع المُفلس خشيةً على أموالهم الضياع، حيث دعا إلى أن «لا يعامل أحدٌ مُعدَماً بفلس أو غيره، وإنما يُعامل مَنْ له دار أو جنان أو غيرهما من الأملاك، فيعامل بقدر ما تساويه أملاكه، فإن عامل أحدٌ مُعدَماً لا دار له ولا جنان فقد أتلف ماله، ولا يُسجَن ولا يُحكَم عليه، ومن عنده الأملاك فإنما يُعامَل بعد البحث عنه خشية أن يكون عليه دَين آخر».

وبيّن في الفصل الثالث أن «مَن انقرض فيه دَينٌ خفيفٌ كمائة مثقال فما دونها وكانت له صنعة...، فليجعل له القاضي مسألة، وهي أن يُعطي من أُجرته لرب الدَّين نصفها، ويعيش بنصفها، فإن قَبِل فذاك، وإن لم يقبل يُنفى من البلد، فإن عاد إليها خلد في السجن».

ويماثل الفصل الرابع سابقه الفصل الثالث في التنصيص على أن «المال المنقرض إذا كان كثيراً نحو ثلاثة آلاف مثقال فأكثر، وكان الشخص المقروض فيه المال مفلساً ليس عنده ما يدفع في الدَّين، فإنه يُنفى من البلد، فإن عاد إليها خلد في السجن». وقد أقر السلطان بأن هذه المسألة وإن كانت بدعة فهي مستحسنة، ولذلك رأى العمل بها، إذ «ربما يكون الرجل عنده أموال الناس ويُظهر العدم ويأكلها في داره، والجلاء أمَرُّ عليه من السجن، فإن كان أخفى مالاً فإنه يخرجه، وإن لم يكن عنده شيءٌ صبر على الجلاء».

وفي الفصل الخامس تبدو عناية السلطان بمصالح الأسرة، حيث أمر القاضي بعدم سجن الزوج إذا تخاصم مع زوجته، «فإنْ ضربها بَحَثَ القاضي عن سبب ضربه لها، فإن كان على ترك الصلاة أو على إتلاف ماله فيصلح القاضي بينهما، وإن كان على غير ذلك بأن كان ضربها ضرباً فاحشاً أو بالحديد فليعزلها القاضي عن زوجها ويردها إلى أهلها، ولا ترجع إليه حتى يتوب ويأخذ بخاطرها». وقد رأى السلطان أن هذا الأمر الذي أصدره «من أن الزوج لا يسجنه القاضي فيه مصلحة عظيمة عامة نافعة للزوج وللزوجة، وذلك أن الزوجة إذا رفعته إلى القاضي وسجنه لها فإن مال الزوج يضيع بذلك، لأن القاضي يأكل منه طرفاً، وأعوان القاضي يأكلون منه طرفاً، والسجَّان يأكل طرفاً، فهذا مال الزوج قد ضاع بين هؤلاء، ومع ذلك الزوجة لا تتوصل بحقها».

وفي الفصل السادس، حسَمَ السلطان مادة النزاع بين المتراهنين، وذلك بمطالبة القاضي كتابة قيمة الحلي أو الجوهر أو غيرهما في رسم الرهن بحضور أرباب المعرفة.

أما في الفصل السابع، فقد أمر السلطان من أراد «شراء ملك أو دار أو جنان أو أرض حرث أو غيرها» أن يطلب مساعدة القاضي ومشورته وموافقته، «فيتعيَّن على القاضي حينئذ أن يبحث أشد البحث في ذلك، ويأمر بإحضار رب الدار أو غيرها بين يديه ويسأله بأي وجه دخل بيده هذا المِلك الذي أراد بيعه: هل بإرث أم بشراء أم بهبة أم بغير ذلك؟ ويأمره بإحضار الرسوم ويتأمَّلها حق تأمُّلها، فإن وجدها موافقة للشرع ولا نزاع لأحدٍ في المِلك المذكور... فحينئذٍ يوافق مشتريه على الشراء، وإن وجد غير ذلك أخَّره عن الشراء، ويقول له: هذا المِلك فيه شبهة، لا يَحِلُّ لي أن أوافقك على شرائه، وهذا الأمر المذكور لا يباشره إلا القاضي بنفسه، ولا مدخل للعدول في ذلك

لا بكتابة ولا بغيرها». وإن أشكل على القاضي الأمر في صحة ملكية ذلك للبائع وتوقف، فعليه أن ينادي على جيران البائع «ويسألهم عن سبب ملكية البائع لذلك المِلك الذي أراد بيعه...، وما شهد به الجيران... يثبته القاضي ولا يبقى في ذلك كلام، فعند ذلك ينادي القاضي على المشتري، فيحضر المال بين يدي القاضي ويدفعه للبائع، ويشهد عليه بالبيع العدول، ويثبت له القاضي رسمه، فحينئذٍ يكون القاضي هو الذي تولى البيع بنفسه، فيبقى ذلك الرسم صحيحاً مخلداً لذريته ولعقبه، ولا يجد مَن ينازعه فيه أبداً، وإن وقع بعد ذلك قيام غائبٍ أو وارثٍ فدركُ ذلك على القاضي، لأنه هو الذي تولى البيع بنفسه، وعلى هذا يكون عمل القضاة في سائر بلدان المغرب» كما يأمر بذلك السلطان.

ومن ذلك مرسوم آخر قسَّم فيه السلطان سيدي محمد بن عبد الله مسائل المذهب المالكي التي ينبغي مراعاة الحكم فيها وفاقاً وخلافاً إلى خمسة أقسام: الأول: المتفق عليه. الثاني: المشهور أو الراجح. الثالث: المساوي للطرفين، وهو ما اختلف فيه على قولين متساويين إثباتاً ونفياً. الرابع: المرجوح، وهو ما أثبت الحكم فيه الأقل كالثلث ونفاه الأكثر. الخامس: الشاذ، وهو ما أثبت الحكم فيه رجل أو رجلان ونفاه الباقي. ويمكن اعتبار هذا التقسيم في مسائل المذهب نوعاً من التنظيم القضائي، فقد أمر السلطان القاضي أن يحكم في المعاملات والأنكحة بالمتفق عليه والمشهور والمساوي للطرفين. أما المرجوح فلا يُعمل به سوى في العبادات، في حين لا يُعمل بالشاذ على الإطلاق[102].

ويعزى تشدد السلطان فيما يتصل بالأنكحة والمعاملات إلى الخوف من الوقوع في المحذور، بخلاف العبادة التي يُعمل فيها بالمرجوح، «لأن العبادة بيني وبين ربي، ودين الله يُسْر»[103] على حسب قوله، وإلى حالة الفوضى التي

(102) المرجع نفسه، ج3، ص ص. 189-190.
(103) المرجع نفسه، ج3، ص. 190.

شهدها ميدان القضاء والفتوى، حيث صار «نظر القضاة اليوم -يقول السلطان- إلى صاحب المال لماله وصاحب الجاه لجاهه، فيحكمون لهم ويغلبوتهم على المساكين بالقول الشاذ والعياذ بالله!»[104].

وقد منح القاضي حق الاجتهاد فيما تساوى فيه الطرفان، بأن يُرجّح أحدهما على الآخر لتثبيت حق المسكين، وهذا لعمري برهان ساطع على وعيه الدقيق بهموم الرعية، ورغبته الحقيقية في الإصلاح، فحُقّ له أن يُنعت لأجل ذلك بـ«الملك المصلح». فمما له دلالته في هذا الجانب الديني قوله: «فيجب على القاضي أن يحكم في حقوق الناس بالمتفق عليه، ثم بقول الأكثر وهو المشهور، ثم بأحد القولين المتساويين بعد أن يجتهد في القول الذي يحكم له منهما، خشية أن يضيع حق المساكين ويميل إلى قوي، فكل من ثبت له حق من المساكين بأحد القولين المتساويين فليثبته له بذلك القول، وليُلْغِ القول الذي يبطل به حق المسكين، فإذا حكم القاضي بما ذكرنا كان قد استبرأ لدينه وعرضه»[105].

وهدّد بإنزال العقوبة العاجلة في حق مَن لم يتقيّد من القضاة بما ذُكر من الأحكام الشرعية في المسائل المعروضة عليهم، حيث يقول في هذا الأمر: «فكل قضية وصلت إلينا فإننا ننظر في الحكم الذي حكم به القاضي، فإن وجدناه حَكَمَ بالمتفق عليه فعلى بركة الله، وإن وجدناه حَكَمَ بأحد القولين المتساويين وأثبت حق المسكين وألغى الطرف الآخر فكذلك، وإن وجدناه حَكَمَ بالقول الآخر الذي يلغي فيه حق المسكين فلا يلومنَّ إلا نفسه، وكذلك إذا حَكَمَ بالقول الشاذ، فإنه يجب على السلطان نزعه وعقوبته»[106].

ولتنظيم الفتوى وإصلاحها، حرّر السلطان رسالةً مفيدة، حث فيها القضاة على ضرورة العودة في الفتاوى إلى «فتاوى الأقدمين المأخوذة من كتب

---

(104) المرجع نفسه، ج3، ص.192.

(105) المرجع والصفحة نفسها.

(106) المرجع والصفحة نفسها.

الأئمة المَرضيين»، وحدد أسماء الأئمة الأقدمين المقتدى بهم في شؤون الفتوى، يأتي في طليعتهم الإمام محمد بن الحسن الشيباني، الذي ترجع إليه رواية المذاهب الثلاثة (الحنفي والمالكي والشافعي)، ثم يليه من أصحاب الإمام مالك الذين حملوا عنه مذهبه كابن القاسم، وأشهب، وابن نافع، وابن وهب، ومطرف، وابن الماجشون، وغيرهم ممن أدرك الإمام مالكاً، وكذلك الذين جاؤوا بعده ولم يدركوه فأخذوا عن أصحابه، كسحنون، وابنه محمد، وأصبغ، وابن المواز، وابن حبيب، والقاضي إسماعيل، وابن عبدوس، وغيرهم، وكذا الذين جاؤوا بعد هؤلاء، كابن القصار، والقاضي عبد الوهاب، والأبهري، والقابسي، وابن أبي زيد. «فهؤلاء الأئمة المذكورون -يقول السلطان- هم المقتدى بهم في أقوالهم وأفعالهم، ولا تصح الفتوى إلا من كتبهم، وأما من اشتغل بالفتاوي المأخوذة من أقوال الأجهوريين وغيرهم من أصحاب خليل، مثل بهرام، والبساطي، والتتائي، والسنهوري، والسوداني، وأمثالهم من أصحاب خليل، وترك الفتوى من كتب الأقدمين المرضيين المذكورين، فقد خرج عن المنهاج القويم»[107].

وكان قضاة الوقت قد «تركوا كتب الأقدمين...، واشتغلوا بكتب المتأخرين من أصحاب خليل، واقتصروا عليها، وأفنوا أعمارهم في حل ألغازها، حتى قال بعضهم: نحن أناس خليليون، إن ضلَّ ضللنا، وإن اهتدى اهتدينا»[108]. ولذلك أقسم السلطان لقضاة وقته أن مَن أفتى منهم بغير فتوى الأقدمين المذكورين فإنه يعاقبه عقوبة شديدة، ويجعله نكالاً لمن بعده ممن يفتي بالفتاوي الواهية، التي لم يبلغ سندها إلى الأئمة الأقدمين[109].

(107) المرجع نفسه، ج3، ص202.
(108) المرجع نفسه، ج3، ص203.
(109) المرجع والصفحة نفسها.

وسواء تعلق الأمر بالقضاء أم بالفتوى، فإن السلطان كان حازماً في إلزام القضاة بتطبيق رسائله التوجيهية ومراسيمه التشريعية، وتعددت وسائله في حملهم على ذلك، حيث شكّل هيئة من الفقهاء الخيّرين الدَّيِّنين وكلفهم بمراقبة سير أعمالهم، وفوَّض لهم أمر عزلهم إذا صدر منهم ما يُوجب ذلك، ويتضح ذلك من خلال مرسوم رسم فيه السلطان ما يجب على القضاة عموماً التمشي عليه في الأحكام الشرعية، وما يعاقَب به مَن خالف ما رسم له، حيث جاء فيه قوله: «قال عبد الله أمير المؤمنين محمد بن عبد الله: ليعلم الواقف على هذه الفصول المذكورة في هذا الكتاب أننا أمرنا باتّباعها والاقتصار عليها ولا يتعدّاها إلى ما سواها. الفصل الأول: في أحكام القضاة، فإن القاضي الذي ظهر في أحكامه جور وزور، وما يقرب من ذلك من الفتاوي الواهية، مثل كونها من كتب الأجهورية ولم يبلغ سندها إلى كتب الأقدمين، فإن الفقهاء يجتمعون عليه ويعزلونه عن خطة القضاء، ولا يحكم على أحد أبداً»[110].

وأرسل نسخة من هذا المرسوم إلى علماء مصر، يطلب منهم إعمال النظر فيه، فما ظهر لهم صوابه يُقِرُّونه بخطوطهم، وما كان غير صواب ينبهون عليه كذلك ليرجع عنه، قائلاً: «أما بعد، فاعلموا رعاكم الله أننا... نريد منكم أن تطالعوا مسائل أخر مؤكدة في هذا الدفتر... قد أمرنا قضاة المغرب أن يحكموا بها، فما كان منها على صواب أثبتوه واكتبوا عليه بخطوط أيديكم، وما كان منها على خطأ فاكتبوا عليه أيضاً بخطوط أيديكم في الدفتر المذكور لنرجع عنه»[111]. فأجابوه بأجوبة تؤيد ما ذهب إليه في اختياراته الإصلاحية كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في الفصل الرابع من هذا الكتاب[112].

---

(110) المرجع نفسه، ج3، ص.211.

(111) المرجع نفسه، ج3، ص.214.

(112) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب، ص.190.

وتطالعنا المصادر التاريخية بإشارات قيّمة، تفيد بكون السلطان سيدي محمد بن عبد الله نكّل فعلاً بطائفة من القضاة، الذين حادوا عن سلوك الجادة، وخالفوا ما رسم لهم من التعاليم الشرعية، والقوانين المرعية، فعزل قاضي مراكش أبا فارس عبد العزيز بن محمد البوعبدلي (ت.1191هـ/ 1777م)، «لسلوكه في خطته غير الجادة، واستبداده على غيره من العلماء وإهانته لهم، وسَجَنَه وفَلّسه واستصفى أمواله وأجِنَّته»[113].

وقد ذكر الزياني أن هذا القاضي «كان جريئاً قوي الشكيمة، لا يقيم لعلماء وقته ومن معه منهم بحضرته وزناً، ولا يقدر أحد منهم على رد أحكامه ولو خالف النص أو المشهور»[114].

وظل على سلوكه المنحرف هذا إلى أن وجه السلطان يوماً أحد كُتّابه في نازلة بلغته، وأمره أن يُحضِر مع هذا القاضي للفصل فيها علماء سمّاهم له، منهم الشريف العلاّمة مولاي عبد الله بن إدريس المنجرة، المدرس والخطيب والإمام بمسجد المواسين، «وأمر أن يكون الاجتماع لفصل تلك النازلة بالمسجد المذكور، ولما اجتمع القاضي والعلماء وحضر الخصمان، تصدّر القاضي على عادته، ولم يستشرهم، ولا بالى بأحد منهم، وحكم بما ظهر له، فقال الشريف المذكور: يا عبد العزيز، اسمع مني: قاض بزور ممكن، وعالم بزور غير ممكن، ووجهُ الحكم في النازلة غير ما حكمتَ به، وخلاف ما ذكرتَ، وهو كذا وكذا. وذكر نصوصه، ورتّب فروعه، وقال للشهود: اشهدوا عليّ بهذا. فبهت القاضي، وخاف العلماء على الشريف المتكلم من حصول الإذاية له، وانفضّ المجلس. ولما بلغ السلطان تفصيل ما راج، أمضى حكم الشريف وأكرمه، وعزل القاضي وفلّسه»[115].

---

(113) عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.215.

(114) الزياني، الترجمان المعرب...، م.س، ص.790.

(115) عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.215.

كما عزل قاضي مدينة فاس عبد القادر بن العربي بوخريص(ت.1188هـ/ 1774م)، الذي كان قد تولى القضاء زهاء أربع وثلاثين سنة، وولى مكانه القاضي يوسف بن محمد الطالب البوعناني في قضية مثل هذه[116]، وعزل قاضي الرباط المهدي مرينو(ت.1188هـ/ 1774م)، لكونه «كان يأكل أحباس المساجد...، وغرمه مالاً عظيماً، وكان قاضي الصويرة أحمد زروق يشهد الزور فنُقِل من منصبه»[117]، وغيرهم كثيرون، و«أما قضاة المدن والقبائل والقرى، فكان في كل سنة يعزل واحداً منهم، إلى أن اجتمع ببابه نحو العشرين»[118]. ونصّب بَدَلهم قضاة نزهاء من أهل العلم والعمل، «يتّقون الله ويتحرّون في أحكامهم»[119]، للاستعانة بهم على تطبيق مشروعه الإصلاحي.

يبدو مما سلف، أن السلطان سيدي محمد بن عبد الله كان على اطلاع بيّن بالواقع الديني في زمنه، المتسم بسيادة بعض مظاهر الانحراف والاختلال، فحاول تقديم مبادرات إصلاحية في هذا المضمار لمحاصرة تلك المظاهر واستئصالها، وقطع دابر الفساد والمفسدين، خصوصاً في دواليب مؤسسة القضاء، حيث فهم السلطان أن تطهير هذه المؤسسة أمر ضروري لتقوية هياكل الدولة، فقام بإصلاحها داخل المنطق الإسلامي الموروث، وعمل كل ما في وسعه ليعيد ثقة الرعايا فيها حتى تستعيد مصداقيتها، لما لها من صلة بالأمن والاستقرار في المجتمع، و«لأن أوتاد الدولة لا يمكن أن تتجذّر خارج نزاهة القضاء وتربية القضاة وكفاءتهم»[120]. وبوفاة هذا السلطان دخل الميدان

(116) الزياني، الترجمان المعرب...، م.س، ص.791؛ عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.216.

(117) إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج3، ص.432.

(118) الزياني، الترجمان المعرب...، م.س، ص.791.

(119) عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس...، م.س، ج3، ص.232.

(120) عبد المجيد القدوري، المغرب وأوروبا...، م.س، ص.231.

التشريعي والقضائي في طور جديد، مارس فيه عدد من الولاة والشيوخ مظالمهم من جديد، وفقد القضاء مزيداً من حُرمته، بسبب الامتيازات والحمايات الأجنبية[121].

وعموماً، نستخلص من كل ما ورد في هذا الفصل، أن كثيراً من عناصر الحياة الدينية في عهد العلويين الأوائل لم تكن وليدة هذا العصر فقط، وإنما كانت استمراراً للعصور السالفة وامتداداً لها، ولئن اعترت الممارسة الدينية عصرئذ ضروباً من الفتور، وأصنافاً من الانحراف والشذوذ، فبسبب «الفترة» الأولى التي طال أمدها في البلاد منذ زوال مُلك السلطان المنصور الذهبي إلى حين قدوم العلويين، ثم «الفترة» الثانية التي شهدها المغرب، منذ أفول عهد السلطان مولاي إسماعيل إلى بزوغ عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله. كانت «الفترة» الأولى فترة فاصلة بين دولتين، فتر فيها الأمن والاستقرار، وانعكس ذلك على حياة الناس الدينية والذهنية، فظهرت الحركات المهدوية والطرق الصوفية الشاذة وغير ذلك من أهل الدعاوي الزائفة، بينما كانت «الفترة» الثانية فترة فارقة بين عهدين من عهد الدولة العلوية، فتر فيها المُلك برمته، وتعطلت مؤسساته، فاستدعى الأمر من السلطان الجديد إعادة ترتيب أمور البلاد وترميمها، كأمور الدين والقضاء مثلما وقفنا على ذلك في هذا الفصل، وشؤون الأمن والجيش والاقتصاد والفكر والمعرفة كما تناولنا ذلك في الفصول المتقدمة.

---

(121) أحمد الأمين العمراني، الحركة الفقهية...، م.س، ج 1، ص. 395.

خاتمة

تناولنا في هذا الكتاب جملة من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والدينية التي شهدها المغرب خلال عصر العلويين الأوائل، وهي فترة طويلة تميزت بكثافة الأحداث وتشابكها على الصعيدين الداخلي والخارجي. ترى ما الذي يمكن استخلاصه مما بسطناه في هذا الكتاب من حقائق ومعطيات؟

يمكن القول إنه على الرغم من اضطراب الأجواء السياسية وتقلبات الأحوال الطبيعية ومخلفاتها السلبية على البلاد والعباد في أكثر من مرة، فإن السلاطين العلويين الأوائل سهروا على حماية البلاد من التهديدات الخارجية، وحققوا في ظل هذه الظروف العصيبة ما لم يحققه السعديون في أوج عصرهم الذهبي، فقد أفلحوا في استرجاع الثغور المحتلة من قبضة الغزاة الأوروبيين، ورابطوا طويلاً لاستعادة ما تبقى منها تحت نير الاحتلال الإسباني، وخصوصاً المدينتين السليبتين سبتة ومليلية، اللتين لم ينصرفوا عنهما لصالح تطبيع العلاقات التجارية مع الأوروبيين، وسلوك سياسة المهادنة والمسالمة معهم إلا بعد التيقن من عدم الجدوى في الاستمرار في سياسة المجاهدة، لمناعة تحصيناتهما واستحالة تحريرهما من البر من جهة، ولضعف القوة العسكرية المغربية أمام التفوق العسكري الإسباني في البر والبحر على السواء من جهة أخرى. لكن السؤال الذي يتبادر إلى ذهننا ونريده أن يكون خاتمة هذا الكتاب هو: لماذا أخفقت سياسة المهادنة والانفتاح مع أوروبا، ولم تحقق النتائج المرجوة منها، وهي وضع المغرب على قاطرة الإصلاح والتحديث لمواكبة التقدم الحضاري الأوروبي؟ أين يكمن الخلل: هل في مؤسسة المخزن أم في المجتمع؟ هل في الفكر والذهنية أم في إرادة التنفيذ؟ هل الخلل داخلي أم خارجي؟ هل داء العطب قديم أم حديث؟

طبعاً، لقد قدَّمنا في ختام الفصل الثاني بعض عوامل فشل سياسة الانفتاح المذكورة، بيد أن هنالك عوامل أخرى حدَّت من نجاح المغرب في مشروعه التحديثي الإصلاحي، ودفعت به إلى الانكماش على الذات، والدخول في مرحلة من الترقب والانتظار مع السلطان مولاي سليمان، انكشفت بعدها هيبته وقوته في حروبه مع الأوروبيين خلال عهد السلطانين مولاي عبد الرحمن بن هشام ومحمد بن عبد الرحمن، (هزيمتا إيسلي وتطوان)، وفَقَد بالتدريج زمام أموره المهمة أمام تزايد الأطماع الاستعمارية، واستفحال داء الحماية القنصلية في المجتمع والدولة مع فترة حكم السلطانين مولاي الحسن الأول وخلفه من بعده السلطان مولاي عبد العزيز، إلى أن خضع رسميا للحمايتيْن الفرنسية والإسبانية في سنة 1912 على عهد السلطان مولاي عبد الحفيظ. أين تكمن هاته العوامل؟

نأمل أن ينبري المؤرخون الشباب لتفسير مختلف الأسباب والعلل، الظاهرة منها والباطنة، التي أحبطت مشروع التحديث الذي أبدعه السلطان المصلح سيدي محمد بن عبد الله، ونعتقد أن الكشف عنها يحتاج إلى دراسة عميقة ودقيقة ترتكز على مصادر متنوعة المشارب المعرفية؛ من كتب التاريخ السياسي، وكتب الرحلات السفارية، وكتب النوازل، والوثائق والمستندات التاريخية المحفوظة بالخزائن الوطنية ودُور المحفوظات الأوروبية، وذلك لا يصعب على الباحث الجاد، المؤمن بركوب غمار البحث العلمي الرصين، خدمة للحقيقة التاريخية والمعرفة الإنسانية، والله الموفق والمستعان.

ثبت المصادر والمراجع

1- المصادر والمراجع باللغة العربية

❖ المصادر المخطوطة

- الكتب:

الإسحاقي، (محمد الشرقي بن محمد)، رحلة الفقيه الوزير محمد الشرقي الإسحاقي، مخطوط الخزانة الحسنية بالرباط، رقم 11867.

ابن الحاج (أحمد بن محمد بن حمدون السلمي المرداسي الفاسي)، الدر المنتخب المستحسن في بعض مآثر أمير المؤمنين مولانا الحسن، مخطوط الخزانة الحسنية بالرباط، رقم 12184. الجزء السادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر.

الحمومي (التهامي بن أحمد بن الحسن)، المقصد السامي في التعريف بالشيخ أبي العباس أحمد بن الحسن الحمومي وشيخه مولاي التهامي، مخطوط المكتبة الوطنية للمملكة المغربية بالرباط، رقم 2309 ك.

حوالة أحباس مراكش، ميكروفيلم المكتبة الوطنية للمملكة المغربية بالرباط، رقم 119.

العلمي (أحمد ابن عبد الوهاب الإدريسي)، ديوان الأشراف، مخطوط المكتبة الوطنية للمملكة المغربية بالرباط، رقم 1453 ك.

العياشي (عبد الله بن عمر)، الإحياء والانتعاش في تراجم سادات زاوية آيت عياش، مخطوط المكتبة الوطنية للمملكة المغربية بالرباط، رقم 1433 د.

الفاسي (محمد بن أحمد بن محمد بن عبد القادر الفهري)، المورد الهني بأخبار الإمام المولى عبد السلام بن الطيب الشريف القادري الحسني، مجموع مخطوط المكتبة الوطنية للمملكة المغربية بالرباط، رقم 1234ك.

القادري (عبد السلام بن عبد الله الخياط الحسني الفاسي)، التحفة القادرية في ترجمة مولاي عبد الله الشريف ورجال الشاذلية، مخطوط المكتبة الوطنية للمملكة المغربية بالرباط، ج1، رقم 2321ك؛ ج2، رقم 2310ك.

القادري (عبد السلام بن عبد الله الخياط الحسني الفاسي)، تقاييد تاريخية، مجموع مخطوط المكتبة الوطنية للمملكة المغربية بالرباط، رقم 111ح.

الكتاني (عبد الكبير بن هاشم)، روض الأنفاس العالية في بعض الزوايا الفاسية، مجموع مخطوط المكتبة الوطنية للمملكة المغربية بالرباط، رقم 1264ك.

الوزاني (عبد الله بن الطيب)، الروض المنيف في التعريف بأولاد مولاي عبد الله الشريف، مخطوط المكتبة الوطنية للمملكة المغربية بالرباط، ج1، ميكروفيلم رقم 98؛ ج2، مخطوط رقم 2304ك.

- الوثائق:

وثائق الأرشيف الوطني بلاهاي، السلسلتان 1.01.04 و 1.01.08، الولايات العامة 1550-1796؛ والسلسلة 1.02.19، قنصلية طنجة 1658-1810.

وثائق مديرية الوثائق الملكية بالرباط، محفظة بتاريخ (1000-1099هـ)؛ ومحفظة بتاريخ (1100-1121هـ).

❖ المصادر والمراجع المطبوعة

- الكُتب:

الأخضر (محمد)، الحياة الأدبية في المغرب على عهد الدولة العلوية، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1977.

الأزمي (أحمد)، العلاقات السياسية والدبلوماسية بين المغرب وفرنسا على عهد السلطان المولى إسماعيل(1672-1727)، منشورات ما بعد الحداثة، فاس، الطبعة الأولى 2007.

أفا (عمر)، مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر (سوس 1822-1906)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1988.

الإفراني (محمد الصغير المراكشي)، نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشاذلي مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1998.

الإفراني (محمد الصغير المراكشي)، روضة التعريف بمفاخر مولانا إسماعيل بن الشريف، تحقيق عبد الوهاب بنمنصور، المطبعة الملكية، الرباط، الطبعة الثانية 1995.

أكنسوس (محمد بن أحمد المراكشي)، الجيش العرمرم الخماسي في دولة أولاد مولانا علي السجلماسي، المطبعة الحجرية، فاس، 1918. الجزء الأول.

البزاز (محمد الأمين)، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الأولى 1992.

البكاري (عبد السلام)، الإشارة والبشارة في تاريخ وأعلام بني مسارة وما والاها من مدينة وزان وقبائل جبالة المغربية، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1984.

بلمقدم (رقية)، أوقاف مكناس في عهد مولاي إسماعيل، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية، الطبعة الأولى 1993. جزآن.

بنعبد الله (عبد العزيز)، الطب والأطباء بالمغرب، المطبعة الاقتصادية، الرباط، الطبعة الأولى 1960.

بنعبد الله (عبد العزيز)، سلا أولى حاضرتي أبي رقراق، منشورات الخزانة العلمية الصبيحية بسلا، مطابع سلا، الطبعة الأولى 1989.

بوجندار (محمد بن مصطفى)، الاغتباط بتراجم أعلام الرباط، دراسة وتحقيق عبد الكريم كريم، مطابع الأطلس، الرباط، الطبعة الأولى 1987.

بوجندار (محمد بن مصطفى)، مقدمة الفتح من تاريخ رباط الفتح، تقديم عبد العزيز الخمليشي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة الأمنية، الرباط، ط. الأولى 2012.

بوركبة (السعيد)، دور الوقف في الحياة الثقافية بالمغرب في عهد الدولة العلوية، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية، الطبعة الأولى 1996. الجزء الأول.

بوكاري، أحمد، الزاوية الشرقاوية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1985-1989. جزآن.

بوكبوط (محمد)، سفارة محمد بن عثمان المكناسي ومشاهداته في إستانبول والشام والحجاز 1786-1789، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس- فاس، مطبعة سايس، فاس، الطبعة الأولى 2004.

التازي (عبد الهادي)، جامع القرويين، المسجد والجامعة بمدينة فاس، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى 1972. ثلاثة أجزاء.

التاسافتي (عبد الله بن إبراهيم)، رحلة الوافد في أخبار هجرة الوالد في هذه الأجبال بإذن الواحد، تحقيق علي صدقي أزايكو، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى 1992.

ابن الحاج (محمد الطالب السلمي المرداسي الفاسي)، الإشراف على من بفاس من مشاهير الأشراف، تحقيق جعفر ابن الحاج السلمي، منشورات جمعية تطاون أسمير، تطوان، الطبعة الأولى 2004. جزآن.

ابن الحاج (محمد الطالب بن حمدون السلمي المرداسي الفاسي)، نظم الدر واللآل في شرفاء عقبة ابن صوال، تحقيق علي بن المنتصر الكتاني، منشورات جمعية الشرفاء الكتانيين للتعاون والثقافة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2000.

حجي (محمد)، الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية 1988.

حجي (محمد)، الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين، مطبعة فضالة، المحمدية، الطبعة الأولى 1978. جزآن.

حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 1994، الجزء الثالث.

حركات (إبراهيم)، التيارات السياسية والفكرية بالمغرب خلال قرنين ونصف قبل الحماية، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1985.

الحضيكي (محمد بن أحمد)، طبقات الحضيكي، تقديم وتحقيق أحمد بومزگو، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2006. جزآن.

الحلوي (محمد)، معجم الفصحى في العامية المغربية، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى 1988.

الحوات (سليمان بن محمد الحسني العلمي الشفشاوني)، الروضة المقصودة والحلل الممدودة في مآثر بني سودة، دراسة وتحقيق عبد العزيز تيلاني، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1994. الجزء الثاني.

خليل القبلي (فاطمة)، رسائل أبي علي الحسن بن مسعود اليوسي، جمع وتحقيق ودراسة، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1981. الجزء الأول.

داود (محمد)، تاريخ تطوان، مطبعة المهدية، تطوان، 1963. الجزآن الثاني والثالث.

دنية (محمد بن علي الرباطي)، مجالس الانبساط بشرح تراجم علماء وصلحاء الرباط، مطابع الإتقان، الرباط، الطبعة الأولى 1986.

دي هنين (خورخي)، وصف الممالك المغربية (1603-1613)، ترجمة عبد الواحد أكمير، منشورات معهد الدراسات الإفريقية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1997.

الذهبي (نفيسة)، الزاوية الفاسية: التطور والأدوار حتى نهاية العصر العلوي الأول، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2001.

روجرز (ب.ج)، العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام 1900، ترجمة ودراسة وتعليق يونان لبيب رزق، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1981.

الريسوني (أحمد بن الأمين)، حقائق تاريخية عن زاوية تازروت وبعض صلحاء بني ريسون، المطبعة المهدية، تطوان، الطبعة الأولى 1966.

الريسوني (علي)، رجال ومواقف: دفاعاً عن وحدة الأمة، مطبعة الشويخ «ديسبريس»، تطوان، الطبعة الأولى 1982.

الريفي (عبد الكريم بن موسى)، زهر الأكم، مساهمة في تاريخ الدولة العلوية من النشأة إلى عهد المولى عبد الله بن إسماعيل، دراسة وتحقيق آسية بنعدادة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى 1992.

الزاوي (الطاهر أحمد)، ترتيب القاموس المحيط، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الطبعة الثانية 1970.

الزبادي (محمد بن علي المنالي الفاسي)، سلوك الطريق الوارية في الشيخ والمريد والزاوية، تقديم وتحقيق عبد الحي اليملاحي، منشورات جمعية تطاون أسمير، سلسلة تراث رقم 12، مطبعة الخليج العربي، تطوان، الطبعة الأولى 2012.

الزياني (أبو القاسم بن أحمد بن علي)، البستان الظريف في دولة أولاد مولاي علي الشريف، دراسة وتحقيق رشيد الزاوية، وزارة الشؤون الثقافية، الرباط، الطبعة الأولى 1992.

الزياني (أبو القاسم بن أحمد بن علي)، الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور براً وبحراً، تحقيق عبد الكريم الفيلالي، وزارة الأنباء، الرباط، الطبعة الأولى 1967.

الزياني (أبو القاسم بن أحمد بن علي)، تحفة الحادي المطرب في رفع نسب شرفاء المغرب، تقديم وتحقيق رشيد الزاوية، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة الأمنية، الرباط، الطبعة الأولى 2008.

ابن زيدان (عبد الرحمن بن محمد العلوي المكناسي)، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، مطابع «إديال»، الدار البيضاء، الطبعة الثانية 1990. خمسة أجزاء.

ابن زيدان (عبد الرحمن بن محمد العلوي المكناسي)، المنزع اللطيف في مفاخر المولى إسماعيل بن الشريف، تقديم وتحقيق عبد الهادي التازي، مطبعة «إديال»، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1993.

ابن زيدان (عبد الرحمن بن محمد العلوي المكناسي)، الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، شركة نوابغ الفكر، القاهرة، ط.الأولى 2010.

ابن زيدان (عبد الرحمن بن محمد العلوي المكناسي)، العلائق السياسية للدولة العلوية، تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية، الرباط، الطبعة الأولى 1999.

السكيرج (عبد السلام بن أحمد)، نزهة الإخوان في أخبار تطوان، تقديم وتحقيق يوسف احنانة، مطبعة الخليج العربي، تطوان، الطبعة الأولى 2005.

ابن سودة (محمد التاودي المري الفاسي)، الفهرسة الكبرى، دراسة وتحقيق عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 2002.

السوسي، محمد المختار، سوس العالمة، مطبعة فضالة، المحمدية، الطبعة الأولى 1960.

الشاذلي (عبد اللطيف)، الحركة العياشية حلقة من تاريخ المغرب في القرن 17، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الأولى 1982.

الضعيف (محمد بن عبد السلام الرباطي)، تاريخ الضعيف (تاريخ الدولة العلوية السعيدة)، تحقيق أحمد العماري، دار المأثورات، الرباط، الطبعة الأولى 1986.

الطاهري (حمدون بن محمد الجوطي الفاسي)، تحفة الإخوان ببعض مناقب شرفاء وزان، دراسة وتحقيق محمد العمراني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس- فاس، مطبعة سايس گرافيك، فاس، الطبعة الأولى 2011.

العروي (عبد الله)، مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، الطبعة الثانية، 2009. الجزء الثالث.

العلمي (محمد بن الطيب)، الأنيس المطرب فيمن لقيته من أدباء المغرب، المطبعة الحجرية الفاسية، 1315هـ/ 1897م.

العلوي عبد اللوي (أحمد)، مقدمة تحقيق كتاب مواهب المنان بما يتأكد على المعلمين تعليمه للصبيان للسلطان سيدي محمد بن عبد الله العلوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية، الطبعة الأولى 1996.

العلوي القاسمي (هاشم)، مقدمة تحقيق كتاب التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار وأعيان المائة الحادية والثانية عشر لمحمد بن الطيب القادري، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى 1981.

العلوي (السلطان محمد بن عبد الله)، مواهب المنّان بما يتأكد على المعلمين تعليمه للصبيان، تحقيق أحمد العلوي عبد اللوي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية، الطبعة الأولى 1996.

العمراني (أحمد الأمين)، الحركة الفقهية في عهد السلطان محمد بن عبد الله العلوي (1171-1204هـ/ 1757-1790م)، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، مطبعة فضالة، المحمدية، ط.الأولى 1996. الجزء الأول.

أبو عنبة الأصغر (جمال الدين أحمد بن علي الحسني)، عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، تحقيق وتعليق لجنة من المحققين، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى 2001.

الغزال (أحمد بن المهدي)، نتيجة الاجتهاد في المهادنة والجهاد، تحقيق إسماعيل العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى 1980.

الغساني (محمد بن عبد الوهاب الأندلسي الفاسي)، رحلة الوزير في افتكاك الأسير، تقديم وتحقيق نوري الجراح، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 2002.

الفاسي (عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الفهري)، الإعلام بمن غبر من أهل القرن الحادي عشر، تقديم وتحقيق فاطمة نافع، مركز التراث الثقافي المغربي، الدار البيضاء، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى 2008.

الفضيلي (إدريس بن أحمد العلوي)، الدرر البهية والجواهر النبوية في الفروع الحسنية والحسينية، مراجعة ومقابلة أحمد بن المهدي العلوي، ومصطفى بن أحمد العلوي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية، الطبعة الأولى 1999. الجزء الأول.

القادري (عبد السلام بن الطيب الحسني الفاسي)، الدر السني في بعض من بفاس من أهل النسب الحسني، المطبعة الحجرية، فاس، 1891.

القادري (عبد السلام بن الطيب الحسني الفاسي)، المقصد الأحمد في التعريف بسيدنا ابن عبد الله أحمد، المطبعة الحجرية، فاس، 1351هـ/ 1932م.

القادري (محمد بن الطيب)، نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، تحقيق محمد حجي وأحمد التوفيق، مكتبة الطالب، الرباط، الطبعة الأولى 1982-1986. الجزء الثاني والثالث والرابع.

القادري (محمد بن الطيب)، التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار أعيان المائة الحادية والثانية عشر، تحقيق هاشم العلوي القاسمي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى 1983.

ابن القاضي (أحمد بن محمد بن أبي العافية المكناسي)، لقط الفرائد من لفاظة حقق الفوائد، ضمن كتاب ألف سنة من الوفيات، تحقيق محمد حجي، دار المنصور للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، الطبعة الأولى 1976.

القدوري (عبد المجيد)، المغرب وأوروبا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر، (مسألة التجاوز)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2000.

القدوري (عبد المجيد)، ابن أبي محلي الفقيه الثائر ورحلته الإصليت الخريت، منشورات عكاظ، الرباط، الطبعة الأولى 1991.

القدوري (عبد المجيد)، سفراء مغاربة في أوروبا 1610-1922م في الوعي بالتفاوت، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1995.

الكتاني (محمد بن جعفر)، سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، تحقيق عبد الله الكامل الكتاني، وحمزة بن محمد الطيب الكتاني، ومحمد حمزة بن علي الكتاني، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2004.

كنون (عبد الله)، النبوغ المغربي في الأدب العربي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الثانية 1960.

لاندو (روم)، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثانية، 1980.
مالك بن أنس، الموطأ، ضبط وتوثيق محمد صدقي العطار، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى 2009.
مؤرخ مجهول، تاريخ الدولة السعدية التكمدارتية، تقديم وتحقيق عبد الرحيم بنحادة، عيون المقالات، دار تينمل للطباعة والنشر، مراكش، الطبعة الأولى 1994.
المدغري (أحمد بن محمد العلوي)، الأنوار الحسنية في نسبة من بسجلماسة من الأشراف المحمدية، تحقيق عبد الكريم الفيلالي، منشورات وزارة الأنباء، مطبعة فضالة، المحمدية، الطبعة الأولى 1966.
ابن المجذوب (عبد الحق الحسني)، الحالة الاجتماعية بفاس في القرن الثاني عشر الهجري من خلال الحوالة الإسماعيلية، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، الطبعة الأولى 2006.
مزين (محمد) فاس وباديتها: مساهمة في تاريخ المغرب السعدي 1549-1637م، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى 1986. الجزء الثاني.
المشرفي (محمد بن محمد)، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعَدُّ بعض مفاخرها غير المتناهية، دراسة وتحقيق إدريس بوهليلة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، الطبعة الأولى 2005. جزآن.

المكناسي (محمد بن حمزة)، الكوكب الأسعد في مناقب سيدنا ومولانا علي بن سيدنا ومولانا أحمد، المطبعة الحجرية، فاس، 1324هـ/ 1906م. طبع على هامش كتاب تحفة الإخوان لحمدون الطاهري الجوطي.

المكناسي (محمد بن عثمان)، الإكسير في فكاك الأسير، تحقيق محمد الفاسي، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، مطبعة أگدال، الرباط، الطبعة الأولى 1965.

المنصور (محمد)، المغرب قبل الاستعمار: المجتمع والدولة والدين 1792-1822، ترجمه عن الإنجليزية محمد حبيدة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، الطبعة الأولى 2006.

ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم)، لسان العرب، الجزء 6، دار صادر، بيروت، (دون تاريخ).

المنوني (محمد)، المصادر العربية لتاريخ المغرب، من الفتح الإسلامي إلى نهاية العصر الحديث، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ج 1، الطبعة الأولى 1983.

المودن (عبد الرحمن)، البوادي المغربية قبل الاستعمار، قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1995.

الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق وتعليق ولدي المؤلف: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1956. الجزآن السابع والثامن.

نجمي (عبد الله)، التصوف والبدعة بالمغرب: طائفة العكاكزة خلال القرنين 16-17، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الأولى 2000.

الهاشمي البلغيثي (آسية)، المجالس العلمية السلطانية على عهد الدولة العلوية الشريفة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية، الطبعة الأولى 1996.

اليوسي (الحسن بن مسعود)، المحاضرات، تحقيق محمد حجي، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، مكتبة الطالب، الرباط، الطبعة الأولى، 1976.

اليوسي (الحسن بن مسعود)، رسائل، جمع وتحقيق ودراسة فاطمة خليل القبلي، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1981.

اليوسي (الحسن بن مسعود)، الفهرسة، تحقيق زكريا الخثيري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 2009.

- الأطاريح والرسائل الجامعية المرقونة:

بنحادة (عبد الرحيم)، المغرب والباب العالي من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر، أطروحة جامعية لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ، طبعة مرقونة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز - فاس، 1996. الجزء الأول.

الزياني (أبو القاسم بن أحمد بن علي)، الترجمان المعرب عن دول المشرق والمغرب، تقديم وتحقيق عبيد محمد غسان، رسالة جامعية لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، طبعة مرقونة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1992.

العمراني (محمد)، مقدمة تحقيق كتاب تحفة الإخوان ببعض مناقب شرفاء وزان لحمدون الطاهري الجوطي الفاسي، أطروحة جامعية لنيل الدكتوراه في التاريخ، طبعة مرقونة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2004.

لغزاوي (عبد الإله)، الممارسة الثقافية للزاوية الوزانية: معالجة في التفكيك والتركيب، رسالة جامعية لنيل دبلوم الدراسات العليا في اللغة العربية وآدابها، تخصص أدب مغربي، طبعة مرقونة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1996.

- المقالات المنشورة ضمن المجلات والموسوعات وأعمال الندوات:

إخوان الشاذلي (زهراء)، «الصلات الثقافية بين المغرب والمشرق خلال القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين/ ق.16-17م»، في مجلة دعوة الحق، العدد 370، دجنبر 2002، ص ص.86-112.

أزايكو (علي صدقي)، «زاوية تاسافت»، في مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، العدد 16، سنة 1991، ص ص.71-107.

بنبين (أحمد شوقي)، «شغف الشرفاء العلويين بالكتب والمخطوطات»، في مجلة دعوة الحق، العدد 368، السنة الثالثة والأربعون، جمادى الأولى 1423هـ/ يوليوز 2002م، ص ص.71-75.

بن شريفة محمد، «ملامح من شخصية محمد الأول»، في ندوة المغرب الشرقي بين الماضي والحاضر: الوسط الطبيعي، التاريخ، الثقافة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 2، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1988، ص ص.325-338.

بوطالب (إبراهيم)، «العصر العلوي الأول»، في مذكرات من التراث المغربي، مجموعة تاريخية يشرف عليها العربي الصقلي، الرباط، 1985، المجلد الرابع.

بوكبوط (محمد)، «جوانب من تاريخ المغرب الاقتصادي في القرن 18: النتائج الاقتصادية لسياسة سيدي محمد بن عبد الله(1757-1790)»، في مجلة البحث العلمي، العدد 41، السنة السادسة والعشرون، 1992-1993، ص ص.57-78.

بوكبوط (محمد)، «السلطان محمد الثالث(1757-1790) وإصلاح القضاء»، في مجلة أمل، عدد مزدوج 31/32، سنة 2006، ص ص.94-105.

التازي (عبد الهادي)، «الدولة العلوية وإقطاعية ابن مشعل»، في مجلة دعوة الحق، العدد 9، السنة الثانية، يونيو 1959، ص ص.31-32.

جلاب (حسن)، «ازدهار حركة التأليف في فجر الدولة العلوية المجيدة: عبد الرحمن الفاسي أنموذجاً»، في مجلة دعوة الحق، العدد 368، السنة الثالثة والأربعون، جمادى الأولى 1423هـ/ يوليوز 2002م، ص ص.76-94.

الحراق (فاطمة)، «مداخيل الدولة على عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله»، في مجلة دار النيابة، العدد 25، السنة السابعة، شتاء 1990، ص ص.41-48.

الخالدي (عمر)، «من تاريخ المغرب المعاصر: نموذج عن الإقطاع الجهوي»، في مجلة دراسات عربية، العدد 8، يونيو 1980، ص ص.67-77.

الخداري (محمد)، «درقاوة والمخزن في عهد المولى سليمان 1792-1822م»، في مجلة أمل، عدد مزدوج، 22-23، سنة 2001، ص ص.62-78.

الخمليشي (عبد العزيز)، «زاوية تمجروت والمخزن (1642-1914)»، في ندوة الرباطات والزوايا في تاريخ المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الأولى 1997، ص ص. 121-177.

الضاوي (أحمد بزوي)، «الفكر التربوي عند السلطان سيدي محمد بن عبد الله»، في مجلة دعوة الحق، العدد 341، سنة 1999، ص ص. 118-132.

العشاب (عبد الصمد)، «مساهمة علماء المغرب في ميدان الطب والتطبيب»، في مجلة التاريخ العربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، العدد 15، صيف 1421هـ/ 2000م، ص ص. 309-330.

العمراني (محمد)، «لمحة تاريخية عن الأسرة الطاهرية الجوطية بفاس من القرن التاسع إلى القرن الثاني عشر الهجري/ ق15-18م»، في مجلة المصباحية (مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس- فاس)، العدد 7، سنة 2007، ص ص. 101-112.

العمراني (محمد)، «الزاوية الوزانية والمخزن العلوي من مرحلة التأسيس إلى أواخر القرن الثامن عشر»، في مجلة المناهل، عدد مزدوج 80-81، خاص عن الزوايا في المغرب، ج 1، فبراير 2007، ص ص. 119-150.

العمراني (محمد)، «حمدون الطاهري الجوطي الفاسي: محاولة لإعادة الاعتبار»، في مجلة عوارف، نشر مطبعة ألطوبريس، طنجة، العدد الأول، خريف 2006، ص ص. 149-176.

العمراني (محمد)، «الدور الاجتماعي للزاوية الوزانية»، في مجلة مكناسة (مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس)، العدد 17، سنة 2007، ص ص.113-131.

العمراني (محمد)، «كتب المناقب وترسيخ الاعتقاد في الكرامات الصوفية»، في مجلة أمل، العدد 35، سنة 2009، ص ص.52-73.

العمري (محمد)، «الثقافة والأدب في مغرب ما بين منتصفي القرنين 17-18م»، في مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، العدد 7، 1983-1984، ص ص.269-308.

الفاسي (محمد)، «رسائل إسماعيلية تنشر لأول مرة» في مجلة تطوان، عدد خاص بمناسبة الذكرى المئوية الثالثة لجلوس المولى إسماعيل على العرش المغربي، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي بالرباط، معهد مولاي الحسن للأبحاث المغربية الأندلسية، تطوان، 1962، ص ص.27-82.

لغزيوي (علي)، «خزانة القرويين بين الماضي والحاضر المستشرف من خلال نماذج من الوثائق السلطانية»، في دعوة الحق، العدد 363، يناير 2002، عدد خاص عن جامع القرويين، ص ص.28-38.

المنصور (محمد)، «تصوف الشرفاء: الممارسة الدينية والاجتماعية للزاوية الوزانية من خلال مناقبها»، في ندوة التاريخ وأدب المناقب، منشورات عكاظ، الرباط، الطبعة الأولى 1989، ص ص.15-27.

المنصور (محمد)، مادة «الحَزْم»، في معلمة المغرب، نشر مطابع سلا، سلا، المجلد العاشر، 1998.

المنوني (محمد)، «دليل القصبة الإسماعيلية بمكناس»، في مجلة دعوة الحق، العدد 4، السنة العاشرة، ذو القعدة 1386هـ/ مارس 1967م، ص ص.107-120.

المودن (عبد الرحمن)، «الحوليات والأزمات السلطانية(1727-1757): مصطلح الفترة»، في ندوة الإسطوغرافيا والأزمة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الأولى 1994، ص ص.105-113.

2- المصادر والمراجع باللغات الأجنبية:

Brignon (Jean) et autres, **Histoire du Maroc**, Hatier, Paris, Librairie Nationale, Casablanca, 1967.

De Cenival (Pierre), «La Légende du juif Ibn Mech'al et la fête du Sultan des Tolba à Fes», in *revue Hespéris*, Tome V, Année 1925, 2eme Trimestre, pp.137-218.

De Castries (Comte Henry), **Les Sources inédites de l'histoire du Maroc**, Deuxième Série, Dynastie Filalienne, Archives et bibliothèques de France, Publications de la Section historique du Maroc, Paris, Paul Geuthner, Tome I, 1922. Tome II, 1924.

Defontin-Maxange, **Le Grand Ismaïl Empereur du Maroc**, Marpon et Cie, Paris, 1929.

Laroui (Abdallah), **L'histoire du Maghreb: Un essai de synthèse**, Centre Culturel Arabe, Casablanca, 2ème édition, 2001.

Spillmann (Georges), **Esquisse d'histoire religieuse du Maroc: Confréries et Zaouias**, Présentation Jillali El Adnani, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences

Humaines de Rabat, Série: Les Trésors de la Bibliothèque, N° 7, 1ère édition, 2011.

Skelly Ponasik (Diane), «The System of Administered Trade as a Defense Mechanism in Preprotectorate Morocco», in *International Journal of Middle East Studies*, Published by Cambridge University Press, Vol. 8, No. 2, April. 1977, pp.195-207.

Terrasse (Henri), **Histoire du Maroc des origines à l'établissement du Protectorat Français**, Éditions Atlantides, Casablanca, Tome II, 1950.

فهارس عامة

- فهرس الأعلام البشرية
- فهرس الأعلام الجغرافية
- فهرس الطوائف والمجموعات البشرية
- فهرس المحتويات

فهرس الأعلام البشرية

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الجيم

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

فهرس الأعلام الجغرافية

حرف التاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الذال

حرف الراء

حرف الزاي

حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الضاد

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

فهرس الطوائف والمجموعات البشرية

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

فهرس المحتويات

هذا الكتاب

تمكن من خلاله الأستاذ محمد العمراني، اعتماداً على مادة مصدرية موثقة ومتنوعة وخاضعة للضوابط العلمية المتعارف عليها، أن يقارب موضوع العصريْن العلويين الأول والثاني بكل ميكانيزماته، من زاوية اتخذت من التمحيص والتحليل آليتها وعدتها المنهجية، ومن الإلمام الشمولي بكل جوانب الحقبة المدروسة هدفاً لها، إذ لم يأل جهداً في تتبع أوجه تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والدينية ليس فقط في مدها وجزرها، وإنما في مختلف أبعادها وامتداداتها الداخلية والخارجية، وتجلياتها الظاهرة والخفية .ومن ثم تكمن أهمية هذا العمل في التجميع المكثف والنبيه لمادة تاريخية متعددة المستويات ومختلفة المشارب والأصول، ومؤطرة بمجموعة من الفهارس الميسرة لقراءة متونه.

ومن دون شك، سيجد القارئ، بمختلف تلاوينه، في هذا الكتاب مادة أولية تاريخية دسمة منتقاة ومنظمة، من شأنها أن تُيسر خاصة على الطلبة والباحثين تفكيك سمات المرحلة المدروسة، نظراً لما ينفرد به من مسحة بيداغوجية، تجعل منه مرجعاً جامعيًّا ذا فائدة.

وإجمالاً، يمكن القول إن المؤلف قد أحسن استثمار ما توفر من مصادر تاريخية وفقهية وأدبية وجغرافية ومناقبية وغيرها في رتق قاعدة بيبليوغرافية هامة، وفي إعادة بناء أحداث هذه الحقبة الحاسمة من تاريخ المغرب الحديث.

محمد جادور

CTP & Impression : Imprimerie Rabat Net Maroc